المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة
وَزَارَة التَّعْلِيم
جَامِعَة القَصِيم
كُلِّيَّة اللُّغَة العَرَبِيَّة والدِّرَاسَات الاجْتِمَاعِيَّة
قِسْم اللُّغَة العَرَبِيَّة وآدَابُهَا

تَعَقُّبَاتُ أَبِي حَيَّان عَلَى ابْنِ مَالِك فِي كِتَابِه
(مَنْهَج السَّالِك فِي الكَلَام عَلَى أَلْفِيَّة ابْنِ مَالِك)
[جَمْعًا وَدِرَاسَةً]

Abu Haian's Tracings on Ibn Malik in his book
(Manhag al-Salik fii al-kalam a`la alfiati Ibn Malik)
Collection & Study

رسالة مُقَدَّمَة لِاسْتِكْمَال مُتَطَلَّبَات الحُصُول عَلَى دَرَجَةِ مَاجِسْتِير الآدَابِ فِي الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّة

إعداد

أروى بنت سليمان بن إبراهيم الثنيان

الرقم الجامعي (٣٤١٢٠٠٠٦٣)

إشراف

الدكتورة: فاطمة محمد حجازي

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية

العام الجامعي: ١٤٤١ – ١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

الباحثة: أروى بنت سليمان بن إبراهيم الثنيان.

يهدف البحث إلى الوقوف على المسائل التي تعقَّب بها أبو حيَّان ابن مالك في ألفيَّته وذلك خلال شرحه لها في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، فوقفت على التَّعقُّبات باختلافها سواء ما طال النحو، أو ما طال الصرف، أو ما طال النظم، وحصرتها وتبيَّنتُ طبيعتها ومدى موضوعيَّة أبي حيَّان في شرحه لهذا الكتاب وفي تعقُّباته لابن مالك، ومدى تحيّزه أو إنصافه، وكشفتُ مدى رجاحة آراء ابن مالك وأبي حيَّان مقابل آراء العلماء في هذه المسائل وأدلَّتهم العقليَّة والنقليَّة.

ابتدأت البحث بمقدِّمة شملت مشكلة البحث والتساؤلات التي يُجيب عليها، أهميَّة البحث وأسباب اختياره، أهداف البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث وإجراءاته، خطة البحث، وشكر وتقدير.

ثمَّ مهَّدتُ للبحث بالتَّعريف بابن مالك وأبي حيَّان، وفيه تحدَّثتُ عن نسبيهما، نشأتهما، شيوخهما، ،تلامذتهما، مكانتهما العلميَّة، ومصنفاتهما، ثم وفاتهما، ثمَّ بالتَّعريف بألفيَّة ابن مالك، وبكتاب(منهج السَّالك في الكلام).

بعدها وضعتُ البحث في ستة فصول، أمَّ الفصل الأوَّل والثاني فتحدَّثتُ فيهما عن أسباب تعقُّباته ومصادرها، ومسالكه في تعقُّباته وطرائق التَّعبير عنها وأسلوبه فيها.

ثمَّ درستُ المسائل التي تعقَّب بها أبو حيَّان ابن مالك من خلال شرحه لألفيَّته في الفصل الثالث والرابع والخامس، فجعلتُ الفصل الثالث في التَّعقُّبات على منهج الألفيَّة ونظمها، وضمَّنتُه ثلاثة مباحث: مبحث في التَّعقُّبات على أسلوب ابن مالك في النَّظم، ومبحث في التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من إغفال، ومبحث في التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من اضطراب، وجعلت الفصل الرَّابع في التَّعقُّبات على الصِّناعة النَّحويَّة في الألفيَّة وضمَّنتُه أربعة مباحث: مبحث في التَّعقُّبات على التَّمثيل، ومبحث في التَّعقُّبات على الحدود، ومبحث في التَّعقُّبات على التَّعليل، ومبحث في التَّعقُّبات على الأصول النَّحويَّة، وجعلتُ الفصل الخامس في التَّعقُّبات على الآراء في الألفيَّة، وضمَّنتُه مبحثين: مبحث في التَّعقُّبات على الآراء النَّحويَّة، ومبحث في التَّعقُّبات على الآراء الصَّرفيَّة.

ثمَّ أفردتُ الفصل السَّادس للتَّقويم بثلاثة مباحث تحدَّثتُ فيها عن المحاسن، والمآخذ على التَّعقُّبات، وأثر هذه التعقُّبات فيمَنْ بعده.

بعدها ختمتُ بخاتمة ضمَّنتُها بأهم النتائج التي يخرج بها البحث، ثمَّ ذيَّلتُ البحث بفهارس فنيَّة.

وقد اقتضت طبيعة الدِّراسة على الاعتماد على المنهجَيْن التَّحليليّ والمقارن، باستنباط التَّعقُّبات وحصرها وتصنيفها، وعَرْض آراء العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين وعلى ضوئه أناقش الرأيين وأُبيِّنُ ما يترجَّح فيه قول ابن مالك وما يترجَّح فيه رأي أبي حيَّان مقارنة بآراء العلماء بأدلَّتهم العقليَّة والنقليَّة، وفي معرفة المحاسن والمآخذ على تعقُّبات أبي حيَّان في شرحه للألفيَّة.

وبعد، فأسأل الله تعالى أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به الإسلام والمسلمين.

Abstract

The researcher: Arwa bint Suleiman bin Ibrahim Al-Thanyan

The research aims to find out the issues that Abu Hayan tracked Bin Malik in his Alafia through his explanation of it in his book, *Mnhj Alsalk fi Alklam a'la Alafia Bin Malik* , and I examine the different tailings, dealing with grammar or inflection or composition then I bound them and ascertain their nature and the objectivity extent of Abu Hayan in his explanation of this book and in his followings of Bin Malik, and the extent of his bias or fairness, and I also reveal the degree of preponderance of the views of Bin Malik and Abu Hayan against the opinions of scholars of these issues and their mental and translative evidence.

The research starts with an introduction that included the research problem and its questions, the importance of the research and the reasons for its selection, research aims, literature review, research methodology and its procedures, research proposal and acknowledgment and thanks.

Then I introduce the research with an introduction about Bin Malik and Abu Hayan, and I talk about their parentage, their upbringing, their Sheikhs, their students, their scientific status, their works, their death, then I identify *Alafia Bin Malik*, and the book of book, *Mnhj Alsalk fi Alklam.*

After that, the research consists of six chapters. In the first two chapters, I talk about the causes and sources of its tailings and the strategies in its followings, the ways of expressing them and investigating his style in them.

I investigate the issues used by Abu Hayan in his tailings of Bin Malik through an explanation of the *Alafia* in the third, fourth and fifth chapters, so the third chapter includes the followings on the form and its composition of the *Alafia*, and it includes three topics: the first topic deals with the tailings of Bin Malik's style in the composition, the second topic deals the followings of the *Alafia's* disregard and the last topic deals with its disorder and the fourth chapter contains the tailings on the grammatical formulation of the Alafia and it includes four topics: the first topic deals with a study on the followings on exemplification, the second topic deals with the followings on the limits, the third topic deals with the tailings on the reasoning and the forth topic deals with the followings on the grammatical principles. The fifth chapter includes the tailings of the opinions about the Alafia, and it includes two topics: a topic on the followings on grammatical views and a topic on the followings on inflection opinions.

Then I specify the sixth chapter to the evaluation with three topics in which I talk about the advantages and disadvantages of the followings, and the forward results of these followings.

Finally, I conclude with the most important results of the research, and then I append the research with technical indexes. The nature of the study requires relying on the analytical and comparative methodologies by drawing out the followings, listing and classifying them, and presenting the opinions of ascended and descended scholars in the light which I discuss the two opinions and determine which is more likely Bin Malik's opinion or the opinion of Abu Hayan compared to the opinions of scholars with their mental and translative evidences, and I also clarify the advantages and disadvantages of the followings of Abu Hayan's in his explanation of the Alafia.

And then, I ask God Almighty to make this work sincere, and make it beneficial to Islam and Muslims.

المقدِّمة

وفيها :

- مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عليها.
- أهميَّة البحث وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث وإجراءاته.
- خطة البحث.
- شكر وتقدير.

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ أبا حيَّان الأندلسيّ عالم جليل، مِنْ فطاحلة النَّحويّين المتَبحِّرين، قال عنه السُّيوطيّ: "نحوي[١] عصره ولغويه[٢] ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه"[٣]، وقد ترك أبو حيَّان ثروة كبيرة مِنَ المصنَّفات والكتب في علوم اللُّغة العربيَّة، وعلوم: الفقه، و القراءات، والتَّفسير، الَّتي قامت عليها كثير مِنَ الدِّراسات والبحوث.

وكان لمؤلفاته في النَّحو- خاصَّة- أثر بالغ فِيمَنْ جاء بعده، لِمَا تتميز به من البراعة في التَّأصيل، والاستدلال، والتَّقْعيد، والتَّعْقيب على النَّحويّين السَّابقين عليه، فقد أَكثَرَ مِنْ تعقُّب مَنْ سبقه مِنَ النَّحويّين والمفسِّرين كابن عصفور، وأبي البقاء، والزَّمخشريّ، وابن عطيَّة وغيرهم. وقد دُرست بعضاً مِنْ تعقُّباته تلك كما سأشير لاحقاً.

ثمَّ إنَّ تميّزه في التّعقبات ليس بكثرتها وتوسُّعه فيها فقط؛ بل بكونه قصدها ابتداء وجعلها مِنْ مقاصد شرحه وعناصر منهجه، وقد بيَّن في مقدمة كتابه (منهج السَّالك) أَنَّ مِنْ مقاصده في تأليف الكتاب: "تبيين مقيد[٤] أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصص عممه[٥]، ومعين أبهمه[٦]، ومفصل أجمله[٧]، وموجز طوله[٨]".

وهذا ما دعاني إلى البحث في تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك في منهج السَّالك.

هذا البحث بعنوان (**تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك في كتابه (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك)**)، الَّذي يُعنى بما جاء في كتاب (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك) لأبي حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) مِنْ تعقباتٍ في ضوء شرحه لألفيَّة ابن مالك.

---

(١) نَحوِيٌّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) ولُغَوِيُّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) بُغْية الوعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدِّين السُّيوطيّ، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان، صيدا، ١/٢٨٠.

(٤) مُقَيَّد: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) ومُخَصَّصٍ عَمَّمَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) ومُعَيِّنٍ أَبْهَمَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) ومُفَصَّلٍ أَجْمَلَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) ومُوجَزٍ طَوَّلَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

تكمن مشكلة البحث في أَنَّ كتاب (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك) لأبي حيَّان الأندلسيّ الَّذي شرح فيه ألفيَّة ابن مالك زاخر بالتَّعقُّبات الَّتي استدركها أبو حيَّان على ابن مالك، تلك الَّتي قاربت المائتي بيتٍ، في كلِّ بيت تعقُّب فأكثر، مِمَّا قَدْ تنال مِنْ حقِّ ابن مالك، فرأيتُ البحثَ فيها وفي طبيعتها، وفي مدى صحَّتها، مع العلمِ أَنَّه لا توجد دراسة ركَّزتْ أو بحثتْ في تعقُّبات أبي حيَّان على هذا الكتاب.

وتُجيب هذه الدِّراسة على تساؤلاتٍ عِدَّة مِنْ أهمِّها:

- ما طبيعة هذه التَّعقُّبات؟
- ما مدى رجاحتها وموافقتها لآراء جمهور العلماء؟
- كيف عَرَضَها؟ هل كان أسلوبه في هذه التَّعقُّبات في محلِّه أَم كان مُجحفًا في حقِّ ابن مالك؟
- هل كان مُتحيِّزاً فيها أم مُنصفاً ؟
- ما نوع استدراكات أبي حيَّان على ابن مالك؟

تتبدّى أهميَّة هذا الموضوع في كونه عَرْضاً ومناقشةً لنَتَاج عقليَّتين فذَّتين لإمامين مِنْ كبار علماء العربيَّة الحاذقين (وهما ابن مالك، وأبو حيَّان الأندلسيّ)، وموازنةً بينهما فيما انتقده أبو حيَّان على ابن مالك في المسائل، وأدلَّة الاحتجاج، والعلل، والحدود، وغيرها مِنْ جوانب الدِّراسة النَّحويَّة و التَّمكُّن مِنَ الاحتجاج و الاستدلال، فهي دراسة تقوم على النَّقد و التَّرجيح بالدليل.

فإنَّ اختياري جاء لعدَّة أسباب وهي:

أولاً: أَنَّ هذه الدِّراسة تتناول تعقُّبات على شرح أهمِّ منظومة في القواعد العربيَّة، ممَّا يكشف لنا مدى قوَّة أو ضعف هذه المنظومة مِنْ حيث أسلوب النَّظم، والقدرة على توضيح القواعد، والاستقصاء لمسائل الأبواب النَّحويَّة، ودقَّة التَّعليل والحدود النَّحويَّة في تلك المنظومة.

ثانياً: أَنَّ هذه الدِّراسة قائمة على فكر عالِمَين لهما مكانتهما وأثرهما في النَّحو العربيّ، وهذا ما يجعلها مساهمة متواضعة في إثراء الفكر العربيّ.

ثالثاً: كثرة تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك موافقاً له أو مخالفاً، الَّتي وردت في قرابة المائتي بيت حيث يشمل بعض هذه الأبيات أكثر مِنْ تعقُّب، ممَّا دعاني لدراستها دراسة تحليليَّة، وتِبْيان الرَّاجح فيها.

وتهدف هذه الدِّراسة إلى عدَّة أمور منها:

- إبراز مكانة وجهود ابن مالك وأبي حيَّان في النَّحو العربيّ، وكشف العلاقة بينهما.
- استقصاء وحصر تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك في منهج السَّالك ومعرفة طبيعتها.
- بيان مدى رجاحة آراء ابن مالك وأبي حيَّان مقابل آراء العلماء في هذه المسائل وأدلَّتهم العقليَّة والنقليَّة.

– التَّعرُّف إلى طريقة عرض أبي حيَّان لهذه التعقُّبات، وأسلوبه فيها، وبيان ما كان في محلِّه أو كان مُجحِفاً في حق ابن مالك، ممَّا يؤدّي إلى معرفة مدى موضوعيَّتة في شرحه لهذا الكتاب وفي تعقُّباته لابن مالك، ومدى تحيّزه أو إنصافه.

– التَّعرُّف إلى نوع التعقُّبات الَّتي استدركها أبو حيَّان على ابن مالك سواء ما كان منها في النَّحو أو الصَّرف أو النَّظم في تبيين مقيَّد أطلقه، أو واضح أغلقه، أو مُخصَّص عمَّمه، أو مُعيَّن أَبْهمه، أو مُفصَّل أجمله، أو مُوجز طوَّله.

أمَّا بالنِّسبة إلى الدِّراسات السَّابقة المُتعلِّقة حسب محاولاتي للبحث عنها بهذا الموضوع فلا توجد دراسة مُستقلَّة تناولت تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك في كتابه (منهج السَّالك)، ولكنْ هناك دراسات تناولتْ تعقُّبات أبي حيَّان لعلماء آخرين، منها:

(١) تعقُّبات أبي حيَّان النَّحويَّة لجار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨) في البحر المحيط، لمحمد حماد القرشيّ، لنيل درجة الدُّكتوراه في النَّحو والصَّرف، جامعة أم القرى، ١٤١٤– ١٤١٥هـ.

(٢) تعقُّبات أبي حيَّان لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦)، لمعوضة بن مُحَمَّد الحكميّ، لنيل درجة الماجستير في النَّحو والصَّرف، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

(٣) تعقُّبات أبي حيَّان الأندلسيّ على ابن عصفور (ت ٦٦٩) في كتاب ارتشاف الضَرَب مِنْ لسان العرب، لمنى غازي الثقفيّ، لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٤ هـ.

(٤) تعقُّبات أبي حيَّان الأندلسيّ على ابن عطية (ت ٥٤١) في باب القراءات من خلال تفسيره البحر المحيط، لأحمد قواسم، جامعة الجزائر، ٢٠١٥م.

وهذه الدِّراسات تناولتْ تعقُّبات أبي حيَّان لعلماء آخرين لمناهجهم ومذاهبهم وآرائهم المختلفة، ولا علاقة لها بتعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك، فهي بعيدة عن هذه الدراسة، ولا تتَّفق معها إلَّا في كونها تعقُّبات.

(٥) مسائل الخلاف النَّحويَّة بين ابن مالك وأبي حيَّان، نورة بنت سليمان البقعاويّ، جامعة الإمام، الرِّياض، نُوقشت بتاريخ ١٤١٢/٦/٢٣ هـ.

وهي تتَّفق مع هذه الدِّراسة في الجمع بين العالِمَين فقط.

فهي دراسة عامة لجميع كتب ابن مالك وكتب أبي حيَّان، مِنْ غير تعقُّب أو استدراك لها، وهي على قسمين: القسم الأوَّل: في مسائل الخلاف، والقسم الثَّاني: في الموازنة بين منهجَيْهِما، وذلك في عَرْضٍ لمذهبَيْهِما فقط، وليس فيها ما يُعنى بالتَّعقُّبات وخاصَّة الَّتي عقَّب عليها واستدركها أبو حيَّان على ابن مالك في (منهج السَّالك)، ودراستها وتفحُّصها، والبحث في مدى صحَّتها ورجاحتها؛ استناداً على آراء العلماء العقليَّة والنقليَّة.

وتخالفها في كونها تعقُّبات واستدراكات عَقَّب فيها أبو حيَّان على ابن مالك، وذلك في ضوء شرحه لألفيَّته، وهي تعقُّبات في مجالات عدَّة، منها: في نظم الألفيَّة، والحدود، والعلل، وأمثلة الألفيَّة، والقواعد الكليَّة فيها، وغير ذلك من وجوه التَّعقُّبات الَّتي ليست بمسائل خلاف نحويّ.

وبذلك لم أقف على دراسة ركّزتْ على تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك الواردة في كتابه (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك) الَّتي تحوي مادة جيِّدة للدِّراسة.

اعتمدتُ في هذه الدِّراسة على المنهجَيْن التَّحليليّ والمقارن، أمَّا التَّحليليّ باستنباط التَّعقُّبات وحصر المسائل الَّتي عقَّب بها أبو حيَّان على ابن مالك في (منهج السَّالك) وتصنيفها وفق ما تتعلق به سواء كانت في النَّحو أو الصَّرف أو النَّظم، ثمَّ ذِكْر ما عقَّب به أبو حيَّان على كلام ابن مالك، ثم عَرْض آراء العلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين وعلى ضوئه أناقش الرأيين وأُبيِّنُ ما يترجَّح فيه قول ابن مالك وما يترجَّح فيه رأي أبي حيَّان مُستدَّلة لِمَا أذهبُ إليه، مُستعينةً بعد الله – تعالى- بآراء العلماء و ما قدَّموه مِنْ أدلَّةٍ نقليَّةٍ أو عقليَّةٍ.

وأمَّا المنهج المقارن فهو في عَرْض المسائل الَّتي عقَّب عليها أبو حيَّان مقارنة بآراء العلماء بأدلَّتهم العقليَّة والنقليَّة، إِذْ يَسْتند تِبْيَان الرَّاجح بين رأي أبي حيَّان ورأي ابن مالك على المقارنة بين رأييهما ورأي العلماء في هذه المسائل، وفي معرفة المحاسن والمآخذ على تعقُّبات أبي حيَّان في شرحه للألفيَّة.

وبذلك جاءتْ هذه الدَّراسة على منهج تحليليّ مقارن، ضمن إطار النَّحو والصَّرف والنَّظم.

فجاء مُخطَّط البحث على النَّحو الآتي:

المقدِّمة: وذكرتُ فيها موضوع البحث، مشكلة البحث، تساؤلاته، أهميَّته، سبب اختياره، أهدافه، منهجيَّة البحث، الدِّراسات السَّابقة، خطَّة البحث، وبعضاً مِنْ مصادر البحث ومراجعه، والشكر والتقدير.

التَّمهيد: وتضمَّن أمرين:

أولًا: التَّعريف بابن مالك وأبي حيَّان، وفيه تحدَّثتُ عن نسبيهما، نشأتهما، شيوخهما، ،تلامذتهما، مكانتهما العلميَّة، ومصنفاتهما، ثم وفاتهما.

ثانيًا: التَّعريف بألفيَّة ابن مالك، وبكتاب (منهج السَّالك).

- **الفصل الأوَّل**: أسباب تعقُّباته ومصادرها.

المبحث الأوَّل: أسباب تعقُّباته.

المبحث الثَّاني: مصادر تعقُّباته.

- **الفصل الثَّاني**: مسالكه في تعقُّباته وطرائق التَّعبير عنها:

المبحث الأوَّل: مسالكه في تعقُّباته على ابن مالك.

المبحث الثَّاني: طريقته في ذكر التَّعقُّبات.

المبحث الثَّالث: أسلوبه في تعقُّباته .

- **الفصل الثَّالث**: التَّعقُّبات على منهج الألفيَّة ونظمها.

المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على أسلوب ابن مالك في النَّظم.

المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من إغفال.

المبحث الثَّالث: التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من اضطراب.

- **الفصل الرَّابع**: التَّعقُّبات على الصِّناعة النَّحويَّة في الألفيَّة.

المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على التَّمثيل.

المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على الحدود.

المبحث الثَّالث: التَّعقُّبات على التَّعليل.

المبحث الرَّابع: التَّعقُّبات على الأصول النَّحويَّة.

- **الفصل الخامس**: التَّعقُّبات على الآراء في الألفيَّة.

المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على الآراء النَّحويَّة.

المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على الآراء الصَّرفيَّة.

- **الفصل السَّادس**: التَّقويم.

المبحث الأوَّل: المحاسن.

المبحث الثَّاني: المآخذ على التَّعقُّبات.

المبحث الثَّالث: أثر تعقُّباته فيمَنْ بعده.

- **الخاتمة**: وفيها أهمُّ النَّتائج .
- **الفهارس**.

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

لا يمكنني حصر جميع المصادر الَّتي رجعتُ إليها في هذا البحث، هذه أهمها:

– ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، دار ابن خزيمة، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ.

- التَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان الأندلسيّ، ت/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠هـ.
- شرح التَّسهيل، لابن مالك، ت/عبدالرحمن السيد ومُحَمَّد المختون، مطبعة هجر، ط.الأولى، ١٩٩٠.
- شرح الكافية الشَّافية، لابن مالك، ت/ عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ.
- منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، لأبي حيَّان الأندلسيّ، ت/ علي مُحَمَّد فاخر وأحمد مُحَمَّد السوداني وعبدالعزيز مُحَمَّد فاخر، ٤ أجزاء، ط الأولى، ١٤٣٥هـ، دار الطِّباعة المحمديَّة، الأزهر.

وهذا الكتاب هو ما ستقوم عليه الدِّراسة.

هذه وغيرها الكثير من الكتب النحويَّة والصرفيَّة وكتب اللُّغة والأحاديث والدَّواوين ممَّا ألزمني العودة إليها.

وختاماً أشكر قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها مُمَثَّلة بعميدها الدكتور معاذ الدخيل، والقائمين عليه، كما أشكر مُشْرفي السَّابق الدكتور مُحَمَّد المرشد لِمَا بذله معي من جهد في بداية بحثي هذا والَّتي أَتَمَّتْ إشرافها فيه الدكتورة فاطمة حجازيّ جزاها الله عنِّي خير الجزاء، فلم تَتَوانى عن تقديمها التَّوجيه السَّديد والملاحظات المفيدة والاخلاص في النُّصح، بارك الله لها في وقتها ونَفَع بها الإسلام والمسلمين.

وشاكرة لكلِّ مَنْ وقف معي في بحثي هذا أو أسدى إليَّ نصيحة، جزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

فما كان فيه من صواب فمِنْ فضل الله عزَّ وجلَّ وما كان فيه مِنْ أخطاء فمِنْ نفسي والشَّيطان، وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّمهيد

وفيه :

أولاً : التَّعريف بابن مالك وأبي حيَّان.

ثانيًا : التَّعريف بألفيَّة ابن مالك، وبكتاب (منهج السَّالك).

التَّمهيد

أولاً: التَّعريف بابن مالك وأبي حيَّان.

"كان خاتمة علماء الأندلس اثنان رُزقا الشهرة ورحلا إلى المشرق، فبثَّا علمهما فيه وكثرت تواليفهما، وكتب[١] لها الذيوع حتى عصرنا هذا، عنيت[٢] الإمام ابن مالك الجيّانيّ صاحب الألفيّة، والإمام أبو حيَّان حيَّان الغرناطيّ صاحب التفسير الكبير "البحر" و"الارتشاف" في النحو"[٣].

ابن مالك:

نسبه ونشأته:

مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك جمال الدِّين أبو عبد الله الطائيّ الجيانيّ الشَّافعيّ، نزيل دمشق، والطَّائيّ: نسبة إلى قبيلة طيء العربيَّة، والجيَّانيّ: نسبة إلى جيَّان إحدى مدن الأندلس ولد فيها نحو سنة ٦٠٠ للهجرة[٤].

غادر الأندلس في مطلع شبابه إلى بلاد الشَّام متجوّلاً في عدَّة مدن منها، حيث ارتحل إلى حماة، وأقام بها مدَّة نشر فيها علماً جمَّاً[٥]، وبعدها رحل إلى حلب وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون وغيره وغيره وتصدَّر لإقراء العربيَّة[٦]، ثم استقرّ أخيراً بدمشق.

غاب عن التراجم ما يتعلَّق بأسرته وحياته الخاصَّة، جُلُّ ما ذكرته عن فترة إقامته في المشرق، وله ابنان: أشهرهما مُحَمَّد بدر الدين المعروف بابن النَّاظم، تتلمذ على أبيه النَّاظم، فَشَرَح الألفيَّة وبعض كتبه، توفي سنة ٦٨٦هـ[٧]، ومُحَمَّد تقيُّ الدِّين، المعروف بالأسد، وقد صنّف له أبوه المقدِّمة الأسديَّة في النَّحو، ويبدو

---

(١) كُتِبَ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) عَنَيْتُ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) من تاريخ النَّحو العربي، لسعيد بن مُحَمَّد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ٩٧.

(٤) ينظر: الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ٦/٢٣٣، وبُغية الوُعاة ١/١٣٠، ونفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب وذكر وزيرها لسان الدِّين بن الخطيب، لشهاب الدِّين المقرّيّ التّلمسانيّ، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط١، ٧ ١٩٠٠م، ٢- ٥ ١٩٩٧م، ٦ ١٩٦٨م، ٨أجزاء، ٢/٢٢٢.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لأبي بكر بن عمر الدَّماميني، تحقيق: مُحَمَّد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ، ٤أجزاء، ١/٢٦.

(٦) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٣.

(٧) ينظر: الوافي بالوفيات، لصلاح الدِّين خليل الصّفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٩جزءاً، ١/١٦٥.

أنَّه كان بعيداً عن أجواء العلم والشهرة، توفي سنة ٦٥٩هـ[١].

عُرِف ابن مالك بالدّين المتين، وصدق اللَّهجة، وكثرة العبادة والنّوافل، وحسن السّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار والتّؤدة، كما عُرِف بكثرة اطلاعه على الحديث، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإنْ لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإنْ لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرَب.

شيوخه:

عرَّض أبو حيان في كتبه بأنَّ ابن مالك لم يكن له شيخٌ مشهورٌ في النَّحو، فقال في التذييل: "إنّما يحمل هذه الأشياء على ظاهرها من[٢] لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه"[٣].

كما قال عبدالباقي اليمانيّ[٤] في كتابه إشارة التَّعيين: "سمعْتُ الشيخَ أثير الدِّين أبا حيَّان بالقاهرة في جامع الأقْمر يقول: ما زلتُ أفْحصُ وأتْعَبُ عنْ مَنْ قرأ عليه ابنُ مالك؟ فما وجدت!! إلى أَنْ جَرَى ذكْر ذلك بحضور تلميذه ابن الرَّبيع سليمان بن أبي حرب الفارقيّ، فقال: كان الشَّيخ يقول: أنا قرأتُ العربيَّة على ثابت بن مُحَمَّد بن حيَّان الكلاعيّ، وسمعتُ من[٥] يذكر أنَّه حضر مجلسَ أبي علي الشّلوبين"[٦].

الشّلوبين"[٦].

ولا نسلم لأبي حيَّان كلامه هذا، فإنَّ كل مَنْ ترجم لابن مالك أكَّد أنَّ له شيوخاً قرأ عليهم وسمع منهم، يقول الدَّماميْنيّ: "قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمّد بن يوسف بن خيار أبي طاهر الكلاعي اللبلي[٧]، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله المرشاني[٨]، ومن مشايخه ابن يعيش شارح" المفصل"، لازمه لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش.

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٦٦/١، وينظر: بُغية الوعاة ١٣٣/١.

(٢) مَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ، ٥ أجزاء، أمَّا الجزء السادس، كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٦هـ، ١٩٨/٥، وينظر: البحر المحيط في التَّفسير، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٠ أجزاء، ١٤٩/٥.

(٤) عبد الباقي بن عبد المجيد اليمانيّ، ت ٧٤٣.

(٥) مَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) إشارة التَّعيين وتراجم النُّحاة واللُّغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمانيّ، تحقيق: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ط١، ١٤٠٦هـ، ٣٢٠، ٣٢١.

(٧) الكلاعيّ اللَبْليّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) المرْشانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

ويقال: إنه[١] جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوماً.

قلت: وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي[٢] في أواخر شرحه "للحاجبية النحوية[٣]" أن[٤] ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب – رحمه الله – وأخذ عنه واستفاد منه"[٥].

وقال المقريّ: "سمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صبّاح وأبي الحسن السخاوي[٦] وغيرهم، وأخذ العربية عن غير واحد، فممن[٧] أخذ عنه بجيّان أبو المظفر، وقيل: أبو الحسن، ثابت بن خيار، عُرِف بابن الطيلسان، وأبي رزين ابن ثابت بن محمّد بن يوسف بن خيار الكلاعي[٨] من أهل لَبْلَة، لَبْلَة، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نَوّار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني[٩]، وجالس يعيش وتلميذه ابن عَمْرون وغيره بحلب"[١٠].

تلاميذه:

تصدر ابن مالك لإقراء العربيّة في حلب ثمَّ انتقل إلى دمشق وأقام بها يعمل ويصنِّف، وتصدَّر بالتربة العادليَّة وبالجامع المعمور، وتزَّج به جماعة لا أحصرهم وإنَّما أذكر بعضهم، فمنهم: ولده بدر الدين محمّد، وشمس الدين بن جعوان، وشمس الدين بن أبي الفتح، وابن العطار، وزين الدين أبو بكر المزّي، والشيخ أبو الحسين اليونينيّ، وأبو عبد الله الصَّيرفيّ، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وشهاب الدين محمود، وشهاب الدين بن غانم، وناصر الدين بن شافع، وغيرهم الكثير[١١].

ويجد المقريّ بأنَّه يكفيه شرفاً أنَّ من تلامذته الشيخ النَّوويّ، والعَلَم الفارقيّ، والشمس البعليّ، والزين المزّيّ [١٢].

---

(١) إنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) التَّبريزيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) للحاجبيَّة النَّحويَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/٢٧- ٣٠.

(٦) السَّخاويّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) فَمِمَّنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) الكلاعيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) المرْشانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٠) نفح الطيب ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

(١١) ينظر: المصدر السَّابق ٢/٢٢٥، بغية الوعاة ١/١٣٠.

(١٢) نفح الطيب ٢/٢٢٩.

مكانته العلمية وشعره:

"صرف همّته إلى إتقان لسان العرب، حتّى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السّبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار" الشّاطبية" وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيّها. وأما النحو والتصريف، فكان فيه بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها. وكان ينظم الشعر سهلاً عليه"[١].

فقد كان حريصاً على النّظم عامة، وعلى نظم علوم العربية خاصة، وكان نظم الشعر سهلاً عليه: رجزِه وطويله وبسيطه، وغير ذلك. كما كان حافظاً لأشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأَئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها[٢]. لكنّ هذه الموهبة لم تتعدَّ هذا اللون من النظم إلى فنون الشعر الأخرى، فلم تحفظ كتب التراث والتراجم نماذج من شعره، ولم تذكر له ديواناً أو قصائد، وانفرد المقريّ بذكر أربعة أبيات له، ذكرها في سياق ترجمته[٣].

مصنفاته:

يُعدُّ ابن مالك من أغزر العلماء نتاجاً، وأكثرهم تصنيفاً، تنوَّعتْ بين نظم، ونثر، ومتون، وشروح، غلب عليها طابع التركيز وذكر الخلافات دون تفصيل، فحفظت له شهرته وضمنت لمؤلفاته البقاء والاستمرار، منها الألفيَّة ذات الشهرة والانتشار، وتنوَّعتْ مجالاته في التَّصنيف في النحو والصرف:

١- الكافية الشَّافية.
٢- شرح الكافية الشَّافية.
٣- الخلاصة أو الألفيَّة.
٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
٥- شرح التَّسهيل.
٦- عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ.
٧- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ.
٨- إكمال العمدة.
٩- شرح إكمال العمدة.

---

(١) شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد العكريّ الحنبليّ، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، ١١جزءاً، ٥٩١/٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١.

(٣) ينظر: نفح الطيب ٢٢٦/٢.

١٠- شرح الجزوليَّة.
١١- نكت نحويَّة على مقدمة ابن الحاجب.
١٢- نظم الفرائد.
١٣- المقدِّمة الأسدية.
١٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
١٥- إيجاز التعريف في علم التَّصريف.

- وله في اللُّغة:

١- النظم الأوجز فيما يُهمز ومالا يُهمز وشرحه.
٢- الإعلام بمثلث الكلام.
٣- الإعلام بتثليث الكلام.
٤- إكمال الإعلام بتثليث الكلام.
٥- لاميَّة الأفعال.
٦- تحفة المودود في المقصور والممدود.
٧- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد وشرحه.
٨- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة.
٩- ثلاثيَّات الأفعال.

- وله في القراءات:

١- المالكيَّة في القراءات.
٢- اللَّاميَّة في القراءات[١].

وفاته:

تُوفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ بدمشق[٢]بلا خلاف، ودُفن بسفح جبل قاسيون، ولم يذكر أحد ممَّن ترجم له ظروف وفاته، ما عدا السَّخَاويّ الَّذي ذكر السَّبب عَرَضاً من غير أَنْ يُترجم له، وذلك حين عدَّد أسماء الَّذين ماتوا غبناً فقال: "وممن[٣] مات بأخرة غَبْناً الجمال بن مالك راوية جزيرة العرب نحواً ولغةً، فإنه[٤] مع أوصافه الجليلة وكونه على جانب عظيم من الاحتياج وضيق الوقت عورض فيما استقرّ فيه من

(١) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٣- ٢٢٥، بُغية الوعاة ١/١٣٢- ١٣٤، ينظر: الأعلام ٦/٢٣٣.
(٢) انظر الأعلام ٦/٢٣٣، الوافي بالوفيات ٣/٢٨٨، نفح الطيب ٢/٢٢٦.
(٣) مِمَّنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٤) فإنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

خطابة ببعض قرى دمشق، من بعض جَهَلتها وانتُزعتْ منه له، فكاد أن[١] يموت لاسيّما وقد حضر الجُمعةَ وسأل الجاهل المشار إليه بعد فراغه من الخطبة والصلاة عن مخرج الألف، فتحيَّر وظنّ أنه[٢] كلّمه بالعجمية، ثم عدّد له حروف الهجاء، مبتدئاً بالألف، وسرَدَها، فصَاحَ العامة الذين تعصّبوا لهذا الجاهل سروراً لكونه سُئل عن مسألة فأجاب بتسعٍ وعشرين، وما وجَدَ الجمالُ ناصراً، بل استكانَ ومات بعد أيام يسيرة"[٣] رحمه الله.

أبو حيَّان:

نسبه ونشأته:

هو أثير الدِّين أبو حيَّان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيَّان الغرناطيّ الأندلسيّ الجيَّانيّ النِّفْزيّ، نسبة إلى قبيلة من البربر، ولد بمطخشارش من غرناطة، فِي آخر شوَّال سنة أربع وخمسين وستمائة ذكر ذلك في إجازته للصَّفديّ[٤]، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أَنْ أقام بالقاهرة، وتُوفِّي فيها، بعد أَنْ كفَّ بصره[٥].

وفي سبب رحيله عن الأندلس قيل: "كان سبب رحلته عن غرناطة أنَّه حَملته حِدّة الشبيبة على التَّعَرُّض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وقْعَة، فنال منه وتصدى لتأليف في الرَّد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السُّلطان، فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى، ثمَّ ركب البحر، ولحق بالمشرق"[٦].

وفي سبب رحيله عن الأندلس حكى السُّيوطيّ عن ذلك فقال: "رأيتُ في كتابه النُّضَار الذي ألّفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أنّ ممّا قوّى عزمَه على الرِّحلة عن غَرْناطة أنّ بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضيّ والطبيعيّ قال للسُّلطان: إنّي قد كبرت وأخاف أن[٧] أموت، فأرى أن[٨] ترتب لي طَلَبة

---

(١) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمَّ أهل التَّاريخ، لمحمَّد بن عبدالرحمن السَّخاويّ، فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ٦٢.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ١٨٥/٥.

(٥) ينظر: الأعلام ١٥٢/٧.

(٦) بغية الوعاة ٢٨١/١، شذرات الذَّهب ٢٥٢/٨.

(٧) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

طَلَبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي. قال أبو حَيَّان: فأشير إليّ أن[١] أكون من أولئك، ويرتّب لي راتب جيّد وكُسا وإحسان، فتمنّعت ورحلت مخافة أن[٢] أكرَه على ذلك"[٣].

وسواء كان الحق في ذا أو ذاك فسبب رحيله عن الأندلس يعود إلى الاضطرابات والفتن التي سادت الأندلسَ في تلك الفترة.

ثقافته ومكانته العلميَّة:

" قرأ القرآن بالروايات وسمع الحديث بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وثغر الاسكندرية وديار مصر والحجاز وحصَّل الإجازات من الشام والعراق وغي ذلك واجتهد وطلب وحصّل وكتب وقيّد ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأنّي لم أرَه إلَّا يُسمِع أو يشتغل أو يكتب ولم يكتب ولم أرَه على غير ذلك وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم نظم ونثر وله الموشحات البديعة... وهو الذي جسّر الناس على مصنّفات الشَّيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ورغّبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لُجَجَها وفتح لهم مقفلها... كان أولا يرى رأي الظاهريّة ثم إنّه تمذهب للشافعيّ"[٤] فيما يرى أبو البقاء وابن حجر بأنَّه ما زال ظاهريًّا[٥].

شيوخه:

ذكر أبو حيَّان شيوخه بنفسه الَّذين كثر عددهم وذلك في إجازته للصَّفديّ قائلاً: "وأمّا شيوخي الذين رويتُ عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير وأذكر الآن جملةً من عواليهم فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي[٦]، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعد بن أحمد بن بشير الأنصاري[٧]، وإسحاق بن عبد الرحيم بن مُحَمَّد بن عبد الملك بن درباس...

وممَّن[٨] كتبتُ عنهم من مشاهير الأدباء: أبو الحكم مالك بن عبدالرحمن بن علي بن الفرح المالقي[٩] ابن المرحّل، وأبو الحسن حازم بن محمّد بن حازم الأنصاري القَرْطاجني[١٠]، وأبو عبدالله محمَّد بن

---

(١) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) بغية الوعاة ٢٨١/١.

(٤) الوافي بالوفيات ١٧٦/٥.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢٨١/١.

(٦) الأحْوَص القُرَشيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) الأنْصاريّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) وممَّنْ: وَرَدَ بَعْضُها بِلا ضَبْط.

(٩) المالِقيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٠) الأنْصاريّ القَرْطاجنيّ: وَرَدَ بعضها بِلا ضَبْط.

بن أبي بكر بن يحيى بن عبدالله الهُذَلي التُّطيلي[١]، وأبو عبدالله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن زَنّون المالقي[٢]...

وممَّن[٣] أخذتُ عنه من النحاة: أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن الخُشني الأُبَّذي[٤]، وأبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن يوسف الكتامي[٥] ابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمّد بن الزبير الثقفي[٦]، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللَّبْلي[٧]، وأبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن نصر الحلبي[٨] ابن النحاس.

وممَّن[٩] لقيتُ من الظاهريّة أبو العباس أحمد بن عليّ بن خالص الأنصاري الإشبيلي[١٠] الزاهد وأبو وأبو الفضل محمّد بن محمّد بن سَعْدون الفهري الشنتمري[١١]، وجملة الَّذين سمعت منهم نحو من أربع مائة شخص وخمسين، وأمّا الذين أجازوني فعالم كثير جدّاً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشَّام"[١٢].

تلاميذه:

كثر تلاميذ أبي حيَّان، وتعدَّد الآخذون منه، وأصبح تلامذته أئمَّة وشيوخاً في حياته، قال السُّيوطيّ: "أخذ عنه أكابر عصره، وتقدّموا في حياته كالشيخ تقيّ الدين السّبكيّ، وولديه، والجمال الإسنويّ، وابن قاسم، وابن عَقيل، والسّمين وناظر الجيش، والسَّفَاقُسيّ، وابن مكتوم، وخلائق"[١٣].

---

(١) الهُذَليّ التُّطْيليّ: وَرَدَ بعضها بِلا ضَبْط.

(٢) المالِقيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) وممَّنْ: وَرَدَ بَعْضُها بِلا ضَبْط.

(٤) الخُشَنيّ الأُبَّذيّ: وَرَدَ بعضها بِلا ضَبْط.

(٥) الكُتامِيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) الثَّقَفيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) الفهريّ اللُّبْليّ: وَرَدَ بعضها بِلا ضَبْط.

(٨) الحَلَبيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) وممَّنْ: وَرَدَ بَعْضُها بِلا ضَبْط.

(١٠) الأنْصاريّ الإشْبيليّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١١) الفهريّ الشّنْتمريّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٢) الوافي بالوفيات ١٨٣/٥، ١٨٤.

(١٣) بغية الوعاة ٢٨٠/١.

مصنفاته:

نظراً لثقافة أبي حيَّان واطلاعه الواسع في مختلف العلوم كثرت مصنفاته، إذ تنيف على الخمسين، كما ذكر بعضها أيضاً في إجازته للصَّفديّ[(١)]، منها:

١- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم.
٢- إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب.
٣- كتاب الأسفار، الملخص من كتاب الصفار شرحاً لكتاب سيبويه.
٤- كتاب التَّجريد لأحكام سيبويه.
٥- كتاب التَّذييل والتَّكميل فِي شرح التَّسهيل.
٦- كتاب التَّنخيل، الملخص من شرح التَّسهيل.
٧- كتاب التَّذكرة.
٨- كتاب المبدع فِي التَّصريف.
٩- كتاب الموفور.
١٠- كتاب التَّقريب.
١١- كتاب التَّدريب.
١٢- كتاب غاية الإحسان.
١٣- كتاب النُّكت الحسان.
١٤- كتاب الشَّذا في مسألة كذا.
١٥- كتاب الفصل في أحكام الفصل.
١٦- كتاب اللمحة.
١٧- كتاب الشذرة.
١٨- كتاب الارتضاء في الفرق بين الضَّاد والظاء.
١٩- كتاب عقد اللآلي.
٢٠- كتاب نكت الأمالي.

- وله مصنَّفات في القراءات منها:

١- كتاب النافع في قراءة نافع.
٢- الأثير في قراءة ابن كثير.
٣- المورد الغمر في قراءة أبي عَمْرو.

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٨٥/٥.

٤- الرَّوْض الباسم في قراءة عاصم.
٥- المزن الهامر في قراءة ابن عامر.
٦- الرمزة في قراءة حمزة.
٧- تقريب النائي في قراءة الكسائيّ.
٨- غاية المطلوب في قراءة يعقوب.

- وله مصنفات في غير ذلك في التَّراجم والسِّيَر منها:

١- فهرست مسموعاتي.
٢- تحفة الندس في نحاة الأندلس.
٣- الأبيات الوافية في علم القافية.
٤- جزء في الحديث مشيخة ابن أبي منصور.

- كما صنف في غير العربيَّة منها:

١- كتاب الإدراك للسان الأتراك.
٢- زهو الملك في نَحْو التّرْك.
٣- نفحة المسك في سيرة التّرْك.
٤- منطق الخرس في لسان الفرس.

وَمِمَّا لم يكمل تصنيفه: كتاب مِسْك الرُّشْد في تجريد مسائل نهاية ابن رُشْد، كتاب منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب، رجز مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر، خلاصة التِّبْيَان في علمي البديع والبيان، رجز نور الغبش فِي لسان الحبش، المخبور في لسان اليخمور(١).

وفاته:

تُوفِّي رحمه الله تعالى في ثامن عشر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، في القاهرة، ودُفن بمقبرة الصُّوفيَّة، وصُلي عليه بجامع دمشق صلاة الغائب(٢).

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٨٤/٥، ١٨٥، وينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١، ٢٨٣، وينظر: إشارة التعيين ٢٩٠، ٢٩١.
(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١٨٥/٥، وينظر: شذرات الذَّهب ٢٥٤/٨.

ثانياً: التَّعريف بألفيَّة ابن مالك وبكتاب (منهج السَّالك).

ألفيَّة ابن مالك:

راج النَّظم في ذلك الحين لسهولة حفظه، وإنْ كان التعقيد ألزم له؛ لِمَا تُوجبه مُقْتضيات الوزن مِنْ تقديم وتأخير زيادة على التَّكثيف، وصنَّف ابن معطي ألفيَّة تحوي ألف بيت من بحر السَّريع وبحر الرَّجز، فأراد ابن مالك نظم ألفيَّة له تُلِمّ بمسائل أكثر وتكون كلها من بحر الرَّجز، ووُفِّق إلى ما أراد، ورُزقت ألفيَّته الشُّهرة في التَّعليم، فما زال الطلبة يَبْدؤون باستظهارها منذ ثمانمائة سنة حتَّى اليوم. وشُرِحَتْ شروحاً جمَّة، ووُضِعتْ على الشروح حواشٍ كثيرة، وصارتْ الألفيَّة مدار التَّدريس والتَّأليف يتبارى المؤلفون في شرحها[١]، إذ نَظْم ابن مالك أجمع وأوعب، ونَظْم ابن معطي أسلس وأعذب.[٢]

تُعدُّ ألفيَّة ابن مالك منظومة علميَّة تعليميَّة، اختصرها من منظومته الكبرى الكافية الشافية، إذ كثير من أبياتها فيها بلفظها، وجعلها في أرجوزة لطيفة، جمعتْ خلاصة النَّحو، وأغلب مباحث الصَّرف، في إيجاز محكم، مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء.

وقد اشْتَهَرت (الخلاصة) بين الناس باسم (الألفيَّة)؛ لأنَّ عددها ألفُ بيت من الرَّجز التَّام.

وتسمية (الألفيَّة): مأخوذة من قوله في أولها:

وأسْـــــــتَعِنُ الله في ألْفِيَّـــــــةْ مَقَاصِـــدُ النحْـــوِ بِهَـــا مَحْوِيَّـــةْ[٣]

وتسمية (الخلاصة): مأخوذة من قوله في آخرها.

أحْصَـــى مِـــنَ الكافيـــة الخلاصـــة كمَـا اقتضَـى غِـنىً بِـلاَ خَصَاصـةْ[٤]

ولنجاح ابن مالك في منهجه القاصد لِتيسير العربية، لغة القرآن، أقبل العلماء والمتعلمون على ألفيَّته- من بين كتبه بنوع خاصٍّ- إقبالاً منقطع النَّظير، وعكف عليها المتخصِّصون في جميع الأزمان والأمصار، يُدرِّسونها، ويعلِّقون عليها نظماً أو نثراً بالعربيَّة وبغيرها، حتى طُويت مصنّفات من قبله من أئمة النَّحو، ولم ينتفع من جاء بعده بمحاكاته، أو الانتقاص منه. ولو لَمْ يشر في ألفيَّته إلى ألفيَّة الإمام العلاّمة زين الدين يحي بن عبد النور الزواويّ الجزائريّ المعروف بابن معطى ذكره الناسُ، ولا عرفوه[٥].

---

(١) ينظر: من تاريخ النَّحو العربيّ، ١٨٠، ١٨١.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٣٢.

(٣) ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، دار ابن خزيمة، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ، ١١.

(٤) المصدر السَّابق ١٣١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل، لعبدالله بن عبدالرحمن العقيليّ الهمدانيّ، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٨هـ، جزءان، ومذيّل بحاشيته كتاب: منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل، لمحمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، ١/١٠.

فابن معطى، لم ينتفع في منظومته (الدُّرَّة الألفيَّة في علم العربيَّة) بسبقه الزمنيّ، ولا بتقدُّمه المنهجيّ، على الرغم من إقرار ابن مالك بفضله، واعترافه بعلمه.

وأبو حيَّان لم ينتفع بمنظومته (نهاية الإعراب في عِلْمَيّ التَّصريف والإعراب) على الرُّغم من حملته الضَّارية على ابن مالك، وألفيَّته.

وجلال الدين السُّيوطيّ لم ينتفع بقوله في مطلع ألفيَّته:

أقـــول بعـــد الحمـــد والســـلام ... علـــى النـــبيّ أفِصـــح الأنامِ
النَّحُـــو خَيْـــرُ مـــا بـــه المـــرء عُـــنِي ... إذْ لـــيس علـــمٌ عنـــه حقًّـــا يغتـــني
وهـــذه ألفيـــةٌ فيهـــا حَـــوَتْ ... أصـــولَه، ونفـــعَ طُـــلاَب نَـــوَتْ
فائقـــةً ألفيّـــة ابْـــنِ مالِـــك ... لكونهـــا واضـــحة المســـالك
وجَمْعِهـــا مـــن الأصـــول مـــا خلـــتْ ... عنـــه، وضَـــبْطِ مُرسَـــلات أهمِلـــتْ
ترتيبُهـــا لم يَحْـــو غـــيري صـــنْعهْ ... مقـــدماتٌ، ثم كُتْـــبٌ ســـبْعَهْ[(١) (٢)]

فكثرت بذلك شروحها، وتَنوَّعتْ حواشيها، فقد تخطت شروحها المائة بكثير، وقلَّما تجرد شرح من حاشية أو تعليق، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزيهم، منها:

١- "بُلْغة ذَوِي الخَصاصة، في شرح الخلاصة" للإمام أبي عبد الله جمال الدين مُحَمَّد ابن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك، الطائيّ، الجيَّانيّ، الأندلسيّ، الدمشقيّ، المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

٢- "الدُّرّة المضية، في شرح الألفيَّة" لابن الناظم، العلامة بدر الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الله بن مالك الطائيّ، الدمشقيّ، النحويّ ابن النحويّ، المتوفى سنة ٦٨٦هـ.

٣- "شرح الألفيَّة" للبعليّ، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن الشيخ أبي الفتح مُحَمَّد بن الفضل بن على البعلبكيّ، الحنبليّ، المحدث، النحويّ، المتوفى سنة ٧٠٩هـ.

٤- "شرح الألفيَّة" للجزريّ، أبي عبد الله، شمس الدين مُحَمَّد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزريّ، المصريّ، الشافعيّ، الخطيب المتوفى سنة ٧١١هـ.

٥- "نثر الألفيَّة، وشرحها" للأسنويّ، نور الدين، إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميريّ، الأسنويّ، الأصوليّ، الفقيه.، الشافعيّ، النحويّ، المصريّ، المتوفى سنة ٧٢١هـ.

٦- " شرح الألفيَّة" لابن الفركاح، أبو إسحاق، برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن بن سبَّاع بن

---

(١) ينظر: المطالع السَّعيدة في شرح الدُّرة الفريدة، لجلال الدين السُّيوطيّ، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م، ١/٣٥، ٣٦، ٧٩، ٨١.

(٢) ينظر: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، لغريب عبدالمجيد نافع، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الجزء٦٥، ٧٣، ٦٥/١٨٥- ١٨٨.

ضياء، الفزاريّ، المصريّ، الدمشقيّ، الشافعيّ، المعروف بـ "ابن الفركاح"، المتوفى سنة ٧٢٩هـ.

٧- " منهج السَّالك، في الكلام على ألفيَّة ابن مالك " لأبي حيَّان النحويّ، الإمام أثير الدين، أبي حيَّان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، الغرناطيّ، الأندلسيّ النحويّ، الشافعيّ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

٨- " تحرير الخصاصة، في تيسير الخلاصة" لابن الورديّ، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن مُحَمَّد بن أبي الفوارس، المعرّيّ، الحلبيّ، الكنديّ، المؤرخ، الأديب الشاعر، الشافعيّ، المعروف بـ"ابن الورديّ"، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.

٩- " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك" للمراديّ، العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي، المراديّ، المغربيّ، المصريّ، المالكيّ، النحويّ، اللغويّ، المعروف بـ"ابن أم قاسم" المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

١٠- " شرح الألفيَّة" لابن اللّبّان، أبي عبد الله، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد المؤمن، الشافعيّ المصريّ، المعروف بـ"ابن اللّبّان"، المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

١١- " دفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة" لابن هشام، الإمام أبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، المصريّ، النحويّ، الحنبليّ، الشهير بـ"ابن هشام" المتوفى سنة ٧٦١هـ.

١٢- " أوضح المسالك، إلى ألفيَّة ابن مالك" لابن هشام الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ، وهو المعروف بـ "التوضيح".

١٣- " شرح الألفيَّة" لابن النقاش، أبي أمامة شمس الدين، مُحَمَّد بن على بن عبد الواحد بن يحي المغربيّ، الدكاليّ، المصريّ، المعروف بـ"ابن النقاش"، المتوفى سنة ٧٦٣هـ.

١٤- " إرشاد السَّالك، إلى حل ألفيَّة ابن مالك" لابن قيّم الجوزيَّة، الشيخ إبراهيم ابن مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بـ"ابن قيّم الجوزيَّة" الفقيه الحنبليّ، النحويّ المتوفى سنة ٧٦٧هـ.

١٥- " منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك" لأبي الحسن علي نور الدين بن مُحَمَّد المصريّ، الأشمونيّ، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ .

١٦- " شرح المكوديّ على الألفيَّة في علمي الصرف والنحو" لعبد الرحمن بن علي بن صالح المكوديّ، المتوفى سنة ٨٠١ هـ.

وهذه الشروح مختلفة، ففيها المختصر، وفيها المطول، فيها المتعقِّب صاحبه للنَّاظم يتحامل عليه، ويتلمس له المزالق، وفيها المتحيِّز له، والمصحِّح لكل ما يجئ به، وفيها الَّذي اتَّخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين

الإيجاز والإطناب، والتَّحامل والتحيُّز.[١]

"كان أبو حَيّان يغض من هذا الكتاب ويقول: ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مَهْيع الصواب والسداد، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى منهج السالك ومن غَضّه منه بالنظم في ملإ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين ابن النحاس والأقسراني[٢] يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس:

ألفيّـــــة ابـــــن مالـــــكِ مطموســـــةُ المســـــالكِ

وكـــــم بهـــــا مشـــــتغل أوقـــــع في المهالـــــكِ

ولا تغتر أنت بهذا الغرر، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر، ولا كل عود أورق ثمر، وقيل معارضة للقوم، وتنبيهاً لهم ممّا هم فيه من النوم:

ألفيّـــــةُ ابـــــن مالـــــكِ مشـــــرقةُ المســـــالكِ

وكـــــم بهـــــا مـــــن مشـــــغلٍ عـــــلا علـــــى الأرائـــــكِ

وما أحسن قول ابن الوردي[٣] في هذا المعنى:

يا عائبـــاً ألفيّـــةَ ابـــنِ مالـــك وغائبـــاً عـــن حفظهـــا وفهمهـــا

أمـــا تَراهـــا قـــد حَـــوَتْ فضـــائلاً كثـــيرة فـــلا تَجُـــرْ في ظلمهـــا

وازْجُـــرْ لمـــن جـــادل مَـــنْ يحْفَظهـــا برابـــع وخـــامس مِـــنِ اسمهـــا

يعني "صه" فإنه[٤] عند الاستقلال بمعنى اسكت، انتهى ملخصاً"[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٠- ١٢، وينظر: ألفيَّة ابن مالك منهجها وشروحها ٧٣/١٧٣- ١٨٩.

(٢) الأقْسَرانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) الوَرْديّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) فَإِنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) نفح الطيب ٢/٢٣١.

منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك:

يُعدُّ هذا الكتاب أوَّل ما ألَّفه أبو حيَّان، والدَّليل على ذلك أنَّه كان يحيل إليه في كتبه الأخرى سواء الكتب النَّحويَّة كالتَّذييل والتَّكميل(١) وارتشاف الضَّرب(٢) وكذا الكتب العامَّة كتفسير البحر المحيط(٣) والنَّهر الماد إذ أشار فيها إلى كتابه منهج السَّالك في عدَّة مواضع(٤).

وفي تأثير منهج السَّالك في كتب النَّحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً وذلك بسبب قلَّة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء، وطغيان التذييل والتكميل على كتب أبي حيَّان الأخرى حيث اكتفى به العلماء، إلَّا ما ندر ممَّا جاء في تمهيد القواعد وتوضيح المقاصد والتَّصريح(٥)، فلم يلق مِنْ العناية ما لقيها التذييل والتكميل، كما لم يُكمله أبو حيَّان كما قاله بنفسه في إجازته للصَّفديّ مما لم يُكمل تصنيفه(٦) بل شرح ما ما يُقارب نصف الألفيَّة وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التَّفضيل وأوَّل باب التوابع.

ومع ذلك لا ننكر قيمته العلميَّة، إذ ألَّف أبو حيَّان شرحه للألفيَّة على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلَّا ابن النَّاظم وكان شرحه مختصراً، أمَّا شرح أبي حيَّان فكان أوَّل كتاب مبسوط له، حشاه بكل معلوماته في النَّحو وأودعه كلّ ما يعرف عن هذا العلم، فجاء مطوّلاً مفصّلاً مع أنَّه كان يُعلن كثيراً أنَّه شرح مختصر والأمر أنَّ المختصر عند أبي حيَّان مطول عند غيره.(٧)

وفي بيان مقصد أبي حيَّان وغرضه من تأليف هذا الكتاب ما ذكره في مقدِّمته يقول:

" وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفيّة التي نظمها بلدينا أبو عبدالله مُحَمَّد بن مالك الجياني(٨) المولد، الدمشقي(٩) الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة:

---

(١) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢/٢٣٩، ٦/٨٤، ٩/٢٠٤، ٩/٢٦٦، ١١/٢٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ٥أجزاء، ٤/٢١١٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٤٤٦، ١/٤٦٧، ١/٥٢٩، ١/٦٤٦، ٢/٢٠٦، ٢/٦٣٦، ٢/٣٥٠، ٣/٣٤٧، ٤/٦٥٧.

(٤) ينظر: منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: علي مُحَمَّد فاخر، وأحمد مُحَمَّد السُّوداني، وعبدالعزيز مُحَمَّد فاخر، دار الطِّباعة المحمَّديّة، الأزهر، ط١، ١٤٣٥هـ، ٤أجزاء، ١/٥٤- ٦٢.

(٥) المصدر السَّابق ١/٦٣، ٦٤.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/١٨٥.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١/٧١.

(٨) الجيَّانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) الدِّمشقيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

المقصد الأول: تبيين مقيد[١] أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه[٢] ومعين[٣] أبهمه ومفصل[٤] ومفصل[٤] أجمله وموجز طوله[٥].

المقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن[٦] أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنه[٧] يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع، فيرسل ذلك هملاً، ويبدله بحليه عطلاً، فيكتسي محيا جماله غمماً، ويثير الناظم فيه غُمماً، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفياً[٨] في ذلك مقالة كوفي[٩] ضعيف الأقوال، أو بصري[١٠] لم ينسج له لشذوذه على منوال، وبانياً قواعد على نادر في المنقول، شاذ في القياس خارج عن الأصول، وأثر لم يصح أنه[١١] من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث: حل[١٢] ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها، وفتح ما يلبس من مقفلاتها، ولم أقصد التكثير من الكلام، ولا التمثيل لما وضح للأفهام، وربما انجر[١٣] مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع، وفرائد تشرف المهارق والرقاع، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض، حتى قام بجوهرها العرض، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد، وإن[١٤] لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو يأبى أن[١٥] يكون صادراً عن بادئ في

---

(١) مُقيَّد: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٢) عَمَّمَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٣) مُعَيَّن: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٤) مُفَصَّل: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٥) طَوَّلَه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٦) إنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٧) فإنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٨) مُقْتَفياً: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط
(٩) كوفيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١٠) بَصْريّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١١) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١٢) حَلُّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١٣) انْجرَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١٤) وإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(١٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

النحو بله إمام تضوع برياه المجالس ويبأى برؤياه المجالس.

وما حداني- يعلم الله- على الكلام في هذه الأرجوزة إلا[١] النصيحة في الدِّين وإيصال الخير لقلوب المهتدين، فإنه[٢] قد ينقل الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه[٣] صحيح، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح ترجيح فيبني عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية[٤] فيضل[٥] بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية[٦] لاسيما مبتدئ ألقى في روعة تعظيم هذه الألفية، وأنها[٧] بمقاصد النحو وفية[٨]»[٩].

وطريقة أبي حيَّان في كتابه هذا تشبه طريقته في كتابه التذييل والتكميل، إذ يأتي بالبيت أو البيتين من ألفيَّة ابن مالك ثمَّ يأتي بعده شارحاً ومعلقاً وناقداً، وفي التذييل يذكر كلام ابن مالك كما جاء في التسهيل ثمَّ يأتي بعده شارحاً ومعلقاً وناقداً، إلَّا أنَّه يُعدُّ في كتابه هذا- منهج السَّالك- أكثر اختصاراً وأقلّ اسهاباً وعرضاً للآراء المختلفة عنه في التذييل حيث يورد الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيّده أو يرفضه ويناقش ذلك[١٠].

---

(١) إِلَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) فإِنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) النَّبويَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) فيَضِلُّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) السَّويَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) الألفيَّة، وأَنَّها: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) النَّحو وفيَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ١/أ، ب، ج.

(١٠) ينظر: أبو حيَّان النَّحويّ، لخديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ، ١٢٣- ١٣٣.

الفصل الأوَّل
أسباب تعقُّباته ومصادرها

وفيه :

المبحث الأوَّل : أسباب تعقُّباته .

المبحث الثَّاني : مصادر تعقُّباته .

المبحث الأوَّل
أسباب تعقُّباته

كثرت تعقُّبات أبي حيَّان لابن مالك في ألفيَّته باختلاف أسبابها، فمنها ما يَمسّ نهج الألفيَّة ونظمها ومنها ما يَمسّ الصناعة النحويَّة ومنها ما يَمسّ آراء ابن مالك فيها، فتنوّعت بذلك تعقُّباته نظراً لاختلاف الأسباب، فمنها:

– تعقُّبات تعود إلى أسلوب ابن مالك في النظم:

فابن مالك بنى نظماً شعريَّاً يعتمد على القواعد النحويَّة بجهدٍ ومجهودٍ لا يطَّلع به إلَّا عالم متمكِّن في النَّحو العربيّ وفي الشِّعر ونظمه،" وكان لكثرة اطلاعه على أشعار القدامى، وسرعة حفظه لما يقع عليه بصره، أو يلتقطه سمعه أثرٌ واضح في تأجيج الملكة الشعرية؛ فقد كان نظمُ الشعر عليه سهلاً حتى عالجه في أدق مسالكه، وهو نظم العلوم والفنون"[(١)]، ومع ذلك لا تخلو الألفيَّة من بعض الوقعات في أسلوب النظم وطريقته كما يرى ذلك أبو حيَّان حين تعقُّبه له، سواء ما وقع منها صحيحاً أو ما ظنه أبو حيَّان كذلك وانتصر له غيره.

من ذلك ما يجده أبو حيَّان في قول ابن مالك[(٢)]:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُـــضْمَرُ مِـــمَّا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينـــاً يُخْبَـــرُ

إذ عدَّ أبو حيَّان هذا البيت فيه ركاكةً فيقول[(٣)]: "يشير بهذا البيت إلى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرَكِ، وذَلِك أَنْ يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود عَلَى شَيْء في الخبر نحو: فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا، وعَلَى التمرة مثلها زبداً، ونحو ذلك.

وعَبَّر هَذَا النَّاظِم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة، أمَّا تثبيجها فغير خاف لكثرة الضمائر الَّتي في عَلَيْه وفي بِهِ وفي عَنْه وللحشو– أيضاً– فلا يظهر معنى لقوله مبيناً.

وأمَّا فسادها فواضح؛ لأَنَّ الضمير في قوله: "عَلَيْه" إِمَّا أَنْ يَكُون عائداً على المبتدأ، ويصيرُ المعْنَى كذا يجب تَقْدِيمُ الخَبَر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الَّذي يخبر به عَنْ المبتدأ".

كما تعقَّبه في اختياره للألفاظ والعبارات في النَّظم، من ذلك في قول ابن مالك[(٤)]:

---

(١) ألفيَّة ابن مالك منهجها وشروحها ١٨٤/٦٥.

(٢) ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، دار ابن خزيمة، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ، ٢٦.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١٦٢/١، ١٦٣.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣٩.

وَالأَصْـــلُ فِي الفَاعِـــلِ أَنْ يَتَّصِـــلَا وَالأَصْـــلُ فِي الـــمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِـــلَا

قال أبو حيَّان[١]: "ذِكْرُهُ الاتِّصَالَ فِي الفَاعِلِ والانفصالَ في المفْعولِ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ معتادةٍ للنحاة وإنَّما عِبَارتهم أنْ يَقُولُوا: أصلُ الفَاعِلِ أَنْ يَتقدَّمَ عَلَى المفْعُولِ، وأصلُ المفْعُولِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ الفَاعِلِ".

ومن ذلك ما عدَّه أبو حيان حشواً في الألفيَّة، ففي بعض الأبيات اضطر ابن مالك إلى بعض الكلمات ليستقيم بها النَّظم ووزن البيت واعتبرها أبو حيَّان حشواً في الألفيَّة لا فائدة من ذكرها، من ذلك في قول ابن مالك[٢]في باب التنازع:

وَأَعْمِـــلِ المهْمَـــلَ فِي ضَـــمِيرِ مَـــا تَنَازَعَـــاهُ وَالْتَـــزِمْ مَـــا الْتُـزِمَـــا

فقال أبو حيَّان[٣]بأنَّ" قَوْله: "وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا" حشو"، وغير ذلك ممَّا عدّه أبو حيَّان حشواً وانتصر لابن مالك غيره من شرَّاح الألفيَّة[٤].

– تعقُّبات تعود إلى إغفال ابن مالك لبعض الأمور:

نظم ابن مالك ألفيَّته في ألف بيت جاءت عقب نظمه للكافية الَّتي وصلت أبياتها إلى ثلاثة ألاف بيت، فألفيَّته اختصار وتلخيص للكافية، فلا ضير تكون مختصرة جامعة خلاصة النَّحو، وأغلب مباحث الصَّرف، في إيجاز محكم، مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء.

من ذلك في باب (العَلَم) عندما تطرَّق ابن مالك لإعراب العلم المركَّب وقال أبو حيَّان في ذلك: "ولَمَ يتعرض النَّاظم لحكْمِ المركبِ تركيبَ مزجٍ إذا كمُلَ بويه نحو: سيبويه، ونفطويه، ونزرويه، وابن درستويه، وابن خالويه، وابن شاهويه، وكلهم نحاة لا نحفظ لهم سابعاً"[٥].

كما عقَّب أبو حيَّان على ابن مالك لإغفاله شرطاً من الشروط أو أكثر، وذلك مثل قوله في إجراء القول مجرى الظَّنّ، قال ابن مالك[٦]:

وَكَتَظُـــنُّ اجْعَـــلْ تَقُـــولُ إِنْ وَلِـــي مُسْتَفْهَمـــاً بِـــهِ وَلَـــمْ يَنْفَصِـــلِ

بِغَـــيْرِ ظَـــرْفٍ أَوْ كَظَـــرْفٍ أَوْ عَمَـــلْ وَإِنْ بِـــبَعْضِ ذِي فَصَـــلْتَ يُحْتَمَـــلْ

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢١.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤٤.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/١١٠.

(٤) كالمراديّ في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، لبدر الدِّين حسن المراديّ، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ، ٣أجزاء، والشَّاطبيّ في كتابه المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلميَّة والتُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٢٨هـ، ١٠أجزاء.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٩.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٣٦، ٣٧.

إذ قال فيه أبو حيَّان: "وترك النَّاظِم ثلاثة شروط لإعْمَال القَوْلِ إعْمَال الظَّنِّ:

أحدها: أَنْ يكون الفعل مضارعاً.

الثاني: أَنْ يكون لمخاطب، ويُمْكِنُ أَنَّه اكتفى عن هذين الشَّرْطين بالتَّمثيل فإنَّه قال: "وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ" فإنَّه أتى به مضارعاً لمخاطب.

الثالث: أَنْ يكون الفعل غير متعدٍّ باللَّام"(١).

– تعقُّبات تعود إلى اضطراب في الألفيَّة:

قال المقريّ في نظم ألفيَّة ابن مالك في مقارنتها بنظم ابن معطي بأنَّ: "نظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب"(٢)، ولذلك يجد أبو حيَّان اضطراباً في نظم ابن مالك ممَّا يدعو إلى اللَّبس، كما في قول ابن مالك(٣):

وَمَصْـــدَرٌ مُنْكَـــرٌ حَـــالاً يَقَـــعْ بِكَثْـــرَةٍ كَبَغْتَـــةً زَيْـــدٌ طَلَـــعْ

قال فيه أبو حيَّان: "ظاهرُ كلامِ النَّاظمِ فِي هَذَا البَيْتِ أَنَّ وقُوعَ المصْدَرِ النكرةِ حالاً يكثرُ، ولا يتَّضِحُ مِنْ قَوْلِهِ: "يكثُر" أَنَّه ينقاسُ أو لا ينقاسُ ولكنَّ الكثرةَ دليلُ القياسِ"(٤).

وفي حين آخر يقترح طريقة أخرى لنظم بيت أو لفظة فيقول لو قال كذا وكذا لكان أفضل، أو لو استغنى عن ذلك أفضل وهكذا، فمن ذلك في قول ابن مالك(٥):

مِـــــنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُـــــحْبَةً أَبَانا وَالفَـــمُ حَيْـــثُ المِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَا

قال فيه أبو حيَّان: "وكان الأجودُ أن يقول: إذا لم تُعَوَّضْ مِنْ عَيْن الكلمة وهي الواو ميماً لا أَنَّه كانت فيه الميم فذهبت"(٦).

– تعقُّبات تعود إلى التمثيل:

تعتمد القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة وأحكامها على التَّمثيل لها وعلى تطبيقها، فبالتَّمثيل يتَّضح المراد من القاعدة وكيفيَّتها، وابن مالك في ألفيَّته لم يمثِّل لكلِّ قاعدة، إذ لا تستوعب الألفيَّة لتمثيل كلِّ القواعد والأحكام، وإنَّما مثَّل لِمَا قد يقع فيه لبس أو احتاج إلى زيادة بيان وإيضاح، كما أنَّ ابن مالك قد يعتمد التمثيل لبيان حدٍّ كما في باب الفاعل إذ قال أبو حيَّان: "لَمْ يَذْكر حَدَّ الفاعل، وإنَّما أتى بِمُثُل ثلاثة"(٧)أو

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٣٥٢/١.

(٢) نفح الطيب ٢٣٢/٢.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٥١.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢٩٥/٢.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ١٤.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٢٦/١.

ثلاثة"[١]أو حكم أو مذهب مخالف له أو ندرة في حكم ما.

ويعقِّب أبو حيَّان على ابن مالك في عدم فاعليَّة المثال الَّذي جاء به ابن مالك وعدم مناسبته للموضع مثل ذلك في قول ابن مالك[٢]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

يقول أبو حيَّان: "وأشار بـ (عَامِرٍ) إلى الاسم، وبـ (مُذْنِبِ) إلى الصِّفة، ولا يُفْهم من هذين المثالين شرط جمع كل واحد منهما"[٣].

– تعقُّبات تعود إلى عدم وضع ابن مالك حدوداً:

قلَّما وضع ابن مالك في ألفيَّته حدوداً، إذ يستغني بذكر أمثلة تبيِّن هذه الحدود وتستوضحها؛ ولذلك نجد أبا حيَّان قد وقف كثيراً عند وضع الحدود، معقِّباً على عدم وضع ابن مالك حدّ لهذه المصطلحات، فمِنْ ذلك في باب الكلم وفي ذكر ابن مالك لخواصِّ الاسم والفعل والحرف عقَّب أبو حيَّان بقوله: "وقد أهمل النَّاظم حدّ الاسم والفعل والحرف"[٤].

وفي باب الفاعل استغنى ابن مالك بالتمثيل عن وضع حدٍّ له فعقَّب عليه أبو حيَّان في ذلك وقال معلِّقاً: "وكذلك أكثر عادَةَ هذا النَّاظم لا يحُدُّ شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلِّيَّة في قوانين، بل يُبرِزُ ذلك في مُثُلٍ"[٥]، فنجد الكثير ممَّا لم يحدّه ابن مالك في ألفيَّته في حين أنَّه حدَّه في غير ذلك في كتبه الأخرى.

– تعقُّبات تعود إلى الأصول النَّحويَّة في الألفيَّة:

اعتنى أبو حيَّان بالأصول النَّحويِّة عناية فائقة، فاعتنى بالسَّماع على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر، إذْ تقوم القاعدة عنده على الشواهد وإلَّا فهي جوفاء، وكذا الإجماع فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به، ويذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً ممَّن نادوا به وذهبوا إليه، أمَّا القياس فهو يأتي آخراً إنْ صادف سماعاً أخذ به وإلَّا فهو مردود[٦].

ومن تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك فيما يتعلق بالأصول النَّحويَّة في قول ابن مالك[٧]:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٥.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ١٥.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٦.

(٤) المصدر السَّابق ١/١٠.

(٥) ينظر: المصدر السَّابق ٢/٥.

(٦) ينظر: منهج السَّالك في الكلام[مقدِّمة المحقق] ٧٩.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

يقول أبو حيَّان: "وقوله: "وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا" يعني أنَّ مَجِيءَ المضارع بَعْدَها مَقْرُوناً بأَنْ قليلٌ، ودُونِهَا كثيرٌ وهذا لا تَحْرِير فيه؛ لأنَّ دخول: "أَنْ" على المضارع خَبَر: "كاد" بَابُه الشِّعْر وهو مُخْتَصٌّ به، هكذا يقول أصحابنا[١].

ويَزْعَمُ هَذا النَّاظِم أنَّ ذلك يجوز في الكَلَام عَلى قِلَّة ويُسْتَدلُّ بأثرٍ عن عمر – ﷺ – وهو: "مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ"[٢]."[٣].

وممَّا عقَّب به أبو حيَّان وردَّه لعدم وجود دليل عليه ما جاء في ترتيب الحال مع صاحبها إذ قال ابن مالك[٤]:

وَسَـبْقَ حَـالٍ مَـا بِحَـرْفٍ جُـرَّ قَـدْ أَبَـــوْا وَلَا أَمْنَعُـــهُ فَقَـــدْ وَرَدْ

فعقَّب أبو حيَّان: "وقد اشتمل بيتُ النَّاظِم على إطلاقٍ يَحْتاجُ إلى تَقْييد وإبهام يحتاج إلى تعيين وإبهام يحتاج إلى زوال ودعوى تحتاج إلى استدلال"[٥]ثمَّ قال: "والدعوى قوله" فَقَـدْ وَرَدْ" وقد كررنا ما احتجُّوا به ممّا ظنُّوا أنَّه مِنَ الوارد في ذلك وتأوَّلْنَاه فلم يَرِدْ نَصٌّ على المدَّعِي إذا احتمل التأويل وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"[٦].

– تعقُّبات تعود إلى اختلافات في الآراء:

اختلفت المدارس النَّحويَّة وبذلك اختلفت المذاهب، كما أنَّ علماء المدرسة الواحدة اختلفوا في آرائهم فيما بينهم، فابن مالك وأبو حيَّان مِنَ الأندلس ولكن مذاهبهم لا تعود إلى المدرسة الأندلسيَّة، فابن مالك رحل من الأندلس صغيراً إلى بلاد الشَّام متجوِّلا في عدَّة مدن، فآراء ابن مالك قائمة على اختيارات كثيرة من مذاهب البصريّين والكوفيّين والبغداديّين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها[٧]، وكذا أبو حيان قد رحل عن موطنه شاباً، متنقلاً في شمال إفريقية، إلى أن ألقى عصا ترحاله بالقاهرة، فقد كان ظاهريّ المذهب، وانتقل بأخرة إلى مذهب الشافعيّ، وظل المذهب الظاهريّ عالقاً بنفسه ويُروى

---

(١) قال به للضَّرورة ابن عصفور، ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: فوّاز الشَّعَّار، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٩هـ، ٣أجزاء، ٢٨٦/٢.

(٢) صحيح البخاريّ، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاريّ، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٩أجزاء، كتاب الأذان، باب قول الرجل للنَّبي ﷺ: ما صلينا، حديث ٦٤١، ١٣٠/١.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢٤٩/١، ٢٥٠.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٨/٢.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٩/٢.

(٧) ينظر: المدارس النَّحويَّة، لأحمد شوقي عبدالسَّلام ضيف، دار المعارف، ٣١٠.

عنه[١] أنَّه كان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه"[٢].

فلاختلاف آرائهما سبباً لتعقُّب أبي حيَّان على ابن مالك في ألفيَّته، من ذلك ما عقَّب به في أداة التَّعريف (أَلْ) ما التعريف فيها، قال ابن مالك[٣]:

أَلْ حَــرْفُ تَعْرِيــفٍ أَوْ الَّــلامُ فَقَــطْ فَــنَمَطٌ عَرَّفْــتَ قُــلْ فِيــهِ الــنَّمَطْ

فقال أبو حيَّان في ذلك: "ظاهِرُ كلامِهِ يقتضي أنَّ أَلْ أو اللَّام حرف تعريف، أي: وحدها، فيَجُوزُ أَنْ يكون أَلْ وأَنْ يكون اللَّام، ولَيْس كَذَلك، بل هما قولان للنحويِّين:

أحدهما: اللام وحدها وهو مذهب سيبويه.

الثاني: أنَّها أَلْ وأنَّها موضوعة على حرفين بمنزلة قَدْ وهَلْ"[٤].

فيشرح ويبيِّن هذا الاختلاف بذكر آراء العلماء وما يراه راجحاً منها.

فقلَّما نجد سبباً من هذه الأسباب جاء بحق وعلى صواب، إذ يغلب على تعقُّبات أبي حيَّان التحامل على ابن مالك وهو ما لحظه غير واحد[٥]، ومنها ما لم يدرك فيه أبو حيَّان مُراد ابن مالك ومقصده من ذلك وهو الغالب، ومن هذه التَّعقُّبات ما كان صحيحاً كما يراه أبو حيَّان.

---

(١) روى عنه ذلك ابن حجر في كتابه الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق: مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ، ٦أجزاء، ٥٩/٦.

(٢) ينظر: المدارس النَّحويَّة ٣٢٠، ٣٢١.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١١٤/١.

(٥) منهم محقق الكتاب في عدَّة مواضع، والمقريّ في نفح الطيب ينظر: ٢٢٩/٢- ٢٣٢.

المبحث الثَّاني
مصـــادر تعقُّبـــاته

أوَّلاً: من كتبه وكتب ابن مالك:

كما قلنا سابقاً بأنَّ كتاب منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك يُعدُّ أسبق كتب أبي حيَّان سواء كتبه النحويَّة أو كتبه العامة وذلك بعد البحث والتَّحري، فلم يُشِر أبو حيَّان في كتابه هذا إلى أيٍّ من كتبه الأخرى كما فعل في غيرها الَّتي أشار فيها إلى منهج السَّالك، فهو لم يتَّخذ من كتبه مصدراً أو مرجعاً لتعقُّباته في كتابه هذا، سِوى ما أشار إليه في عدَّة مواضع الَّتي يُقْصي فيها إلى أرجوزته المسمَّاة (نهاية الإغراب في عِلْمَي التَّصريف والإعراب) من ذلك ما جاء في مسوِّغات الابتداء بالنَّكرة إذ قال: "وقد ذكرتُ جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أنَّ جميعها راجع إلى مسوِّغين فقلت:

وكُـــلَّ مـــا ذكَـــرْتُ فِي التَّقْسِـــيمِ يَرْجِـــعُ لِلتَّخْصِـــيصِ والتَّعْمِـــيمِ"[١]

وهي من الكتب الَّتي لم يُتمّها أبو حيَّان، وقال محقِّق الكتاب: "الأرجوزة المذكورة لم تصلنا ولم نقف عليها"[٢].

أمَّا في عودته إلى كتب ابن مالك فقد أشار في غير موضع إلى رأي ابن مالك في كتبه الأخرى كالتَّسهيل والشَّافية الكافية وغيرها، وذلك بقوله: "وذهب في غير هذه الأرجوزة"، أو" في غير هذه الأرجوزة من كتبه"، أو" ورأيه في التَّسهيل"، أو" وقال في شرح كتاب التَّسهيل" وهكذا.

ثانياً: من كتب وعلماء آخرين:

لمَّا عكف أبو حيَّان في شرح الألفيَّة وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدِّمين المشارقة والمغاربة وأخذ منها وأكثر فيها؛ ممَّا جعل شرحه ضخماً بالنسبة إلى الشُّروح الأخرى للألفيَّة كشرح ابن النَّاظم، أو شرح ابن عقيل، أو شرح ابن هشام.

فقد تنوَّعت الكتب الَّتي اعتمد عليها أبو حيَّان، فمنها كتب مطبوعة وموجودة مثل: كتاب سيبويه إذ اعتمد عليه كثيراً، والايضاح، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسيّ، والمنصف، وسرّ الصِّناعة لابن جنِّيّ، والكامل، والمدخل، والمقتضب للمبرّد، والمقرّب، وشرح الجمل الصَّغير لأبي الحسن بن عصفور، وشرح المعلَّقات السَّبع لأبي جعفر النَّحّاس، والانصاف لابن الأنباريّ، وأغاليط الزَّمخشريّ، ومقدِّمة ابن الحاجب، وشجر الدُّر لأبي الطَّيِّب اللّغويّ، والنَّوادر لأبي علي القاليّ وغيرها.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٥٣.

(٢) المصدر السَّابق [مقدِّمة المحقَّق] ٧٥.

ومنها كتب ضاعت وليس لها أثر، منها:

- كتب للأخفش مثل: الأوسط في النَّحو، والكبير في النَّحو، والأصول، رؤوس المسائل.
- كتب لأبي علي الفارسيّ مثل: التَّذكرة، والكامل في الإفصاح.
- كتب في النَّوادر كالنَّوادر ليونس بن حبيب والهجريّ واللّحيانيّ.

وغير ذلك.

وكما تنوَّعت الكتب الَّتي نقل منها أبو حيَّان في كتابه وكثُرتْ كذا نقل في شرحه أراء علماء كُثُر مشهورين وغير مشهورين على اختلاف اتِّجاهاتهم كالبصريّين والكوفيّين والمغاربة والأندلسيّين كأبي الحسن بن الاخضر، وأبي عبدالله بن أبي العافية، ومصعب بن أبي بكر الخشنيّ، ونقل عن شيوخه كأبي عبدالله ابن النَّحّاس الحلبيّ، وأبي الحسن بن الباذش، وأبي الحسن بن الضَّائع(١).

فتعقُّباته جاءت بذكره لرأيه ورأي ابن مالك في كتبه الأخرى، وآراء العلماء الآخرين على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم بعد تعقُّبه لرأي ابن مالك.

(١) ينظر: منهج السَّالك في الكلام [مقدِّمة المحقِّق] ٧١، ٧٤، ٧٥، وينظر: أبو حيَّان النَّحويّ ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣.

الفصل الثَّاني
مسالكه في تعقُّباته وطرائق التعبير عنها

وفيه :

المبحث الأوَّل : مسالكه في تعقُّباته على ابن مالك.

المبحث الثَّاني : طريقته في ذكر التَّعقُّبات.

المبحث الثَّالث : أسلوبه في تعقُّباته.

المبحث الأوَّل
مسالكه في تعقُّباته على ابن مالك

ترجع مسالك أبي حيَّان في تعقُّباته على ابن مالك إلى أمرين:

أولاً: مسالكه في تعقُّباته على النَّظم:

لا يمكننا القول ولا نجزم بأنَّ ألفيَّة ابن مالك خلتْ من القصور في نظمها وإنْ ملك ابن مالك ناصية البيان والفصاحة، فمِنْ الطبعيّ ورود بعض الهنات الَّتي وقع فيها ابن مالك باختلاف أشكالها وربَّما يدخل بعضها من باب الضَّرورة الشِّعريَّة(١).

اتخذ أبو حيَّان في تعقُّباته لنظم ابن مالك وفيما عدَّه من الأخطاء- سواء صحَّ فيها قوله أو لم يصحّ- مسالك عدَّة، منها:

- ما عدَّه حشواً، وهو أغلب ما ورد من تعقُّباته في نظم الألفيَّة، منها ما عدَّه الأقرب لمجال علم اللُّغة لا لعلم النَّحو(٢)وبأنْ لا داعٍ لذكره ومثّل أبو حيَّان بقول ابن مالك(٣)" وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ".

بقوله: "هَذَا الحشو بالنسبة إلى عِلْمِ النَّحْوِ وإِنَّمَا هَذا مِن عِلْم اللُّغَة".

ومنها ما عدَّه حشواً في النَّظم، ويرى أنْ كان على ابن مالك أنْ يستغني عن هذا الحشو إذ لا فائدة منه، وتنوَّع ذلك الحشو بين ما جاء في كلمة ،كقوله في قول ابن مالك(٤):

لِمَـــا سِـــوى ذَيْنِـــكَ وَاخْصُـــصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِـــهِ التَّعْرِيـــفَ بِالَّـــذِي تَـــلَا

قال أبو حيَّان(٥): "ولَفْظَةُ" أَعْطِهِ" حَشْوٌ؛ لِأَنَّه لَوْ قَالَ أو عَرِّفْهُ لاكْتَفَى بِهِ".

وما جاء في عدَّة كلمات، من ذلك قوله في قول ابن مالك(٦):

وتَخْلُـــفُ اليَـــا فِي جَمِيعِهَـــا الأَلِـــفْ جَـــرًّا ونَصْـــبًا بَعْـــدَ فَـــتْحٍ قَـــدْ أُلِـــفْ

" وقوله: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ" حشو"(٧).

---

(١) الضَّرورة ما وقع في الشِّعر ممَّا لا يقع في النَّثر، سواء كان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا. الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر، لمحمَّد شكري الألوسيّ، شرحه محمَّد بهجة الأثريّ البغداديّ، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١هـ، جزء واحد، ٦.

(٢) وكلاهما مرتبط بالآخر، فتعتمد بعض الأحكام النَّحويَّة على اللُّغات الواردة فيها.

(٣) منهج السَّالك ١/٥.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.

(٥) منهج السَّالك ٣/١٢٣.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ١٥.

(٧) منهج السَّالك ١/٣٥.

وما جاء في شطر بيت، من ذلك ما قاله في قول ابن مالك[١]:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

قال أبو حيَّان[٢]: "النِّصفُ الثَّانِي من هَذَا البَيْتِ حشْوٌ لا فائدةَ فِيهِ".

- ومنها ما كان في عبارات ابن مالك واختياره لبعض الألفاظ، حيث تعقَّب أبو حيَّان ابن مالك ناقداً له في ألفاظ وعبارات أخلَّت بنظمه، إذ يرى أبو حيَّان أنَّ ابن مالك لم يوفقْ في اختياره لبعض الألفاظ في بعض المواقع من الألفيَّة، ولاختلاف الزَّلَّات وتنوّعها اختلفت تعقُّبات أبي حيَّان فمنها:

ما جاءت في عبارات عدَّها قلقة، مضطربة أحدثت فساداً على حدِّ قول أبي حيَّان، مثل ذلك في قول ابن مالك[٣]:

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

وعنها يقول أبو حيَّان: "وجَاءَ صَدْرُ هَذَا البَيْتِ فِي النَّظْمِ قَلِقاً وهُوَ: "إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ" وهُوَ مَعَ ذَلِك كَلَام فَاسِدٌ"[٤]

ومنها ما عدَّها مبهمة، تُوقع في اللَّبْس ولا يُفهم المقصود الَّذي أراده ابن مالك، من ذلك في قول ابن مالك[٥]:

وَمَاضِي الأَفْعَال بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

إذ كان تعقُّب أبي حيَّان فيه: "وقَدْ أفرد التَّاء فلا يدري أيَّ التَّاءين أراد"[٦].

ومنها ما رآه مخالفاً لعبارة النَّحويّين، حيث اتَّخذ ابن مالك فيها لفظاً مختلفاً كما في قول ابن مالك[٧]:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

فعقَّب أبو حيَّان قائلاً: "تسمية ذا ارتفاع لَيْسَ بِجَيِّدٍ لأَنَّ الضَّمائرَ مبنيَّةٌ لكنَّهُ يحكم على موضعِهَا بالإعراب"[٨].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٢) منهج السَّالك ٢/٧٧.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٥٩.

(٤) منهج السَّالك ٣/١٧٦، ١٧٧.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٦) منهج السَّالك ١/١١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

(٨) منهج السَّالك ١/٦٠.

أو بقوله بعبارة خرجت عن عادة النَّحويّين، كما في قول ابن مالك[١]:

وَشَـــرْطُ كَـــوْنِ ذَا مَقِيســـاً أَنْ يَقَـــعْ ظَرْفـــاً لِمَـــا فِي أَصْـــلِهِ مَعَـــهُ اجْتَمَـــعْ

قال أبو حيَّان[٢]: "وهَذَا البَيْتُ تَرْكِيبُهُ مُعَقَّدٌ، وعِبَارَةُ النَّحْوِيّينَ فِي هَذَا سَهْلَةٌ، وهِيَ أنَّ الفِعْل يَتَعَدَّى يَتَعَدَّى إلى الأَمْكِنَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِن لَفْظِهِ، نَحْو: جلَسْتُ مَجْلِساً حَسَناً، ونَزَلَ فُلَانٌ مِنّي مَنْزِلَةَ الشّغَافِ".

ويُعقِّب في موضع آخر في باب الفاعل[٣]: "ذِكْرُهُ الاتِّصَالَ فِي الفَاعِلِ والانفصالَ في المفْعولِ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ معتادةٍ للنحاة وإنَّما عِبَارتهم أنْ يَقُولُوا: أصلُ الفَاعِلِ أَنْ يَتقدَّمَ عَلَى المفْعُولِ، وأصلُ المفْعُولِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ الفَاعِلِ".

-ما عدَّه عيباً في الشِّعر، ففي قول ابن مالك[٤]:

وَمَـــا يَلِـــي الآخِـــرُ مُـــدَّ وَافْتَـــحَا مَـــعْ كَسْـــرِ تِلْـــوِ الثَّـــانِ مِـــمَّا افْتُتِحَـــا

بِـــهَمْزِ وَصْـــلٍ كَاصْـــطَفَى وَضُـــمَّ مَـــا يَرْبَـــعُ فِـــي أَمْثَـــالِ قَـــدْ تَلَمْلَمَـــا

قال أبو حيَّان[٥]: "وفِي البَيْتِ الأَوَّلِ عَيْبٌ فِي الشِّعْرِ وهُوَ التَّضْمِينُ وهو تعلُّقُ البَيْتِ الثَّاني بالأَوَّلِ تَعَلُّقاً اقْتِضَائِياً فإنَّ قَوْلَهُ: "بِهَمْزِ وَصْلٍ" مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ" مِمَّا افْتُتِحَا"".

ثانياً: مسالكه في تعقُّباته الَّتي طالت المنظوم:

غلبت تعقُّبات أبي حيَّان لابن مالك في ألفيَّته فيما يتعلَّق بالمنظوم، فتراوحت تعقُّباته بين النَّحو والصَّرف وقواعدهما وأحكامهما المختلفة، وإن قلَّ ما يتعلَّق بالصَّرف؛ وذلك يعود إلى قلَّة الأحكام الصَّرفيَّة الَّتي تطرَّق لها ابن مالك، وعدم إكمال أبي حيَّان لشرح الألفيَّة[٦].

تنوَّعت مسالك أبي حيَّان في تعقُّباته للمنظوم في الأحكام النَّحويَّة والصَّرفيَّة، فاتَّخذت عدَّة طرق مختلفة، منها ما كان:

- في الحدود: وذلك بتعقُّب أبي حيَّان لابن مالك في إغفاله وعدم ذكره لكثير من الحدود الَّتي جعلها أبو حيَّان - في غير موضع - من عادة ابن مالك في ألفيَّته لكثرة إغفاله لها، إذ قال أبو حيَّان في باب الابتداء: "لَمْ يذكر حدَّاً للابتداء وإنَّمَا أتى به مثلاً، والمُثُلُ لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٨.
(٢) منهج السَّالك ١٧٤/٢.
(٣) المصدر السَّابق ٢١/٢.
(٤) ألفيَّة ابن مالك ٦٥.
(٥) منهج السَّالك ٣٦٠/٣.
(٦) أشار إلى ذلك ابن عقيل في مقدمة كتابه ٩/١.

وجرى في ذَلِك عَلَى أكْثَر عادته في الأبواب"[١]، وقال في موضع آخر في باب الفاعل: "وكذلك أكثر عادة هذا النَّاظِم لا يَحُدُّ شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكليَّة في قوانين، بل يُبْرِزُ ذلك في مُثُل"[٢].

وفي موضع آخر عقّب فيها أبو حيَّان بأنَّ ابن مالك لم يُوضِّح المراد أو المعنى المقصود وكما في المنقوص والمقصور قال: "لم يُبَيِّن المقصور ولا المنقوص فإن كان عنى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها فيردّ عَلَيْه مثل: هَذَا والَّذِي، وإن عنى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها بزيادة قيود فكان ينبغي أن يُبَيِّن تلك القيود"[٣].

– في تقييد مطلق أو إطلاق مُقيَّد: كثُر تعقُّب أبي حيَّان لابن مالك في تقييد مطلق أطلقه، فنجده كثيراً ما يقول بأنَّ ابن مالك أطلق فيما كان عليه أنْ يُقيِّد، وأنَّ هذا الأمر ليس على إطلاقه، والأمثلة في ذلك كثيرة على اختلاف أسلوبه فيها، من ذلك كما في قوله: "وأطلق النَّاظِم أَنَّها إذا خُفِّفَت قَلَّ عَمَلها. وينبغي أَنْ يُقَيِّد ذلك..."[٤]وذلك في (إِنَّ) إذا خُفِّفتْ، وقوله في جملة صلة الموصول: "أطلق الجملةَ ولها ثلاثةُ شرائط سِوَى اشْتِراط الرَّابِط..."[٥].

وفي تعقُّب آخر قال: "فما ذكره إطلاق في مكان التقْييد جرياً على عادته"[٦]، فجعل إطلاق ابن مالك للأحكام عادة له وذلك لكثرة ما أطلقه.

أمَّا تعقُّب أبي حيَّان على ابن مالك في إطلاق مقيَّد فهو قليل، من ذلك في قول ابن مالك[٧]:

وَأَفْعَـــلَ التَّفْضِـــيلِ صِلْـــهُ أَبَـــدَا تَقْـــدِيرًا أَوْ لَفْظًـــا بِمِـــنْ إِنْ جُـــرِّدَا

فعقَّب فيه أبو حيَّان بقوله: "وقول النَّاظِم" أبداً" لا حاجة إلى هذا التَّقييد بـ" أبَدَا"؛ لأنَّه قد يُضاف إلى ما بعده وأنَّه يُسْتَعمل بالألف واللَّام وإذ ذاك لا يوصل بمِنْ ومعموله، وقد جاء ما ظاهره المجيء بمَنْ مع الألف واللام ومع الإضافة"[٨].

– أمَّا في بيان مُبهم: فلطبيعة الشِّعر والتزامه بوزن وقافية، والتزام ابن مالك فيها بالاختصار، فلعلَّ ذلك أوْجد أموراً وأحكاماً مبهمة تحتاج إلى زيادة إيضاح وتفصيل، فعقَّب فيها أبو حيَّان موضِّحا هذا

---

(١) منهج السَّالك ١/١٢٣.
(٢) المصدر السَّابق ٢/٥.
(٣) منهج السَّالك ١/٤٨.
(٤) المصدر السَّابق ١/٢٩٤.
(٥) المصدر السَّابق ١/١٠١، ١٠٢، ١٠٣.
(٦) المصدر السَّابق ٢/٢١١– ٢١٣.
(٧) ألفيَّة ابن مالك ٧١.
(٨) منهج السَّالك ٤/١١٩.

الابهام والتفصيل، من ذلك كما في قوله: "ذكر النَّاظِم أَنَّ الجُمْلَةَ الواقعة خبراً تَحْوِي مَعْنى المبتدأ إلّا إذا كانت إِيَّاهُ فَيكتفِي بها، وهذا كلامٌ مبهم فلا يدري ما مَعْنى تَحْوِي مَعْنَى المبتدأ."(١)، وكما في قوله: "ولم يُبَيِّن النَّاظِم مِقْدار المسْتثنى، ولا شروطه، ولا شروط المسْتثنى منه، بل أَبْهم ذلك بقوله" مَا اسْتَثْنَت""(٢).

– وعن تفصيل مجمل نجدُ ابن مالك لزم في ألفيَّته الاجمال والاختصار، فهي ليست محل توضيح وإسهاب وتفصيل، وفي المقابل نجدُ أبا حيَّان يعقِّب على ابن مالك في هذا الأمر كثيراً، وذلك كقوله: "أجمل النَّاظِم في هذا البيت، وفيه تَفْصيل..."(٣)، وقوله في موضع آخر: "وقد أجمل النَّاظِم في قوله: "فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ"، وهذا فيه تفصيل واختلاف..."(٤)، فيريد أبو حيَّان تفصيلاً وتوضيحاً في هذه الأمور وغيرها الكثير.

– وفي تخصيص معمَّم: فيرى أبو حيَّان أَنَّ ابن مالك قد عمَّم في أمر ما وذكره بعمومه، ممَّا يدعو إلى الإبهام وعدم الوضوح في هذه المسألة، من ذلك مثل قوله في باب كان وأخواتها: "ذكر أنَّ كان وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتَنْصِب الخَبَر، وهَذا إِنْ كَانَ عنى بذلك بعض المبتدآت وبَعْضَ الأخبار، فكان يَنْبَغي أَنْ يُبَيِّن ذلك البَعْض ويخصصه من سائر المبتدآت والأخبار..."(٥).

– وفي تعميم مخصَّص: فعلى النَّقيض ممَّا يتعقَّبه أبو حيَّان في تخصيص معمَّم نجده يُعقِّب في تعميم أمر وشموليته لأكثر ممَّا خصَّه به ابن مالك، وذلك كما في قول أبو حيَّان: "ولا اختصاص لهذا الحكم بالفعل بل الاسم الذي في معنى فعل الأمر والدعاء يجري في ذلك مَجْرَى الفعل"(٦)، وكقوله: "وليس الَّذي ذكر النَّاظِم مَخْصُوصاً بهما..."(٧)، وكقوله: "ولا خُصُوصِيَّةَ لِمَا ذَكَر النَّاظِم بأَنْ يكون مَعْمول الخبر، بل تصحب– أيضاً– ما تَوَسَّط بينهما من معمول إِلَّا المُتأخر"(٨).

– أمَّا فيما أغفله ابن مالك: قد قلنا من قبل بأنَّ الألفيَّة لا تتسع لكل ما يتعلَّق بالنَّحو والصَّرف، ولذلك نرى أنَّ ابن مالك قد ترك أشياء لم يتناولها في ألفيَّته، ونجد أبا حيَّان يُعقِّب على ابن مالك في ذلك، وتنوعت هذه الأشياء ما بين شروط من ذلك حين قال أبو حيَّان في شروط الأسماء الموصولة:

---

(١) منهج السَّالك ١/١٣٣.
(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٠٣.
(٣) المصدر السَّابق ١/٣١٨، ٣١٩.
(٤) المصدر السَّابق ٢/٥٦، ٥٧.
(٥) المصدر السَّابق ١/١٧٥.
(٦) المصدر السَّابق ٢/٧١.
(٧) المصدر السَّابق ٢/٩.
(٨) المصدر السَّابق ١/٢٨٤.

"**وترك شرطين آخرين**"[١] ثمَّ ذكرهما، ومواضع منها في قول أبو حيَّان: "ونقص من مواضع منع تقديم الخبر ما نذكره..."[٢]، وأحكام نحويَّة من ذلك ما قاله أبو حيَّان في حكم المركَّب: "ولَم يتعرض النَّاظم لحكْمِ المركبِ تركيبَ مزجٍ إذا كمُلَ بويه"[٣]، وكذا في تفصيل بعض الأمور كما في (فتئ، وزال، وليس) قال أبو حيَّان: "وقد أهمل النَّاظِم الكلام في معانِي هَذِه الأفعال وكأنَّه رأى أنَّ ذلك من عِلْم اللغة وإن كان كثير من النَّحْويين تعرضوا لذكر ذَلِك"[٤].

وكذا في التَّصريف فابن مالك قد" أغفل قدراً كبيراً من (تصريف الأفعال)، فضلاً عن التقاء الساكنين وتخفيف الهمزة؛ فلم يتحدث عن (الجامد والمتصرف)، ولا عن (الصحيح والمعتل)، ولا عن (إسناد الأفعال إلى الضمائر)؛ اعتماداً على منظومته (لاميّة الأفعال)"[٥]، لكنَّه لم يتطرَّق لهذا الأمر أبو حيَّان، وربَّما يعود ذلك أنَّه لم يكمل شرح الألفيَّة.

-وفي مخالفة الآراء النَّحويَّة والصَّرفيَّة لابن مالك: فينتقد أبو حيَّان قول ابن مالك بأنَّه غير صحيح أو أنَّ قوله كذا وكذا غير جيِّد، ليبيِّن بعدها سبب قوله لذلك، وذلك مثل قوله في حكم الضمير المتصل: "قوله: "كَلَفْظِ مَا نُصِبْ" ليس بجيِّد؛ لأنَّ الَّذي نُصب منه منفصل ومنه متَّصل، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مطلقاً بل كلفظ المنصوب المتَّصل"[٦].

وقد يجتمع في البيت الواحد عدَّة تعقُّبات متنوعة مختلفة المسالك، من ذلك كما في قول ابن مالك[٧]:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

عقَّب أبو حيَّان على هذا البيت قائلاً: "وقد اشتمل بيتُ النَّاظِم على إطلاقٍ يَحْتاجُ إلى تَقْييد وإبهام يحتاج إلى تعيين وإبهام يحتاج إلى زوال ودعوى تحتاج إلى استدلال"[٨].

أشار أبو حيَّان إلى مسالكه في شرحه وتعقُّباته لابن مالك، وذلك من خلال مقدمته الَّتي ذكر فيها مقاصده وغرضه في هذا الكتاب، وكان منها: تبيين مقيَّد أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصَّص عمَّمه، ومعيَّن أبهمه، ومفصَّل أجمله، وموجز طوَّله[٩].

---

(١) المصدر السَّابق ١/١١٠.
(٢) المصدر السَّابق ١/١٦٠، ١٦١.
(٣) منهج السَّالك ١/٧٩.
(٤) المصدر السَّابق ١/١٩٨.
(٥) ألفية ابن مالك منهجها وشروحها ٦٥/١٨٧، وينظر: شرح ابن عقيل ١/٩.
(٦) منهج السَّالك ١/٥٨.
(٧) ألفيَّة ابن مالك ٥٢.
(٨) منهج السَّالك ٢/٣٠٨.
(٩) ذكر ذلك في مقدمة كتابه منهج السَّالك في الكلام ١/أ.

المبحث الثَّاني
طريقته في ذكر التَّعقُّبات

الطريقة الَّتي اتّبعها أبو حيَّان في شرحه لألفيَّة ابن مالك هي أنْ يأتي بالبيت أو البيتين أو الثلاثة المتعلقة بحكم ما، ثمَّ يتناولها بالشَّرح والتَّعقيب إنْ وَجَد ما يستدعي، وهي تكاد تشبه طريقته في كتابه التَّذييل والتَّكميل، إلَّا أنَّه في التَّذييل يبدو أكثر إسهاباً وإطناباً بذكره للآراء المختلفة ومناقشتها مع ذكره لرأي ابن مالك ومناقشته مخالفاً أو مؤيّداً، في حين أنَّه في منهج السَّالك أكثر اختصاراً وأقلَّ عرضاً للآراء المختلفة، وهو حين يذكر رأي ابن مالك لا يُطيل المناقشة والجدل فيه[١].

فيذكر أبو حيَّان بيت الألفيَّة ثمَّ يُبيّن بعده ما فيه من نقص أو إغفال أو إبهام في معنى، أو توضيح عبارة، أو إجمال فيه، أو بيان ما ورد فيه من تخصيص، أو تعميم، أو ما فيه من حشو، أو رأي أو قول يخالفه فيه، فيتناول البيت جزءاً جزءاً، ليُعقِّب على كلٍّ، فإنْ كان البيت يتضمَّن حكماً واحداً عقَّب عليه أولاً قبل شرحه أو بعد شرحه.

والسُّؤال المطروح هنا: هل يُجيب أبو حيَّان على ما تَعَقَّبه في الألفيَّة بالبيان والتَّوضيح؟ وكيف ذلك؟

فقد غلبت على تعقُّبات أبي حيَّان الإجابة على نَقده لابن مالك وألفيَّته متبوعاً بالتَّوضيح بعدُ، وكانت إجابته تتَّسم بالاختصار بلا الإطالة وبلا تعمُّق في التَّفاصيل، فعندما يُعقِّب على رأي مثلاً يعلِّل سبب نقده لرأي ابن مالك، ثمَّ يذكر بعده الآراء المخالفة باختصار من دون أنْ يذكر ما ردَّ به على كلِّ رأي، أو يذكر عللهم الّتي يعلِّلون بها آراءهم، وقد يستغني أحياناً برأي الجمهور المخالف لرأي ابن مالك ومثال ذلك قول ابن مالك[٢]:

بالجَـــرِّ والتَّنْـــوينِ والنِّـــدا وأَلْ ومُســـنَدٍ لِلاسْـــمِ تمْييـــزٌ حَصَـــلْ

ففيه يقول أبو حيَّان: "وقوله" وألْ" ليس بِجَيّد؛ لأنَّها قُسِّمَت إلى عهديَّة في شخصٍ أو جنسٍ، وإلى حضور ولِلْغَلَبَة ولِلَمْح الصِّفة، وإلى موصولةٍ وزائدةٍ. وجميع أقسامها لا يدخل إلَّا على الاسم إلَّا الموصولة، فمذهب صاحب هذه الأرجوزة أنَّها تدخل عَلَى المضارع اختياراً ومذهب الجمهور اضطراراً، فقوله: إنَّ الاسمَ يتميَّزُ بألْ إطلاقٌ في مَكَانِ التَّقْيِيدِ"[٣].

وهو إنْ عقَّب في قول أو عبارة أجاب بما هو أفضل كقوله في قول ابن مالك[٤]:

---

(١) ينظر: أبو حيَّان النَّحويّ ١٢٨- ١٣٠.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٣) منهج السَّالك ٨/١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ١٤.

مِـــــنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُـــــحْبَةً أَبَانا وَالفَـــمُ حَيْـــثُ المِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَا

إذ قال فيه أبو حيَّان: "وقوله: "وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا" يقول: إذا ذهبت الميم من الفَمِ قلت: هَذَا فُو زَيْد، ورأَيْتُ فَا زَيْد، ونظَرْتُ إلى فِي زَيْد، وهذا يقتضي أنَّه إذا ذهب الميم منه أُعْرب بالحروف، وكان الأجودُ أن يقول: إذا لم تُعَوَّضْ مِنْ عَيْن الكلمة وهي الواو ميماً لا أَنَّه كانت فيه الميم فذهبت"[١].

وهو إنْ عقَّب عليه في حدٍّ غفل عنه ابن مالك لا يأتي به أبو حيَّان، إذ له تعقُّبات في الحدود لم يُجِب فيها بحدِّها بل استغنى بقوله أنَّ ابن مالك أغفل هذا الحدّ، مثل ذلك قوله: "وقد أهمل النَّاظم حدّ الاسم والفعل والحرف"[٢]، ولم يُجب أبو حيَّان بحدِّها، وكذا في الابتداء نقد ابن مالك على ذلك فقال: "لَمْ يذكر حدَّاً للابتداء وإنَّمَا أتى به مثلاً، والمُثُلُ لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء وجرى في ذَلِك عَلَى أَكْثَر عادته في الأبواب"[٣] ولم يُجب بحدِّ الابتداء، وكذا في حدِّ الفاعل وغيره، كما أنَّه في حدِّ الخبر نقد الحدَّ الَّذي وضعه ابن مالك من دون أنْ يضع هو حدَّاً له فقال: "حَدَّ الخَبَرَ بأنَّه الجُزء المتم الفائدة، وهَذَا لَيْس بشيء؛ لأنَّ هَذَا أمرٌ يشترِكُ فيه الخَبَرُ وغَيْرُه؛ ألا ترى أَنَّ هذا الحَدَّ يَصْدُقُ على الفَاعِل ويَصْدُقُ على المبتدأ نَفْسِهِ؛ لأنَّ كلا منهما الجزء المتِمُّ الفائدة؛ إذ الفائدة تتوقف على الخبر، كذلك تتوقف على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الفعل- أيضاً- وعلى الحرف- أيضاً- وعلى ما يكون جُزْءاً مُتِمَّاً لِلفَائِدة، فهذا أمرٌ عامٌ لا يختص بخبر المبتدأ دون غيره"[٤].

ونجد القليل من تعقُّبات أبي حيَّان للحدود الَّتي أجاب فيها بذكره للحدّ، مثال ما في معنى المقصور والمنقوص، إذ وضع لهما حدّاً بعد نقده وبعد تمثيل ابن مالك[٥].

ويُعقِّب أبو حيَّان على ابن مالك في إغفال شروطٍ ما ثمَّ يُعدِّد أبو حيَّان تلك الشُّروط، أو في إغفال ابن مالك أحكامٍ جاء بها، أو نقص في مواضع ذكرها، إلَّا أنَّه في بعضٍ منها لم يأتِ بها أو يذكرها، وإنَّما استغنى بالإشارة إلى إغفال ابن مالك لها فقط، مثل ذلك قوله: "وقد أهمل النَّاظِم الكلام في معانِي هَذِه الأفعال وكأنَّه رأى أنَّ ذلك من عِلْم اللغة وإن كان كثير من النَّحْويين تعرضوا لذكر ذَلِك"[٦]، وفي موضع آخر قال: "لَمْ يَذْكر النَّاظِم المبتدأ والخَبَر اللذين تدخل عليهما هَذِه الحُروف، وهي لا تدخل على كُلِّ مُبْتدأ وخَبَر"[٧]، اكتفى بذلك ولم يتطرَّق إلى المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الحروف.

---

(١) منهج السَّالك ١/٢٦.
(٢) المصدر السَّابق ١/١٠.
(٣) المصدر السَّابق ١/١٢٣.
(٤) المصدر السَّابق ١/١٣٢.
(٥) ينظر: المصدر السَّابق ١/٤٨.
(٦) المصدر السَّابق ١/١٩٨.
(٧) المصدر السَّابق ١/٢٥٧.

وحين يُعقِّب أبو حيَّان إبهام بيَّنه ووضَّحه، أو في إجمال فصَّله وشرحه، أو عقَّب في إطلاق قيَّده وذكر ما يُسبِّبه هذا الإطلاق من لبس وإيهام.

لم يكتفِ أبو حيَّان في تعقُّباته على ابن مالك على ما ورد في ألفيَّته، بل نجده يعود في شرحه للألفيَّة إلى أقوال ابن مالك في كتبه الأخرى، فيُعقِّب عليها ويردُّ فيها قوله، من ذلك حين قال: "وذكر صاحب هذه الأرجوزة في غيرها من تصانيفه ما نصه: وقد يحذف يعني الضمير بإجماع إنْ كان مَفْعولاً به والمبتدأ كلّ أو شبهه في العموم والافتقار[١]، ولَيْس كما ذَكَر..."[٢].

من خلال بحثي وأثناء ودراستي لتعقُّبات أبي حيَّان الَّتي جاءت ضمن شرحه للألفيَّة وجدت أنَّ أغلب تعقُّباته- سواء ما طالت النَّظم أو ما طالتِ المنظوم- تتمركز في الجزء الأول من شرحه، ثمَّ تقلُّ في الجزء الثَّاني، ثمَّ هي الأقلُّ في الجزء الثَّالث، أمَّا الجزء الرَّابع والأخير فوَرَد فيه القليل منها، وكأنَّه كَلَّ من تعقُّبه، حتَّى أنَّه لم يُكمل كتابه، كما أنَّه ترك أبياتاً ضمن ما شرحه لم يذكرها، سواء منها ما ضمنها أثناء شرحه، كقول ابن مالك:

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا ... والمعْنَوِيِّ في مَتى وفي هُنا

وكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ وكافْتِقارِ أُصِّلا

ومنها مالم يتطرَّق له ولم يشرحه، كقول ابن مالك:

ومُعْرَبُ الأسْماءِ مَا قَد سَلِما ... مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وسَمَا

وغيرها الكثير، ومن هذه الأبيات ما عقَّب عليه أبو حيَّان ولم يذكرها في شرحه، منها قول ابن مالك:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي[٣]

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ، ٤٨.

(٢) منهج السَّالك ١/١٣٧، ١٣٨.

(٣) لم يذكر أبو حيَّان هذا البيت بل تضمَّنه في شرحه، وذكر ذلك المحقِّق في الحاشية.

المبحث الثَّالث
أسلوبـه في تعقُّبــاته

اختلف أسلوب أبي حيَّان في شرحه وفي تعقُّباته ما بين التَّقدير وعدم التَّقدير لابن مالك وألفيَّته، فلم تخْلُ ممَّا يُظهر تقديراً له ولا ممَّا يُظهر تحقيراً، ولكن يطغى عليه التحقير والتقليل من شأن ابن مالك، ونستوضح هذين الأمرين:

أولاً: تقديره لابن مالك:

في مقدِّمته لشرحه قال بأنَّ ابن مالك: "إمام تضوع برياه المجالس وبيأى برؤياه المجالس"(١).

أمَّا في شرحه فلا نكاد نجده يمتدح قولاً لابن مالك في موضع من المواضع أو رأياً إلَّا نادراً، منها قوله: "وفي قول الناظم: (ما استثنتِ إلا مع تمامٍ ينتصبْ) لطيفةٌ حسنةٌ وهو أنَّ الاسم في نحو: قام القومُ إلَّا زيداً يجوز أن يرتفعَ على معنى الصِّفةِ لكنّه إذ ذاك لا تكونُ إلَّا استثنته، لأنَّها إذا كانتْ صفةً لا تكونُ استثناءً، فإذا نصبتْ بعدها كان الاسمُ مستثنَى، وإذا رفعْتَ لم يكنْ مستثنى بل رفعهُ على الصفةِ فهو مسكوتٌ عنه في الحكم..."(٢)، هذا بعد أنْ نَقَد في هذا البيت بضعة أمور.

وفي موضع آخر يقول: "وقَوْلُ النَّاظِمِ (فَاعْلَمْ) تَنْبِيهٌ حَسَنٌ وذَلِك أَنَّ هَذِه المسْأَلَةَ أَعْنِي أَنَّ الحَالَ تَتَعدَّدُ وصَاحِبُها مُفْرَدٌ فيهَ خِلَافٌ سَنَذْكُرُه، فَأرادَ أَنْ يُعْلَم بجوازِ هَذا عِنْدَهُ واخْتِيَاره وأنَّه لَيْس مِمَّنْ يَمْنعُ ذَلِكَ"(٣).

ثانياً: عدم تقديره لابن مالك:

عُرِف أبو حيَّان بحملته الضارية على ابن مالك، سواء في ألفيَّته أو في التَّسهيل أو غيره، واشتهر بذلك عند كثير من العلماء والباحثين، منهم ناظر الجيش والَّذي انتصر لابن مالك ودافع عنه دفاعاً قويَّاً في كتابه تمهيد القواعد، فيما قاله(٤): "كان الشيخ [أبو حيَّان] يلمزه أيضاً بأنّه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن – أعني فن العربية – وهو عجب؛ فإن ذلك يدل على علو رتبته، وسمو همته، وعلى قوة أتاها الله تعالى له، وأعانه كما قال هو في خطبة كتابه: وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية؛ فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، ولقد صدق فإنّه أبرز للناس تصانيف

---

(١) منهج السَّالك ١/ج.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٠٧.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٣٣٨.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي أحمد فاخر وآخرين، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ، ١١جزءاً، ٦/٣٠٩٠، ٣٠٩١.

في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها، وجلالة كتاب (التسهيل)، وما اشتمل عليه من الجمع والتنقيح والتحبير مع الإيجاز تشهد له بالتبريز، وقد كان الشيخ مكبّاً على هذا الكتاب بعد أن كتبه بخطه، وشحن هوامشه بالأمثلة والشواهد، وكان عمدته، وغالب أوقاته ينظر فيه وطالما شاهدته وهو يخرجه من كمه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه ويجيب وكان يقول: من عرف هذا الكتاب حقّ المعرفة لا يكون تحت أديم السّماء أحد أعلم منه بهذا الفنّ".

كما ذكره السُّيوطيّ في كتابه بغية الوعاة[١]، والمقريّ في نفح الطِّيب والَّذي قال: "كان أبو حيّان يغض من هذا الكتاب ويقول: ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى منهج السالك ومن غضّه منه بالنظم في ملإ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين ابن النحاس والأقسراني[٢] يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس:

أَلْفِيَّـــــةُ ابْـــــنِ مَالِـــــكٍ مَطْمُوسَـــــةُ المسَـــــالِكِ

وَكَـــــمْ بِـــــهَا مُشْتَغِـــــلٍ أُوْقِـــــعَ فِي المهَـــــالِكِ"[٣]

وممَّن أشار إلى ذلك عبدالباقي اليمانيّ في إشارة التعيين[٤]، وسعيد الأفغانيّ في كتابه من تاريخ النَّحو العربيّ[٥]، وأشار محقِّق الكتاب في غير موضع إلى تحامل أبي حيَّان على ابن مالك[٦].

وما جاء في مقدمته وذكره للغرض من هذا الكتاب ممَّا فيه تعريض ومساس بابن مالك وألفيَّته واضح؛ إذ يقول: "فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفيَّة التي نظمها بلدينا أبو عبدالله مُحَمَّد بن مالك الجيَّانيّ المولد، الدمشقيّ الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة:

المقصد الأوَّل: تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أبهمه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنه[٧] يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع،

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) الأقسرانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) نفح الطِّيب ٢/٢٣١.

(٤) ينظر: إشارة التعيين ٣٢٠، ٣٢١، وكذا أشار غريب عبدالمجيد نافع في مقال له إلى حملة أبي حيَّان الضَّارية على ابن مالك. ينظر: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها ٦٥/١٨٨.

(٥) ينظر: من تاريخ النَّحو العربيّ ١٧٨.

(٦) ينظر: في حاشية منهج السَّالك ١/٢، ١/٢٦٧، ٣/٣٦٣.

(٧) فإنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

فيرسل ذلك هملاً، ويبدله بحليه عطلاً، فيكتسي محيا جماله غمماً، ويثير النَّاظم فيه غُمماً، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مُقتفياً في ذلك مقالة كوفيّ ضعيف الأقوال، أو بصريّ لم ينسج له لشذوذه على منوال، وبانياً قواعد على نادر في المنقول، شاذ في القياس خارج عن الأصول، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث: ... وما حداني – يعلم الله– على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدِّين وإيصال الخير لقلوب المهتدين، فإنه قد ينقل الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبني عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية... وما هذه الأرجوزة إلا كنغبة من دأماء وتربة في يهماء ومعذور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها، فإنا في زمان بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر"[(١)].

أمَّا شرحه وتعقُّباته فهي تحمل انتقادات كثيرة ومختلفة، فالألفيَّة نظم والنَّظم له حكم في الضَّرائر غير النثر، ومع ذلك نجده كثيراً ما ينتقد نظم الألفيَّة بأوصاف وأساليب متنوعة، مثل قوله: حَشْوٌ لا حَاجَةَ إِلَيْه، لَيْسَ بِجَيِّدٍ، عبارةٌ موهمةٌ، عبارةٍ غيْرِ مخلصةٍ، وفِي البَيْتِ عَيْبٌ فِي الشِّعْرِ وغير ذلك، لكن في بعضها لا يكتفي بإنكارها بل ويُعرِّض فيها، مثل قوله: "وعَبَّر هَذَا النَّاظِم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة"، " هَذَا الكَلَامُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ والرَّكَاكَةِ"،" وكَانَ هذا النَّاظِم قَدْ تَلَقَّفَ هَذِه العبارة عَنْ أبي الحسن بن عصفور".

وكذا في تعقُّباته ونقده لآراء ابن مالك والصِّناعة النَّحويَّة في الألفيَّة فقد تنوعت أساليبه فيها واختلفت في الحِدَّة والتعريض، فمنها والغالب ما يكتفي فيها بردٍّ أو نقد قول ابن مالك بقوله مثلاً: ليس بجيد، وليس كذلك، وقد أهمل كذا وكذا، وأبهم قوله كذا، و أطلق النَّاظم وينبغي أنْ يُقيِّد وغير ذلك من لا ضير فيه.

ثمَّ نجده يُعرِّض في عدم وضع ابن مالك حدوداً في ألفيَّته واكتفائه بالأمثلة فيقول: "لَمْ يذكر حدَّاً للابتداء وإنَّما أتى به مثلاً، والمُثُلُ لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء وجرى في ذَلِك عَلَى أكْثَر عادته في الأبواب"[(٢)]وفي موضع آخر قال: "وكذلك أكثر عادة هذا النَّاظِم لا يَحُدُّ شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكليَّة في قوانين، بل يُبْرِزُ ذلك في مُثُل"[(٣)].

وظَهَر في أسلوب تعقُّبات أبي حيَّان التَّكذيب لابن مالك، مثل قوله: "ويَزْعَمُ هَذا النَّاظِم أنَّ ذلك يجوز في الكَلَام عَلى قِلَّة"، وقوله: "وقد توهم– أيضاً– هذا النَّاظِم".

ووصل به الأمر أنْ ينال من علم ابن مالك بالنَّحو ويشكِّك في معرفته لكتاب سيبويه، فيقول في

---

(١) منهج السَّالك ١/أ، ب، ج.

(٢) منهج السَّالك ١/١٢٣.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٥.

مسألة (خلتنيه وكنته) وبعد أَنْ عَرَض فيها أقوالاً لسيبويه قال: "فانظر إِلَى هَذِهِ النصوص الَّتي ذهبت عَلَى هَذَا النَّاظِم، وما إخاله وقف عَلَى كلام سيبويه فِي هَذَا المكانِ، وقَدْ استدل هو فِي غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً"(١).

هذا ما يظهر في أسلوب أبي حيَّان في تعقُّباته لابن مالك في كتابه منهج السَّالك، ويبدو واضحاً في كتابه التَّذييل والتَّكميل الَّذي جاءت تعقُّباته أكثر وأوسع من تعقُّباته ههنا، وفيها ما فيها من الحدَّة والتَّحامل والتعريض به وتجهيله بكتاب سيبويه وعدم قراءته على أحد، والَّذي دافع عنه ناظر الجيش كثيراً(٢).

(١) المصدر السَّابق ٦٦/١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤٤١٢/٩، ٣٠٨٩/٦- ٣٠٩١.

الفصل الثَّالث
التَّعقُّبات على منهج الألفيَّة ونظمها

وفيه :

المبحث الأوَّل : التَّعقُّبات على أسلوب ابن مالك في النَّظم.

المبحث الثَّاني : التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من إغفال.

المبحث الثَّالث : التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من اضطراب.

المبحث الأوَّل
التَّعقُّبات على أسلوب ابن مالك في النَّظم

مسألة: في الكلام وما يتألف منه:

قال ابن مالك[١]:

كَلاَمُنَــا لَفْــظٌ مُفِيْــدٌ كَاسْــتَقِمْ وَاسْــمٌ وَفِعْــلٌ ثُمَّ حَــرْفٌ الْكَلِــمْ
وَاحِــدُهُ كَلِمَــةٌ وَالْقَــوْلُ عَــمْ وَكَلْمَــةٌ بِهَــا كَــلاَمٌ قَــدْ يُــؤمْ

قال أبو حيَّان[٢]: **"وإدخال ثُمَّ في قوله: "ثُمَّ حَرْفٌ" ليس بِجَيِّدٍ؛ لأَنَّ "ثُمَّ" للتراخي.**

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كلّ واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة فلا تراخي يُعْقَلُ في شيءٍ من الأقسام، فلا يحسن[أن نقول] العدد فَرْدٌ ثم زَوْجٌ ولا الإنْسانُ رجلٌ ثم امرأةٌ".

يقول الأشمونيّ في شرحه للألفيَّة[٣]: "ثم في قوله" ثم حرف" بمعنى الواو؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب النَّاظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً".

وفي هذا يرى المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين[٤]أنَّه" إنما عطف على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدلّ كلّ منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثمَّ لبعد رتبته"، وهو القريب إلى الصَّواب.

ومن جهة أخرى فالنَّظم له أحكامه، حيث إنَّ ابن مالك يسرد القاعدة بما يتماشى مع النَّظم.

يقول أبو حيَّان[٥]: **"قوله: وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤمْ.**

هَذَا الحشو بالنسبة إلى عِلْمِ النَّحْوِ وإِنَّمَا هَذا مِن عِلْمِ اللُّغَة".

يرى أنَّ هذا الشَّطر عبارة عن حشو في علم النَّحو – بما أنَّ ابن مالك يسرد قواعد نحويَّة – فـ"الكلام" ينطلق عليه أمور أخرى غير الكلمة فلا يعتبر بها، و"الكلمة" في النَّحو أدقّ من ذلك.

ثم بعد ذلك يقول: **"وإذ قَدْ بَيَّنَ أَنَّ: "الكلمة" قَدْ تنطلق عَلَى الكَلاَمِ فَكَان ينبغِي أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٣، ٤.

(٣) شرح الأشمونيّ ١/٩.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٨.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٥.

الكَلَامَ قَدْ ينطلِقُ–أيضاً– عَلَى الخَطِّ وعَلَى الإشَارَةِ وَعَلَى ما يُفْهَمُ من حالِ الشَّيْء وكَانَ ينبغِي أَنْ يذكرَ للكلمةِ حَدَّاً بدلَ هَذَا الَّذِي ذكرَهُ مما[١] لا يَحْتَاج إليه في عِلْم النَّحو"[٢].

وفي هذا الحال يطول بنا المقام، ويزيد الحشو والإسهاب، والكلمة تطَرَّق إليها سابقيه أمَّا الكلام فلا، وأمَّا وضع حدٍّ للكلمة بدل ذلك فالنَّظم قد لا يسمح به، بحيث إنَّه قد يحتاج وضع الحدِّ أكثر من شطر بيت.

مسألة: في لغات الأسماء الخمسة:

قال ابن مالك[٣]:

أبٌ أخٌ حـــمٌ كَـــذَاكَ وَهَـــنُ والـنَقْصُ فِي هَـذا الأَخـيرِ أَحْسَـنُ

وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْـــــهِ يَنْـــــدُرُ وقصْرُهَـــا مِـنْ نَقْصِـهِنَّ أَشْـهَرُ

قال أبو حيَّان[٤]: **"وتعرُّضُ النَّاظِم للغاتِ هذِه الأَسْمَاءِ لَيْسَ مِنْ عِلْم النَّحْوِ فكان يليقُ حذفها من هذه الأرجوزة المختصرة والعدول إلى الأحكام النَّحويَّة بدل هذه اللُّغات لكن من غلب عَلَيْه فَنٌّ أُولع بذكره".**

علم اللُّغة مرتبط بعلم النَّحو، فلا يمكننا أَنْ نقف على لغة واحدة في القواعد والأحكام النَّحويَّة، كما أَنَّ ابن مالك أراد أَنْ يُوضِّح بذكر اللُّغات إلى أَنَّ هناك اختلاف في أوجه الإعراب باختلاف اللُّغات وأَنَّ " هذا الإعراب هو أشهر اللّغات في الأسماء الستَّة، وأسهلها ويسمى الإتمام إلَّا كلمة (هَن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات، وهناك لغة أخرى تليها وهي القصر، ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنَّصب والجرّ) ويكون الإعراب بحركات مقدَّرة على الألف للتَّعذر.. وهناك لغة ثالثة وهي لغة النّقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلَّة .."[٥]، وهكذا أراد ابن مالك مِنْ ذكر اللُّغات هنا.

مسألة: في نصب وجرّ المثنى وما يلحق به:

قوله[٦]:

بالجَـــرِّ والتَّنْـــوينِ والنِّـــدا وأَلْ ومُســـنَدٍ لِلاسْـــمِ تمْييـــزٌ حَصَـــلْ

---

(١) مِمَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ١٤.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٩.

(٥) دليل السَّالك شرح ألفيَّة ابن مالك، لعبدالله الفوزان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٩م، ٣ مجلّدات، ١/٥٤.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ١٥.

وتَخْلُــفُ اليَــا فِي جَمِيعِهَــا الأَلِــفْ جَــرًّا ونَصْــبًا بَعْــدَ فَــتْحٍ قَــدْ أُلِــفْ

قال أبو حيَّان[١]: **"وقوله: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ" حشو"**.

فيرى أبو حيَّان عدم أهميَّة قوله: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ" إذ يعتبرها حشواً في النظم، وهذا ما لا نراه صحيحاً فيما يُعْتَبر احترازاً؛ إذ قال ابن عقيل في ذلك: "ثم ذكر المصنف- رحمه الله تعالى- أنّ الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأنَّ ما قبلها لا يكون إلّا مفتوحاً، نحو:(رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا) واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإنَّ ما قبلها لا يكون إلّا مكسوراً، نحو (مررت بالزَّيْدِينَ)".

وقال ابن النَّاظم في معناها: "فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها؛ إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل"[٢] .

وكذا قال الأشمونيّ: "وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها[٣] خَلَفٌ عن الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا[٤] مفتوحاً"[٥].

وخالف الصَّبَّان الأشمونيّ في تفسيره هذا المعنى "(بعد فتح قد ألف[٦]) ذكره وإن[٧] كان يؤخذ الفتح الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح؛ لأن[٨] التصريح أقوى في البيان ولإفادة علة فتح فتح ما قبل ياء المثنى، وهي ألفة الفتح مع الألف كما في نكت السيوطي[٩]، فقوله: قد ألف في معنى التعليل"[١٠]، وأنَّ تفسير الأشمونيّ ليس هو المقصود من كلام المصَنِّف قال: ""قوله: "وسبب فتح" أي إبقاء

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، لابن النَّاظم أبي عبدالله بدر الدِّين، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٢.

(٣) بِأَنَّها: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) إلَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك، للأشمونيّ علي بن مُحَمَّد بن عيسى، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتاب الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ، ٣٣.

(٦) بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) وإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) لأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) السُّيوطيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٠) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ لألفيَّة ابن مالك، لأبي العرفات مُحَمَّد بن علي الصَّبَّان، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ٣أجزاء، ١/١١٨.

فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مرّ. قوله: "خلف عن الألف" إنما[١] كانت الألف أصلًا لأن[٢] الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع. قوله: "والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً" في معنى التعليل للإشعار"[٣].

أمَّا الرَّضيّ ففسَّر علَّة الفتح ما قبل الياء في المثنى لمنع اللَّبس، قال: "وترك فتح ما قبل الياء في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى، مع عدم استثقالها، وأما[٤] الضم قبل ياء الجمع فقلب كسراً، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت، والتباس الرفع بغيره... فارتفع التباسُ المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إنْ حُذف نوناهما للإضافة"[٥].

وفي ذلك قال الأزهريّ: "وإنَّما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين:

أحدهما: أنَّ المثنى أكثر من الجمع، فخص بالفتحة؛ لأنها أخف من الكسرة؛ بخلاف الجمع.

والثاني: أنَّ نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء؛ فرارًا من ثقل الكسرتين؛ وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع، ليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة. قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني"[٦].

فلا نجد حشواً في قول النَّاظم: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ".

مسألة: في حذف حرف العلَّة:

قال ابن مالك[٧]:

والرَّفْعَ فِيهِما انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِماً

فيه يقول أبو حيَّان[٨]: **"تَقْضِ حُكْماً لَازِماً" حشو".**

وشرح ذلك مطولاً الشَّاطبيّ ووضّح مقصد ابن مالك فيها داعماً لها بالأمثلة قال: "وأراد بهذا

---

(١) إنَّما: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) لأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) المصدر السَّابق ١١٨/١.

(٤) وأَمَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) شرح الرَّضيّ لكافية ابن الحاجب، للرَّضِيّ الإستراباذيّ، تحقيق: حسن بن مُحَمَّد الحفظيّ، إدارة الثَّقافة والنَّشر بجامعة الإمام، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ، قسمان في ٤مجلدات، ٧٩/١.

(٦) شرح التصريح على التَّوضيح، للوقاد خالد بن عبدالله الأزهريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، جزءان، ٦٧/١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ٥٢/١.

الكلام: أنَّ حذف حرفِ العلَّة مِن آخر الفعل للجازم أمرٌ لازم لابدَّ منه، يَعني في القياس، فإنَّ السَّماع لا يلزمُ فيه هذا.

فإن[١] قلتَ: هذا الكلامُ فَضْلٌ لا حاجةَ به إليه، لأنَّ قوله: (وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ) يُفهم منه لُزوم هذا الحكم، بالحذف إذ لم يُذكر خلافه ولا في السَّماع ما يُتَوَهَّم فيه القياس فتَحصَّل أَنَّ قوله: (تقض حكما لازما) لا فائدة فيه.

فالجواب أنَّ له فائدةً ظاهرةً، وذلك أَنَّ مخالفة هذا الحكم جاءت على ضربين:

أحدُهما: جاءٍ في الشِّعر والآخرُ جاءٍ في الكلام، فمن الجائي في الشِّعر قوله[٢]:

إذا العَجُوزُ غَضِبت فطلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

فقدّر الجزم في الألف، فلذلك لم يحذفها،...

وممَّا جاء في الكلام قولُ الله تعالى[٣]: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧﴾ على قراءة حمزة[٤]...

وإذا كان كذلك فقد يقول القائل: إن[٥] هذا مما[٦] يجوز القياس عليه؛ لمجيئه في فصيح الكلام المنثور وتقويته بالمنظوم لاسيَّما على مذهب المؤلف في أمرين:

أحدُهما: اعتبارُ ما جاء في القرآن والقياس عليه- وإنْ قَلَّ-...

والثَّاني: اعتباره ما جاء في الشِّعر معاملة الآتي في الكلام، إذا كان الشِّعر لا ينكسر مع زَوَال الضَّرورة"[٧].

وهو باختصار ما قاله المراديّ في توضيح المقاصد: "وقوله: "تقض حكماً لازماً" يعني في غير ضرورة الشعر، وأما في الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر[٨] الجزم"[٩].

وفي النهاية نحن أردنا أَنْ نُوضِّح بأَنَّ قول ابن مالك (تَقْضِ حُكْماً لَازِماً) لا يُعدُّ حشواً بل أراد

---

(١) فإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) مِنْ الرَّجز، لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٩.

(٣) سورة طه، آية:٧٧.

(٤) قراءة حمزة في السَّبعة في القراءات، لأحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد البغداديّ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، مجلد واحد، ٤٢١.

(٥) إنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) ممَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) المقاصد الشَّافية ٢٣٦-٢٤٠.

(٨) يُقَدَّرُ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٣٥١.

بذلك أَنَّ هذا الحكم فيه رأي آخر، والله أعلم.

مسألة: في الضَّمير المتَّصل:

في قول ابن مالك[١]:

وَذُو اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لَا يُبْتَـــدَا وَلَا يَلِـــــي إِلَّا اخْتِيَـــــاراً أَبَـــــداً

قال أبو حيَّان[٢]: "قوله: **"مَا لَا يُبْتَدَا" عبارةٌ موهمةٌ، ويعْنِي بها ما لا يكونُ مُنْفَكًّاً عَنْ عامِلِهِ نحو نحو التَّاء من: قمت، والكاف من: أكرمك، أو يكون متصلاً بما لا ينفك عن عامله نحو الهاء في: سليه، أو متصل بما يُنَزَّلُ منزِلَةَ العاملِ كاليَاءِ من: ابني**".

في قول ابن مالك: "مَا لَا يُبْتَدَا" يُرِيد به الضمير المتصل، احترزَ عمَّا يُبتدأ به وهو القسم الآخر الضمير المنفصل، وكذا قال السُّيوطيّ: "الْمُضمر، وَيُسمى الْكِنَايَة، قسمانِ: مُتَّصل: لا يَقع أَولا، ولَا تلو (إِلَّا)، في غير ضَرُورة، في الأَصَح"[٣].

لم يذكر أيّ من شراح الألفيَّة[٤]أنَّ فيها إيهاماً يحتاج إلى بيان، ولا نجد نحن في ذلك إبهاماً، في حين حين أَنَّ أبا حيَّان شرحها ولم يُوضّح هذا الإيهام الَّذي يراه، وفيمَ أوهمته هذه العبارة؟!

وبما أنَّ أبا حيَّان شرح ما يعنيه ابن مالك ولم يُعقِّب بإيضاح التوهم الَّذي قاله فيبطل هذا التَّعقُّب.

مسألة: (أَيْ) الموصولة:

قال ابن مالك[٥]:

أَيْ كَمَـــا وَأُعْرِبَـــتْ مَـــا لَمْ تُضَـــفْ وَصَـــدْرُ وَصْـــلِهَا ضَـــمِيرٌ انْحَـــذَفْ

عقَّبَ أبو حيَّان: **"وكان ينبغي أنْ يذكرها مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصِّلة"**[٦].

لابدّ أنْ يكون ذِكْر ابن مالك لها آخِراً لسببٍ ما، علّل المراديّ ذلك بإعرابها دون غيرها، قال:

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٦.

(٣) جمع الجوامع ٣٧.

(٤) ينظر: شرح ابن النَّاظم ١/٣٤، منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٤٨، توضيح المقاصد للمراديّ ١/٣٥٩، المقاصد الشَّافية الشَّافية للشَّاطبيّ ١/٢٦٠,٢٦١، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعيّ، دار الفكر، ١٤٢٠هـ، ٤أجزاء، ومعه كتاب: مصباح السَّالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هبّود، ١/١٠٠، شرح ابن عقيل ١/٨٨، دليل السَّالك ١/٨٤.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٦.

"وقوله: "وأعربت" يعني: دون إخوتها، فلذلك أفردها بالذّكر"[١].

وعلّل الشَّاطبيّ ذلك بانفرادها بأحكام عن غيرها، وبتعلّقها بمسألة حذف الضَّمير من الصِّلة، يقول: "وإنَّما فصلها ممّا قبلها لما تعلَّقَ بها من الأحكام التي انفَردت بها عن سائر أخواتها من الإعراب في حالٍ، والبِنَاء في حالٍ، والإضافةِ، وأن[٢] لها بحسب البناء تَعلُّقاً بمسألةِ حذفِ الضَّمير من الصلة، فوصلها بها لأجل ذلك"[٣]، وكذا علّل المكوديّ[٤] ذلك في شرحه[٥].

مسألة: المبتدأ إذا اتَّصل به ضمير يعود على شيء في الخبر:

قال ابن مالك[٦]:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُـــضْمَرُ مِـــمَّا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينـــاً يُخْبَـــرُ

قال أبو حيَّان[٧]: **"يشير بهذا البيت إلى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرَكِ، وذَلِك أَنْ يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود عَلَى شَيْء في الخبر نحو: فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا، وعَلَى التمرة مثلها زبداً، ونحو ذلك.**

وعَبَّر هَذَا النَّاظِم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة، أما تثبيجها فغير خاف لكثرة الضمائر الَّتي في عَلَيْه وفي بِهِ وفي عَنْه وللحشو– أيضاً– فلا يظهر معنى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح؛ لأَنَّ الضمير في قوله: "عَلَيْه" إِمَّا أَنْ يَكُون عائداً على المبتدأ، ويصيرُ المَعْنَى كذا يجب تَقْدِيمُ الخَبَر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الَّذي يخبر به عَنْ المبتدأ.

ولا يوجد هَذَا الحكم أبداً في صورة من الصور لا هذه الَّتي نَحْنُ بِصَدَدِهَا ولا غيرها؛ لأَنَّ الضمير الَّذي في قولهم: في الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن وإِنَّمَا هو ضمير الدار قطعاً، وإِمَّا أَنْ يكون عائداً على الخبر، ويصير المَعْنَى: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمر من المبتدأ الَّذي يخبر عنه به أَي بالخبر ولَيْسَ الضمير على هَذَا التَّقْدير عائداً على الخبر؛ لأَنَّ الخَبَر لَيْسَ الدَّار ولا التمرة إِنَّمَا الخبر جار والمجرور والخبر في الحقيقة إِنَّمَا هو

---

(١) توضيح المقاصد ١/٤٤٨.

(٢) وأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٩٩.

(٤) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوديّ، ت ٨٠٧ هـ.

(٥) شرح المكوديّ، لأبي زيد عبدالرحمن المكوديّ، تحقيق: إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ٣٧.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١/١٦٢، ١٦٣.

العامل فيه.

وكَانَ هذا النَّاظِم قَدْ تَلَقَّفَ هَذِه العبارة عَنْ أبي الحسن بن عصفور فإنَّه وقع له في شرح الجمل[١]: أو يكون المبتدأ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضميرٌ يعودُ على الخَبَرِ فاتَّبَعَهُ في ذَلِك وهو كلام فاسد، وقَدْ أصلحه في كتابه المقرب[٢]، فقول النحويين يعود على شيء في الخبر لا ينبغي أَنْ يعدل لوضوحه وصحته".

في هذا البيت من التَّعقيد ما لا يخفى على قارئ، وكذا عقَّب على ابن مالك غير واحد ، ولكن في كلمات أبي حيَّان في تَعَقُّبه من التَّحامل والتَّعسُّف ما لا يخفى أيضاً.

قال الشَّاطبيّ في توضيح ضمائر هذا البيت: "الضمير في" عليه" عائد على الخبر، وكذلك في" به" عائد عليه أيضاً، والضمير في" عنه" عائد على مدلول" ما" وهو المبتدأ، والتقدير: كذلك إذا عاد على الخبر مضمر من الاسم المبتدأ الذي أخبر عنه بذلك الخبر"[٣].

وقدّر في هذا البيت ابن عقيل قال: "فينبغي أنْ تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف" عاد عليه" التقدير" كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ" ثم حُذِف المضاف- الذي هو مُلَابس- وأقيم المضاف إليه- وهو الهاء- مُقَامه، فصار اللفظ" كذا إذا عاد عليه""[٤].

قال المراديّ: "وتقدير كلامه أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعني: على الخبر ضمير من الشيء الذي يخبر بالخبر عنه.

يعني: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم.

فإن[٥] قلت: الضمير في قولك "في الدار ساكنها" أليس عائدا على الخبر؟ لأن الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر تنزل منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر"[٦].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: المقرّب، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالسَّتّار الجواريّ، وعبدالله الجبّوريّ، رفع المساهم، ط١، ١٣٩٢هـ، جزأين، ٨٥/١.

(٣) المقاصد الشَّافية ٨٥/٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٢٤/١.

(٥) فإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) توضيح المقاصد ٤٨٤/١، ٤٨٥.

مسألة: في حذف الخبر إذا سدَّ الحال مسَدَّه:

وفي قول ابن مالك[١]:

وَقَبْـــلَ حَـــالٍ لَا يَكُـــونُ خَبَـــرَا عَـــنْ الَّـــذِي خَبَـــرُهُ قَـــدْ أُضْـــمِرَا

علَّق أبو حيَّان[٢]: **"ذكر أَنَّه يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:**

أحدها: بعد لولا غالباً.

الثاني: في نص[٣] يمين.

الثالث: بعد واو مع.

الرابع: إذا سدت الحال مسد الخبر وهذه عبارة النحويين، وقَدْ عَبَّرَ هذا النَّاظِم عَنْ هَذَا المَعْنَى بِقَوْلِهِ: "وقبل حال.....البيت".

ومَعْنَاه: أَنَّهُ يحذف الخبر قبل حال لا يكون تلك الحال خبراً عن المبتدأ الَّذِي قَدْ أضمر خبره فيوقف حذف الخبر عَلَى أَنْ يَكُون قبل حال لا تَكُون خبراً عَنْ مبتدأ حذف خبره، قال: آل المَعْنَى إلى أَنَّ الخبر لا يحذف إلَّا عن مبتدأ محذوف الخبر، وهَذَا في غاية الفساد، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر، فينبغي أَنْ يَعُمَّ النظر فِي ذَلِك".

تعقُّب أبي حيَّان فيه من التَّعقيد والتِّكرار ما ليس في بيت ابن مالك.

ففي تفسير عبارة النَّاظم قال ابن عقيل: "ونَبَّه المصنف بقوله: "وقبل حال" على أن[٤] الخَبَر المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: "لا يكون خبراً" عن الحال التي تصلح أن[٥] تكون خبراً عن المبتدأ المذكور"[٦].

وقال الصَّبَّان: "قوله: "عن الذي خبره قد أضمرا"؛ أي وإن[٧] صلحت أن[٨] تكون خبراً عن غيره، غيره، فليس الشرط أن[٩] لا تصلح للخبرية أصلاً؛ فلهذا قال: عن الذي إلخ، فالقصد منه الإشارة إلى ما

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٧.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٦٩.

(٣) نَصّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) شرح ابن عقيل ١/٢٣٦.

(٧) وإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً؛ لأنه[١] معلوم من قوله: وقبل حال، لأن[٢] المعنى ويحذف الخبر وجوبًا قبل حال، وقوله: قد أضمرا؛ أي قدر"[٣].

مسألة: في تسمية ما بعد (بل ولكنْ):

قال ابن مالك[٤]:

وَرَفْــعَ مَعْــطُوفٍ بِــلَكِنْ أَوْ بِــبَــلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

يقول فيه أبو حيَّان: **"قوله: "وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ" لَيْس بِجَيِّد؛ لأنَّه لا يسمّى ما بَعْدَهُما مَعْطوفاً إذ لَيْسَا والحالة هَذِه حَرْفَي عطف، بل هما حرفا ابتداء؛ لأنَّهما جاءت بعدهما الجملة؛ ألا ترى أنَّ التقدير: بَلْ هُوَ قَاعدٌ، ولَكِن هُوَ قَاعِدٌ، هكذا نصوا على أَنَّهُما لا يعطفان إلّا المفرد"**[٥].

عقَّب المراديّ بقوله: "واعلم أن[٦] الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفاً، وليس هو بمعطوف بل هو خبر مبتدأ، و (بل ولكن) حرفا ابتداء"[٧].

وأورد الأشمونيّ في قول ابن مالك توضيحاً جاء فيه: "تنبيه: قد عرفت أن[٨] تسمية ما بعد بل ولكن ولكن معطوفاً مجاز، إذ ليس بمعطوف وإنّما هو خبر مبتدإ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء"[٩].

قال الصَّبَّان: "قوله: "مجاز" أي[١٠] بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية"[١١].

مسألة: في كسر همزة إنَّ:

فيه يقول ابن مالك[١٢]:

فَاكْسِــرْ فِي الابْتِــدَا وَفِي بِــدْءِ صِــلَهْ وَحَيْــــثُ إِنَّ لِيَمِيــــنٍ مُكْمِلَـــــهْ

---

(١) لأَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) لأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) حاشية الصَّبَّان ١/٣٢٠.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٢٣.

(٦) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) توضيح المقاصد ١/٥٠٨.

(٨) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٢٣.

(١٠) أَيْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١١) حاشية الصَّبَّان ١/٣٦٨.

(١٢) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

عقَّب أبو حيَّان[١]: **"فقال: "فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا" وهَذَا فِيهِ إِبْهَامٌ؛ لأَنَّ الابتداءَ فِي اصطلاحِ النُّحَاة معروفٌ، ولا يراد هنا؛ إذ يلزمُ عَلَى ذَلِك الكسرُ فِي نَحْو: عِنْدِي إِنَّكَ فَاضِلٌ، ولا يَجُوزُ ذَلِك، وإِنَّمَا يَعْني ابتداءُ الكَلَامِ وهُوَ الابْتِدَاءُ لُغَةً.**

وعادة النَّحْويين أنه إِذَا أطلقَ الابتداءُ إِنَّما يفهمُ منه الابتداءُ الاصطلاحيُّ".

وهذا فيه تحامل[٢]من أبي حيَّان على ابن مالك فالابتداء معناه ابتداء الكلام، وبه فسّر جميع شرّاح الألفيَّة[٣]، ولم يُظهروا إبهاماً هنا، فهو واضح يُفهم من سياق النَّظم.

وعبّر عنها ابن مالك في التَّسهيل بقوله: "مبتدأة"[٤]، وعبّر عنها في الكافية بقوله: "فلبدء ذا يجب"[٥].

مسألة: الاتِّصال الفاعل:

قال ابن مالك[٦]:

وَالأَصْــلُ فِي الفَاعِــلِ أَنْ يَتَّصِــلَا وَالأَصْــلُ فِي الــمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِــلَا

قال أبو حيَّان[٧]: **"ذِكْرُهُ الاتِّصَالَ فِي الفَاعِلِ والانفصالَ في المَفْعولِ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ معتادةٍ للنحاة وإِنَّما عِبَارتهم أنْ يَقُولُوا: أصلُ الفَاعِلِ أَنْ يَتقدَّمَ عَلَى المَفْعُولِ، وأصلُ المَفْعُولِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ الفَاعِلِ".**

بما أنَّ النَّظم ليس بطريقة معتادة للنُّحاة في وضع القواعد النَّحْوية، فلا بأس بوضع عبارة ليست معتادة عند النُّحاة، وذلك بشرط ألَّا يكون فيها تعقيدٌ أو إخلالٌ بالمعنى المراد.

كما أنَّ النَّظم ووزنه قد لا يحتمل إلَّا بذلك.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢٦٧/١.

(٢) وهذا قد لحظه مُحقِّق الكتاب أكثر من مرَّة ينظر: في حاشية منهج السَّالك في الكلام ٢٦٧/١.

(٣) كابن النَّاظم في شرحه ١١٨، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٢١/١، والأشمونيّ في منهج السالك ١٣٧، وابن عقيل في شرحه ٣٢٤/١، والمراديّ في توضيح المقاصد ٥٢٤/١، والسُّيوطيّ ١٦٤، والمكوديّ في شرحه ٦٩، والفوزان ٢٤٧/١.

(٤) تسهيل الفوائد ٦٣.

(٥) شرح الكافية الشَّافية، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريديّ، جامعة أمَّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، ط١، ٥أجزاء، ٤٨١/١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٣٩.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٢١/٢.

مسألة: في اشتغال العامل عن المعمول:

قال ابن مالك[١]:

كَـذَا إِذَا الفِعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ مَـا قَبْـلُ مَعْمُـولاً لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ

يُعَقِّب أبو حيَّان قائلاً[٢]: **"هَذَا الكَلَامُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ والرَّكَاكَةِ، وتلخِيصُهُ أَنْ يَقُولَ: يَجِبُ الرَّفْعُ بالابتداء إِذَا وَلِيَ الفِعْلُ شيئاً يَمْنع أَنْ يعمل فيما قبلَهُ"**.

وهكذا جاء البيت في الكافية أيضاً[٣]، قال ابن مالك في شرحه: "والثاني مِن مانعي النّصب أنْ يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"[٤].

قال المكوديّ أيضاً بوجود تعقيد في هذا البيت ولكنَّه يتَّضح بالإعراب قال: "وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالإعراب، فـ (الفعل) فاعل بفعل يفسره، (تلا) و (ما) موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول لتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و (ما) الثانية موصولة فاعلة بـ (يرد) واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، والهاء في قبله عائدة على الفاصل، و (معمولاً) حال من ما الثانية، و (ما) الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها (وجد)، و (بعد) متعلق بوجد وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد الفاصل، وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولاً للفعل الذى بعده وهو المفسر"[٥].

مسألة: العطف على الجملة الفعليَّة في الاشتغال:

قال ابن مالك[٦]:

وَبَعْـدَ عَـاطِفٍ بِـلَا فَصْـلٍ عَلَـى مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوْلَا

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ" خطأٌ مَحْضٌ؛ لأنَّ العطف لَيْس على معمولِ فعلٍ إنَّما العطفُ على الجُملة الفعليَّة سواءً أكان الفعل لازماً نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْراً أَكْرَمتُهُ أم متعدياً، نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً أَكْرمتُهُ، وهكذا أورد النَّاس هذه المسألة كما ذكرناها"**[٧].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٦١٥.

(٤) المصدر السَّابق ٢/٦١٦.

(٥) شرح المكوديّ ١٠٢.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٢/٧٤.

وعقَّب بذلك المراديّ والأشمونيّ "تنبيهان: الأول: تجوز المصنف في قوله: "على معمول فعل" وليس كذلك، وإنَّما العطف على الجملة الفعلية"(١).

قال الشَّاطبيّ: "فلو قال مثلاً عوض ذلك:

وبعد عاطف بلا فصل على جملة فعل استقلت أولاً

أو ما يعطي هذا المعنى لاستقام الكلام، وكان كعبارته في التسهيل: "أو ولي كذا وكذا أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً أو تشبيهاً"(٢) "(٣).

مسألة: في الجملة ذات الوجهين في الاشتغال:

قال ابن مالك(٤):

وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

قال أبو حيَّان(٥): **"يشيرُ بِهَذَا إلى الجُمْلَة ذَات الوجهين، وكلامُه فِيهِ تبتيرٌ مثال ذَلِكَ: زَيْدٌ ضربتُهُ ضربتُهُ وعمرٌو أكرمتُهُ، يقول: أنتَ مخيَّرٌ بَيْنَ أن تراعيَ الجملةَ الكبرى فتَرْفَعَ: "عمرا" وبيْنَ أنْ تُراعي الجملةَ الصغرى فتنصبَهُ.**

وذكَرَ أَنَّ ذلك التخييرَ يكون إذَا وَلِيَ المعطوف فِعْلاً مخبراً به عن اسم ولَيْسَ هَذَا الحُكْمُ مُخْتَصاً بالفِعْلِ، فكَانَ يَنْبَغي أَنْ يأتي بعبارة تشمل الفِعْلَ وغيرَهُ، وذَلِك أن اسم الفَاعِل بمَعْنَى الحال أو الاستقبال، والأمثلة التي تعمل عملها وجموعها كالفِعْل فِي ذَلِك نَحْو: زَيْدٌ ضاربٌ عمراً وسعداً ضربتُهُ، وزَيْدٌ شروبُ العسلَ وجعفراً رأيتُهُ فالرفعُ والنصبُ مختارانِ في: سعد وجعفر.

وفِي الحقيقة لا تكون هَذِهِ المسائلُ التي يُخبر فيها عن الاسم باسم فَاعِل أو مثال أو جمعها من الجملةِ ذاتِ الوجهينِ، إنَّمَا هِيَ واحِدَة لا جملتانِ، وإنْ كان حكْمُهَا إذَا عطفَتْ حُكْمَ الجملتينِ فِي أَنَّ الرفعَ والنصبَ مختارانِ".

يُرِيد أبو حيَّان بذلك أنَّ المسائل الَّتي يُخبر فيها عن الاسم باسم فاعل أو مثال أو جمعها تدخل في حكم ذلك ولكنَّها ليست من الجملة ذات الوجهين إذ إنَّها جملة واحدة، فابن مالك لم يشملها في النَّظم بطريقة لا تكون فيه جملة ذات وجهين.

---

(١) توضيح المسالك ٦١٦/٢، منهج السَّالك للأشمونيّ ١٩٠/١.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ٨١.

(٣) المقاصد الشَّافية ٩٨/٣.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٧٥/٢.

ابن مالك هنا لم يقلها صريحة أي: جملة ذات وجهين، وإن كان فيما قالَ إشارة، إنَّما قال: "فِعْلاً مُخْبَرا بِهِ عَنِ اسْمٍ"، وحُكْم شبه الفعل إذا وقع خبراً في هذه المسألة، حُكْم الفعل نحو: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه"[(١)].

مسألة: في ترجيح الرفع على النصب في الاسم المشتغل عنه:

قال ابن مالك[(٢)]:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

قال أبو حيَّان[(٣)]: **"النِّصفُ الثَّانِي من هَذَا البيْتِ حشْوٌ لا فائدةَ فِيهِ"**.

يظهر لنا أنَّ الشَّطر الثاني مِن البيت زائد بلا فائدة، إذ قد تقدّم ذِكْر ما يُباح فأباحه، وما لا يُباح فمنعه، كما أنَّ ابن مالك بنى ألفيَّته على الاختصار وارتكبَ كثيراً من الحذف الاضطراريّ، فكيف يأتي بشَطْرٍ لا معنى له ولا فائدة منه.

وفي هذا اعتذر له الشَّاطبيّ باحتمال أمرين:

"أحدهما: أَنَّ ما أجيز في هذا القسم وما قبله فجائزٌ التكلُّم به، والقياس فيه، وإنْ كان قليلاً، فزيدٌ ضربتُه الوجه فيه الرفع، والنصب مرجوح، ولكنَّه مقيسٌ. وكذلك: أزيدٌ ضربتُه الرفع فيه قياس، وإن[(٤)] كان ضعيفاً بالنسبة إلى النصب. ونَبَّه على ذلك وما في معناه؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ المختار هو المقيس من تلك الأقسام دون ما ليس بمختار، وأَنَّ المرجوحَ موقوفٌ على السماع، فرفع التّوَهّمَ بهذا الكلام، وبَيَّنَ أَنَّ ما أُجيز في الأقسام فجائزٌ، وإنْ كان على قِلَّة، وما مُنِع فهو الممنوع.

والثاني: أَنْ يكونَ قصدُه التنبيهَ على ما تقدَّم له في حَيْثُما؛ إذ كان مثلُه لا يجوز في الكلام، وتقدَّم أَنَّه إنَّما قَصَدَ بذكره، وذكر ما كان من بابه أَنْ يجريَ في الشعر موقوفاً عليه كما تجري إنْ في الكلام، وتَرَكَ بيانَ مواضعِ استعمال ذلك فاستدركه هنا، وذكر أَنَّ ما تقدَّم من هذه الأقسام إنَّما يُقاسُ حيثُ قاسته العربُ، وما لم تقسه فلا يقاس، بل يَخْتَصَّ بمحلِّه من الشعر إن وُجد مثله أو شاع في القياس الشعريّ وَجْهُه. والله أعلم"[(٥)].

---

(١) توضيح المقاصد ٦١٨/٢.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٧٧/٢.

(٤) وإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) المقاصد الشَّافية ١٠٥/٣، ١٠٦.

مسألة: في ما يتعلَّق بالتَّابع في باب الاشتغال:

قال ابن مالك[١]:

وَعُلْقَـــــةٌ حَاصِلَـــــةٌ بِتَـابِـــــعِ كَعُلْقَـــةٍ بِـــنَفْسِ الاسْـــمِ الوَاقِـــعِ

قال أبو حيَّان[٢]: "**وقَوْلُهُ: "الوَاقِعِ" صفة الاسم، وكأنَّهُ حَشْوٌ لتكميلِ البيت إذْ لا يظهرُ له معنى**".

هذا ما يظهر لأبي حيَّان، أمَّا الشَّاطبيّ فقال بغير ذلك مما يُظهر له معنى، قال: "كأَنَّه قال: والعُلْقَةُ الحاصِلَةُ بالتابع كالعُلْقَةِ الحاصلة بالمتبوع، وإنّما سمَّاه واقعاً من حيث كان واقعاً على الضمير وعاملاً فيه، وهذه عبارةٌ كوفيّةٌ، حكى الجوهري[٣] أَنَّ الكوفيين يُسَمُّون الفعل المتعدّي واقعاً، وقد سمَّاه في التسهيل[٤] واقعاً أيضاً، فالاسم الذي اشتغل به الفعل إذا أضيف إلى الضمير كان عاملاً فيه الجر، فسماه واقعاً بهذا الاعتبار"[٥]، ثم شرح كيف يتحقَّق هذا المحمل ممَّا يُبَيِّن قصد النَّاظم بالاسم الواقع ومعنى كونه واقعاً.

قال أبو حيَّان[٦]: "**وقَوْلُهُ: "كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ" عبارةٌ محتملة؛ لأنَّها تحتمل أنْ يريد بِذَلك إعَادَة اللفظِ نَحْو: زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً، ولا يجيء مثل هَذَا إلَّا في الشِّعْرِ، أو ضميره نَحْو: زَيْداً ضربتُهُ**".

قال الشَّاطبيّ في بيان قصد ابن مالك هنا ممَّا يُزِيل عنه احتماليَّة غير ذلك: "العُلْقَةُ عبارةٌ عن الضمير العائد على الاسم السابق، وذلك أَنَّ الجملةَ التي بعد الاسم السابق لابُدَّ أَنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ عليه، والأصل أَنْ يكون هو المُشْتَغَلُ به عن العمل في السابق، ثم إنَّ العاملَ قد يعمل في ملابس ذلك الضمير، وهو الذي ذكر في قوله: "وفصل مشغول بحرف جَرّ أو بإضافة" إلى آخره، وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوع، وهو الذي قصد ذكره ها هنا"[٧].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٨٢/٢.

(٣) الجَوْهريّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط. ينظر: الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، لأبي نصر إسماعيل الجوهريّ الفارابيّ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ، (وقع) ١٣٠٢/٣.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ٨٣.

(٥) المقاصد الشَّافية ١١٨/٣، ١١٩.

(٦) منهج السالك في الكلام ٨٢/٢.

(٧) المصدر السَّابق ١١٧/٣.

مسألة: في التَّنازع في العمل:

قال ابن مالك[١]:

وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

قال أبو حيَّان[٢]: **"وقَوْله: "وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا" حشو".**

رد المراديّ كون قول ابن مالك: "وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا" حشواً، قال: "فإن[٣] قلت: ما معنى قوله: "والتزم ما التزما"؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها أن[٤] يكون المراد: "والتزم ما التزما" من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأي الشارح.

والثاني: أن[٥] يكون المراد: "والتزِم ما التزِم" مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال، وتأخيره في بعضها.

والثالث: أن[٦] يكون المراد: "والتزم ما التزم" وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً"[٧].

مسألة: في شرط المفعول فيه:

قال ابن مالك[٨]:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

قال أبو حيَّان[٩]: **"وهَذَا البَيْتُ تَرْكِيبُهُ مُعَقَّدٌ، وعِبَارَةُ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا سَهْلَةٌ، وهِيَ أنَّ الفِعْل يَتَعَدَّى إلى الأَمْكِنَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِن لَفْظِهِ نَحْو: جلَسْتُ مَجْلِساً حَسَناً، ونَزَلَ فُلَانٌ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشّغَافِ".**

قد يكون فيه تعقيد نوعاً ما ولكنَّها تشمل ما لا تشمله عبارة النَّحْويِّين هذه، قال الشَّاطبيّ: "وفي هذا الكلام إشارةٌ إلى ثلاث مسائل:

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/١١٠.

(٣) فإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) توضيح المقاصد ٢/٦٣٧.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٤٨.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ٢/١٧٤.

إحداها: أَنَّه قد يأتي مثل: اعتكافُك مَقْعد زيد سماعاً لقوله: "وشرط كونِ ذا"، ولم يقل: "وشرطُ وجودِ ذا" فدَلَّ على أَنَّه قد يجيءُ ويكونُ غيرَ مقيسٍ...

الثانية: أنَّ كلامه صريحٌ في أنَّه لا يُقاسُ الظرف هنا، وإنْ كان الفعل مرادفاً لما اشتُقّ منه الظرفُ، فلا تقول: قعدتُ مجلساً، ولا جلستُ مقعداً، ولا ذهبتُ منطلقاً، ولا ما أشبه ذلك...

والثالثة: أَنَّ تَخَلُّفَ ذلك الشرط غيرُ مقيس، خلافاً لمن خالف"[١].

فكونه شامل ذلك في النَّظم ممَّا اضطرَّه إلى بعض تعقيد.

مسألة: في إتباع المستثنى بـ (إلَّا) المتَّصل:

قال ابن مالك[٢]:

مَـا اسْـتَثْنَتِ إِلَّا مَـعَ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ

إِتْبَـاعُ مَـا اتَّصَـلَ وَانْصِـبْ مَـا انْقَطَـعْ وَعَـنْ تَمِيـمٍ فِيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

قال أبو حيَّان[٣]: **"وفي قوله: "إتباع ما اتصل" عبارةٌ مخلصةٌ لا يُؤْخَذُ منها مذهبٌ معينٌ، وذلك وذلك أنَّ النحويينَ اختلفوا في اتباعِ هذا الاسمِ، فقال البصريون: إنَّ ذلك الاتباعَ إنّما هو على طريقِ البدلِ وهو بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ وحُذِفَ الضميرُ للعلمِ بهِ وكأنك قلتَ إلَّا زيدٌ منهم.**

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ ذلك الإتباعَ إنَّما هو على طريقِ العطف وأنَّ (إلَّا) يُعْطَفُ بها في بابِ الاستثناءِ...

ويحتمل قوله: "إتباع ما اتصل" وجهاً آخر: وهو أنّ الإتباعَ عند البصريينَ في هذه المسألةِ يَجوزُ وجهين. أحدُهما: البدلُ كما ذكرنا عنهم والثاني: الصفةُ كما تقَدَّمَ في الموجبِ".

قال ابن مالك في التَّسهيل: "فإن[٤] كان المستثنى بـ(إلَّا) متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخياً النصب، وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين"[٥].

كما أشار إلى ذلك ابنه في شرحه[٦]وهو ما يقصده ابن مالك بقوله: "إتباع ما اتصل" بدلاً عند البصريّن وعطفاً عند الكوفييّن، كما أَنَّه لم يُبيِّن مذهبه أو المشهور منهما.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٠٣- ٣٠٥.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤٩.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٠٩، ٢١٠.

(٤) فإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) تسهيل الفوائد ١٠١، ١٠٢.

(٦) شرح ابن النَّاظم ٢١٦.

قال ابن عقيل: "والمشهور أنه[١] بدل من متبوعه"[٢]، وبه قال ابن عصفور[٣].

مسألة: في معاني حروف الجرّ:

قال ابن مالك[٤]:

عَلَــى لِلاسْتِعْــلَا وَمَعْنَــى فِي وَعَــنْ بِعَــنْ تَــجَاوُزاً عَنَــى مَــنْ قَــدْ فَطِــنْ
وَقَــدْ تَجــي مَوْضِــعَ بَعْــدٍ وَعَــلَى كَمَــا عَلَــى مَوْضِــعَ عَــنْ قَــدْ جُعِــلَا

قال أبو حيَّان[٥]: "**وقَوْلُ النَّاظِم: "كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا" حَشْوٌ لا حَاجَةَ إِلَيْه؛ لأَنَّه قَدْ قَدْ عُلِمَ ذَلِك مِنْ قَوْله: "عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ" وأَرْجُوزَتُهُ هَذِه مَبْنِيَّة على الاخْتِصَار وقَدْ خَالَف قَوْلُهُ في الخطبةِ أَوَّلَ الأرجوزةِ: "تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ" وهَذَا بَعْدَهُ بِلَفْظٍ مُسْهَبٍ**".

قال المراديّ: "وقوله:

..... كمــا علــى موضــع عــن قــد جُعــلا

يعني: أن كل[٦] واحدة منهما قد وضعت موضع الأخرى"[٧]، وهو كما قال السُّيوطيّ: "وهذا تصريح بأنّ لكل حرف معنى مختصاً به واستعماله في غيره على وجه النيابة"[٨].

ففيه إشارة إلى التكافؤ كما قال الشَّاطبيّ في معنى هذا الشَّطر: "يعني أَنَّ (عن) وضعت موضعَ (على) في نحو هذه الأمثلة كما وضعت (على) موضع (عن)... فحملت إحداهما على الأخرى فكان بينهما ضرب من التكافؤ"[٩].

وقال فيه المكوديّ بأنَّه" تتميم للبيت فإنه[١٠] قد سبق في البيت الذي قبله أن (على) تجيء بمعنى

---

(١) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٤٥.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/٣٨٨.
(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٦.
(٥) منهج السالك في الكلام ٣/٧٤.
(٦) أَنَّ كلَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٧) توضيح المقاصد ٢/٧٦١.
(٨) البهجة المرضيَّة (شرح السُّيوطيّ على ألفيَّة ابن مالك)، لجلال الدِّين السُّيوطيّ، مع حاشيته: التحقيقات الوفيَّة بما في في البهجة المَرْضِيَّة من النِّكات والرُّموز الخفيَّة، لمحمَّد صالح بن أحمد الغرسيّ، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، ٣٠٥.
(٩) المقاصد الشَّافية ٣/٦٦١.
(١٠) فإِنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(عن) إلا أن[١] فيه إشارة إلى الحمل المعادلة"[٢].

مسألة: في التَّعريف بالإضافة:

قال ابن مالك[٣]:

لِمَـا سِـوى ذَيْنِـكَ وَاخْصُـصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِـهِ التَّعْرِيـفَ بِالَّـذِي تَـلَا

تعقيب أبو حيَّان عليه[٤]: "**وَلَفْظَةُ" أَعْطِهِ" حَشْوٌ؛ لِأَنَّه لَوْ قَالَ أو عَرِّفْهُ لاكْتَفَى بِهِ**".

في قول ابن مالك: "أو أعطه التعريف" رأى أبو حيَّان لو أنَّه جعلها "أو عرّفه" لاكتفى بها مُخْتَصراً، وهذا يعود إلى الوزن المناسب للبيت بما يتَّفِق معه من التَّعابير، وليس في اللَّفْظة حشو؛ إذ هي متعلِّقَة بـ"التَّعريف".

مسألة: في الصِّفة المشبَّهة:

قال ابن مالك[٥]:

وَإِنْ يُشَابِـهِ الـمُضَافَ يَفْعَـلُ وَصْـفاً فَعَـنْ تَنْكِـيرِهِ لَا يُعْـزَلُ

كَـرُبَّ رَاجِينَـا عَظِيـمِ الأَمَـلِ مُـرَوَّعِ القَلْـبِ قَلِيـلِ الحِيَـلِ

قال أبو حيَّان[٦]: "**وقَوْلُهُ: "قَلِيلِ الحيلِ" حَشْوٌ كَمَّلَ بِهِ البَيْتَ ويُغْنِي عَنْهُ قوله: "عَظِيمِ الأَمَلِ"**".

هذا وقد أشار المراديّ[٧] والشَّاطبيّ[٨] إلى أنَّهما مثالان للصِّفة المشبَّهة؛ إذ لا فرق بينهما، فهو حشو استكمل به البيت، ولكن لم تدعُ الضَّرورة إلى لزوم الاستغناء عنه فليس في ذكره إخلال للمعنى أو اضطراب في البيت.

مسألة: في إعمال اسم الفاعل:

قال ابن مالك[٩]:

---

(١) إلَّا أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٢) شرح المكوديّ ١٥٣.
(٣) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ١٢٣/٣.
(٥) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.
(٦) منهج السَّالك في الكلام ١٢٦/٣.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٧٨٦/٢.
(٨) ينظر: المقاصد الشَّافية ٢٢/٤.
(٩) ألفيَّة ابن مالك ٦٢.

وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَيَسْـتَحِقُّ العَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ

قال أبو حيَّان: "**معنى هذا البيت أنَّ اسم الفاعل إذا كان صِفَة لموصوف محذوف عَمِل كَحَاله إذا كان مَوصُوفُهُ مُثْبَتاً، وكان يُغْني عن هذا البيت قولُهُ في البيت قَبْله" أَوْ جَا صِفَةً"**[(١)]**؛ لأنَّ مَجِيئَه صِفَة أَعَمُّ مِنْ أَنْ يكون صِفَة لمذكور أو لمحذوف"**[(٢)].

في هذا البيت إشارات أخرى أشار بها ابن مالك الّتي قد لا يفي ولا يُغْني عنها ما قاله في البيت قبله: "أَوْ جَا صِفَةً"، وقد أشار إليها الصَّبَّان قال: "قوله: "وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ" المراد بالنعت: مطلق الوصف فيشمل الحال. قوله: "عُرِفْ" أي بقرينة مقالية أو حالية"[(٣)]، وهذا ممّا لم يشمله البيت قبله فأفرد ذكره هنا.

إذ قال الشَّاطبيّ في قول ابن مالك: "عُرِفْ": "وإنَّما يُحذف الموصوف إذا عُرف، وإلّا فمررتُ بقائمٍ لا يجوز، فلابد أن يكون معروفاً، بأن تكون الصفة مختصَّة، كمررتُ بعاقلٍ، فكذلك هنا"[(٤)].

مسألة: في أبنية المصادر:

قال ابن مالك[(٥)]:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبَـاً فِعَـالَا أَوْ فَعلَانـاً فَـادْرِ أَوْ فُعَـالَا
فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَأَبَـى وَالثَّـانِ للَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا
لِلـدَّا فُعَـالٌ أَوْ لِصَـوْتٍ وَشَـمِلْ سَيْـرَاً وَصَوْتَـاً الفَعِيـلُ كَصَـهَلْ

قال أبو حيَّان[(٦)]: "**وجَاءَ قَوْلُهُ في البَيْتِ الأَوَّلِ قوله" فَادْرِ" حَشْواً**".

قال فيها الشَّاطبيّ: "وقوله: "فَادْرِ" تأكيد لمعنى الكلام، كأَنَّه يقول: ليس (الفَعُول) في (فَعَلَ) اللَّازم بمطرد على الإطلاق، وإنَّما يكون مطرداً في غير ما اطردت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك ولا تهمله"[(٧)].

---

(١) والّذي قال فيه ابن مالك:

كَفِعْلِـهِ اسْـمُ فَاعِـلٍ فِـي العَمَـلْ إِنْ كَـانَ عَـنْ مُضِيِّـهِ بِمَعْـزِلِ
وَوَلِيَ اسْـتِفْهَاماً أَوْ حَـرْفَ نِـدَا أَوْ نَفْيـاً أَوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٠٥.

(٣) حاشية الصَّبَّان ٢/٤٤٧.

(٤) المقاصد الشَّافية ٤/٢٦٩.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٦٤.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٥٢.

(٧) المقاصد الشَّافية ٤/٣٣٢.

قال ابن مالك[١]:

وَمَـا يَلِـي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْتَـحَا مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِـمَّا افْتُتِحَـا

بِـهَمْزِ وَصْـلٍ كَاصْـطَفَى وَضُـمَّ مَـا يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا

قال أبو حيَّان[٢]: **"وفِي البَيْتِ الأَوَّلِ عَيْبٌ فِي الشِّعْرِ وهُوَ التَّضْمِينُ وهو تعلُّقُ البَيْتِ الثَّانِي بالأَوَّلِ تَعَلُّقاً افْتِضَائِياً فإِنَّ قَوْلَهُ: "بِهَمْزِ وَصْلٍ" مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ" مِمَّا افْتُتِحَا"".**

ليس في عيوب الشعر ما يسمَّى بالتَّضْمِين وإنَّما هو المبتور، قال قدامة بن جعفر في ذكره لعيوب الشِّعر: "ومنها المبتور:

المبتور: وهو أن يطول المعنى عن أن يحتمل العروض تمامه في بيت واحد، فيقطعه بالقافية، ويتمه في البيت الثاني"[٣] [٤].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٦٥.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٦٠.

(٣) نقد الشِّعر، لأبي الفرج قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ، ٨٧، ٨٨.

(٤) وليس في ذلك العيب إخلال في المعنى أو إبهام في بيان المقصود من هذين البيتين، إذ أدَّى بهما المراد في بيان المعنى.

المبحث الثَّاني
التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من إغفال

مسألة: الضَّمير المستتر:

قال ابن مالك[١]:

وَمِــنْ ضَــمِيرِ الرَّفْــعِ مَــا يَسْــتَتِرُ كَافْعَــلْ أُوَافِــقْ نَغْتَــبِطْ إِذْ تَشْــكُرُ

عقَّب أبو حيَّان: "**ولا يَنْحصِر المستتر في هذه الأربعة التي ذكرها، وهي الأمر للمخاطب المذكَّر نحو: افعلْ، والمضارع للمتكلم وحده أو مع غيره نحو: أوافقُ، ونغتبطُ، والمضارع للمخاطب المذكَّر نحو: تَشْكُرُ. بل يوجد مستتراً في غيرها نحو استتاره في أسماء الأفعال، نحو: نزَالِ، وفي الظرف والمجرور إذا وقعا صِفَتَيْن أو صِلَتَيْن أو خَبَرَيْن أو حَالَيْن، أو في موضعِ ثانِي ظننتُ أو ثالث أعلمْتُ، أو موضع الفعلِ في بابِ الإغراءِ وغير ذلك**"[٢].

والضَّمائر المستترة أكثر ممَّا ذكر، فقد زاد ابن مالك في التّسهيل[٣]عمَّا ذكره هنا فقال: "خامساً واجب الاستتار وهو: اسم فعل الأمر مطلقاً"، وزاد عليه أبو حيَّان سادساً في التّذييل حين قال: "ونقص المصنف قسم لم يذكره، والضمير فيه واجب الخفاء كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم"[٤] وهنا اختلف كلامه فلم يميّز بين واجبه وجائزه.

قال السُّيوطيّ في بيان هذه المسألة موضّحاً رأي بعض علماء النَّحو فيها: "من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر كاضربْ، والمضارع للمتكلم كأَضْرِبُ ونَضْرِبُ، أو المخاطب: كتضربُ، وَاسم فعل الأمر: كصَهْ ونزالِ، ذكره في (التسهيل)[٥]، واسم فعل المضارع: كأوّه، وأفّ، زاده أبو حيَّان في شرحه[٦]، والتعجب كـ"ما أَحْسَنَ زيداً"، والتفضيل: كـ"زيدٌ أفضلُ من عَمْروٍ"، وأفعال الاستثناء: كـ"قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عَمْراً"، و"لا يكون خَالداً"، زادها ابن هشام في

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٦٠.

(٣) تسهيل الفوائد ٢٢.

(٤) التَّذييل والتَّكميل ٢/١٣٠.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ٢٢.

(٦) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢/١٣٠.

(التوضيح)[١] وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل)[٢] وفِي (شرح التسهيل)[٣] لأبي حيَّان.

وذهب سيبويه[٤] وأكثر البصريّين إلى أنَّ فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ؛ ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث؛ لأنَّه عائد على مفرد مذكّر. والتقدير: خلا هو أي: بعضهم زيداً.

وذهب المبرد[٥] إلى أنّه عائد على مَن المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب وحصل في نفسه أنَّ زيداً بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أَي عدا مَن قام زيداً. وقال ابن مالك: الأجود أنْ يعود الضمير على مصدر الفعل، أَي عدا قيامهم. وهو غير مطرد، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه. قال: وكذا ليس ولا يكون، اتّفق البصريّون والكوفيّون على أنَّ الاسم فيهما مُضْمر لازم الإضمار، ثمّ قال البصريّون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السَّابق.

وقال الكوفيَّون: على المصدر المفهوم من الفعل السابق. ورُدَّ بأنَّه غير مطرد كما تقدم. قال: وإنَّما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي (إلّا)، فكما أنَّه لا يظهر بعدها سوى اسمٍ واحدٍ، فكذلك بعد ما جرى مجراها. انتهى.

وما عدا ذلك جائز الاستتار، وهو المرفوع بالماضي كضرب، وضربت، واسم فعله كهيهات، والمضارع الغائب كيضرب، وتضرب هند، والوصف كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك، أو في الدَّار"[٦].

وقال المراديّ في شرح البيت: "فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد كافعلْ، والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم كأوَافِقُ، والمبدوء بتاء الخطاب التي للمفرد كتَغْتَبِط، والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك كنَشْكُر، واسم فعل الأمر كنزَالِ، واسم المضارع كأفٍّ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر نحو: ضرباً زيدا.

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٢١.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ١٠٦.

(٣) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٨/٣٣٠.

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويْه أبي بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٤أجزاء، ٢/٣٤٨- ٣٥٠.

(٥) ينظر: المُقْتَضَب، لأبي العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: مُحَمَّد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ٤أجزاء، ٤/٤٢٦، ٤٢٧.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدِّين السُّيوطيّ، تحقيق: عبدالحميد هنداويّ، المكتبة التَّوقيفيّة، مصر، ٣أجزاء، ١/٢٤٤، ٢٤٥.

قلت: لم يدَّع الحصر، وإنَّما مَثَّلَ ليقاس على تمثيله، وأيضاً فاختصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان على الفعل في ذلك"[١].

وعقَّب محقّق الكتاب[٢]على ذلك قائلاً: "وقد كفانا الرَّدُّ على أبي حيَّان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرّباط حيث جاء قوله: وفيما ذكره نظر؛ إذ لا يجب الاستتار في شيء ممّا زاده على ما قال النَّاظم إلَّا في أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع، وقوله: أو موضع الفعل في باب الإغراء كأنَّه يعني عليك زيداً، وهذا داخل في أسماء الأفعال.

وأمَّا استتاره في الصِّفة فجائز؛ لأنَّه يرفع الظاهر، فيقول: زيدٌ قائمٌ أبوه، وكذلك الظرف والجار والمجرور، نحو: زيدٌ عندك أبوه، أو في الدار أبوه" .

مسألة: إعراب اللقب المسبوق بالعلم:

قال ابن مالك[٣]:

وَإِنْ يَكُـــونَا مُفْـــرَدَيْنِ فَأَضِـــفْ حَتْمَـــاً وَإِلَّا أَتْبِـــعِ الَّـــذِي رَدِفْ

تعقيب أبي حيَّان: "**ولم يبين في إعرابه غير أنَّه تابعٌ وهذه التبعِيَّةُ يجوز فيها وجهانِ من الإعراب: أحدهما: أنْ يكونَ على جهة البدليَّة.**

الثاني: أنْ يكونَ على جهة عطف البيان وهو أولى؛ لأنَّ اللقبَ أشهرُ من الاسم"[٤].

وذلك أنَّ ابن مالك يريد بالاتباع أيّهما كان، سواء جعلته عطف بيان أو بدل، قال في شرح التَّسهيل: "وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً"[٥].

وكذا قال ابن النَّاظم في شرحه، حين قال: "بجعل الثاني بيانًا للأوَّل، أو مبدلاً منه"[٦].

مسألة: إعراب العلم المركَّب:

قال ابن مالك[٧]:

وَجُمْلَـــةٌ وَمَـــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا ذَا إِنْ بِغَـــيْرِ وَيْـــهِ تَـــمَّ أُعْرِبَـــا

يرى أبو حيَّان: "**ولَمْ يتعرض النَّاظم لحكْمِ المركبِ تركيبَ مزجٍ إذا كمُلَ بويه نحو: سيبويه،**

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٦٠.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٦.

(٥) شرح التَّسهيل ١/١٣٧.

(٦) شرح ابن النَّاظم ١/٤٨.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٢٠.

ونفطويه، ونزرويه، وابن درستويه، وابن خالويه، وابن شاهويه، وكلهم نحاة لا نحفظ لهم سابعاً"[١].

وعندنا صحيح أنَّه لم يَتعرَّض لحكمه ولكنَّها مفهومة من سياق الكلام أنَّه مبنيّ، وذلك كما قال ابن عقيل: "وذكر المصنف أنّ المركبَ تركيبَ مَزْجٍ: إنْ خُتِمَ بغير (وَيْهِ) أعرب، ومفهومُه أنّه إنْ ختم بـ(وَيْهِ) لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره"[٢].

ولكن يبقى تفصيل ذلك وتوضيحه وهو ما ذكره أبو حيَّان بعدُ حين قال: "وهذا مَبْنِيٌّ على الكسر، تقول: جاء سِيبَوَيْهِ، ورأيت سِيبَوَيْهِ، ومررت بسِيبَوَيْهِ، وإنَّما لم يُعربْ لاختلاط الاسم الأول بالصوت وصيرورتِهِمَا اسماً واحداً، فعُومِلَ مُعَامَلَةَ الصوت كغاقٍ فبُنِيَ ونُوِّنَ إنْ نُكِّر كما ينوّن غاق إنْ نُكِّر، ولم يذكر سيبويه في هذا النحو إلَّا البناء[٣].

وذكر الجَرْميُّ[٤] فيه جوازَ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف فتقول: قام سِيبَوَيْهُ، ورأيت سِيبَوَيْهَ، ومررت بسِيبَوَيْهَ، فإنْ كان ما ذكر مسموعاً قُبِلَ، وإنْ كان مَقيساً على (بعلبك) لم يُقْبَل"[٥].

كما ذكر ذلك ابن مالك في شرح التَّسهيل باختصار قال: "وإنْ كان عجزه (ويه) بُني على الكسر، فقيل: هذا سِيبَوَيْهِ، ورأيت سِيبَوَيْهِ، ومررت بسِيبَوَيْهِ، وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف"[٦].

مسألة: جمع (الَّذي) و (الَّتي):

قال ابن مالك[٧]:

جَمْـعُ الَّـذِي الأُلَى اللَّـذِيْنَ مُطْلَقَـا وَبَعْضُـهُم بِالـوَاو رَفْعَـاً نَطَقَـا
بِالـلَّاتِ وَالـلَّاءِ الَّـتِي قَـدْ جُـمِعَا وَالـلَّاءِ كَالَّـذِينَ نَـزْرَاً وَقَـعَا

يرى أبو حيَّان أنَّ ابن مالك: "**لم يستوف جموع الَّذي ولا الَّتي.**

وأوهم اختصاص كلّ واحد منهما بما ذكر أنَّه جمعه؛ لأنَّه في معرض البيان والتفصيل، والأمر لَيْس كَذلك، أمَّا الَّذي فيجمع– أيضاً– الأولاء، ويجمع– أيضاً– بحذف نون الجمع فتقول: الَّذي كحاله إذا كان مفرداً، ويقال– أيضاً– في جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجراً.

ويجوز حذف النُّونِ فتقول: اللاؤ واللائي، وأمَّا الَّتي فمن جمعها الأُلَى فتكُونُ جَمْعاً للَّذي كما

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٩.
(٢) شرح ابن عقيل ١/١١٩.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٠١، ٣٠٢.
(٤) ينظر: علم اللُّغة العربيَّة، لمحمود فهمي حجازيّ، دار غريب، ١٩٩٦م، ٨٥.
(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٩، ٨٠، وينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢/٣١٥، ٣١٦.
(٦) شرح التَّسهيل ١/١٧٣.
(٧) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

تَقدَّم، وجمعاً للَّتي لا اختصاص بواحد منهما نصَّ الناسُ على ذلك، وقال زهير يصف بَقْرَة وَحْشيَّة وكِلاباً(١):

تَبُــذُّ الأُلى يأتينَهَــا مــن وَرَائهــا وإن تتقَــدَّمْها الطَّــوَارِدُ تَصْــطَدِ

واللَّاتي واللَّائي واللَّواتي وبلا ياءات واللّوا واللّواء، واللّاي واللّا واللّاة مبنيّاً على الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب الهندات"(٢).

أمّا كلام أبي حيَّان بأنَّ ابن مالك لم يَسْتوف جموع الَّذي والَّتي فصحيح، ولكنّ ابن مالك ذكر ما هو كثير، والَّذي قد يتفرع منه لغات أخرى بإثبات أو حذف أو غيره، وقد ذكر ابن مالك هذه الجموع مستوفاة في التَّسهيل(٣)، وشرحه(٤)، وشرح الكافية(٥) فهي لم تغب عنه، وإنّما ابن مالك هنا في الألفيَّة ليس في موضع شرح واسهاب فهي موضع اختصار وخلاصة.

وهذا ما قال به محقّق الكتاب معلِّقاً: "إنّما ذكر ابن مالك في نظمه المشهور من جمع الذي والتي، وما استدركه أبو حيّان من ألفاظ أخرى إنّما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك من جموع فهو الكثير والفصيح المستعمل"(٦).

مسألة: الاسم الموصول (أَيْ):

قال ابن مالك(٧):

وَبَعْضُهُــمْ أَعْــرَبَ مُطْلَقَــاً وَفِي ذَا الحَــذْفِ أَيًّا غَيْــرُ أَيٍّ يَقْتَفِــي
إِنْ يُسْــتَطَلْ وَصْــلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْــتَطَلْ فَالحَــذْفُ نَــزْرٌ وَأَبَــوْا أَنْ يُخْتَــزَلْ
إِنْ صَــلُحَ البَــاقِي لِوَصْــلٍ مُكْــمِلِ وَالحَــذْفُ عِنْــدَهُمْ كَثِــيرٌ مُنْجَلِــي

قال أبو حيَّان: "**وترك شرطاً آخر وهو مشترط في: "أيٍّ" وفي غيرها، وهو أن لا يكون الضَّمير المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عليه غيره نحو: يعجبني أيُّهُم هو وبكر يصطحبان، ويعجبني الَّذي هو وبكر قائمان.**

وخالف في هذا الفراء فأجاز حذف هذا الضمير نحو: جَاءَنِي الَّذي وزَيْدٌ قائمان؛ أي: هُوَ وزَيْد

---

(١) مِنْ الطويل، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٠٨هـ، ٣٩.
(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٩١، ٩٢.
(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ٣٣، ٣٤.
(٤) ينظر: شرح التَّسهيل ١/١٩٣- ١٩٦.
(٥) ينظر: شرح الكافية ١/٢٥٨- ٢٦١.
(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٩٢.
(٧) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

قائمان"[١].

وعقَّب الأشمونيّ والمراديّ بثلاثة شروط وبأنَّه" ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخر:

أحدها: أنْ لا يكون معطوفاً، نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان.

ثانيها: أنْ لا يكون معطوفاً عليه، نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريّين، لكن أجاز الفراء[٢] وابن السرّاج[٣] في هذا المثال حذفه.

ثالثها: أنْ لا يكون بعد لولا، نحو: جاء الذي هو لأكرمتك"[٤].

وزادها الصَّبَّان في الحاشية[٥] قال: "وبقي شرطان آخران: أنْ لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاء الذي ما هو قائم، وأنْ لا يكون بعد حصر، نحو: جاء الذي ما في الدار إلَّا هو وإنَّما في الدار هو".

مسألة: في شروط الأسماء الموصولة:

قال ابن مالك[٦]:

إنْ صَـلُحَ البَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْـمِلِ وَالحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِـيرٌ مُنْجَلِـي

فِي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إنِ انْتَصَـبْ بِفِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ كَمَـنْ نَرْجُـو يَهَـبْ

قال أبو حيَّان معقباً: **"وترك شرطين آخرين:**

أحدهما: أنْ لا يكون الفعل من باب كان وأخواتها، فإنْ كَانَ منها فلا يجوز، نحو: جَاءَنِي الَّذي لَيْس زَيْدٌ، تريد: لَيْسَه.

الشرط الثاني: أنْ لا يكون ثَمَّ ضمير غيره يصلح للرَّبط، فإنْ كان ثَمَّ لَمْ يجز حذفه، نحو: جَاءَنِي الَّذي ضَربتُهُ في دارِهِ"[٧].

لا حاجة إلى الشَّرطين اللَّذين ذكرهما أبو حيَّان، أمّا الشَّرط الأوَّل: فخبر كان وأخواتها لا يُحذف

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتيّ وآخرين، دار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، مصر، ط١، ١/٣٦٥.

(٣) ينظر: الأصول في النَّحو، لابن السَّرّاج أبي بكر مُحَمَّد بن السّريّ، تحقيق: عبدالحسين الفتليّ، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، بيروت، ٣أجزاء، ٢/٣٢٧.

(٤) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٧٩، وينظر: توضيح المقاصد ١/٤٥٢.

(٥) حاشية الصَّبَّان ١/٢٤٧.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٠.

مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد؛ لأنَّه رُكن لا يُستغنى عنه[١].

أمَّا الشَّرط الثَّاني: فعقَّب به الأشمونيّ[٢] والمراديّ[٣] وشَرَطَه ابن عصفور معلِّلاً ما يُؤَدِّيه ذلك من اللَّبس[٤].

ولكنَّ الشَّاطبيّ فصّل فيه وردّ بعضه، قال إنَّ" اشتراط ذلك الشَّرط على الاطلاق غيرُ مسلَّمٍ وذلك أنَّك إذا قلتَ: أعجبني الذي ضَرَبْتَ في دارِه بحذف الهاء جائزٌ على قصدٍ وممتنعٌ على قصدٍ آخر، فإنْ قصدت أنْ لا تُعلِمَ بالمضروب فالحذف سائغٌ لا مانعَ منه، وإنْ لم تَقصد ذلك بل أردت تَخصيصه وذكره ولكنَّك حذفته لفهم المعنى كما تَحذف من الذي ضربت امتنع من جهة أنَّه لا دليلَ عليه، إذ الموصولُ لا يحرز موضعه لوجودِ رابطٍ له، فإن كان على إثباته دليلٌ من جهة أخرى جازَ حذفه نحو قولك: الذي وصيت في حقِّ نفسه زيدٌ، والتي أَتزوج لدينها هندٌ، والذي لقيت وحده أخوكَ، ويطَّرد هذا النَّحو فيما إذا كان في الصِّلة جملةً في موضعِ الحالِ، وفيها ضميرٌ يعود على ذي الحالِ من غيرِ احتمالٍ، ويكون صاحبُ الحال هو الضَّمير المحذوف المنصوب كقولك: الذي قَصدت ماشياً معه زيدٌ، والحالُ من المحذوف جائزةٌ، نص على ذلك ابن جِنّي، فإذاً الاشتراط على الاطلاق مُعْتَرَضٌ، كما هو منعَ الاشتراط"[٥].

وذكر بعد ذلك احتمالاً قد يكون سبباً في عدم ذكر ابن مالك للشَّرط المعْتَبر، قال: "ثم إنَّا نقولُ: يحتملُ أن[٦] يكونَ الشَّرطُ المعتبرُ في هذا قد نبَّه عليه بالمثالِ وهو: (مَنْ نَرْجو يَهَبْ) فإنَّ الدليلَ على المحذوفِ موجودٌ، ووُجُودُ الدَّليل هو المعتبر خاصة"[٧].

مسألة: في حذف ضمير الموصول المجرور:

قال ابن مالك[٨]:

كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا المَوْصُـولَ جُـرْ كَـمُرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ

قال أبو حيَّان: **"شرَطَ في جواز حذف الضمير المجرور شرطاً واحداً وهو أَنْ يكونَ الضمير مجروراً بما جرَّ الموصول، وله جملة شروط:**

---

(١) ينظر: في حاشية منهج السَّالك في الكلام ١/١١٠.

(٢) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/٤٥٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجيّ ١/١٢٨.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٥٣١، ٥٣٢.

(٦) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) المصدر السّابق ١/٥٣٢.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

أحَدُها: أَنْ يكون الجار للموصول وضميره حرفاً...

الثاني: أَنْ لا يكون في موضع رفع...

الثالث: أَنْ لا يكون ثَمَّ ضمير يصلح للربط غيره...

الرابع: أن يكون العامل متحداً لفظاً ومعنى...

الخامس: أَنْ يكون الحرف الجار للموصول متحد المعنى...

السادس: أَنْ لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور...

والمضاف للموصول ينزل في هذا كُلِّه منزلة الموصول"[(١)].

أمَّا الصَّبَّان فقد ذكر في حاشيته بأَنَّ التَّمثيل جاء ببقيَّة الشُّروط" أنَّ شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة: ثلاثة تؤخذ من قول المصنف" بما الموصول جر" وهي جر الموصول بالحرف، وأن يكون الجار له موافقاً لجار العائد لفظاً ومعنى، كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي، وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف، وهي: أن لا يكون العائد عمدة ولا محصوراً، وأن يتحد متعلقاً الحرفين لفظاً ومعنى"[(٢)]؛ إذ قال الأشمونيّ: "وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل"[(٣)]، وكذا أشار ابن عقيل[(٤)] إلى أنَّ ابن مالك استغنى عن بقيَّة الشُّروط بالمثال، وهو كذلك؛ إذ إنَّ ابن مالك اعتمد في بيان القواعد والأحكام بالتَّمثيل.

ومنهم مَنْ قال غير ذلك في بعضها؛ إذ يرى المراديّ بأنَّ ابن مالك جاء بثلاثة شروط من ظاهر كلامه، حيث قال: "فإن قلتَ: لا يؤخذ من كلامه إلا[(٥)] شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلتُ: أما[(٦)] أخذ الشرط الثاني من كلامه فظاهر، فإنّه شرط أن يجر العائد بالذي جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجار للعائد حينئذ غير الجار للموصول، فإنّ (باء) السببيّة مثلا غير (باء) التعدية. وأما أخذ الشرط الثالث[(٧)]فمن تمثيله"[(٨)].

ثم ذكر الشُّروط الثَّلاثة الأخرى، ورأى أنَّ ابن مالك لم يُخلّ بها" إنَّما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٢، ١١٣.

(٢) حاشية الصَّبَّان ١/٢٥١.

(٣) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨١.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٦٦.

(٥) إِلَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) أَمَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) يُريد" الثَّالث: أنْ يتحد متعلقهما معنى" توضيح المقاصد ١/٤٥٨.

(٨) توضيح المقاصد ١/٤٥٨.

ما هو خاص[١] بالباب لا ما يؤخذ من غيره، وقد علم بذلك أن[٢] ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأنَّ النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأنَّ الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن[٣] لم تكمل شروط الحذف، كقول حاتم[٤]:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي: فيه، وهو نادر"[٥].

مسألة: حكم الخبر (الوصف) في حال مطابقته للمبتدأ:

قال ابن مالك[٦]:

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الوَصْفِ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

يقول أبو حيَّان: **"ولَمْ يذكر هَذَا النَّاظِمُ حكمَ هَذَا الوصْفِ إِذَا لَمْ يطابِقْ في الجَمْع نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ؟ و أَقَائِمٌ الرِّجَالُ؟**

وإِنَّما ذكر حكمه إذا لم يطابق في التثنية، نحو: أَسَار هَذَان؟ وحكم الجمع حكم التثنية"[٧].

أمّا في هذا الأمر فيُفْهَم من ذِكْره الحُكْم لِغَيره، وذلك كما قال ابن النَّاظِم في شرحه: "يعني أنّ الوصف إذا كان لما بعده من مثنى، أو مجموع، وطابقه، كما في نحو: أقائمان الزيدان؟ و أقائمون الزيدون؟ كان خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ له، لأنّ المطابقة في الوصف تشعر بتحمل الضمير، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ.

فيفهم من هذا أنّ الوصف متى كان لمثنى، أو مجموع، ولم يطابقه وجب كونه مبتدأ، لأنّه قد علم أنّه لم يتحمل الضمير"[٨].

عقَّب أبو حيَّان قائلاً: **"ولم يذكر – أيضاً – حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو: أقائمٌ**

---

(١) خاصٌّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) وإِنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) مِنْ بحر الوافر، ديوان شعر حاتم الطَّائيّ وأخباره، ليحيى مدرك الطَّائي، تحقيق: عادل سليمان جمال، مطبعة المدنيّ، دار صادر، ١٤٠١هـ، ٢٩٠.

(٥) توضيح المقاصد ٤٥٩/١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١٢٨/١، ١٢٩.

(٨) شرح ابن النَّاظم ٧٦/١.

زيد؟، وهذا يجوز فيه إعرابان:

أحدهما: أَنْ يَكُون الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعل أَغْنى عَنْ الخَبَر كحاله إذا لم يطابق ما بَعْدَه في التثنية والجمع.

والوجه الثاني: أَنْ يكونَ الوصفُ خَبَراً مُقَدَّماً وما بَعْدَه مُبْتَدأ كحاله إذا طابق ما بعده في التَّثْنِية والجَمْع على مشهور لغات العرب، وإلا فيجوز فيه أن يكون على لُغَة: أَكَلُونِي البَرَاغِيث، أعْنِي: في حال التثنية والجمع"[(١)].

وكذا حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد يُفهم من ذكره لحكم" سوى الإفراد" بِكَوْنه غير ذلك، وذلك كما قال المكوديّ في شرحه: "وفهم من قوله في سوى الإفراد أنَّ المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبر، بل يجوز فيه الوجهان"[(٢)].

كما أنَّ ابن مالك لمّا ذكر حكم المثَنَّى في المثال" أَسَارٍ ذَانِ؟" قال بعده: "وَقِسْ" أي: وقس على هذا المثال في غيره، قال فيها ابن حمدون[(٣)]: "وقوله: "أي قس على المثالين" ممّا يدخل تحت" وقس" الجمع الجمع والمفرد مقيساً على المثنى"[(٤)].

مسألة: أنواع الخبر:

قال ابن مالك[(٥)]:

وَمُفْـــرَداً يَأْتِـــي وَيَـأْتِـــي جُمْلَـــهْ حَاوِيَـةً مَعْـنَى الَّـذِي سِـيْقَتْ لَـهْ

وَإِنْ تَكُـــنْ إِيَّاهُ مَعْـــنَى اكْتَفَـــى بِهَـــا كَنُطْقِـــي اللهِ حَسْـــبِي وَكَفَـــى

يقول أبو حيَّان: **"ذكر النَّاظِم أَنَّ الجُمْلَةَ الواقعة خبراً تَحْوِي مَعْنى المبتدأ إلّا إذا كانت إِيَّاهُ فَيكتفِي بها، وهذا كلامٌ مبهم فلا يدري ما مَعْنى تَحْوِي مَعْنَى المبتدأ.**

ولم يُفَصِّل هذا المعنى ولم يُوَضِّحْهُ، ولا ذَكَرَ هل كل جُمْلَة يَصِحُّ الإخبارُ بها عن المبتدأ أم يُشْتَرَط فيها شروط؟"[(٦)].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٢٩.

(٢) شرح المكوديّ ٤٥.

(٣) أحمد بن الحاجّ كان حيَّاً ١٢٦٩هـ، أحمد بن مُحَمَّد بن حمدون السلميّ، المعروف بابن الحاجّ أبو العبّاس، نحويّ. ينظر: ينظر: معجم المؤلفين، لرضا عمر كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٥جزءاً، ٢/٩٥.

(٤) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكوديّ لألفية ابن مالك، لأبي العبَّاس ابن حمدون بن الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، جزءان، ١/١٢٠.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١٣٣.

وقال المراديّ في توضيح المقاصد: "الذي سيقت له هو المبتدأ، فكأنَّه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير، فشمل أربعة أشياء:

الضمير، نحو: زيد أبوه قائم، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: السمن منوان بدرهم.

واسم الإشارة، نحو: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾(١).

وتكرار لفظ المبتدأ، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾(٢).

والعموم، نحو:

فأما القتال لا قتال لديكم(٣).

وهذه الروابط المتفق عليها"(٤)، وكذا فسّره ابن هشام(٥)، وغيره(٦).

وهو شرط في الجملة كما قال الأشمونيّ: "ويشترط في الجملة أن تكون" حاوية معنى" المبتدأ" الذي سيقت" خبراً" له" ليحصل الربط"(٧).

قال أبو حيَّان مُعقِّباً: "**ولم يَتَعَرَّضِ النَّاظِمُ لحُكْم الضَّمير الَّذي يربط به حذفاً وإثباتاً، وكان من تمام هذه المسألة**"(٨).

وهذا ممّا قد لا يسع ابن مالك المجال في النَّظم للتَّوسُّع فيه، ولِما فيه من خلاف.

مسألة: في استتار ضمير اسم الفاعل:

قال ابن مالك(٩):

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقـــاً حَيْـــثُ تَـــلَا مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مـــحَصَّلَا

قال أبو حيَّان: "**ويعرض اللبس في الفعل كما يعرض في اسم الفاعل، وذلك إذا كان التساوي من كل جهة نحو: زَيْد عَمْرُو يضربه، وهند دعد تغلبها، والزَّيْدَانِ البكران ضرباهما؛ ألا ترى أنَّ الفعل**

---

(١) سورة الأعراف آية: ٢٦.

(٢) سورة الحاقَّة آية: ١، ٢.

(٣) مِنْ الطَّويل، للحارث بن خالد المخزوميّ، شعر الحارث بن خالد المخزوميّ، ليحيى الجبّوريّ، مطبعة النُّعمان، النَّجف، ط١، ١٣٩٢هـ، ٤٥.

(٤) توضيح المقاصد ٤٧٥/١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١٩٦/١- ١٩٨.

(٦) كابن عقيل في شرحه ١٩٠/١- ١٩٢، والأشمونيّ في منهج السَّالك ٩١، والمكوديّ في شرحه ٤٦.

(٧) منهج السَّالك للأشمونيّ ٩١.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١٣٦/١.

(٩) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

في كُلِّ هذا احتمل أَنْ يكون للأول واحتمل أَنْ يكون للثاني، ولَمْ يتعرض النَّاظِم لِهَذِه المسألة"(١).

في التَّعرُّض لهذه المسألة إسهاب وإطالة في الألفيَّة، في حين أنَّه تعرض لها في شرح التَّسهيل بما أنَّه شرح وفيه مجال للتَّوسُّع فقال: "وإن كان الجاري على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلاً، وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير: كقولك: زيد الخبز يأكله. فلو خيف اللبس وجب الإبراز، كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أنَّ زيداً يضرب الغلام"(٢).

مسألة: تقديم وتأخير الخبر:

قال ابن مالك(٣):

وَالأَصْـــلُ فِي الأَخْبَـــارِ أَنْ تُـــؤَخَّرَا وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إِذْ لَا ضَـــرَرَا

فلأبي حيَّان تعقيب فيه يقول: **"وأخذ النَّاظِمُ يحصر ما يجب فيه تَقْديمُ المبتدأ وما يجب فيه تقديم الخبر، فإذا فرغ من ذلك بقي سوى ذينك على الجواز، ونحن نُبْدِي أَنَّه لم يَحْصُرْ ذينك القسمين حَصْراً تاماً"**(٤).

وهو ما سَيَتعقَّبُه في أبيات ابن مالك القادمة.

مسألة: من مواضع منع تقديم الخبر:

يقول ابن مالك(٥):

أَوْ كَـــانَ مُسْـــنَداً لِـــذِي لَامِ ابْتِـــدَا أَوْ لَازِمِ الصَّـــدْرِ كَمَـــنْ لِي مُنْجِـــدَا

عقَّب أبو حيَّان: **"ونقص من مواضع منع تقديم الخبر ما نذكره فمن ذلك: أَنْ يكون الخبر مشبهاً بالمبتدأ ... أو يكون قَدْ سدّت الحال مسده ...**

أو يكون المبتدأ فيه معنى الدّعاء معرفة كان أو نكرة ... أو يكون جملة لا تقتضي الصدق ولا الكذب ...

أو يكون خبراً عن ضمير الشأن ...

أو يكون مقروناً بالفاء ... أو يكون خبراً عن ضمير متكلم أو مخاطب مخبرُ عَنْه بالَّذي أو الَّتي أو أحد فروعهما، أو بنكرة أو معرفة بالألف واللام وقد عاد الضمير مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٤١.

(٢) شرح التَّسهيل ١/٣٠٩.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/١٥٤.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

الخطاب... فلا يجوز تَقْدِيم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي فإنَّه يُجيز ذلك في المسألة الأخيرة"[١].

وعَقَّب الأشمونيّ بواحدة منها، قال: "تنبيه: يجب أيضاً تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو: الذي يأتيني فله درهم"[٢].

قال ابن هشام: "أن[٣] يكون المبتدأ مُسْتَحِقّاً للتصدير، إما بنفسه... أو بغيره، إما متقدماً عليه،... أو متأخراً عنه... أو مشبهاً به، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"، فإنَّ المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط، لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب"[٤].

وزاد الأزهريّ في التصريح على ذلك قال: "وبقي عليه ضمير الشأن نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٥] فإنَّه يلزم صدر الكلام، والإخبار بالجمل، وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه"[٦].

قال الشاطبيّ: "والمبتدأ الذي هو لازمٌ للصدر على سبعة أضرب:

أحدها: اسم الشرط...

والثاني: اسم الاستفهام...

والثالث: كم الخبرية[٧]...

والرابع: ما أُضِيف إلى أحد هذه الثلاثة...

والخامس: ضمير الشأن فإنَّه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع خبره بعده...

والسادس: ما التي للتعجُّب...

والسابع: المبتدأُ الذي دَخَلت الفاءُ في خبره...

فهذه أضرب سبعة تضمنها قوله: "أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ" بألطف إشارة.

وحصل من هذا كلّه استيفاء ما ذكره الناس من هذه المواضع في هذا الفصل، ولم يفُته منها إلّا ما لا بال له"[٨]، بدليل أنَّه قد فاته شيء منها ولكن ما فاته من مواضع منع تقديم الخبر لا بال له.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٦٠، ١٦١.

(٢) منهج السَّالك للأشمونيّ ٩٩.

(٣) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أوضح المسالك ١/٢٠٨، ٢٠٩.

(٥) سورة الإخلاص آية: ١.

(٦) شرح التَّصريح ١/٢١٧.

(٧) الخَبَرِيَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) المقاصد الشَّافية ٢/٧٧- ٨٢.

مسألة: من مواضع لزوم تقديم الخبر:

قال ابن مالك[١]:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُـــضْمَرُ مِـــمَّا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينـــاً يُخْبَـــرُ

قال أبو حيَّان: **"ونقص من مواضع لزوم تقديم الخبر: أَنْ يكون قد استعمل متَقَدِّماً في مثل نحو: "فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ"، أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ في نحو: أما فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ، أو يكون المبتدأ أن ومعموليها نحو: صحيحٌ أَنَّكَ قَائِمٌ، وعِنْدِي أَنَّك منطلقٌ، فلا يجوز: أَنَّكَ قَائِم صحيح، ولا أَنَّكَ منطلقٌ عِنْدِي."**[٢].

فما ذكره ابن مالك هنا في ألفيّته يَنْقُص عن المواضع التي ذكرها في التَّسهيل موضعين:

أحدهما: الخبر الدال عند تقديمه على ما لا يدل عليه عند تأخره.

الثاني: الخبر الذي مُبْتَدؤه أنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها[٣].

قال الشَّاطبيّ: "ووجه ذلك عنده إمّا خوفُ التباسِ المفتوحةِ لو قدمت بالمكسورة، وإمّا خوف التباس المصدرية بالتي بمعنى لعلّ، وإمّا تعريضها لدخول إنَّ المكسورة عليها مباشرة، وهو نحو تعليل سيبويه.

وإمَّا يلزم تأخير أنَّ وتقديم الخبر إذا لم يتقدم الكلام أمّا، فإن تقدمت لم يلزم تقديم الخبر، نحو: أمَّا أنَّ زيداً قائمٌ ففي علمي"[٤].

والأمر في حصر المواضع كما قال الشَّاطبيّ أنَّ ابن مالك" لم يقصد حصر المواضع كلّها، بل نبّه على جملةٍ منها يُلْحَق بها ما عداها ممّا لم يذكره"[٥].

مسألة: حكم توسط خبر (كان):

قال ابن مالك[٦]:

وَفِي جَمِيعهَـــا تَوَسُّـــطَ الخَـــبَرِ أَجِـــزْ وَكُـــلٌّ سَـــبْقَهُ دَامَ حَظَـــر

قال أبو حيَّان: **"ذكر أنَّه يَجُوز في جميعها توسط الخَبَر، ولَيْس كما ذكر بل الخَبَر في ذلك عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَام:**

– قسم يجب فيه ذَلِك.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٦٤.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ٤٧.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٩٠.

(٥) المصدر السَّابق ٢/٩١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٨.

- **وقسم يمتنع فيه.**
- **وقسم يَجُوز"**[١].

قال ابن مالك في شرح الكافية: "تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول فليحكم بجوازه ما لم يمنع مانع"[٢].

فقد يكون ذلك سبباً في عدم تفصيل ابن مالك هنا.

مسألة: النَّقص في (فتئ، وزال، وليس):

قال ابن مالك[٣]:

وَمَـــا سِـــوَاهُ نَاقِـــصٌ وَالـــنَّقْصُ فِي فَتِـــئَ لَـــيْسَ زَالَ دَائـــِماً قُفِـــي[٤]

قال أبو حيَّان: "**وقد أهمل النَّاظِم الكلام في معانِي هَذِه الأفعال وكأنَّه رأى أنَّ ذلك من عِلْم اللغة وإنْ كان كثير من النَّحْويين تعرضوا لذكر ذَلِك**"[٥].

قوله: "وإنْ كان كثير من النَّحْويين تعرضوا لذكر ذَلِك " بدليل أنَّ هناك مَنْ لم يتعرض لذلك، كما أنَّه يلتزم في نظمه الاختصار فقد يكون ذلك سبباً.

وقد قَيَّد ابن مالك "زال" في التَّسهيل احترازاً، قال في شرح التَّسهيل: "وقيّدت "زال" بكون مضارعها يزال، احترازاً من بمعنى تحول، فمضارعه يزول وهو تام، واحترازاً من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل"[٦]، وهو ما كان يلزمه هنا.

مسألة: شروط إعمال (ما) عمل (ليس):

قال ابن مالك[٧]:

إِعْمَـــالَ لَـــيْسَ أُعْمِلَـــتْ مَـــا دُونَ إِنْ مَـــعَ بَقَـــا النَّفْـــي وَتَرْتِيـــبٍ زُكِـــنْ

قال أبو حيَّان: "**اشترط أكثرهم في جواز إعمالها ثلاثة شروط وهي التي أشار إليها في البيت:**

الشرط الأول: أن لا تزاد بَعْدَها: "إن"، فإن زيدت بطل الإعمال...

الثاني من الشروط: بقاء النفي، فإن انتقض النفي لم تعمل...

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٨٧.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١/٣٩٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٩.

(٤) لم يذكر أبو حيان هذا البيت بل تضمَّنه في شرحه، وذكر ذلك المحقق في الحاشية.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١٩٨.

(٦) شرح التَّسهيل ١/٣٣٤.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٢٩.

الشرط الثالث: ألَّا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل الإعمال...

ومِمَّا لَمْ يذكره النَّاظِم من الشروط:

ألَّا تزاد: "ما" بعد: "ما" فإن زيدت لَمْ تعمل نَحْو: مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، هَذا مَذْهب عامة النَّحْوِيّين، وحكي عن بعض الكُوفِيّين ذلك نَحْو: مَا مَا زَيْدٌ قَائِماً"(١).

والشرط الرابع: ألَّا يتقدَّم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً، فإنْ تَقدَّم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل، وهو لم يذكره أبو حيَّان في شرحه وقد ضمَّنه ابن مالك في البيت، قال المراديّ: "فإن قلت: من أين يؤخذ هذا الشرط الرابع من كلامه؟

قلت: من قوله: وسَبَقَ حرف جرٍّ ... البيت، فإن(٢) مفهومه أنّ معمول الخبر إن(٣) لم يكن ظرفاً أو أو مجروراً، فإنه(٤) لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل"(٥) في البيت بعده.

أمّا الشَّرط الذي اشترطه أبو حيَّان، فابن مالك حكى في شرح التَّسهيل بأنَّه لا يُبطل عملها، قال: "كما لا يتغير لتكرير (ما)، إذا قيل: ما من زيد قائما، كما قال الراجز(٦):

لا يُنْسِـــك الأســـى تأسِّـــيًا فمـــا ... مـــا مِـــنْ حِمـــامٍ أحـــدٌ معتصـــما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها"(٧).

وقال فيه المراديّ: "والصواب عدم اشتراط هذا الشرط"(٨).

مسألة: عمل (لا) و (إنْ) كـ (ليس):

قال ابن مالك(٩):

فِي النَّكِـــرَاتِ أُعْمِلَـــتْ كَلَـــيْسَ لَا ... وَقَـــدْ تَلِـــي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَـــلَا

قال أبو حيَّان: **"ولم يذكُرُ النَّاظِم في: "لا" سِوَى هَذا الشَّرْط الواحد وهو التنكير"**(١).

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٢١٨- ٢٢١.

(٢) فإنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) إنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) فإنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) توضيح المقاصد ١/٥٠٧.

(٦) الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع، لأحمد الشَّنقيطيّ، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٩هـ، ٣مجلّدات، ١/٢٤٢، وهو غير منسوب فيها.

(٧) شرح التَّسهيل ١/٣٧١.

(٨) شرح التَّسهيل للمراديّ، تحقيق: مُحَمَّد عبد النبي مُحَمَّد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٣١٤.

(٩) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

وذكر أبو حيَّان شرطين آخرين هما: أنْ لا يتقدم خبرها على اسمها، وأنْ لا ينتقض النفي.

كما ذكرهما ابن هشام[٢] والأشمونيّ[٣] وابن عقيل[٤] في شروحهم.

قال الشَّاطبيّ: "واعلم أنَّه لما قدّم أنَّ (ما) لا تعمل عمل ليس إلّا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هنا أنَّ لا أُعمِلت أيضاً عمل ليس، لزم من ذلك- ولابدَّ- أن يكونَ حكمُها في اشتراطِ تلك الشروط حكم (ما)، ولم ينصَّ على ذلك في لا، ولا ما بعدها، عِلْماً بأنَّ الفَرْعَ لا يقوى قُوّةَ الأصل، والمشبَّه لا يكون في درجة المشبَّه به، وقدّم ذلك في (ما)، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير ما إذ كان المشبَّه به واحداً في الجميع وهو ليس. فيشترط إذاً في لا تلك الشروط الثلاثة، وهي: فقْدَانُ إِنْ، وبقاء النفي، والترتيب"[٥].

قال أبو حيَّان: **"وأمّا: "إِنْ" فكان يَنْبَغي للنَّاظم أَنْ يقيد فيقول: وإن النافية ليحترز بذلك من إن المخففة"**[٦].

وقد قيّد في الكافية قائلاً:

"وملحق بـ (ما) إن النافي لدى ... مُجَّد فيه الكسائي أنشدا"[٧]

مسألة: ما تدخل عليه إنَّ وأخواتها من المبتدآت:

قال أبو حيَّان: **"لَمْ يَذْكر النَّاظِم المبتدأ والخَبَر اللذين تدخل عليهما هَذِه الحُروف، وهي لا تدخل على كُلِّ مُبْتدأ وخَبَر"**[٨].

عقَّب أبو حيَّان على ذلك ولم يذكر هو ما لم يذكره ابن مالك من المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الحروف كما قال، بل اكتفى بقوله: "وهي لا تدخل على كل مبتدأ وخبر".

في قول ابن مالك في البيت الأول[٩] من هذا الباب: "عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ" يتضح ويزول هذا اللبس، إذ أنَّ" كل ما اشترط في المبتدئ الذي يجوز الدخول عليه في باب (كان) مشترط في هذا الباب،

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٧٤/١.

(٣) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٩١/١، ٢٩٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ٢٤٧/٢، ٢٤٨.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٢٣٤/١.

(٧) شرح الكافية ٤٤٦/١.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ٢٥٧/١.

(٩) وهو قول ابن مالك:

لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

فقلنا هناك: يشترط في (كان) أنَّها لا تدخل على مبتدئ له لزوم الصدر كأسماء الاستفهام، وكذلك المبتدأ الذي هو واجب الحذف كالنعت المقطوع والمبتدئ الذي هو لازم للابتداء لا يتصرف كـ: طوبى للمؤمن، فحينئذٍ نقول: فكل ما اشترط في المبتدئ هناك يشترط فيه هنا في باب (إنَّ) وأخواتها"(١).

قال ابن مالك في التَّسهيل: "ولهن شبه بـ (كان) الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما"(٢) وفي توضيح ذلك قال في شرح التسهيل: "فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كـ (ألا وأما) الاستفتاحيتين، والاستغناء بهما مخرج لـ (لولا ولوما) الامتناعيتين، ولـ (إذا) المفاجأة"(٣).

مسألة: معاني (إنَّ وأخواتها):

قال ابن مالك(٤):

لِإِنَّ أَنَّ لَيْـــتَ لَكِـــنَّ لَعَـــلْ كَـأَنَّ عَكْـسُ مَـا لِكَـانَ مِـنْ عَمَـلْ

قال أبو حيَّان: **"ولم يُبَيِّنَ النَّاظِمُ مَعَانِي هَذِهِ الحروف فنقول: إنَّ للتأكيد ..."**(٥)، ثم شرع في ذكر ذكر معانيها.

كما أنَّ ابن مالك لم يذكر معاني هذه الحروف في الكافية فربما أنَّ المقام قائم على الاختصار في النظم، وقد ذكرها في التَّسهيل قال: "وهي (إنَّ) للتوكيد، و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه وللتحقيق أيضاً على رأى، و(ليت) للتمني، و(لعلَّ) للترجي وللإشفاق والتعليل والاستفهام"(٦).

مسألة: من مواضع كسر همزة (إنَّ) وجوباً:

قال ابن مالك(٧):

وَكَسَـــرُوا مِـــنْ بَعْـــدِ فِعْـــلٍ عُلِّقَـــا بِالـــلَّامِ كَـــاعْلَمْ إِنَّـــهُ لَـــذُو تُقَـــى

قال أبو حيَّان: **"ونقصه مواضعَ تُكْسَرُ فيها– أيضاً– وجوباً:**

أحدها: بعد: "ألا" الَّتي للاسْتِفْتاح، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾(٨).

الثَّاني: بعد: "حَيْثُ" نحوُ: اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ.

---

(١) شرح ألفيَّة ابن مالك للحازميّ درس ٣/٣٧.

(٢) تسهيل الفوائد ٦٢.

(٣) شرح التَّسهيل ٨/٢.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣١.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢٥٩/١.

(٦) تسهيل الفوائد ٦١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

(٨) سورة البقرة آية: ١٣.

الثَّالث: أَنْ تَكون في موضِعِ خَبَر اسْم عَيْنٍ نحوُ: زَيْدٌ إِنَّ عُمَراً يَضْرِبُهُ"[١].

وقد أدخلها الأشمونيّ ضِمْن قول ابن مالك: "فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا"، قال: ""فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا" أمّا حقيقة، نحو:﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾[٢]، أو حكماً كالواقعة بعد (ألا) الاستفتاحيَّة، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[٣]، والواقعة بعد حيث، نحو: اجلس حيث إنَّ زيداً جالس، والواقعة خبراً عن اسم الذات، نحو: زيد زيد إنَّه قائم، والواقعة بعد (إذ)، نحو: جئتك إذ إنَّ زيداً غائب"، وكذا قال في (ألا) الاستفتاحيَّة غير واحد[٤].

وأيضاً خرّج الشَّاطبيّ للموضع الأول والثَّالث قال في موضع خبر اسم عين: "أمّا نحو: زيدٌ إنَّه قائم، فإنَّ الخبر هنا وقع جملة، فاصله الأول جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلة، ووقوعها خبراً عارض، وإذا كان كذلك فلم تقع إنَّ إلّا في الابتداء، فوجب الكسر"[٥]، وقال في مجيئها بعد (ألا) الاستفتاحيَّة: "وأمّا ألَا فهي كلمة تدخل على الكلام لتنبيه المخاطب لسماعه، فهي بمنزلة قولك: اسمعْ، أو تَنَبَّه، أو نحو ذلك، ثم يقع بعدها الكلام المبتدأ، فلما أنَّ قولك: إنَّ زيداً قائم، بعد تتبّع كلامٌ وإنَّ فيه في الابتداء فكذلك ما في معنى ذلك، وهو ألا"[٦] وكذلك حيث.

وقد عَقَّب على ذلك ابن عقيل بأنَّ ما ورد على ابن مالك بأنَّه أنقص مواضع- وقد ذكر هذه المواضع الثلاث- بقوله: "ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: "فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا" لأنَّ هذه إنَّما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها"[٧].

مسألة: من مواضع جواز الفتح والكسر في همزة (إنَّ):

قال ابن مالك[٨]:

مَــعْ تِلْــوَ فَــا الجَــزَا وَذَا يَطَّــرِدُ فِي نَحْــوِ خَيْــرُ القَــوْلِ إِنِّي أَحْمَــدُ

قال أبو حيَّان: **"ونقصه مواضعَ يَجُوز فيها الفتح والكسر على اختلاف التَّقْدِيرَيْن:**

أحدهما: بعد: "حَتَّى" فإِنْ كانت حرفَ ابْتِداء وجبَ الكَسْرُ... وإِنْ كانت عاطفةً منصوباً على

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢٦٩/١.

(٢) سورة الفتح آية ١.

(٣) سورة يونس آية ٦٢.

(٤) كابن النَّاظم ينظر: شرحه ١١٨، وابن هشام ينظر: أوضح المسالك ٣٢١/١ .

(٥) المقاصد الشَّافية ٣٢٨/٢.

(٦) المصدر السَّابق ٣٢٨/٢.

(٧) شرح ابن عقيل ٣٢٦/١.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

منصوب، أو كانت حَرْفَ جَرٍّ فُتِحَتْ.

الثَّاني: بعد: "أمَا" فإن كانت بمعنى: "أَلَا" الاستفتاحيَّة كُسِرَتْ... وإِنْ كانت بمعنى: "حقاً" فُتِحَتْ...

الثَّالث: بعد: "أَمَّا" نحو: أَمَّا في الدار فإنَّك قائم، الكسر على تقدير: فأَنْتَ قَائِمٌ، ويتعلق المجرور بما في: "أَمَّا" من معنى الفعل، والفتح على تقدير: قِيَامُكَ، والمجرور في موضع الخبر.

الرَّابع: بعد: "مُذْ" نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ الله خَلَقَهُ، حكى بعض أصحابنا أنَّ العَرَب تقول: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ الله خَلَقَنِي، ومُذْ إنَّ الله، بالفتح والكسر، فمَنْ فتحَ فالتقديرُ: مُذْ خَلْقِ الله إِيَّايَ، ومن كسر فلأنَّ القِيَاسَ يقتضي أَنْ تُضَاف مُذْ إلى الجملة الابتدائيَّة، وذلك مطرد عند سيبويه في كلِّ ظرفٍ ماضٍ"[(١)].

وقد زاد ابن مالك في التَّسهيل: "وتفتح بعد (أمَا) بمعنى حقاً، وبعد (حتّى) غير الابتدائيّة، وبعد (لا جرَم) غالباً"[(٢)]، وأيضاً بهذه المواضع عَقَّب ابنه في شرحه لهذا البيت[(٣)].

وزاد ابن هشام[(٤)] والأشمونيّ[(٥)] في شَرْحَيْهِما: أَنْ تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، وأَنْ وأَنْ تقع بعد (حتى)، وأن تقع بعد (أمَا)، وأن تقع بعد (لا جرم) والغالب الفتح.

وكذا زاد الشَّاطبيّ عليهما ثم قال في نقص ابن مالك من المواضع: "والذي يقال في هذا- والله أعلم- أنَّه لم يقصد الحَصْر التامّ لسائر الأقسام، وإنَّما قصد التنبيه على بعض المواضع المشهورة"[(٦)].

مسألة: مواضع دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ):

قال ابن مالك[(٧)]:

وَبَعْـدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْـحَبُ الخَبَـرْ لَامُ ابْتِـــدَاءٍ نَحْـــوُ إِنِّـــي لَـــوَزَرْ
وَلَا يَلِـــي ذِي الـــلَّامِ مَـــا قَـــدْ نُفِيَـــا وَلَا مِـــنَ الأَفْعَـــالِ مَـــا كَرَضِيَـــا

قال أبو حيَّان: "**وقول الناظم: "وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ...لَامُ ابْتِـدَاءٍ" لم يَتَعَرَّض**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) تسهيل الفوائد ٦٣.

(٣) ينظر: شرح ابن النَّاظم ١٢١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣٣٢، ٣٣٣.

(٥) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٣٩، ١٤٠.

(٦) المقاصد الشَّافية ٢/٣٤١، ٣٤٢.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٣٢، ٣٣.

لِتَبْيِين مَعْنى دُخُول اللَّام على الخبر، فالَّذي نَخْتَاره ما قدمناه أنَّ هذه اللَّام إنَّما جِيء بها للتوكيد"[١].

نجد هنا تنطُّعاً من أبي حيَّان في تعقُّبه على ابن مالك، فعقَّب هنا على أمر لم نجده يُعقِّب عليه في شرحه للتَّسهيل وهو ما جاء تالياً بعد شرحه الألفيَّة، فيقول هنا بأنَّ ابن مالك لم يُبيِّن معنى دخول اللَّام على الخبر وهو ما لم يُبيِّنه كذا في التَّسهيل، فيقول أبو حيَّان في التَّذييل: "قوله يجوز دخول لام الابتداء: هذه اللام عند البصريين هي لام الابتداء في الأصل التي في قولك: لزيد أخوك وهي تؤكد الجملة، وأخرت لكونها للتأكيد و (إنَّ) للتأكيد، فلو جعلوها في أول الكلام لأدى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنى واحد"[٢].

فلم يعترض أبو حيَّان على ابن مالك في التَّذييل بدليل وضوحها ووضوح معناها، ما يدلّ على عدم الضرورة لذكره هنا.

مسألة: عمل (إنَّ) إذا خُفِّفت:

قال ابن مالك[٣]:

وَخُفِّفَـــتْ إِنَّ فَقَـــلَّ العَمَـــلُ وَتَلْـــزَمُ الـــلَّامُ إِذَا مَـــا تُهْمَـــلُ

قال أبو حيَّان: **"ولم يُبَيِّن النَّاظِم محلَّ دخولِ هذه اللَّام، ودُخُولها تارة يكون في الخبر نحو: إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، وتارةً في المبتدأ نحو: إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ"**[٤].

مِمَّا يَتبيَّن لنا أنَّ هذه اللَّام هي لام الابتداء وهي الَّتي قد نظم فيها قبل ذلك، قال الشَّاطبيّ: "وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ" يعني إنَّ إذا خُفِّفَتْ فأهملت في أحد الوجهين لزمت اللام في خبرها، والألف واللام في قوله: "وتلزم اللامُ" لتعريف العهد، إذ قد تقدّم له الكلام في لحاقها. وقد أفاد بهذا الكلام فوائد:

إحداها: أنَّ تلك اللامَ لامُ الابتداء الدَّاخلةُ في خبر إنَّ، وهو رأيُ جمهور البصريين"[٥].

مسألة: تخفيف (لكنَّ):

قال ابن مالك[٦]:

وَخُفِّفَـــتْ كَـــأَنَّ أَيْضَـــاً فَنُـــوِيَ مَنْصُـــوبُهَا وَثَابِتَـــاً أَيْضَـــاً رُوِيَ

قال أبو حيَّان: **"وذكر النَّاظِم تخفيف: "إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ" وأهمل: "لَكِنَّ"، وحكمُها أنَّها إذا**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٨٣.

(٢) التَّذييل والتَّكميل ٥/٩٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٣٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٩٥.

(٥) المقاصد الشَّافية ٢/٣٨٨، ٣٨٩.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٣٤.

خُفِّفَتْ لا تعملُ لا في ضمير أَمْرٍ ولا غَيْرِه..."[١].

وكذا ألحق بحكمها ابن هشام في شرحه[٢] والأشمونيّ[٣]، في حين أنَّ ابن مالك لم يَغْفل عنها في التَّسهيل فقال: "ويمنع إعمالها مخففة خلافاً ليونس والأخفش"[٤].

وهي ممّا غفل عن ذكره ابن مالك في النَّظم.

مسألة: رافع خبر (لا) التي لنفي الجنس:

قال ابن مالك[٥]:

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

قال أبو حيَّان: **"ولم يُبَيِّن النَّاظِم على أي جهة رفع الخبر، وفيه قولان:**

أحدهما: أنَّه ارتفع على أنَّه خبر الابتداء لأنَّ: "لا" وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء، ولم تعمل فيه: "لا" شيئاً، إنَّما عملت في الاسم فقط، وهذا هو الصَّحيح.

الثاني: أنَّه ارْتَفَع بـ: "لا" كما عملت: "إنَّ" في الخبر، وهو مذهب الأخفش"[٦].

هذا وقد فَصَّل ابن مالك في شرح التَّسهيل في حال الخبر وجهة رفعه، قال: "ثم أشرت إلى أنَّه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بـ (لا) إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: "وكذا مع التركيب على الأصح" فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا؛ لأنَّ شبهها بـ (إنَّ) ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكنّ عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد"[٧]، هكذا كان رأيه في التَّسهيل.

مسألة: حكم التوابع إذا تلت (لا النافية للجنس):

قال ابن مالك[٨]:

ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٠٦.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٦٦.

(٣) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٤٨.

(٤) تسهيل الفوائد ٦٥.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٤.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٣١١.

(٧) شرح التَّسهيل ٢/٥٥، ٥٦.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٥.

قال أبو حيَّان: **"ولم يُبَيّن النَّاظِم حكم النَّعْت وغيره من التوابع إذا كان المَنْعُوت معرباً تابعاً، ولا حكم غير النَّعْت من التَّوابع للمَبْنِيّ، وسنتعرض لذلك – إن شاء الله تعالى –"**[(١)].

وهو ممّا لم يَتعرَّض له ابن مالك في الألفيَّة، قال الشَّاطبيّ: "وإنَّما تعرض في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف، وترك ما عداهما"[(٢)]، ثم قال فيما يتعلق بنعت المعرب: "والذي تعرض للنصّ عليه نعت المبني، لقوله: "ومُفْرداً نَعْتاً لِمَبْنِيّ"، فقيد النعت بكونه جارياً على المبني، وسكت عمّا إذا كان نعتاً لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لا بمنطوق ولا بمفهوم ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنَّه إنَّما يأتي في غير باب التابع بما لا يطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالاً عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأنَّ نعت المعرب مخالف لنعت المبنيّ هاهنا، وأنَّ الحكم فيه هو الحكم المقرّر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعربات، لا على الموضع. فيظهر من هذا المنزع أنَّ المعرب عنده في باب (لا) كالمعرب في غيره"[(٣)]، وبذلك يُفَسِّر لنا عدم ذكر ابن مالك لحكم نعت المعرب.

أمّا عدم ذكره لبقيَّة التَّوابع فقد فسَّر ذلك المراديّ قال: "فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت وحكم النسق فما حكم بقيّة التوابع؟

قلت: أمّا البدل الصالح لعمل (لا) وعطف البيان عند مَنْ أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرَّفع والنَّصب، فإنْ كان البدل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل (لا).

وأمّا التوكيد فقيل لا يدخل في هذا الباب لأنَّ النكرة لا تؤكد.

قلت: إنَّما يمتنع توكيد النكرة عند البصريّين بالتوكيد المعنويّ، وأمَّا اللفظيّ فلا يمتنع"[(٤)].

مسألة: معنى (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام:

قال ابن مالك[(٥)]:

وَأَعْـــطِ لَا مَـــعْ هَمْـــزَةِ اسْـــتِفْهَامِ مَـــا تَسْـــتَحِقُّ دُونَ الاسْـــتِفْهَامِ

قال أبو حيَّان: **"أجمل النَّاظِم في هذا البيت، وفيه تَفْصيل، وذَلِك أنَّ الهمز و: "لا" الَّتي دخلت عليها تكونُ على مَعَانٍ:**

أحدها: إقرار كلِّ واحدَةٍ من الهمزة ولا على مَعْناها مِنْ أَنْ تَكون: "الهَمْزة" لصريح الاستفهام، و: "لا" للنفي...

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٣١٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٤٣٣، ٤٣٤.

(٣) المرجع السَّابق ٢/٤٣٤.

(٤) توضيح المقاصد ١/٥٥٠.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٥.

الثاني: أَنْ يَكُون استفهام على طريق التقريرِ والإنكارِ...

وحكم: "لا" في هذين المَعْنَيَين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها إعمال: "إنَّ"، وإعمال: "لَيْس" بجميع أحكامها في ذلك كلّه.

الثالث: أن[١] تكون الكلمة بمجموعها للتَّحْضِيض فيُحْمَل ما بعدها على إضمار فعل؛ إذ لا عمل لها...

الرابع: أن[٢] يدخلها معنى التَّمَنِّي، ففيها خلاف"[٣].

هذا وقد فصّل ابن مالك في الكافية[٤] والتَّسهيل[٥]، حيث قال في الكافية:

وأعـــط (لا) مـــع همـــز الاســـتفهام ... في غـــير عـــرض مـــا بـــلا اســـتفهام

وفي تمـــــن بـــــ(ألا) لا تلـــــغ (لا) ... وغـــير نصـــب تابـــع اسمهـــا احظـــلا

وبذلك فصّل ابنه – أيضاً – في شرح الألفيَّة[٦]، وغيره من شراح الألفيَّة[٧].

مسألة: حكم حذف خبر (لا) إذا عُلِم:

قال ابن مالك[٨]:

وَشَـــاعَ فِي ذَا البَـــابِ إِسْـــقَاطُ الخَبَـــرْ ... إِذَا المُـــرَادُ مَـــعْ سُقُوطِـــهِ ظَهَـــرْ

قال أبو حيَّان: **"ذكر أنَّه إذا عُلم الخبر شاع حذفه وهذا فيه تفصيل، وذلك أنَّ الخبر إمّا أن يكون على حذفه دليل، أو لا يكون، فإن لم يكن وجب ذكره، نحو: لا أحد أغير من الله.**

وإنْ كان فإمّا أَنْ يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، إنْ كان واحداً منهما جاز إثباته وحذفه، وإنْ كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون حذفه، والحجازيون يحذفونه كثيراً"[٩].

---

(١) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٣١٨، ٣١٩.

(٤) شرح الكافية ١/٥٢١.

(٥) تسهيل الفوائد ٦٩.

(٦) شرح ابن النَّاظم ١٣٨- ١٤٠.

(٧) كابن عقيل ينظر: شرحه ١/٣٧٤- ٣٧٦، والمراديّ ينظر: توضيح المقاصد ١/٥٥٠- ٥٥٣، والشَّاطبيّ ينظر: المقاصد الشَّافية ٢/٤٤٦- ٤٤٨.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٥.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٢٠، ٣٢١.

ردَّ المراديّ لِمَنْ أراد تفصيلاً في ذلك قال: "ولا فرق بين الظرف وغيره خلافاً لمن فصل"(١).

وكذا قال ابن عقيل: "ولا فَرْق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، كما مُثّل، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رَجُلَ.

فإن لم يَدُلُّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُه عند الجميع، نحو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله"(٢)"(٣)، وقال به الأشمونيّ(٤)أيضاً.

مسألة: شروط الإلغاء في عمل (ظنَّ) وأخواتها:

قال ابن مالك(٥):

وَجَـــوِّزِ الإِلْغَـــاءَ لَا فِي الابْتِـــدَا وَانْـــوِ ضَـــمِيرَ الشَّـــأنِ أَوْ لَامَ ابْتِـــدَا

يُعلِّق أبو حيَّان بقوله: **"ولم يشترط في جواز الإلغاء إلّا أن لا يكون في الابتداء فذكر شرطاً فيه خلاف، فالكُوفِيُّون لا يعتبرونه ويُجوِّزون الإلغاء في الابتداء وإنْ كان الإعمال عندهم أحسن"**(٦).

ثم قال: **"ومسائل هذا الباب في الإلغاء على أقسام:**

قسم لا يجوز فيه الإلغاء وهو: أَنْ تدخل لام الابتداء على الاسم الأوَّل...

وقسم يجب فيه الإعمال وهو: أَنْ يكون الفعل مَنْفِيَّاً تقدَّم الفعل على المفعولين أو تَأَخَّر أو تَوَسَّط... أو يكون الفعل مُؤَكَّداً بصريحِ مصدرِه... وقِيل: يجوز إلغاء مثل هذا على قُبْح...

وقسم لا يجوز فيه الإلغاء ولا الإعمال، نحو: لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنَّاً قَائِمٌ؛ لتَعَانُدِ الْمُبْطِلِ والْمُوجِب...

وقسم يجوز فيه الإلغاء والإعمال وذلك نحو ما مثَّلنا به أوَّلاً، وإذا كانت هذه الأقسام في الإعمال والإلغاء فكيف يصحُّ قَوْلُ النَّاظِم: "وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لَا فِي الابْتِدَا"؟"(٧).

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٥٤.

(٢) هذا جزء من حديث نبويّ ونصُّه: "أنا أغار، والله يغار، ولا أحد أَغْيَر من الله، ولذا حرَّم الفواحش" وجاء بلفظ: "لا "لا أحد أَغْيَر من الله، فلذلك حرَّم الفواحش". في الدُّر المنثور، لعبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، دار الفكر، بيروت، ٨أجزاء، ٣/٤٤٧، وفتح الباري شرح صحيح البخاريّ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدِّين الخطيب، ١٣٧٩هـ، ١٣ جزءاً، ٨/٣٠٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٧٧، ٣٧٨.

(٤) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٥٤.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٦.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٣٣.

(٧) المصدر السَّابق ١/٣٣٣، ٣٣٤.

استثنى ابن النَّاظم من ذلك ما أكّد الفعل بمصدر قال: "وعلم أيضاً أنَّه إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال، وهما على السواء، إلّا أن يؤكد الفعل بمصدر أو ضميره، فيكون إلغاؤه قبيحاً".

قال الصَّبَّان: "ورأيت بخط الشنوانيّ على هامش شرح التّسهيل للدماميني نقلاً عن سم[١] ما نصه ذكر المراديّ[٢] أنَّ لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف:

أحدهما: أنْ لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإنْ دخلت نحو: لزيد قائم ظننت، وجب الإلغاء.

الثاني: أنْ لا ينفى الفعل فإنْ نفى امتنع فيمتنع نحو: زيد قائم لم أظن، لبناء الكلام على النفي، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المراديّ، وهو محل نظر، إذ قد يدفع الأول بأنَّه لا حاجة لاستدراكه لأنَّه من باب التعليق، إذ الظاهر أنَّ تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق، ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد. ا. هـ. أي يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للإلغاء"[٣].

ووضح هذه المسألة المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين في تحقيقه لشرح ابن عقيل قال: "ظاهر هذه العبارة أنَّ الالغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل للإلغاء- مع ذلك- ثلاثة أحوال:

حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه.

فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان:

أحدهما: أن يكون العامل مصدرا مؤخراً، نحو قولك: عمرو مسافر ظني، فلا يجوز الاعمال ههنا، لأنَّ المصدر لا يعمل متأخراً.

وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت.

وأمَّا الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيداً قائماً لم أظن، فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن، لئلا يتوهم أنَّ صدر الكلام مثبت.

ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك"[٤].

هذا وقد مثّل ابن مالك في التَّسهيل بمثالين قال فيهما: "وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد

---

(١) ابن قاسم (٠٠٠ - ٩٩٢هـ = ٠٠٠ - ١٥٨٤م) أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر. له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها (الآيات البينات- ط) مجلدان، و (شرح الورقات لإمام الحرمين- خ) و (حاشية- خ) على شرح المنهج، منها خمسة أجزاء، في الظاهرية بدمشق، ومات بمكة مجاوراً، الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ١٩٨/١.

(٢) شرح التَّسهيل للمراديّ ٣٨٢.

(٣) حاشية الصَّبَّان ٣٨/٢.

(٤) منحة الجليل ٣٩٦/١.

قائم ظننت، زيد ظننت قائم"[١] قد ينحصر بهما مراده في النظم.

مسألة: الوجوب والجواز في تعليق عمل (ظنَّ) وأخواتها:

قال ابن مالك[٢]:

فِـــي مُـــوهِمٍ إِلْغَـــاءَ مَـــا تَقَدَّمَـــا وَالْتَـــزِمِ التَّعْلِيـــقَ قَبْـــلَ نَفْـــيٍ مَـــا
وَإِنْ وَلَا لَامُ ابْتِـــــدَا أَوْ قَسَـــــمْ كَـــذَا وَالاسْـــتِفْهَامُ ذَا لَـــهُ انْحَـــتَمْ

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ" لَيْس بِجَيِّد؛ لأنَّ مسائل هذا الباب على قسمين: قسم يجب فيه التَّعْليق، وقسم يجوز فيه:**

فالقسم الأول: أَنْ يكون قد تقدم على الاسم أداة استفهام ... أو يكون الاسم اسم استفهام ... أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ... أو يكون دخلت عليه: "مَا" النافية ... أو: "إِنْ" النافية ... أو: "لا" النافية ... أو لام ابتداء ... أو: "أَنَّ" وفي ثاني معموليها اللَّام ... أو دخل على الجملة لام قسم ...

والقسم الثاني: وهو ما يجوز فيه التعليق وهو أن يكون الاسم الأول لا يدخل عليه شيء ممَّا ذَكَر وما بعده مُسْتَفْهم عنه نحو: عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هُوَ؟، فيجوز في" زَيْد" وجهان:

أحدهما: النَّصْب وهو الأَوْلى، والجملة الَّتي بعده في موضع المفعول الثَّاني.

والوجه الآخر: الرَّفع على الابتداء، والجملة الَّتي بعده في موضع الخبر، و" عَلِمْت" مُعلَّقة، والجملة من قولك: زيد أبو من هو؟ في موضع مفعولَيْهِما هكذا قالوا"[٣].

هذا وقد احترز ابن مالك من ذلك – القسم الثاني – في الكافية[٤]، قال:

مـــا بيـــن الاستفهـــام، والمعلـــق بنصبـــه، أو رفعـــه احكـــم وانطـــق
نحـو: "علمـت النضـر مـن هـو"؟ فـإن ترفـع تصـب والنصـب بالفضـل قمـن

قال شارحاً: "فإن كان الواقع بين المعلق، والمعلق غير مضاف: نحو: علمت زيدًا من هو، جاز نصبه، وهو الأجود، لكونه غير مستفهم به، ولا مضاف إلى مستفهم به"[٥].

وأيضاً قال في التَّسهيل: "ونصب مفعول نحو: علمت زيداً أبو مَنْ هو، أولى من رفعه، ورفعه ممتنع

---

(١) تسهيل الفوائد ٧١.
(٢) ألفيَّة ابن مالك ٣٦.
(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٣٧- ٣٤٠.
(٤) شرح الكافية ٢/٥٦١.
(٥) المصدر السَّابق ٢/٥٦٣.

بعد: أرأيت، بمعنى أخبرني"(١).

فقد صرَّح به في كتبه ولم يُصَرّح به ههنا ولا حتى إشارة إلى ذلك، فقد يكون غفل عن ذلك ههنا.

وزاد أبو حيَّان في أسباب التَّعليق قائلاً: "**وممّا ظهر لي أنَّ من أسباب التَّعليق: "لعلَّ" وهو شيء أهمله النَّحويُّون، ولم أجد فيه نَصَّاً لبصريّ ولا لكوفيّ، والدَّليل على صِحَّة ما ذَهَبت إليه، وأنَّه مَسْموع من لِسَان العرب وإن لم يُنَبِّه النَّحْويُّون عليه، قوله تعالى:** ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾(٢)، **وقوله تعالى:**﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾(٣)، **وقوله تعالى:**﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾(٤).

و:"**دَرَى" من الأفعال التي تُعلِّقُ كما عَلَّقتْ في قوله تعالى:** ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ۝١٠٩﴾(٥)، **وقوله تعالى:**﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٣﴾(٦)، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣﴾(٧)"(٨).

زاد (لعلّ) الأشمونيّ قال: "من المعلقات أيضاً (لعل)، نحو:﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾(٩)، ذكر ذكر ذلك أبو علي في التَّذكرة"(١٠)، قال الصَّبَّان معلقاً على ذلك: "أيضاً مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه"(١١)، أي أنَّ تعليقها مشروط.

وقال السُّيوطيّ: "وعدّ أبو علي الفارسيّ منها (لعلَّ)، نحو:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾(١٢)، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧﴾(١٣)، ووافقه أبو حيّان؛ لأنَّه مثل الاستفهام في أنَّه غير خبر وأنَّ ما

---

(١) تسهيل الفوائد ٧٣.

(٢) سورة الأنبياء آية: ١١١.

(٣) سورة عبس آية: ٣.

(٤) سورة الطَّلاق آية: ١.

(٥) سورة الأنبياء آية: ١٠٩.

(٦) سورة الحاقَّة آية: ٣.

(٧) سورة القارعة آية: ٣.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ٣٣٩/١.

(٩) سورة الأنبياء آية: ١١١.

(١٠) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٦١.

(١١) حاشية الصَّبَّان ٤٣/٢.

(١٢) سورة عبس آية: ٣.

(١٣) سورة الشورى آية: ١٧.

بعده منقطع ممّا قبله ولا يعمل به، وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان إلى أنَّه لا يعلق من الأفعال إلّا ما كان بمعنى العلم، وأمّا الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشلوبين"(١).

مسألة: معاني لـ (ظنَّ) وأخواتها لا تدخل بها على المبتدأ والخبر:

قال ابن مالك(٢):

لِعِلْـــمِ عِرْفَـــانٍ وَظَـــنّ تُهْمَـــهْ تَعْدِيـــــةٌ لِوَاحِـــــدٍ مُلْتَزِمَـــــهْ

قال أبو حيَّان: **"والعجبُ مِنْ هذا النَّاظِم أنَّه ذكر هَذَين الفعلين، وأَبْدَى لهما معنى لا يَكُونان به دَاخِلَيْن على المبتدأ والخبر، وأهمل ما سواهما من أفعال هذا الباب؛ ألا ترى أنَّ: "وَجَدَ" إذا كانت بمعنى: "حَقَدَ" تَعَدَّتْ بحرف جرٍّ، وإذا كانت بمعنى أصلها تَعدَّتْ إلى مفعول واحد، وكَانَتْ بَاقِيهَا تُسْتَعْمَل داخلة على المبتدأ والخبر، وغير داخلة، وذكر معانيها في الكتب المبسوطة"**(٣).

وقد أشار ابن النَّاظم إلى وجود غيرهما بكونه قد تَطَرَّق له سابقاً في أوَّل الباب(٤)، قال: "وقد تقدّم التنبيه على استعمال بقية أفعال هذا الباب في غير ما يتعدى به إلى مفعولين، فلا حاجة إلى الإطالة بذكره"(٥)، بدليل أنَّ ابن مالك لم يهمل ما سواهما.

إذ خصهما بكونهما الأصل، قال الأشمونيّ: "وإنّما خص هو علم و ظن بالتنبيه؛ لأنّهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا(٦) إذا كان بمعناهما. وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القَلْبيّة القَلْبيّة غالباً، بخلافهما"(٧).

وقال المراديّ: "فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.

قلت: لما كان الأصل (علم وظن) فإنّ غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما اكتفى بتقييدهما"(٨).

مسألة: شروط إعمال القول عمل (ظنَّ) وأخواتها:

قال ابن مالك(٩):

---

(١) همع الهوامع ١/٥٥٧.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٣٦.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٤٥.

(٤) ينظر: شرح ابن النَّاظم ١٤١- ١٤٥.

(٥) المصدر السَّابق ١٥٠.

(٦) إلَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٦٢.

(٨) توضيح المقاصد ١/٥٦٥، وينظر: دليل السَّالك ١/٣٠١، ٣٠٢.

(٩) ألفيَّة ابن مالك ٣٦، ٣٧.

وَكَتظُــنُّ اجْعَــلْ تَقُــولُ إِنْ وَلِــي مُسْتَفْهَمــاً بِــهِ وَلَــمْ يَنْفَصِــلِ
بِغَــيْرِ ظَــرْفٍ أَوْ كَظَــرْفٍ أَوْ عَمَــلْ وَإِنْ بِــبَعْضِ ذِي فَصَــلْتَ يُحْتَمَــلْ

قال أبو حيَّان: **"وترك النَّاظِم ثلاثة شروط لإعْمَال القَوْلِ إعْمَال الظَّنّ:**

أحدها: أَنْ يكون الفعل مضارعاً.

الثاني: أَنْ يكون لمخاطب، ويُمْكِنُ أَنَّه اكتفى عن هذين الشَّرْطين بالتَّمثيل فإنَّه قال: "وَكَتظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ" فإنَّه أتى به مضارعاً لمخاطب.

الثالث: أَنْ يكون الفعل غير متعدٍّ باللَّام نحو: أتقولُ لزيد عمرٌو منطلقٌ؟، فإنَّه لا يجوز هنا إعمال القول إعمال (أتظن) بل تتحتم الحكاية"[١].

أمّا الشَّرطان الأوَّلان فقد تضمَّنهما النَّظم بالتَّمثيل وهو كما قال أبو حيَّان، قال المراديّ: "فإن قلت: لم ينصّ على الشَّرطين الأوَّلين. قلت: نبّه عليهما بالمثال"[٢].

وقال ابن عقيل فيها: "ذكرها المصنف أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين"[٣]، فهي سوى الشرط الشرط الثالث الذي ذكره أبو حيَّان شروط أربعة متفق عليها.

أمّا الشَّرط الثَّالث الذي ذكره أبو حيَّان فقال فيه الأشمونيّ: "زاد السُّهَيْليّ شرطاً آخر، وهو ألّا يتعدى باللام نحو: أتَقُولُ لزيد عمرو منطلق، وزاد في التسهيل[٤] أن يكون حاضراً، وفي شرحه[٥] أن يكون يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سُليم"[٦]، قال المراديّ: "ولم يشترط غيره وفيه نظر"[٧].

ثم قال أبو حيَّان معقباً: **"ولم يُبَيِّن النَّاظِم في عمل القَوْل عمل الظَّنّ بالشُّروط الَّتي ذَكَرها، أهو على جهة الوجوب في العمل أم على جهة الجواز؟"**[٨].

قال ابن مالك في التَّسهيل: "فإن عُدِم شرط رُجع إلى الحكاية ويجوز إن لم يعدم"[٩]، ولم يُصرّح به ههنا.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٥٢.
(٢) توضيح المقاصد ١/٥٦٩، ٥٧٠.
(٣) شرح ابن عقيل ١/٤٠٦.
(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ٧٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٩٥.
(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٦٥.
(٧) توضيح المقاصد ١/٥٧٠.
(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٥٢.
(٩) تسهيل الفوائد ٧٣.

قال المراديّ: "فإن قلت: إعمال القول عمل الظن بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلت: بل جائز والحكاية جائزة"(١).

وقال ابن هشام: "وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو:﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾(٢) في قراءة الخطاب، وروي: "علام تقول الرمح" بالرفع"(٣).

مسألة: حدّ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ونوعه:

قال ابن مالك(٤):

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

وقال أبو حيَّان: **"وقول النَّاظِم: "يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ" ليس هذا في كل فعل، إذ قد لا يكون للفعل مفعول به البَتَّة، وإنَّما يكون ذلك في الفعل المتعدّي إلى مفعول به"**(٥).

ذكر أبو حيَّان بعد هذا الباب- النائب عن الفاعل- باباً أسماه (الأشياء التي تنوب عن الفاعل)، شرح فيه أبيات ابن مالك الَّتي تتعلق بهذا الموضوع، وهي(٦):

وقابلّ من ظرفٍ أو من مصدر أو حرف جرٍّ بنيابة حري
ولا ينوب بعض هذي إن وجد في اللفظ مفعولّ به وقد يرد
وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن
في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

وبذلك يُردُّ تعقُّب أبي حيَّان هنا.

مسألة: شرط جواز بناء الفعل المبني للجهول:

قال ابن مالك(٧):

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

قال أبو حيَّان: **"ذكَر شيئاً من كَيْفِيَّة بناء الفعل، ولم يَذْكر شرط جواز بناء الفعل وشرطه: أَنْ يكون مُتَصرِّفاً تامَّاً، أمّا التصرف فلا خلاف فيه، فلا يجوز بناء فعل التعجب وما أشبهه.**

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٧٠.
(٢) سورة البقرة آية: ١٠٤.
(٣) أوضح المسالك ٢/٧٠.
(٤) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.
(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٠.
(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤١.
(٧) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

وأمّا التمام ففيه خلاف، وذلك في (كان وأخواتها) غير مالم يتصرَّف منها، فذهب الجمهور إلى جواز بنائها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وذهب الفارسيّ ومن وافقه إلى المنع"[(١)].

كما لم يذكر ذلك في التَّسهيل والكافية، بل اكتفى في التَّسهيل بذكر ما اختلف فيه في (كان)، قال: "ولا يجوز كين يقام"[(٢)] وذكر الخلاف في شرحه[(٣)].

كما لم نجد أحداً من الشُّرَّاح استدرك بذلك، إنَّما قال به ابن حمدون في حاشيته قال: "لكن لابد من تقييده بأن يكون متصرفاً، فلا يجوز بناء الجامد كنعم وبئس، وأمّا الأفعال الناقصة ففي بنائها للمفعول خلاف"[(٤)].

مسألة: ما ينوب عن الفاعل فيما تعدَّى فعله إلى اثنين:

قال ابن مالك[(٥)]:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا اِلْتِبَاسُهُ أُمِنْ

قال أبو حيَّان: **"الَّذي يَتعدَّى إلى اثنين على ثلاثة أقسام: باب اختار ولم يَتعرَّض النَّاظم لِذِكْره، وتقيم فيه المفعول المسرح لفظاً وتقديراً، وينصب المقَيَّد تقديراً"**[(٦)].

ولعلَّ ذلك ممَّا غفل عنه ابن مالك، كما عقَّب عليه غير واحد، فعَقَّب به المراديّ[(٧)]، والشَّاطبيّ إذ قال: "وتَرَكَ ذكرَ باب رابع وهو باب المفعولين اللذين[(٨)] ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصلُ أحدِهما حرفُ الجر، وهو باب أمر، وكان من حقِّه أَنْ يُبَيِّن حكمه لا سيّما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره؛ لأنَّه إذا كان أحد المفعولين حرف الجر فكأَنَّه مجرور، وإذا كان كذلك فهل يُعامل معاملةَ باب كسا اعتباراً بفقد الجار أم يُعامل معاملة الأصل فلا يُقَام إلّا الذي ليس أصلُه حرف الجر؟. وفي ذلك نَظرٌ يُفْتَقر إلى بيانه، وهو لم يُعَرّج عليه"[(٩)].

كما أنَّ ابن مالك لم يَتعرَّض له في الكافية وشرحها، إنَّما قال في التَّسهيل: "ولا يمنع نيابة المنصوب

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤١.
(٢) تسهيل الفوائد ٧٧.
(٣) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/١٣٠.
(٤) حاشية ابن حمدون ١/٢١٨.
(٥) ألفيَّة ابن مالك ٤١.
(٦) منهج السَّالك في الكلام ٢/٥٥.
(٧) توضيح المقاصد ٢/٦٠٨.
(٨) المفْعولَيْن اللَّذَيْن: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٩) المقاصد الشَّافية ٣/٥١، ٥٢.

بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل"[١].

مسألة: ما ينوب عن الفاعل في باب (ظن، وأعْلَم)

قال ابن مالك[٢]:

فِي بَابِ ظَــنَّ وَأَرَى المَنْــعُ اشْــتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعَــاً إِذَا القَصْــدُ ظَهَــرْ

قال أبو حيَّان: **"وقد أجمل النَّاظِم في قوله: "فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ".**

وهذا فيه تفصيل واختلاف وذلك أنَّهم أجمعوا على إقامة الأوَّل في البابين...

أمّا الثَّاني في باب: "ظننتُ"، والثَّاني والثَّالث في باب: "أعْلَمت" فمنهم من أجاز إقامة أيُّهما شئتَ ما لَمْ يلبس أو يكون جملة أو شبهها...

ومنهم من أجاز ذلك إذا كان جملة"[٣].

وقد وضَّح ابن مالك في التَّسهيل قال: "ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أُمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها، خلافاً لمن أطلق المنع في باب (ظن) و (أعلم)"[٤].

" وأمّا الثالث من باب (أعلم) فلم يتعرّض له، إلّا أنَّ قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً[٥]ا. هـ يقتضي جوازه"[٦].

قال الشَّاطبيّ: "وإنَّما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأحد أمرين: إمَّا لأنَّه داخل له بالمعنى في حكم الثاني كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّ المسألة محلُ نظر ، ألا ترى أنَّ بعض من أجاز إقامة الثاني في ظننتُ منع من إقامة الثالث في أعلمت، فترك للناظر في كتابه محلاً للنظر. والله أعلم"[٧].

مسألة: وقوع الاشتغال في الاسم المرفوع والمنصوب:

قال ابن مالك[٨]:

فَالسَّــابِقَ انْصِــبْهُ بِفِعْــلٍ أُضْــمِرَا حَتْمَــاً مُوَافِــقٍ لِمَــا قَــدْ أُظْهِــرَا

قال أبو حيَّان: **"ولم يذكر النَّاظِم في هذا الباب أنَّ الضَّمير العائد على الاسم السَّابق يكون**

---

(١) تسهيل الفوائد ٧٧.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤١.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٥٦، ٥٧.

(٤) تسهيل الفوائد ٧٧.

(٥) المصدر السَّابق ٧٧.

(٦) توضيح المقاصد ٢/٦٠٩.

(٧) المقاصد الشَّافية ٣/٦٠.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٤١.

مرفوعاً، بل ذكر أنَّ الفعل يشغلُ بضميرِ الاسمِ المنصوب لفظاً نحو: زَيْداً ضَرَبتُهُ، ومحلاً نحو: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ.

والَّذي ذكر أصحابنا أنَّ الاشتغال يُتَصَوَّرُ في الاسم المرفوع؛ كما يُتَصوَّر في الاسم المنصوب، ولذلك قدمنا قبل أنَّ العامل في الضَّمير شرطه أَنْ يكون ممّا يمكن أَنْ يَعْمل في الاسم السَّابق لو كان غير مُشْتغل بالضَّمير، أو ممَّا يعمل في موضعه"[(١)].

أجاب عن ذلك الشَّاطبيّ بأمرين: أحدهما: "أنَّ اللفظ لا يختلف فيه مع تقدير الفعل أو عدمه، فإذا قلتَ: إنْ زيدٌ قام أكرمتُه، فزيد فيه مرفوع بفعل مقدّر وجوباً، ولو زال موجبُ تقدير الفعل لبَقيَ على لفظه، فقلتَ: زيدٌ قام، فلا فرقَ بين الوجهين إلّا في التقدير الصناعي ضبطاً للقوانين، وكذلك: أزيدٌ قام، فيه وجهان صناعيّان والرفع ثابت فيهما، كذلك سائر الأمثلة، فلما كان لفظُ السابق لا يختلف مع تقدير مسائل الاشتغال فيه صار الاشتغال بذكره غيرَ ضروريٍّ، بل من التكميل الصناعي فترك النَّصَّ عليه. والثاني: أنَّ مسائلَ الاشتغال في الرفع مساويةٌ لمسائله في النصب، فخمسةُ الأقسام التي يذكرها مع النصب مُتَصَوَّرةٌ مع الرفع"[(٢)].

مسألة: أحوال الاسم السابق في الاشتغال:

قال ابن مالك[(٣)]:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ" أي: ويختار النصب بعد أداة هي بالفعل أَوْلى، ولَمْ يُبَيِّنْ ما الأداة التي يغلب على الفعل وذلك همزة الاستفهام، و ما و لا النافيتان"**[(٤)].

وقد جاء هذا البيت كما هو في الكافية، وإنَّما ذكر ابن مالك الأدوات في شرحه ولم يذكرها في النَّظم، وزاد على أبي حيَّان: (إِنْ) النافية، و (حيث) المجردة من (ما)، وقال فيها: "وإنَّما خصصت من النوافي (ما)، و (لا)، و (إن) لأنَّ غيرها من النوافي هي (لم)، و (لما)، و (لن) وهي مختصة بالأفعال فإنْ اضطر شاعر لأَنْ يولي شيئاً منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد (إن).

وخصصت الاستفهام بالهمزة؛ لأنَّ الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع، وقد ذكرت ذلك فيما مضى.

ومن مرجحات النصب تقدم (حيث) مجردة من (ما)، نحو: حيث زيدا تلقاه فأكرمه؛ لأنَّها تشبه

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٧٤، ٧٥.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢/٧٢.

أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلَّا فعل.

وإن[١] اقترنت بـ (ما) صارت أداة شرط واختصت بالفعل" [٢].

مسألة: حال العطف في الاشتغال:

قال ابن مالك[٣]:

وَبَعْـدَ عَـاطِفٍ بِـلَا فَصْـلٍ عَلَـى مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوْلَا

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَبَعْدَ عَاطِفٍ" ليس هذا مُخْتصَّاً بالعاطف بل قَدْ يأتي هذا الحكمُ في خَبَر العاطف نحو: ضربتُ القومَ حتَّى زيداً ضربتُهُ، فيُخْتارُ النَّصبُ في زَيْدٍ وإن لم يكن حتَّى عاطفة؛ لأنَّ حتَّى الصَّحيح أنَّها لا يعطف بها الجمل، وتقدير الكلام: حتَّى ضربتُ زيداً ضربته"**[٤].

ذكر المراديّ تَنْبيهين في هذا البيت قال في "الثاني: لترجيح النصب أسباب أخر، لم يذكرها هنا:

أحدها: أن يكون اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعلية، نحو: أتيتُ القومَ حتى زيدًا مررتُ به، فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة.

فلو قلت: ضربت زيداً حتى عمرو ضربته، تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة؛ إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كل وبعض، ذكره في شرح التسهيل"[٥]، وبه قال الأشمونيّ أيضاً[٦].

مسألة: ما يُعدّى به الفعل:

قال ابن مالك[٧]:

وَعَـدِّ لَازِمـاً بِـحَرْفِ جَـرّ وَإِنْ حُـذِفَ فَالنَّصْـبُ لِلمُنْجَـرّ

قال أبو حيَّان: **"ولم يذكر النَّاظِم ممّا يعدّى اللازم غير حرف الجرّ، وذكر الناس أنَّه يُعَدَّى بحرف الجر نحو: غضبتُ على زيدٍ، وخصوصاً بالباء نحو: خَرَجْتُ بِزَيدٍ، وقُمْتُ بِعَمْرو، وبهمزة النَّقل نحو: أَخْرَجْتُ زيداً، وبتضعيف العين نحو: فرَّحتُ زيداً"**[٨].

كما أنَّ ابن مالك في التَّسهيل وشرحه والكافية وشرحها لم يذكر غير حرف الجرّ، كما لم يُعَقِّب أبو

---

(١) وإنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) شرح الكافية ٦١٩/٢، ٦٢٠.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٧٤/٢، ٧٥.

(٥) توضيح المسالك ٦١٦/٢.

(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٩١/١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٤٣.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ٩٠/٢.

حيَّان في التَّذييل على عدم ذكر ابن مالك ذلك في التَّسهيل.

وبما عَقَّب به أبو حيَّان زاد السُّيوطيّ في شرحه على ابن مالك قال: "وعدِّه أيضاً بالهمزة، نحو: أذهبت زيداً، وبالتضعيف، نحو: فرّحتُهُ"(١).

قال الصَّبَّان في حاشيته في بيان الفرق بين التعدية بالباء والهمزة: "قوله: "بمعنى أذهبته" فيه إشارة إلى أنَّ الباء والهمزة على حد سواء، وهو الراجح، وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة، واعترض بنحو: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾(٢)، وأجيب بأنَّ المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإنَّ استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة، ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً هي التعدية الخاصة بالباء، أمّا التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل الشارح إشارة إلى أنَّ المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة"(٣).
والعامة"(٣).

مسألة: حكم المفعول له المضاف إذا دخل عليه الحرف:

قال ابن مالك(٤):

وَقَـــلَّ أَنْ يَـــصْحَبَهَـــا المُجَـــرَّدُ وَالعَكْـسُ فِي مَصْـحُوبِ أَلْ وَأَنْشَـدُوا
"لَا أَقْعُـــدُ الجُبْـــنَ عَـنِ الهَيْجَـــاءِ وَلَـــوْ تَوَالَـــتْ زُمَـــرُ الأَعْـــدَاءِ"

قال أبو حيَّان: **"ولم يَتعرَّض النَّاظِم للمُضَاف بالنِّسْبَة إلى دخول الحرف عليه وهما سِيَّان، أَعْنِي نَصْبه وجَرَّه بالحرف نحو: قُمْتُ إِجْلَالَك، وقُمْتُ لِإِجْلَالك"**(٥).

قال ابن النَّاظم في ذلك: "وسكت عن المضاف، فلم يعزه إلى راجح النصب، ولا إلى راجح الجر، فعلم أنَّه يستوي فيه الأمران، نحو: فعلته مخافة الشر، ولمخافة الشر"(٦)، وكذا قال الأشمونيّ بأنَّ كلامه يُفْهِم يُفْهِم ذلك(٧)، وقال الصَّبَّان: "وجهه أنَّه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، فدل على استواء الأمرين فيه"(٨).

---

(١) البهجة المرضية ٢٣٣.
(٢) سورة البقرة آية ١٧.
(٣) حاشية الصَّبَّان ١٣٠/٢.
(٤) ألفيَّة ابن مالك ٤٧.
(٥) منهج السَّالك في الكلام ١٥٤/٢.
(٦) شرح ابن النَّاظم ١/ ١٩٩.
(٧) يُنظر منهج السَّالك للأشمونيّ ١/ ٢١٧.
(٨) حاشية الصَّبَّان ١٨٣/٢، وينظر: شرح ابن عقيل ٥٢٤/١.

مسألة: حدّ الاستثناء وشروطه:

قال ابن مالك[١]:

مَـا اسْـتَثْنَتِ إِلَّا مَـعَ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ
إِتْبَـاعُ مَـا اتَّصَـلَ وَانْصِـبْ مَـا انْقَطَـعْ وَعَـنْ تَمِيـمٍ فِيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

قال أبو حيَّان: **"ولم يُبَيّن النَّاظِم مِقْدار المُسْتثنى، ولا شروطه، ولا شروط المُسْتثنى منه، بل أَبْهم ذلك بقوله" مَا اسْتَثْنَت""**[٢].

وقد ذكر ابن مالك ذلك في التَّسهيل في حَدِّ الاستثناء- وهو ما لم يذكره ابن مالك هنا- قال: "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلّا أو ما بمعناها بشرط الفائدة" وشرح ما يدخل في ذلك وما يخرج عنه في شرحه[٣]، شاملاً في ذلك بيان مقداره وشروط المستثنى والمستثنى منه.

أمّا في مقدار المستثنى فهو ممّا استلزمه اسمه، قال ابن مالك في شرح التَّسهيل: "ولذلك قيل له مستثنى، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصحّ استعماله لعدم الفائدة كقول القائل: صهلت الخيلُ إلَّا البعير ورغت الإبل إلّا الفرس فلو قال: صوّتتْ الخيل إلّا البعير لجاز؛ لأنَّ التصويت يُستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوِّتات، فكان ذلك بمنزلة الداخل فيما قبله"[٤].

وقد أفاد ابن مالك في النَّظم أنَّه اشترط كون المستثنى مؤخَّراً عن المستثنى منه، قال الشَّاطبيّ: "وذلك مستفاد من كلامه من موضعين:

أحدُهما: قوله: "انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ"، والاتباع لا يُتَصَوَّرُ إلَّا كذلك، فإتباعُ ما اتَّصَل هو إتباعُ المستثنى المتصل، وإتباعه أن يُجْعَل تابعاً، والتابع شأنُه أَنْ يتبعَ ما قبله لا ما بعده.

والثاني: أنَّه قد بيَّن على إثْر هذا حكمَ المستثنى إذا تقدَّم المستثنى منه وقرَّره على خلاف هذا الحكم، فدَلَّ على أَنَّه هنا ليس بمقدَّم. وهذا ظاهر"[٥].

قال ابن عصفور في شروط المستثنى وشروط المستثنى منه: "ويشترط في المستثنى منه ألّا يكون نصاً، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم.

وكذلك يشترط أن لا يكون المستثنى مبهماً، فلا تقول: قام قوم إلّا بعضهم، لأنَّ ذلك لا فائدة فيه. ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً، أو ظاهراً جارياً مجرى النص.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٩.
(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٠٣.
(٣) شرح التَّسهيل ٢/٢٦٤- ٢٦٩.
(٤) المصدر السَّابق ٢/٢٦٩.
(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٣٥٨.

ولا يجوز إخراج ما هو مبهم في نفسه"[١].

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "ينتصبْ" ذكر أنَّ الاسم حكمه النصب ولم يتعرَّض للنَّاصب وفيه خلاف**"[٢].

وهذه المسألة كما يقول الشَّاطبيّ" قد اضطرب الناس فيها على ثمانية أقوال:

أحدها: أنَّه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به، ويعزى لسيبويه[٣].

والثاني: أنَّه انتصب بإلَّا وحدَها، وهو رأي ابن مالك[٤]...

والثالث: أنَّه انتصب بالفعل المتقدّم بوساطة إلّا وهو رأي السيرافي، والفارسي، وابن الباذش[٥]...

والرابع: أنَّ النصب بالفعل المتقدِّم بغير وساطة إلّا، وهو رأي ابن خروف[٦].

والخامس: أنَّ النصب بما في إلّا من معنى الاستثناء، فكأنّ النصب بفعل،... ونُسب هذا إلى المبرِّد، ونحوه منقول عن الزجاج[٧].

والسادس: أنَّه منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد إلّا مخالف لما قبلها، وهو أصل الكوفيين، وحكي عن الكسائي[٨].

والسابع: أنَّ النصب على إضمار أنَّ،... وينسب أيضاً إلى الكسائي[٩].

والثامن: أنَّ إلّا مركبة من إنَّ و لا ثم خُفِّفَت إنَّ وركّبا، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إنَّ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا؛ لأنَّها عاطفة[١٠].

---

(١) شرح جمل الزَّجّاجيّ ٢/٣٨٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠.

(٤) ينظر: التَّسهيل ١٠١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣/٢٥٢.

(٦) ينظر: المصدر السَّابق ٣/٢٥٢.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ، ومعه كتاب: الانتصاف مِنْ الإنصاف، لمحمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الباز، مكَّة المكرَّمة، جزءان، ١/٢٦١.

(٨) ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ ٢/٢٥٣.

(٩) ينظر: الانصاف ١/٢٦١.

(١٠) ينظر: المصدر السَّابق ١/٢٦١.

وجميع هذه الأقوال القَصْد بها واحد، وهو رَبْط القوانين وتثبيتها في النفس، ويمكن على بُعْدٍ أن يؤخذ له من هنا تعيين الناصب من جهة أنَّه لما جعل الحكم في الاستثناء إلى الأداة، ونَسَبَهُ إليها ثم أطلق الانتصاب، ولم يُعَيِّن له خلافاً كان في ذلك إشارة إلى أنَّ الحكم في النصب لها أيضاً، وهو المختار عنده في التَّسهيل، وغيره، وحُجَّتُه في ذلك أنَّ إلّا مختصة بالاسم. وليست بجزء منه"[١].

فالَّذي يُشْعر كلامه أنَّ الناصب (إلَّا)، وبذلك لم يتعرَّض للناصب أو يشِر إلى خلاف فيه، بدليل تصريحه بذلك في غيره من كتبه.

مسألة: حصر حروف الجرّ:

قال ابن مالك[٢]:

هَـاكَ حُـرُوفَ الجَـرِّ وَهْـيَ مِـنْ إِلَى حَـتَّى خَـلَا حَاشَـا عَـدَا فِي عَـنْ عَلَـى
مُـذْ مُنْـذُ رُبَّ الـلَّامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا وَالكَـافُ وَالبَـا وَلَعَـلَّ وَمَتَـى

قال أبو حيَّان: "**ذكر النَّاظِم منها عشرين حرفاً بالمُجْمَع عليه والمُخْتَلف فيه ونَقَص من الحروف ممَّا عَدَّه غيره همزة الاستفهام والهمزة المقطوعة وها التَّنبيه والميم المكسورة والميم المضمومة ومِنْ مثلثةُ الميمِ والفاء وبَلْ ومَعْ ساكنة العين ولولا إذا دَخَلتْ على صيغة المُضْمَر غيرِ المرفوع، وبله**"[٣]، ثم شرع في الكلام فيها.

زاد ابن مالك في الكافية (لولا) وقال فيها: "وأمّا (لولا) فإذا وليها مضمر فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة؛ لأنَّه في موضع ابتداء.

قال الله تعالى:﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٤].

ومن العرب من يقول: (لولاي) و (لولانا) ... إلى (لولاهن).

وزعم المبرد أنَّه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه[٥].

وما زعمه مخالف لقول سيبويه[٦]، وأقوال الكوفيين[٧]"[٨].

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٤، ٥٥.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣/١٠.

(٤) سورة سبأ آية: ٣١.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٧٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/٨٥.

(٨) شرح الكافية ٢/٧٨٤- ٧٨٦.

قال المراديّ في حروف الجر ممّا لم يعدّه ابن مالك في النَّظم: "عدّ بعضهم من حروف الجر (ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم.

قال في التَّسهيل: "وليس في الجر في التعويض بالعوض، خلافاً للأخفش ومن وافقه ا. هـ"[١]، وذهب الزجاج والرماني[٢] إلى أنّ ايمُن في القسم حرف جر وشذَّا في ذلك.

وعدّ بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو: مُ مِ[٣] الله، وجعلها في التسهيل بقية (أامُن).

قال: وليست بدلاً من الواو، ولا أصلها (من) خلافاً لمن زعم ذلك[٤]، وذكر الفراء[٥] أنَّ (لات) قد تجر الزمان، وقرئ: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ ﴾[٦] بالجر.

وزعم الأخفش[٧] أنَّ (بَلْهَ) حرف جر بمعنى (مِنْ)، والصحيح أنَّها اسم، وذهب سيبويه[٨] إلى أنَّ (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاك ولولاي (ولولاه)"[٩]، وكذا قال الأشمونيّ[١٠].

علَّل الشَّاطبيّ في عدم ذكر ابن مالك لـ (لولا) هنا في النَّظم؛ لقلَّة مجيئها متَّصلة بضمير[١١]، أمّا (مِنْ) مثلثة الميم فقال: "فإن قيل: فقد نقصَه من حروف القسم الجارَّة (من)، فإنَّك تقول: مِنْ رَبِّي لأفعلنَّ، إمّا على أنَّ (من) وضعت موضع الباء. والأصل: (برَبِّي). وإمّا على أنَّ المعنى: من أجل رَبِّي، وكذلك: مُ اللهِ لأفعلنّ، على أنَّ أصلها الواو، كأنَّه قال: والله لأفعلَنَّ.

فالجواب: أنَّ (من) أصلُها عنده (أَيْمُن)، فهي ممّا غُيِّر في القسم، وكذلك: مُ الله، فهي أسماء لا حروف؛ فلذلك لم يذكرها. والله أعلم"[١٢].

---

(١) تسهيل الفوائد ١٥١.

(٢) الزَّجَّاج والرُّمَّانيّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) وَرَدَتْ في الأصْلِ ميماً بالحركات الثلاث.

(٤) المصدر السَّابق ١٥١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٧/٢.

(٦) سورة ص آية: ٣.

(٧) يقصد به الأخفش الأوسط، ينظر: حاشية الصَّبَّان ٣٠٦/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢.

(٩) توضيح المقاصد ٧٤٠/٢.

(١٠) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٦٦/٣.

(١٢) المصدر السَّابق ٥٦٧/٣.

قال ابن حمدون فيما زاد حروف الجرّ عمّا قال به ابن مالك هنا: "وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال: إنَّ مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفاً، وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام، والحق أنَّ حروف الجر إنَّما هي عشرون كما ذكر الناظم"(١).

مسألة: الباء الزَّائدة:

قال ابن مالك(٢):

بِالبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِهَـا انْطُـقِ

قال أبو حيان: "**وأهمل النَّاظِم ذِكْرَ الباء الزَّائدة، وهي تعمل الجرَّ كما تعمل غير الزَّائدة، وكان يَنْبغي أَنْ يُنَبِّه على ذلك كما نَبَّه على زيادة مِنْ واللَّام والكاف**"(٣)، ثم وضحها في قسمين.

هذا وقد ذكرها ابن مالك في باب (ما ولا وإن المشبهات بليس) كما أشار إلى ذلك الصَّبَّان(٤)، وقال الشَّاطبيّ: "أنَّه قد تقدم له ذلك في باب ما ولا وإن المشبهات بليس، فذكر هنالك المواضع القياسية وما لحق بها، والذي لم يذكره من ذلك إنَّما هو نادر أو شاذ"(٥).

مسألة: العامل في الاسم الذي بعد (مُذ، ومُنْذ):

قال ابن مالك(٦):

وَمُـذْ وَمُنْـذُ اسْـمَانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الفِعْـلَ كَجِئْـتُ مُـذْ دَعَـا

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "حَيْثُ رَفَعَا" ظاهرٌ في أنَّ الرَّفع بعدهما إنَّما هو بهما؛ لأنَّه نَسَب الرفع إليهما، لم يُبَيِّن النَّاظِم على أيِّ شيء ارْتَفَع الاسم، وفي العامل للرَّفع أربعة أقوال:**

أحدهما: أنَّ الاسم مرفوع على الخبريَّة و مُذْ ومُنْذ مبتدآن...

الثاني: أنَّ الاسم مبتدأ و مُذْ ومُنْذ ظرفان في موضع الخبر...

الثالث: أنَّ الاسم مرفوع على الفاعليَّة...

الرابع: أنَّ الاسم مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف..." (٧).

---

(١) حاشية ابن حمدون ٣٠٦/١.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٦.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٦٣/٣.

(٤) حاشية الصَّبَّان ٣٣٢/٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ٦٤١/٣.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٥٦.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٨٥/٣، ٨٦.

قال المراديّ[١] في (مُذْ ومُنْذ) ثلاثة مذاهب وأنَّ ابن مالك أشار إلى المذهب الأوَّل وهو: أنَّهما مبتدآن والمرفوع خبر، قال: "فالمفهوم من قوله: "رَفَعَا" أنَّهما مبتدآن؛ لأنَّهما لا يرفعان ما بعدهما إلّا إذا جعل خبرهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر على الأصح"[٢].

وكذا قال أيضاً الأشمونيّ ووضح ذلك الصَّبَّان[٣]، وقال المكوديّ: "وفهم من قوله: "حَيْثُ رَفَعَا" أنَّ (مذ ومنذ) عنده مبتدآن؛ لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما، خلافاً لمن قال: إنَّهما خبران"[٤].

مسألة: في أحكام حرف الجرّ (رُبَّ):

قال ابن مالك[٥]:

وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَالفَـا وَبَعْـدَ الـوَاوِ شَـاعَ ذَا العَمَـلْ

قال أبو حيَّان: "**ولم يذكر النَّاظِم من أحكام (رُبَّ) في هذا الباب سِوَى أنَّها حرفٌ يجرُّ نكرةً ومضمراً قليلاً، وتُزاد بعدها (ما) كافة وغير كافة، وأنَّها تُضمر بعد بَلْ والفاء وشائعاً بعد الواو، ونحن نأتي بما في محفوظنا من أحكام ربَّ على سبيل الإيجاز فنقول:**

(ربَّ) حرفٌ خلافاً للكسائيّ ومن وافقه في ادِّعاء اسميَّتها، ومعناها في المشهور: التَّقليل... وفيها لغات...

وتلزم الصَّدر ورُبَّما وقعت خبراً...

وأمّا الفصل بينها بالجار والمجرور فجاء في الشِّعر ولا يُقاس عليه...

وتُزاد (مَا) بعدها عاملةً في النكرة لا الضمير، وغيرَ عاملة فتكون إذ ذاك (ما) كافة مُهيِّئَة مُخْتَصَّة عند سيبويه بمجيء الفعل الماضي معنى بعدها لا مُسْتَقْبَلاً خلافاً لزَاعِم ذلك...

وتُضمر (ربَّ) بعد بَلْ قليلاً وبعد فاء الشَّرط وغيره، والعمل لها خلافاً لمَنْ نسبه إلى بل والفاء، وبعد الواو والعمل لها...

والمفرد بعد (ربَّ) في معنى جميع إلَّا إذا حَصَرَتْهُ قرينةٌ في واحدٍ ولا يكون المفرد كذلك...

ويجوز أَنْ يتلقى القَسَمُ بالجملة الَّتي هي صدره مع اللَّام ومجرورها إذا وُصف كغيره من

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٧٦٨.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٧٦٩.

(٣) ينظر: حاشية الصَّبَّان ٢/٣٤١.

(٤) شرح المكوديّ ١٥٥.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.

الأسماء..." [١].

تطرَّق ابن مالك إلى شيء منها ما هو لازم من أحكامها وما يرى فيه ضرورة لذكره؛ إذ إنَّ النَّظم مَبْنيٌّ على الاختصار ولا مجال فيه إلى الاسهاب في الأحكام.

فما لم يذكره ابن مالك من أحكام (ربَّ): إمّا غافلاً كمعناها؛ إذ ذكر معاني أغلب حروف الجر، أو متغافلاً عنه كلغاتها؛ إذ لا مجال لذكره للزوم الاختصار.

مسألة: ما يلزم إضافته إلى الجمل وشرطه:

قال ابن مالك[٢]:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلْ

قال أبو حيَّان: "**ولم يُقَيِّد الجُمَل وليس كل جملة تُضاف إليها حيثُ ولا إذْ...**

وقد أطلق المُصَنِّف في قوله: "إِضَافَةً إلى الجُمَل" وشرط الجملة أَنْ تكون خبريَّة: اسميَّة أو فعليَّة"[٣].

أشار شرَّاح[٤] الألفيَّة إلى إطلاق ابن مالك هنا، ولكن هذا الاطلاق في كونه يشمل الجملة الاسميَّة والفعليَّة، كما قال الشَّاطبيّ: "ولم يقيّد الجملة التي يُضافان إليها بكونها اسميَّة أو فعليَّة، فدلَّ إطلاقه على عدم الاختصاص بإحداهما، وذلك صحيح"[٥].

مسألة: معاني (أيّ):

قال ابن مالك[٦]:

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةٍ أَيًّا وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقَا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

قال أبو حيَّان:"(أَيٌّ) **تكون استفهاماً وشرطاً وموصولةً وصفةً وصلةً لنداء ما فيه الألف واللَّام، وزاد الأخفش أنَّها تكون موصوفةً، ونحن نتكلَّم على جميع أقسامها منزِّلاً ذلك على كلام المُصنِّف**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١٠١/٣- ١٠٥.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٨.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١٦٧/٣- ١٧٢.

(٤) كابن هشام والمراديّ وابن عقيل والمكوديّ وغيرهم.

(٥) المقاصد الشَّافية ٦٧/٤.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٥٩.

ومُسْتَدركاً ما أهمل إن شاء الله"[١].

قال الشَّاطبيّ فيما أهمله- كما يرى أبو حيَّان- ابن مالك: "وترك ذكر قسمين، وهما: النكرة الموصوفة، وصلة المنادى. فالأولى نحو: مرت بأيٍّ مُعجبٍ لك. والثانية نحو: يأيُّها الرجل. وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره.

أمّا الموصوفة فمن وجهين، الأوَّل: أنَّ إثباتها في هذا القسم للأخفش؛ إذ لم يذكرها سيبويه، ولم يرتض في التسهيل رأْيَ الأخفش من جهة أنَّ السماع بما قال معدوم أو نادر، والقياس على ما ومَن في وقوعها نكرتين موصوفتين ضعيف.

والآخر أنَّها على تقدير ثبوتها لا تحتاج إلى إضافة، فتَرَك ذكرها كسائر ما لا يلزم الإضافة، وكذلك صلة المنادى قد كفَّتها (ها) عن الإضافة، وحكمها يذكر في بابه، فلا مدخل لها هنا"[٢].

مسألة: شروط إعمال اسم الفاعل:

قال ابن مالك[٣]:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلْ ... إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

قال أبو حيَّان: "**وأهمل المُصنِّف شرطين ذكرهما في غير هذه الأرجوزة أحدهما: أَنْ يكون مُكبَّراً فإنْ كان مُصغَّراً وجبت الإضافة...**

الشَّرط الثَّاني: أَنْ يكون غير موصوف فإنْ كان موصوفاً بصفة متَّصلة به فلا يجوز أَنْ يَعْمل؛ لأنَّ الفعل لا يُوصف..." [٤].

كما أشار إلى الشَّرطين المراديّ والأشمونيّ[٥]، وقال الشَّاطبيّ: "والأظهر أنَّ ذلك ممّا نقصه، فلو قال قال مثلاً بعد قوله: "وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً" إلى آخر الشطرين:

غيرَ مُصَغَّرٍ ولا قَبْلُ وُصِفْ ... كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ

يعني: قبل العمل، لصلح القانون، ولم يُخل إسقاطُ قوله: "فَيسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذي وُصفْ"؛ لأنَّ قوله

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١٨٨/٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ١١٩/٤.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٦٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢٩٨/٣، ٢٩٩.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٨٥١/٢، ٨٥٢، ومنهج السَّالك للأشمونيّ ٣٤٠/٢.

في البيت المُصلَح به: "كذا إذا جا" يؤدي معناه"[١].

مسألة: مصدر ما دلَّ على هَيَاج، والفعل اللَّازم:

قال ابن مالك[٢]:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبَـاً فِعَـالَا ... أَوْ فَعلَانـاً فَـادْرِ أَوْ فُعَـالَا
فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَـأَبَـى ... وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا
لِلـدَّا فُعَـالٌ أَوْ لِصَـوْتٍ وَشَـمِلْ ... سَيْـرَاً وَصَوْتَـاً الفَعِيـلُ كَصَـهَلْ

قال أبو حيَّان: "**مُلَخَّص ما ذَكَر في هذه الأبيات الثَّلاثة أنَّه يطردُ في مصدر ما دلَّ على امتناع فِعَالٌ أو تقلبٍ فَعَلَان، وداءٍ أو صَوْت فُعَال، وسَيْر أو صَوْت فَعِيل... وقال بعض أصحابنا[٣]: يَطَّرِد فِعالٌ فيما كان هَيَاجاً أو جرى مجراه نحو: النِّكَاح والضِّراب والوِداق والَّذي جرى مجراه: الشِّمَاص، والقِمَاص، والنِّفَار، فجَعَل فِعَالاً مطرداً في الهياجِ وجَعَل ممَّا دلَّ على الامتناع حُكْمَهُ حُكْمَهُ.**

ولم يتعرَّض المصنِّف إلى أنَّ ما دلَّ على هَيَاج يكونُ مصدره مطرداً على وزن فِعَال"[٤].

هذا وضمَّن ناظر الجيش (الهياج) لـ (الامتناع) قال في قول ابن مالك في التَّسهيل: "وكون (فِعَال) لما فيه تأبٍّ"[٥]: "كـ(الشِّرَاد)، و(الجِمَاح)، و(القِمَاص)، و(الشِّبَاب)، و(الخِلَاء)، و(الحيَاء)، و(الصِّرَاف)، و(الهِيَاج)، و(الحِرَان)، و(الشِّمَاس)"[٦].

قال أبو حيَّان: "**وأهمل المصنِّف ذِكْر مصدر فعل اللَّازم وذَكَرَه في غير هذه الأرجوزة فذَكَر أنَّ الغالب على ما كان عَرَضاً فَعَلَ نحو: فَرِحَ فَرَحَاً**"[٧].

هذا قد خصّه ابن مالك في ثاني بيت في هذا الباب لم يذكره أبو حيَّان إذ لم يشرحه، قال فيه ابن مالك[٨]:

وَفِعْـلَ الـلَّازِمُ بَابُـهُ فَعَـلْ ... كَفَـرِحٍ وَكَجَـوىً وَكَشَـلَلْ

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٢٧٣.
(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٤.
(٣) ابن عصفور ينظر: المقرّب ٢/١٣٠.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٥٠.
(٥) تسهيل الفوائد ٢٠٥.
(٦) تمهيد القواعد ٨/٣٧٨٨.
(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٥١.
(٨) ألفيَّة ابن مالك ٦٤.

مسألة: مصدر (فَعَّل) إذا كان صحيح اللَّام مهموزاً:

قال ابن مالك[١]:

وَغَيْـــرُ ذِي ثَـلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ مَصْـــدَرُهُ كَقُـــدِّسَ التَّقْـــدِيسُ
وَزَكِّـــهِ تَـزْكِيَـــةً وَأَجْمِـــلَا إِجْـــمَالَ مَـــنْ تَـــجَمُّلاً تَجَمَّـــلَا

قال أبو حيَّان: "**ذكر في هذين البيتين مصدر فَعَّل، وأَفْعَل، وتَفَعَّلَ.**

فأمّا فَعَّل فإمّا أَنْ يكون صحيح اللَّام أو مُعْتلَّه إن كان معتلَّه نحو: زَكَّى فمصدُرُه على وزن تَفْعِله...

وإِنْ كان صحيح اللَّام فظاهر كلام المصنِّف أنَّ مصدره التَّفعيل وهذا فيه تقسيم إمَّا أَنْ يكون مهموزاً أو غير مهموز إِنْ كان غير مهموز فمصدره التَّفْعِيل كالتَّقْدِيس وقد جاء فيه التَّفْعِلة وليس بالقياس... وإِنْ كان مهموزاً فقد أهمله المصنِّف، ويجوز فيه الوجهان، نحو: خَطَّأَ تَخْطِيئاً... إجراء له مجرى الصَّحيح غير المهموز، وخَطَّأَ تَخْطِئَة ... إجراء له مجرى المعتلِّ إذ هذه الهمزة يجوز إبدالها ياء لكسرة ما قبلها"[٢].

أجاب في ذلك الشَّاطبيّ بأربعة أوجه قال: "أحدها: أن[٣] يُدَّعَى أنَّه لم يَتعرض لذكر ما لامه همزة بقياس ولا سماع، بل أغفله جُمْلة، وذكَر ما قَيَّده بالأمثلة خاصة، وهي: قَدَّسَ وزَكَّى، فبقى غير ذلك مُغفَلَ الذِّكر، كسائر ما أغفل في هذا النَّظْم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثاني: أن[٤] يكون تعرَّض له بإشارة (تَزَكَّى) لأنَّ ما آخره همزة يُسمَّى في باب التَّصريف معتلاً، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسهيل، والإبدال، والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جعل المهموزَ الآخِرِ من المعتلِّ اللام، وحَكَم بأنَّ القياس فيه (التَّفْعِلَة) على ما استَقْراه هو من كلام العرب، فإنَّه كثيراً ما يَعتمد استقراء نفسه، ويَبني عليه عَرَبِيَّتَه، ولذلك قال في التسهيل: "وقد يَشْرَكه (تَفْعِلَة) يعني (التَّفْعيل) ويُغْني عنه غالباً فيما لامُه همزة"[٥]، فجعل الغالب على ما لامُه همزة (التَفْعِلَة) وذلك يُعطي أنَّ (التَّفْعيل) عنده فيه قليل، كأنَّه ممّا يُعدُّ في المسموع.

---

(١) ألفية ابن مالك ٦٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٥٦.

(٣) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) تسهيل الفوائد ٢٠٦.

والثالث: أنه[١] يُحتمل أنْ يكون مذهبه مذهبَ المبرِّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أنَّ سيبويه لما تكلَّم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقامة، والتعدية) ونحوهما لأجل حذف حرف منهما قال فيه: "وأمّا عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنَّهم لا يَجيئون بالياء في شيءٍ من بنات الياء والواو، ممّا هما فيه في موضع اللام"[٢]؛ يَعني أنَّ الحذف والتعويض من المحذوف لازم، ثم قال: "ولا يجوز الحذف أيضاً في تَجْزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ" قال: "لأنَّهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو"[٣]، ففَهم المبرِّد من هذا الموضع أنَّ سيبويه لا يُجيز: تَهْنيئاً وتَجْزيئاً، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرّد محمول على غير ذلك المعنى فتأمَّلْه.

والرابع: أن[٤] يكون تَرك ما لامه همزة لا إغفالاً بل قَصْداً للنَّظر يَنظر فيه، إذ كان له شَبَهان، شَبَهٌ بالصحيح ولذلك يَجْري بوجوه الإعراب كالصحيح، فيستحق بهذا الشبه بناء (التَّفْعِيل) وشَبَهٌ بالمعتلِّ من حيث يلحقه الإعلال كالمعتل، فيستحق بهذا الشبه بنا (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت النقل. والله أعلم"[٥].

مسألة: اسم المرَّة واسم الهيئة من الثُّلاثيّ:

قال ابن مالك[٦]:

وَفَعْلَـــــةٌ لِمَـــــرَّةٍ كَجَلْسَـــــــهْ وَفِعْلَـــــةٌ لِهَيْئَـــــةٍ كَجِلْسَـــــهْ

قال أبو حيَّان: **"ولم يُقَيِّد المصنِّف ذلك بالثُّلاثيّ وهو مراده ولذلك مثَّل بفَعْلَة من الثُّلاثيّ وهو جَلْسَة فإنْ كان المصدر قد وُضع على فَعْلَة نحو: رَحْمَة ورَغْبة فلا يدلُّ على المرَّة منه بفَعْلَة بل يُفْهَم ذلك مِنْ قرينة حال أو مِنْ نعت نحو: رَحِمَه رَحْمَة واحدة ورَغِبَ إليه رَغْبَة واحدة وقد أهمل المصنِّف هذا القيد ...**

وقوله: "وَفِعْلَـةٌ لِهَيْئَـةٍ كَجِلْسَـهْ" ... وهذا أيضاً ما لم يوضع المصدر على فِعْلَة فإنَّ فِعْلَة إذ ذاك لا تدل على الهيئة نحو: نَشَدَ نِشْدَةً، وقد أهمل المصنِّف هذا القيد"[٧].

---

(١) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) الكتاب ٨٣/٤.

(٣) المصدر السَّابق ٨٣/٤.

(٤) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) المقاصد الشَّافية ٣٤٤/٤، ٣٤٥.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٦٥.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣٦٣/٣.

كذا رأى تقييد ذلك شرّاح الألفيَّة كالمراديّ[١]، وابن هشام[٢]، والأشمونيّ[٣]، وابن عقيل[٤] وغيرهم. وغيرهم.

قال محقِّق الكتاب معلِّقاً على أبي حيَّان هنا: "كثيراً ما يذكر أبو حيان هذا الكلام: وقد أهمل المصنف هذا القيد ويقول: وما ذكره يحتاج إلى قيد، وأرى أنَّ هذا تحامل من أبي حيان فإنَّ النظم لا يتسع لكل شيء في العلوم"[٥].

مسألة: اسم المرّة واسم الهيئة من غير الثلاثيّ:

قال ابن مالك[٦]:

فِي غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ بِالتَّـا المَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـالـخِمْرَهْ

قال أبو حيَّان: **"وهذا الَّذي ذَكَره يحتاج إلى قَيْدين أهملهما المصنِّف أحدهما: أَنْ لا يكون المصدر قد وُضِع على تاء التَّأنيث...**

الثَّاني: إنَّ التَّاء لا تدخل على مصدر ما زاد على ثلاثة إلَّا إذا كان مصدراً مَقيساً له"[٧].

هذا ما أطلقه النَّاظم ممّا يلزم تَقْييداً، كما أشار إلى ذلك غير واحد[٨]، وقال الشَّاطبيّ في إطلاق ابن ابن مالك لهذين القيدين: "فكان من حق الناظم بيان ذلك كله، لكنّه لم يفعل فبقي إطلاقه محتاجاً إلى التقييد"[٩].

مسألة: حكم اسم الفاعل من الثُّلاثيّ إذا ذهب مَذْهب الزَّمان:

قال ابن مالك[١٠]:

كَفَاعِـلٍ صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَغَـذَا
وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِـي فَعُلْـتُ وَفَعِـلْ غَيْـرَ مُعَـدًّى بَـلْ قِيَاسُـهُ فَعِـلْ

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٨٦٨/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٨/٣.

(٣) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٣٥٢/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١٢٤/٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٣٦٣/٣.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٦٥.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣٦٣/٣، ٣٦٤.

(٨) كالمراديّ، ينظر: توضيح المقاصد ٨٦٨/٢، وابن هشام، ينظر: أوضح المسالك ٢٠٨/٣.

(٩) المقاصد الشَّافية ٣٦٧/٤.

(١٠) ألفيَّة ابن مالك ٦٥، ٦٦.

وَأَفْعَـــلٌ فَعْـــلَانُ نَحْـــوُ أَشِـــرِ وَنَحْـــوُ صَدْيَـــانَ وَنَـــحْوُ الأَجْهَـــرِ
وَفَعْـــلٌ أُوْلَـــى وَفَعِيـــلٌ بِفَعُـــلْ كَالضَّـــخْمِ وَالجَمِيـــلِ وَالفِعْـــلُ جَمُـــلْ
وَأَفْعَـــلٌ فِيـــهِ قَلِيـــلٌ وَفَعَـــلْ وَبِسَـوَى الفَاعِـلِ قَـدْ يَغْنَـى فَعَـلْ

قال أبو حيَّان: "**وكان ينبغي للمصنّف أَنْ يُنَبّه على أنَّ اسم الفاعل من الثُّلاثيّ مُطلقاً إذا ذهب به مَذْهب الزَّمان، فإنَّه يُبْنى على الفاعل سواء أكان ماضيه على فَعَل أو فَعِل متعدّياً أو لازماً أو على فَعُل نحو: ضارِبٌ ،وقائِمٌ ،وعالِمٌ ،ومارِضٌ ،حاسِنٌ ،وثاقِلٌ...**

وإنْ لم يَذْهب به مَذْهب الزَّمان فحِينَئِذٍ تَجِيء تِلْك التَّقاسِيم المَذْكورة"[١].

قال ابن هشام: "جميعُ هذه الصِّفاتِ صفاتٌ مُشَبَّهة، إلّا (فَاعِلاً)، كضَارِب وقَائِم، فإنَّه اسم فاعل، إلّا إذا أُضيف إلى مَرْفُوعِه، وذلك فيما دلَّ على الثّبوت كـ (طَاهِرِ القَلْبِ)، و(شَاحِطِ الدَّارِ)؛ أي: بعيدها، فصِفَة مشبَّهة أيضاً"[٢]، كذا قال الأشمونيّ[٣].

قال الصَّبَّان: "قوله: "صفات مشبهة" أي إن قصد بها الثبوت والدوام، وإن لم تضف إلى مرفوعها، ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين... والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أنَّ الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ، فلا يعتبر إلّا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين، وأمّا غير فاعل فمشترك في الأصل بين الحدوث والثبوت، فاكتفى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت"[٤].

مسألة: وجه الشَّبه بين الصِّفة واسم الفاعل:

قال ابن مالك[٥]:

صِفَـــةٌ اسْتُحْسِـــنَ جَـــرُّ فَاعِـــلِ مَعْـــنًى بِهَـــا المُشْـــبِهَةُ اسْـــمَ الفَاعِـــلِ

قال أبو حيَّان: "**ولم يُبَيِّن المصنّف جهة الشَّبه بين هذه الصِّفة وبَيْن اسم الفاعل وذَكَروا الشَّبَه من جهة اشتراكهما في الصِّفة وفي تحمُّل الضَّمير وفي الطَّلب للاسم بعدها وفي التَّذكير والتَّأنيث والإفراد والتَّثنية والجمع، فإنْ لم يكن أصله صفة فلا يجوز أن يُشبَّه باسم الفاعل فينصِب أو يخفِض**"[٦].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٦٨.
(٢) أوضح المسالك ٣/٢١٤.
(٣) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٢/٣٥٣، ٣٥٤.
(٤) حاشية الصَّبَّان ٢/٤٧٦.
(٥) ألفيَّة ابن مالك ٦٧.
(٦) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٨٢.

ذكر ابن مالك في أبيات بعده ما تُفَارِق فيه الصِّفة المشبَّهة اسم الفاعل ولم يَذْكر أوجه الشَّبه بينهما، قال الشَّاطبيّ: "وقَصْدُه الأول إنَّما هو ذِكْر ما به يَفترقان، فهو الضروريُّ هنا، لما يَنْبَني على ذلك من الأحكام"(١).

مسألة: الفرق بين الصِّفة المشبَّهة واسم الفاعل:

قال ابن مالك(٢):

وَعَمَــلُ اسْــمِ فَاعِــلِ المُعَــدَّى ... لَهَــا عَلَــى الحَــدِّ الَّــذِي قَــدْ حُــدَّا

وَسَــبْقُ مَــا تَعْمَــلُ فِيــهِ مُجْتَنَــبْ ... وَكَوْنُــــهُ ذَا سَبَبِيّــــةٍ وَجَــــبْ

قال أبو حيَّان: **"ولَمَّا ذَكَر شرطاً فيها بصَوْغِها من اللَّازم وإنَّما تكون بمعنى الحال دون الماضي والاستقبال، وذَكَر أنَّها تَعْمل عمل اسم الفاعل المتعدِّي أَخَذ يَذْكر ما به الافتراق فقال: إنَّه يجتنب تقديم معمولها وذلك بخلاف اسم الفاعل... وقال: إنَّ معمولها يجب أَنْ يكون سببيًّاً وذلك بخلاف اسم الفاعل فإنَّه يَنْصِب السَّببيَّ والأجنبيَّ...**

ونَقصه من جهات الافتراق أنَّ اسم الفاعل يعمل ظاهراً ومضمراً وهذه الصِّفة لا تعمل إلَّا ظاهرة فقط...

ونَقصه أيضاً من جهات الافتراق أنَّه لا يُفْصَل بينها وبين معمولها..."(٣).

عقَّب الأزهريّ بجملة ممّا تَفْتَرق به الصِّفة المشبَّهة عن اسم الفاعل غير ما ذكر ابن مالك قال: "وتختص أيضاً بأمور منها: أنَّه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره، ومنها: أن لا تعمل محذوفة، ومنها، أنَّها تؤنث بالألف، ومنها: أن تخالف فعلها فتنصب مع قصوره، ومنها: دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل، كـ: حسن الوجه، ومع التخلل نحو: متقلب الخاطر، ومنها: استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام، ومنها: إنَّه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها، نحو: مررت بحسن وجهه.

ومنها: أنَّه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور، ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق، ومنها: أنَّها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل، فإنَّه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي، أو أريد به الاستمرار، ومنها: أنَّ منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به، ومنصوب اسم الفاعل مفعول به، ومنها: أنَّ (أل) الداخلة عليها حرف تعريف، والداخلة عليه اسم موصول على الأصح

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٧.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣٨٩، ٣٩٠.

فيهما"[١]، كما ذكر الصبان شيئاً منها[٢].

ابن مالك ربَّما نبّه إلى المشهور من جهات الافتراق وترك غير ذلك، كما أنَّه لم يُعقِّب غيره من شرَّاح الألفيَّة على ذلك، ولو كان في ذلك ضرورة لأشار إليه غير واحد.

مسألة: في أحكام معمول الصِّفة المشبَّهة المقترن بـ (أَلْ) وغيره:

قال ابن مالك[٣]:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعْ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمَاً مِنْ أَلْ خَلَا
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

قال أبو حيَّان: **"وظاهر كلام المصنِّف أَنَّ الرَّفع والنَّصب والجرَّ في المسائل الَّتي ذَكَرها جائزة على حدٍّ سواء وليس كذلك بل تتفاوت في الجواز، ومنها ما يختصُّ جوازه بالشِّعر عند بعضهم أو يقلُّ عند بعضهم ومن ذلك ما يَمْتَنع عند بعضهم ولم يُنَبِّه النَّاظِم على شيء من ذلك"**[٤].

قال المراديّ: "لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز، وهو ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط.

فالقبيح: ما عري عن الضمير، والحسن: ما كان فيه ضمير واحد، والمتوسط: ما تكرر فيه الضمير، إلا ما تقدم امتناعه، وقد بسطته في غير هذا المختصر"[٥]، ووضّح ذلك الأشمونيّ بالتَّفصيل[٦].

قال أبو حيَّان: **"وقد أغفل النَّاظِم كثيراً من أحكام هذه الصِّفة المشبَّهة في هذه الأرجوزة بالنِّسبة لها وبالنِّسبة إلى معمولها وبالنِّسبة إلى تابعها وقد ذكرنا من ذلك جملة ونحن نأتي على معظم ذلك إن شاء الله فنقول: معمول الصِّفة إمَّا أَنْ يكون ضميراً أو ظاهراً فإِنْ كان ضميراً فإِمَّا أَنْ يكون مرفوعاً، أو غير مرفوع...**

وإِنْ كان غير مرفوع فإِمَّا أَنْ تكون الصِّفة متصرِّفة أو غير متصرِّفة، إِنْ كانت متصرِّفة فإِمَّا أَنْ تكون مقرونة بأَلْ أو غير مقرونة...

وإِنْ كانت الصِّفة لا تتصرَّف فإِمَّا أَنْ تكون مقرونة بأَلْ أو غير مقرونة...

وإِنْ كان المعمول ظاهراً فإِمَّا أَنْ يكون مقروناً بأَلْ أو مضافاً إليه أو مجرَّداً أو مضافاً إليه أو

---

(١) شرح التَّصريح ٢/٥١.
(٢) ينظر: حاشية الصَّبَّان ٣/٧.
(٣) ألفيَّة ابن مالك ٦٧.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٩٣.
(٥) توضيح المقاصد ٢/٨٨٤.
(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ٢/٣٥٨، ٣٥٩.

مضافاً إلى ضمير الموصوف أو مضافاً إلى مضاف لضمير الموصوف أو مضافاً إلى ضمير اسم مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف أو مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى أو موصوفاً يُوصَفُ بِشِبْهِ الصِّفَة أو مضافاً إليه أو موصولاً أو مضاف إليه"[١].

وهذا يحتاج إلى تفصيل ممّا لا يسعه النَّظم ويخالف مقصد ابن مالك بالاختصار فيه.

مسألة: صيغ التَّعجُّب، وماهيَّة (ما) فيها:

قال ابن مالك[٢]:

بِأَفْعَـــلَ انطِـــقْ بَعْـــدَ مَـــا تَعَجُّبَـــا أَوْ جِـــئْ بِأَفْعِـــلْ مَجْـــرُورٍ بِبَـــا
وَتِلْـــوَ أَفْعَـــلَ انصِبَنَّـــهُ كَمَـــا أَوْفَى خَلِيلَيْنَـــا وأَصْـــدِقْ بِهِمَـــا

قال أبو حيَّان: **"ولم يَذْكر النَّاظِم غير هاتين الصِّيغَتَين، وذَكَر غيره صيغة ثالثة وهي فَعُلَ وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله"**[٣].

هذا يعود إلى ما أشار إليه ابن النَّاظِم وغيره[٤] باطِّرادهما قال: "والمبوب له في كتب العربية صيغتان: (ما أفعله! وأفعل به) لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه"[٥].

" وضَمَّ إليهما صيغةَ (فَعُلَ) إلحاقاً بهما، لا أنَّه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخِراً ولم يُصَدِّر به إشعاراً بعدم الأصَالة، ولم يَترَكه لاطِّراده"[٦].

قال أبو حيَّان: **"ولم يَتعرَّض النَّاظِم للكلام على ماهيّة ما ولا على إعرابها فنقول: أمَّا (مَا) فهي اسم مرفوع على الابتداء..."**[٧].

أجاب في ذلك الشَّاطبيّ قال: "فأمّا (أفْعَلَ) و (أَفْعِلْ) فهما عنده فعلان، ودَلَّ على ذلك من كلامه قوله بعد: "وفِي كِلا الفِعْلَيْن قِدْمًا لَزِما" فهذا نصٌّ على أنَّهما فعلان...

وأمّا حكم (ما) فالدليل على اسميتها أنَّه إذا ثبت كون (أَفْعَلَ) فعلاً اقتضى أنْ لابد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلابد من إضماره في الفعل عائداً على (ما) إذ لا غيرها، فمدلوله مدلول (ما) فثبت أنَّها اسم، ثم كونها استفهاميَّة، أو نكرة بمعنى (شَيءْ) أو موصولة، مسكوت عنه عنده، وذلك لا

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٣٩٤- ٣٩٦.
(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٨.
(٣) منهج السَّالك في الكلام ٨/٤.
(٤) كالمراديّ ينظر: توضيح المقاصد ٨٨٥/٢، والأشمونيّ ينظر: منهج السَّالك ٣٦٣/٢.
(٥) شرح ابن النَّاظم ٣٢٦.
(٦) المقاصد الشَّافية ٤٣٨/٤.
(٧) منهج السَّالك في الكلام ٨/٤.

يَقدح في فهم التعجُّب، مع أنَّه قد قيل بكلِّ واحد من تلك الاحتمالات، فكأنَّه ترك التعبير فلم ينص على اختيارٍ فيها، لأنَّ جميعها راجع في التَّقريب الصِّناعيّ إلى قَصْد واحد، فكأنَّه يرى أنَّ كل واحد منهما ممكن.

فالاستفهام قد يُؤْتَى فيه في معرض التَّعظيم...

وكذلك النكرة تُعْطِي، بما فيها من الإبهام، معنى التعظيم، وهو ظاهر.

وكذلك الموصولة، وإن أُوضِحت بالصِّلة، ففيها من الإبهام ما ليس في (الَّذي) وأيضاً ففي حذف الخبر إبهام يصلح للتعجُّب، فقد ظهر لكل قول وجه.

ويُحتمل أن يكون ترك تعين مذهب هنا لما يلزم على كل مذهب منها من الإشكال"[١].

مسألة: الفصل في التَّعجُّب بالظَّرف والمجرور، وبعض أحكام التَّعجُّب:

قال ابن مالك[٢]:

وفِعْــلُ هَــذَا البَــابِ لَــنْ يُقَدَّمَــا ... مَعْمُــولُــهُ وَوَصْلَــهُ بِــهِ الْزَمَــا

وفَصْلُــهُ بظَــرْفٍ أَوْ بِــحَرْف جَــرّ ... مُسْــتَعْمل والخُلــفُ في ذاك اسْــتَقَر

قال أبو حيَّان: "**وقد بقيت أحكام كثيرة في هذا الباب لم يُشِر إليها النَّاظِم، ونحن نَذْكر منها ما تيسَّر لنا ذكره إن شاء الله فنقول: من أحكام فِعلِهِ التصغير...**

ويلحق هذا الفعل إذا تعجبت من نحو: حَيِيَ الحذف في التصغير...

ومن أحكام أفعَلَ: أنَّه إمّا أن يكون مبنياً من لازم أو متعدٍّ...

ومن أحكام أفعَلَ: أنَّه لا يجوز حذف همزته...

ومن أحكام أفعَلَ: أنَّك إذا نصبت به ضمير المتكلم الواحد لزِمَته نون الوقاية كسائر الأفعال...

ومن أحكام منصوب أفعَلَ ومجرور أفعل في هذا الباب: أنَّه لا يكون إلّا معرفة أو نكرة مخصصة...

ومن أحكام فَعُلَ المراد بها التعجب: أنَّه لا يُبنى إلّا ممّا يُبنى منه أفْعَلَهُ بقياس..."[٣].

وهذا كما قال الشَّاطبيّ: "أنَّ ما اعتُرِض به لم يُغْفله جملة، بل في كلامه ما يشير إلى ما يُضْطَرُّ إليه فيه. ومالا يُضطر إليه لا يَفْتَقر إلى التَّنبيه عليه"[٤].

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٤٣٩- ٤٤٤.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٩.

(٣) منهج السالك في الكلام ٤/٤٣- ٥٠.

(٤) المقاصد الشافية ٤/٤٣٩.

مسألة: المراد بـ (أَلْ) المقترنة بـ (نِعْم ، وبِئْس):

قال ابن مالك[١]:

فِعْـــــلانِ غَيـــــرْ مُتَصرِّفَـــــيْن نِعْـــمَ وَبِئْـــسَ رَافِعـــانِ اسْـــمَينِ
مُقَـــارِنَيْ أل أو مُضـــافَيْن لِمَـــا قَارَنَهَـــا كَـــنِعْمَ عُقْبَـــى الكُرَمَـــا

قال أبو حيَّان: **"ولم يَتَعرَّض النَّاظِم لأَلْ هذه وفيها خلاف، ذهب الجمهور إلى أنَّها جنسيَّة، وذهب أبو إسحاق بن ملكون[٢] وأبو منصور الجواليقي[٣] إلى أنَّها عهديَّة، والقائلون بأنَّها جنسيَّة اختلفوا..."**[٤].

قال بركات هبّود[٥]: "المراد (أل) المعرفة؛ جنسيّة كانت أو عهديّة، فلا يقال: نعم زيد ولا بئس رجل على الراجح. والمراد الجنس حقيقة، إن[٦] قصد بمدخول (أل) جميع الأفراد ثم نص على الممدوح، أو المذموم بعد، أو مجازاً إن أريد بمدخولها الفرد المعين كأنّه جميع الجنس مبالغة في المدح أو الذم. أمّا العهد فقد يكون لشيء معهود في الذهن وتكون للعهد الذهني، وقد تكون للعهد الذكري، والمعهود هو المخصوص، و(أل) الجنسية[٧] أقوى في تأدية المقصود، وإن كانت العهدية[٨] أظهر"[٩].

مسألة: شروط التَّمييز المُفَسِّر لضمير (نِعْم، وبِئْس):

قال ابن مالك[١٠]:

ويَرْفَعَـــانِ مُضْمَـــرًا يُفَسِّـــرُهْ مُمَيِّـــزٌ كَـــنِعْمَ قَوْمًـــا مَعْشَـــرُهْ

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٦٩.

(٢) هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن منذر الحضرميّ الإشبيليّ أبو إسحاق بن ملكون، من تلامذته ابن خروف والشّلوبين، صنّف شرح الحماسة والنُّكت على التَّبصرة، ت٥١٨هـ، بغية الوعاة ١/٤٣١.

(٣) هو موهوب بن أحمد النَّحويّ اللّغويّ، سمع من الخطيب التَّبريزيّ وغيره، وألَّف كثيراً فشرح أدب الكاتب وما تلحن فيه العامَّة، ت٤٦٥هـ، بغية الوعاة ٢/٣٠٨.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٤/٥٧.

(٥) بركات يوسف هبّود مُحقِّق كتاب أوضح المسالك لابن هشام والَّذي علَّق عليه بكتاب أسماه (مصباح السَّالك إلى أوضح المسالك).

(٦) إنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) الجِنْسيَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) العَهْديَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) مصباح السَّالك ٣/٢٤٠.

(١٠) ألفيَّة ابن مالك ٦٩.

قال أبو حيَّان: **"ولم يتعرَّض النَّاظِم لشروط هذا التَّمييز وهي ثلاثة:**

أحدها: أَنْ يكون هذا التَّمييز مُبَيّناً للنَّوع الَّذي قُصد فيه المدح أو الذم...

الثاني: أَنْ يكون عاماً في الوجود...

الثالث: أَنْ لا يكون فيه معنى المفاضلة نحو أفعل التَّفضيل..."(١).

قال ابن مالك في التَّسهيل في شروط هذا التَّمييز: "ويضمر ممنوع الإتباع مُفَسّراً بتمييز مؤخر مطابق قابل (أل) لازم غالباً"(٢).

وقال الشَّاطبيّ في شرحه: "ثم كلامه وتمثيله مُشْعِر بفوائد، إحداها: أنَّ هذا المضمر لا يختلف باختلاف المميِّز، من إفراد أو تثنية أو جمع، ولا يبرز أصلاً، وذلك على اللغة المشهورة...

والثانية: أنَّ هذا المميِّز لازم لقوله: "ويَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ" أي مضمراً هذه صفته وحاله...

والثالثة: بيان أنَّ المميِّز لابد أنْ يكون فيه وصف هو موجود في" قَوْماً" وذلك كونه يقبل الألف واللام، فإنَّ" قَوْماً" يصح أن يدخل عليه على الجملة، فلو لم يصح لها لم يميّز..."(٣).

فلا نقول أنَّ ابن مالك لم يتعرَّض لها، بل تعرَّض لشيء منها ممّا قال به في التَّسهيل.

مسألة: أحكام لم يذكرها ابن مالك في باب (نِعْم، وبِئْس):

قال ابن مالك(٤):

وَإِنْ يُقَـــدَّمْ مُشْعِـــرٌ بِـــهِ كَفَـــى كَـــالعِلْمُ نِعْـــمَ المُقْتَـــنَى والمُقْتَفَـــى

قال أبو حيَّان: **"وقد بقيت أحكام من هذا الباب لم يَذْكرها النَّاظِم:**

ومن ذلك أنَّ شرط الفاعل في باب نِعْم وبِئْس أَنْ يكون أَعَمَّ من المخصوص، ولا يجوز أَنْ يكون مساوياً ولا أخصَّ...

ومن ذلك ما ذهب إليه بعض أصحابنا من جواز حذف التَّمييز وحده وجواز حذفه وحذف المخصوص، وذلك كله إذا دَلَّ على المعنى...

ومن ذلك أنَّ المخصوص لا يكون إلَّا من جنس الفاعل...

ومن ذلك أنَّه إذا كان المذكَّر كنَّى به عن مؤنَّث أو المؤنَّث كنَّى به عن مذكَّر فإنَّه يجوز لك أَنْ تُعَامله مُعَاملة ما كُنِّيَ به عنه...

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٦٢/٤.

(٢) تسهيل الفوائد ١٢٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ٥١٣/٤، ٥١٤.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٧٠.

ومن ذلك أنَّه يجوز في (نعم وبئس) أَنْ يعملا في الحال والمجرور...

ومن ذلك أنَّ من حقِّ المخصوص أَنْ يكون مختصًّاً بأَنْ يكون معرفة أو مُقارباً لها بالتَّخصيص..."[(١)].

لا يمكننا أنْ نقول بأنَّ ألفيَّة ابن مالك شاملة لكل القواعد النَّحويَّة، ولكن نقول أنَّها أَلَمَّت بما هو لازم ذكره، كما أنَّ الشَّاطبيّ قال: بأنَّ ابن مالك قد أَتَمَّ الكلام على (نعم، وبئس) وذلك بحسب ما يَليق بهذا المختصر[(٢)].

مسألة: المنصوب في (حبَّذا):

قال ابن مالك[(٣)]:

ومِثْـــلُ نِعْـــمَ حبَّـــذَا الفاعِـــلُ ذَا وإِنْ تُـــرِدْ ذَمًّـــا فقُـــلْ لَا حَبَّـــذَا

وَأَوْلِ ذَا المَخْصُـــوصِ أَيًّا كَـــانَ لَا تَعْـدِلْ بِـذَا فَهْـوَ يُضَـاهِي المَثَـلا

قال أبو حيَّان: **"ولم يتعرَّض النَّاظِم للمنصوب في حبَّذا، فنقول: يجوز أَنْ تأتي بمنصوب بعد المخصوص وقبله..."**[(٤)].

وجَّه الشَّاطبيّ ذلك لأحد أمرين: "يمكن أَنْ يكون له رأيُه رأيَ الجماعة، على أنَّه يرى تقديم المنصوب على المخصوص، لكنّه لما كان قليلاً جداً لم يعبأ به في الذكر، وإن كان قد يقاس عليه عنده وهذا بعيد.

والأظهر من لفظه منع ذلك، فلم يذكره وإن كان قياساً عند غيره، لكونه لم يره قياساً لندوره عنده. واعتبره في التَّسهيل[(٥)] وغيره"[(٦)].

مسألة: رفع الاسم وجرّه بالباء لما بُني على (فَعُل):

قال ابن مالك[(٧)]:

وَمَـا سِـوَى ذَا ارْفَـعْ بِحَـبَّ أَوْ فَجُـرّ بِالبَـا وَدُونَ ذَا انْضِمَـامُ الـحَا كَثُـرْ

قال أبو حيَّان: **"ويظهر من كلام النَّاظم اختصاص هذا الحكم من رفع الفاعل وجرِّه بالباء**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٤/٩٠- ٩٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشَّافية ٤/٥٤٤.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٧٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٤/١٠٨.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ١٢٩.

(٦) المصدر السَّابق ٤/٥٦٠.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٧٠.

بفاعل حَبَّ وليس كما ذكر، بل هذا الحكم ثابت لكل ما يُبْنى على فَعُلَ مُراداً به المدح أو الذَّمُّ أو التَّعجُّب"[١].

أجاب عن ذلك الشَّاطبيّ قال: "فالجواب أنَّه لم يغفل عن هذا التقييد البتَّة، لأنَّه لما ذكر أحكام (نعم، وبئس) ألحق بهما (حَبَّذَا) في قوله: "ومْثِلُ نِعْمَ حَبَّذَا" فاقتضى أنَّ (حَبَّ) بغير (ذا) مثل (نِعْم) في جميع الأحكام، إلّا ما خصّها به دون (نِعْمَ) وهذا صحيح، فإنَّها فيما سوى ما ذكَر، فلم يحتج إلى ذكر قيد لرجوعها إلى حكم الباب"[٢]، وهذا وارد.

(١) منهج السَّالك في الكلام ٤/١١١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥٦٧.

المبحث الثَّالث

التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة من اضطراب

مسألة: في علامات الفعل الماضي:

قال ابن مالك[١]:

وَمَاضِـي الأفْعـال بِالتَّـا مِـزْ وَسِـمْ بالنُّـونِ فِعْـلَ الأمْـرِ إنْ أمْـرٌ فُهِـمْ

عقَّب أبو حيَّان بقوله: **"وقَدْ أفرد التَّاء فلا يدري[٢] أيَّ التَّاءين أراد، ولا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بالتَّاء مجموعهما، لأَنَّه يكون من إطلاق المفرد عَلَى المثنى وهو غيرُ مطرد"**[٣].

وابن مالك هنا يُريد بها تاء التَّأنيث السَّاكنة فسّر ذلك شرح ابن النَّاظم[٤] له؛ حيث قال: "وعلامة الماضي أن يحسن فيه تاء التأنيث الساكنة، نحو: نِعمَتْ، وبِئسَتْ، وهو موضوع للماضي من الأزمنة"، فلم يذكر شيئاً عن تاء الفاعل.

وفي التَّسهيل يقول ابن مالك[٥]: "ويميز الماضي التاء المذكورة" وفي شرحه[٦]، قال: "التاء المذكورة هي تاء التأنيث الساكنة"، وبهذا يتَّضح أَنَّه أراد تاء التَّأنيث السَّاكنة فلم يكن هناك إطلاق مفرد على مثنى.

ولا نقول: إنَّه قد خرج منها؛ إذ كان لابدّ منه أَنْ يُوضِّح في نظمه أيَّهما أراد؛ تفادياً للَّبس.

مسألة: في ضمائر الرَّفع:

قال ابن مالك[٧]:

وَذُو ارْتِفـاعٍ وَانْفِصـالٍ أَنـا هُـوْ وَأَنْـتَ وَالفُـروعُ لا تَشْتَبِـهُ

وَذُو انْتِصـابٍ فِي انْفِصـالٍ جُعِـلا إيَّايَ وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلا

قال أبو حيَّان مُعقِّباً: **"تسمية ذا ارتفاع لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لأَنَّ الضَّمائرَ مبنيَّةٌ لكنَّهُ يحكم على موضعِهَا**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٢) يريد القارئ.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١١/١.

(٤) شرح ابن النَّاظم ١١.

(٥) تسهيل الفوائد ٤.

(٦) شرح التَّسهيل ١٦/١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

بالإعراب"[١].

وقال: **"قوله: "ذو انتصاب" فيه تجَوُّزٌ؛ لأَنَّه مَبْنِيٌّ وإِنَّما مَعْنَاه أَنَّهُ يحكمُ عَلَيهِ بأَنَّهُ فِي موضعِ نصبٍ بمعنَى أَنَّه لَوْ وَقَعَ مكَانَه اسمٌ معربٌ لكَانَ مَنْصُوباً"**[٢].

كما عقَّب في التَّذييل على نفس الأمر بقول: "وقوله: في الإعراب فيه تَجَوُّزٌ إذِ المضْمَرات مبنيةٌ، فلا إعرابَ، والمعنى أنه لو وَقع مكانَه مُعْرَبٌ لكان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وقد كَثُرَ تَجَوُّزُه في هذا، فقال في المضمر: "وهو المرفوع"، وقال: "وإنْ رُفِع"، والمضمراتُ لا رفعَ فيها ولا نصبَ ولا جرَّ، وعبارةُ أصحابِنا أَسَدُّ، يقولون: مرفوع الموضع، ومنصوب الموضع، ومجرور الموضع"[٣] .

فمنهم مَنْ يقول بها فيُعيّنها بـ(الموضع، أو المحل): أمثال الجزوليّ، الشلوبين، والأبذيّ[٤]، كما أنَّ ابن ابن مالك وضّحها في الكافية وشرحها[٥] قال:

وما مضى وشبهه متصل ... وهو وأنت وأنا منفصل
كذاك إياي وإياك وَزِدْ ... إياه والفروع عنها لا تحد
والأول المرفوع موضعًا وما ... يليه منصوب المحل فاعلما

ومنهم مَنْ لم يفعل ذلك كابن عصفور في شرح الجمل[٦]، وابن مالك هنا.

فلا نرى في هذا ضيراً وقد ذكر من قبل أنَّ الضمائر مبنية، وكذا شُرّاح الألفيَّة من فعل ذلك مثال ابن هشام، والفوزان[٧]، ومنهم مَنْ لم يفعل مثال ابن النَّاظم، والأشمونيّ، والشَّاطبيّ[٨].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٦٠.

(٢) المصدر السَّابق ١/٦٣.

(٣) التَّذييل والتَّكميل ٢/١٣١.

(٤) ينظر: المقدّمة الجزوليَّة، لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزوليّ، تحقيق: شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، مطبعة أمَّ القرى، راجعه حامد أحمد نيل، فتحي مُحَمَّد أحمد جمعه، ٦١، التوطئة، لأبي علي الشّلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار الكتب، الكويت، ١٩٨٨م، ١٨٤- ١٨٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٨- ٢٣٠.

(٦) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجيّ ١/١٤٩.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/١٠٤، وينظر: دليل السَّالك ١/٩٣.

(٨) ينظر: شرح النَّاظم ٣٧، منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٩٠، المقاصد الشَّافية ١/٢٨٥.

مسألة: في (أل) التَّعريف:

قال ابن مالك[١]:

وَبَعْـــضُ الأَعْـــلَامِ عَلَيْـــهِ دَخَـــلَا لِلَمْـــحِ مَـــا قَـــدْ كَـــانَ عَنْـــهُ نُقِـــلَا
كَالفَصْـــلِ وَالحَـــارِثِ وَالنُّعْمَـــانِ فَـــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـــهُ سِـــيَّانِ

قال أبو حيَّان: **"وقوله في البيت قبله: "لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا" عبارة غير جيدة؛ لأنّ (أل) لا تكون للمح الاسم الَّذي نقل عنه العَلَم مطلقاً، إنَّمَا تَكُون لِلَمْحِ الصفة كما قلنا"**[٢].

ونجدُ الحازميّ[٣] في توضيح ذلك يقول[٤]: "لِلَمْحِ" أي: ملاحظة، " مَا" أي: المعنى الذي قد كان كان ذلك البعض عَنْهُ، " نُقِلاَ" نقل عنه، الألف للإطلاق، و" عنه" هذا متعلق بقوله: "نُقِلاَ"، أي: لأجل ملاحظة الوصف الذي كان عنه نقلا ذلك البعض؛ لأنَّ الكلام في بعض الأعلام لا في كلها" فيرى الحازميّ أنَّ ابن مالك أطلق في قوله: "لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا".

في حين يرى غيره كابن عقيل[٥] وابن هشام[٦] أنَّها تكون للمح الأصل، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، وقد تدخل على المنقول من مصدر، أو اسم عين، وتمثيل ابن مالك يدلُّ على ذلك.

مسألة: في أفعال المُقاربة:

قال ابن مالك[٧]:

كَكَـــانَ كَـــادَ وَعَسَـــى لَكِـــنْ نَـــدَرْ غَيْـــر مُضَـــارِعٍ لِهَـــذَيْنِ خَبَـــرْ

ردَّ أبو حيَّان **بقوله: "وكان يَنْبَغِي للنَّاظِم أن يقول: لَكِن ندرَ مجيءُ خَبَرَها اسماً ولا يقول: غَيْر مضارع؛ لأن غَيْر مضارع يصدق عَلَى الاسم وعَلَى غَيْرِهِ من ظرف أو مجرور أو جملة اسمية أو فعلية لَمْ تصدّر بِمُضَارِع، ففي قوله: "غَيْرُ مُضَارِعٍ" إِبْهَام، وكان يَنْبَغِي أَنْ يُعَيّنَ ودلَّ كلامُ النَّاظِم أَنَّ خَبَرَها يكُون مُضَارِعاً بالْمَفْهُومِ لا بالْمَنْطُوقِ"**[٨].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٨.

(٣) أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ، شيخ معاصر مِنْ مكة المكرمة.

(٤) شرح ألفيَّة ابن مالك، لأبي عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازميّ، الكتاب مرقم آلياً ورقم الجزء هو رقم الدَّرس، ١٣٨ درساً، ٢٤/٢٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٨٤.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٤٧.

وقال ابن عقيل[١] بأنَّ في ذلك إيهام في نُدْرة مجيء غير الاسم خبراً، وقد قال ابن مالك في الكافية[٢]:

وكاسمها اسمهن لكن الخبر هنا مضارع، ومفردًا ندر

ولكنَّه أَتْبَع في شرحه ذِكْر ما ندر ممّا ورد غير مضارع قال: "وقد يرد خبر" جعل" جملة اسمية كقول الشاعر[٣]:

وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

ومن ورود الخبر جملة مصدرة بـ" إذا" قول ابن عباس- رضي الله عنهما-:

"فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا"[٤]"[٥].

وذكر الفوزان[٦] هذا الحديث في شرحه ممثِّلاً به ممَّا قد جاء ماضياً[٧]، وبذلك لا يكون في هذا البيت إيهاماً.

مسألة: الفتح والكسر في سين (عَسَيْتُ):

قال ابن مالك[٨]:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

فلأبي حيَّان تعقيبٌ مفاده: **"يدل قوله: "مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ" عَلَى أَنَّه يَجُوز فِي السينِ الفتحُ والكسرُ، وهَذَا فِيهِ إِبْهَامٌ؛ لأنه إِنْ عَنَى بِذَلِكَ أَنَّه إِذَا اتَّصَل بـ" عَسَى" ضَمِير مُتَكَلِّم أَوْ ضَمِير مُخاطبٍ فَقَطْ كَمَا ضُبِطَ هَذَا الحرفُ بفتحِ التَّاءِ وضمهَا فلا يختصُّ هَذَا الحكم بِذَلِك؛ لأنه إذا اتصل بها نون الإناث فاللغتان منقولتان فيها نَحْو: عَسَيْنَ، وعَسِينَ، ذكر ذلك صاحب كتاب الترشيح[٩]، ولا**

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٢) شرح الكافية ١/٤٤٩.

(٣) بحر الوافر، في الدرر اللّوامع بلا نسبة ١/٢٧٣، وفي المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة المشهور بـ(شرح الشَّواهد الشَّواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ، تحقيق: علي مُحَمَّد فاخر وآخرين، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ، ٤أجزاء، وفيه قال: "هذا البيت من أبيات الحماسة ولم يعزه إلى أحد" ٢/٦٨٣.

(٤) أخرجه البخاري، ٦٥ كتاب التفسير، ٢٦ سورة الشعراء، ٢ باب وأنذر عشيرتك الأقربين، ٦/١١١.

(٥) شرح الكافية ١/٤٥٢.

(٦) عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، معاصر، ولد في بريدة في القصيم، عام ١٣٧٠هـ.

(٧) ينظر: دليل السالك ١/٢٢٨.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣١.

(٩) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ أبو بكر الماردي، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ، قال السُّيوطيّ: وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيَّان وابن هشام كثيراً. بُغية الوُعاة ١/٥٥٣.

يكُون- أَيْضاً- هَذَا الحُكْمُ إِذَا اتَّصَل بِهَا ضَمِير متكلمٍ أو ضَمِير مُخاطَبٍ أصلُهُ النَّصْبُ نَحْو: عَسَايَ أَنْ أَخرجَ، وعَسَاكَ أَنْ تخرج!، فإن السين لا يجوز إلا فَتْحُهَا وهما ضمير متكلمٍ ومخاطبٍ.

وإِنْ عَنَى بِذَلِك إِذَا اتَّصَلَ بـ: "عَسَى" ضَمِير رفعٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ فلَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأَنَّه إذا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِير الاثْنَيْنِ أو ضَمِيرُ جَمْعِ المُذَكَّرِ العَاقِلِ الغَائِبِ فَلَا يَجُوزُ فِي السِّينِ إِلَّا الفَتْحُ نَحْو: عَسَيَا، وعَسَتَا، عَسَوْا، وضَابِط هَذَا الحُكْمِ أَنَّ السِّينِ مَفْتُوحة إِلَّا أَنْ يَتَّصِل بـ: "عَسَى" ضَمِير مَرْفُوع لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أو نُونِ إِنَاثٍ، فإِنَّه يَجُوز مَعَ الفَتْحِ الكَسْر"[(١)].

قال ابن مالك في التَّسهيل: "وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين" عسى""[(٢)]، وقال في شرحه: "وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر"[(٣)]، وهذا ما كان يقصده ابن مالك في هذا البيت، وبه قال شُرَّاحه[(٤)]، ولم يُعَقِّب أحدهم في ذلك.

يقول الشَّاطبيّ في بيان القيد في هذا البيت: "والضابطُ الذي أشار إليه بالمثال هو أن تُسنِد عسى إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل؛ فقولهُ: من نحو كذا، إخبارُ عن كل موضع كانت فيه مسندةً إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل، فيدخل كل مسند في التاء وحدها نحو عَسِيت، أو مع غيرها نحو عَسِيتم، أو النون: الهندات عَسِينَ، أونا نحو عَسِيا"[(٥)].

وفي شرح التَّصريح قال الأزهريّ:"" وليس ذلك" الجواز "مطلقًا"، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر،" خلافًا للفارسيّ"[(٦)] في إجازته الكسر مطلقًا، فيجيز: عسى زيد، بكسر السين، كرضى زيد،" بل بل يتقيد بأن يسند إلى" ضمير يسكن معه آخر الفعل، فيشمل ما إذا كان مسنداً إلى التاء أو النون أو نا"[(٧)].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٥٥.

(٢) تسهيل الفوائد ٦٠.

(٣) شرح التَّسهيل ١/٣٦٩.

(٤) كابن هشام في أوضح المسالك ١/٣١١، وابن عقيل في شرحه ١/٣١٦، والأشمونيّ في منهج السَّالك ١٣٤، وغيرهم.

(٥) المقاصد الشَّافية ٢/٣٠٣.

(٦) ينظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدِّين قهوجيّ وبشير حويجابيّ، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ، ٧أجزاء، ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

(٧) شرح التَّصريح ١/٢٩٢.

مسألة: في مجيء المصدر النَّكرة حالاً:

قال ابن مالك[١]:

وَمَصْـــدَرٌ مُنْكَـــرٌ حَـــالاً يَقَـــعْ بِكَثْـــرَةٍ كَبَغْتَـــةً زَيْـــدٌ طَلَـــعْ

يقول أبو حيَّان مُعقِّباً: **"وظاهرُ كلامِ النَّاظمِ فِي هَذَا البَيْتِ أَنَّ وقُوعَ المصْدَرِ النكرةِ حالاً يكثرُ، ولا يتَّضِحُ مِنْ قَوْلِهِ: "يكثُر" أَنَّه ينقاسُ أو لا ينقاسُ ولكنَّ الكثرةَ دليلُ القياسِ.**

وأَجْمَعَ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ فِي نَحْوِ هَذِهِ المصَادِرِ أَنَّه لا يستعملُ مِنْ ذَلِك إِلَّا ما استعملتْهُ العربُ ولا ينقاسُ غَيْرُ المستعملِ عَلَى المستعملِ.

هَذَا وإِنْ كَانوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّخْرِيجِ...

والصحيح أنَّه يقتصر في هذا وغيره على السماع، ومن المصادر ما يطرد وقوعه حالاً فكان ينبغي للناظم أَنْ يبيِّنَ ذَلِك ولا يأتي بعبارةٍ غيْرِ مخلصةٍ وهي قوله: إِنَّ ذلك يكثرُ أي وقوعُ المصْدَرِ النكرةِ حالاً"[٢].

هذا وقد حصر ابن مالك ما فيه اطّراد في ثلاثة مواضع: بعد إمَّا، وبعد خبر شُبِّه به مبتدأ، أو قُرِن هو بـ(أل) الدالة على الكمال، قال في التَّسهيل: "بل يُقتَصر فيه وفي غيره على السّماع، إلَّا في نحو: أَنت الرجلُ عِلماً، وهو زهيرٌ شِعراً، وأَمّا عِلْماً فعالِمٌ"[٣].

أجاب الشَّاطبيّ في هذه المسألة" أَنَّ إطلاقَ القول بالكثرة قد يقال: إِنَّه لا يعطي منعَ القياس حَتْماً، وإِنَّما هو تصريحٌ بمُجَرَّدِ الكثرة في السماع، ويبقى النظر بعدَ ذلك في القياسِ، فيكونُ الأمرُ عندَه في القياس مختلِفاً، فمِنْهُ ما هو مَقِيسٌ، ومنه ما ليس كذلك، وسَكَتَ عن تفصيلِ الحكم لنظر الناظر في المسألة، ويترجَّحُ هذا القصدُ بأَنَّ النظم الذي في اليد لا يُبْلَغُ فيه بَسْطُ مثل هذه الأمور لا سيما باب: أَمَّا عِلْماً فعالِم، فإنَّ فيه من الصعوبة ما قال بسببها الزَّجاجُ: إِنَّه لم يفهمه أحدٌ، إلا الخليلَ وسيبويه[٤]، فإذا كان كذلك لم يَلِقِ التفصيلُ بهذا الموضع.. وأولى من هذا أن يُقالَ: إِنَّ تمثيلَه قَيْدٌ في المصدر الذي أراد ذكره، وعلى هذا يبقى ما تقدم غيرُ مُتَعَرَّضٍ له، ولا يلزمه ذكر كل مسألة في الحال، كما لا يلزمه ذلك في غيره"[٥].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥١.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٩٥.

(٣) تسهيل الفوائد ١٠٩.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السِّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ وَ علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٥أجزاء، ٢/٢٥٦.

(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٤٤٣.

مسألة: في الإضافة:

قال ابن مالك[١]:

نُونــاً تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِنَــا مِمَّــا تُضِــيفُ احْــذِفْ كَطُــورِ سِــينَا

قال أبو حيَّان: "**وفِي قَوْلِهِ: "تَلِي الإِعْرَابَ" تَعَقُّبٌ إِنْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ فِي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ هِيَ الإِعْرَابُ وإِنْ كَانَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيينَ وَهُوَ اخْتِيَارُ المصنّف وهُوَ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ زَائِدٌ عَلَى ماهيةِ الكَلِمَةِ، وهَذِهِ الحُرُوفُ هِيَ تَمَامُ مَاهِيةِ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ فَلَا يمكن أَنْ تَكُونَ إِعْرَاباً وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ اختلافِ النَّاسِ فِي مَا أُعْرِبَ بِهِ المُثَنَّى ومَا أُعْرِبَ عَلَى حَدِّه فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا هَذَا وإِصْلَاحُ كَلَامِ المُصَنِّفِ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ التقديرُ: نُوناً تَلِي حَرْفَ الإِعْرَابِ**"[٢].

هذا وقد فسَّر بعض الشُّراح قول ابن مالك: "تَلِي الإِعْرَابَ" بحروف الإعراب[٣]أو علامة الإعراب[٤]، وقال الغرسيّ[٥] في قول السُّيوطيّ: "أي حروفه": "إشارة إمَّا إلى أنَّ المراد بالإعراب حروفه لا مطلقة بقرينة قوله: نوناً تلي؛ لأنَّها لا تلي إلَّا حروفه فيكون من ذكر المطلق وإرادة المقيَّد"[٦]، وهذا هو الظَّاهر من كلام ابن مالك.

مسألة: في ما يكتسبه المضاف مِنْ المضاف إليه:

قال ابن مالك[٧]:

وَرُبَّمَــا أَكْسَــبَ ثَــانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثــاً إِنْ كَــانَ لِحَــذْفٍ مُــوهِلَا

قال أبو حيَّان: "**يَقُولُ: يَكْتَسِي المُضَافُ مِنَ المُضَافِ إِلَيْه تَأْنِيثاً وشَرَطَ فِيهِ المُصَنِّفُ أَنْ يَكُونَ مُوهِلاً لِلْحَذْفِ أَيْ يَجُوزُ حَذْفُهُ يَعْنِي حَذْفَ الأَولِ ويَسْتَغْنِي بالمُضَافِ إِلَيْه عَنْهُ فيَقُومُ مَقَامَهُ، وفِي كَلَامِهِ**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١١٣/٣.

(٣) ينظر: البهجة المرضيَّة ٣١١، وحاشية الصَّبَّان ٣٥٦/٢، ودليل السَّالك ٣٢/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن النَّاظم ٢٧٢،وأوضح المسالك ٧١/٣.

(٥) مُحَمَّد صالح بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي الغُرْسيّ، ولد سنة ١٩٥٣م، أو قبلها بسنتين أو ثلاث في بلاد ماردين من ديار بكر بدولة تركيا، وضع حاشية على شرح السُّيوطيّ أسماه (التحقيقات الوفيَّة بما في البهجة المرضيّة من النّكات والرّموز الخفيَّة).

(٦) التحقيقات الوفيَّة (حاشية شرح السُّيوطيّ البهجة المرضيّة) ٣١١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٥٨.

قُصُورٌ عَنْ إِفْهَامِهِ هَذَا المَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ النُّحَاةُ والمسموعُ لِذَلِكَ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سيبويهِ[١] هُوَ أَنْ تَلْفَظَ بالثَّانِي وأَنْتَ تُرِيدُ الأَوَّلَ"[٢].

لم يذكر أحد من الشُّراح قُصُورٌ في إفهام هذا البيت المعنى المراد غير أبي حيَّان، بل وقال الصَّبَّان: "ففي كلام المصنف اكتفاء. وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب"[٣].

قال ابن النَّاظم في ذلك: "الإشارة بهذا البيت إلى أنه[٤] إذا كان المضاف صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه جاز أن[٥] يعطي المضاف ما للمضاف إليه من تأنيث أو تذكير"[٦].

وقال المراديّ في شرحه: "يعني: أن[٧] المضاف قد يؤنث لتأنيث المضاف إليه، بشرط صحة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه"[٨]، فلا أرى في شرحيهما ما يدلُّ على قصور في قول ابن مالك.

قال أبو حيَّان: "**وقَوْله: "أَكْسَبَ ثَانٍ" أَتَى باللُّغَةِ النَّادِرَةِ القليلةِ وهُوَ أَكْسَبَ وإِنَّمَا الفَصِيحُ الكثيرُ كَسَبَ"**[٩].

قال السُّيوطيّ في هذا: "كَسَبَ وأَكْسَبَ يتعديان إلى مفعولين فتقول: كَسَبته مالاً وأَكْسَبْتُه إياه"[١٠].

قال الأزهريّ: "وقال أحمد بن يحيى: كل الناس يقولون: كسبك فلان خيرا إلا ابْن الأعرابي فإنه[١١] يقول أكسبك فلان خيرا"[١٢].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٢، ٥٣.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/١٤٠.

(٣) حاشية الصَّبَّان ٢/٣٧٢.

(٤) أَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) شرح ابن النَّاظم ٢٧٦.

(٧) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) توضيح المقاصد ٢/٧٩٣.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ٣/١٤٣.

(١٠) المقاصد الشَّافية ٤/٤٥.

(١١) فإِنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٢) تهذيب اللُّغة، لأبي منصور الأزهريّ الهرويّ، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٥جزءاً، ١٠/٤٨.

مسألة: في الأسماء الَّتي تلازمها الإضافة:

قال ابن مالك[١]:

وَبَعْــضُ الأَسْــمَاءِ يُضَــافُ أَبَــدَا وَبَعْــضُ ذَا قَــدْ يَأْتِ لَفْظــاً مُفْــرَدَا

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "أَبَدَا" هو ظرفٌ للاستقبال فإنْ عُنِيَ به مَدْلُولُه في اللُّغة فيَصِير المعنى: وبعض الأسماء يُضاف في الزَّمان المُسْتَقبل وهذا ليس بشَيْء؛ لأنَّه لا فائدة في تَخْصِيص إضافتها بالزَّمان المُسْتَقبل، وإن عُنِيَ به أنَّ بعض الأسماء يُضاف دائماً فأطلق" أَبَدَا" مُطلَق دائماً وهو ظاهرُ مُرَاده فقد ناقض هذه الدَّيْمُومة بقوله: "وَبَعْضُ ذَا" أي وبعض ما يُضاف دائماً قد يأتي لفظاً مفرداً أي يَنْفكُّ عن الإضافة، فقد صار ما يُضاف دائماً انفكَّ عن الإضافة وهذا كلامٌ خافٍ**"[٢].

أشار ابن حمدون في حاشيته إلى اعتراض أبي حيَّان هذا والجواب عليه قال فيه بعد أنْ ذكر فحوى الاعتراض: "وأُجيب بأنّ مراده بـ" أَبَدَا" دائماً والإشارة في قوله: "وَبَعْضُ ذَا" عائدة لما يُضاف لا بقيد كونه دائماً"[٣] وهذا هو الظاهر.

مسألة: في جواز إضافة (إذ) للجمل وإفرادها:

قال ابن مالك[٤]:

إِفْــرَادُ إِذْ وَمَــا كَــإِذْ مَعْــنىً كَــإِذْ أَضِــفْ جَــوَازاً نَحْــوُ حِــينَ جَــا نُبِــذْ

قال أبو حيَّان: "**وجَاءَ صَدْرُ هَذَا البَيْتِ فِي النَّظْمِ قَلِقَاً وهُوَ: "إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ" وهُوَ مَعَ ذَلِك كَلَام فَاسِدٌ؛ لأَنَّهُ قَالَ والظَّرْفُ الَّذِي هُوَ مِثْلُ إِذْ فِي المَعْنَى هُوَ مِثْل إِذْ فَمَا: مُبْتَدَأ موصول صلته كَإِذْ، ومَعْنَى: مَنْصُوبٌ تمييزاً عَنْ حَرْفِ التَّشْبِيهِ كَمَا يَنْتَصِبُ عَنْ مِثل، وكَإِذْ خَبَرٌ عَنْ مِثْلِ فأَخْبَرَ عَنِ الَّذِي هُوَ شَبِيهٌ بِإِذْ فِي المَعْنَى بِكَوْنِهِ شَبِيهاً لَهُ فَكَوْنُهُ شَبِيهاً لَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِكَوْنِهِ ظَرْفاً أَوْ بِكَوْنِهِ للمُضِيّ أَوْ بِكَوْنِهِ مَبْنِيَّاً وكُلُّهَا تَشْبِيهَاتٌ لا تَصِحُّ.**

أَمَّا الأَوَّلُ والثَّانِي فإِنَّمَا لَمْ يَصِحّ؛ لأَنَّ الخَبَر يُفْهَمُ مَعْنَاهُ مِنَ المُبْتَدَأ، وشَرْطُ الخَبَر أَنْ لا يُفْهَمَ مِنَ المُبْتَدَأ... وأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا يَصِحُّ؛ لأَنَّ لَيْسَ بِنَاؤُهُ مِثْل بِنَائِهِ إِذْ بِنَاءُ (إِذْ) وَاجِبٌ وبِنَاءُ مَا يَكُونُ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الظُّرُوفِ جَائِزٌ ثُمَّ المُصَنِّف يَكُونُ قَدْ كَرَّرَ هَذَا الحُكْمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي البَيْتِ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ هَذَا البَيْتِ، وإِنْ أُعْرِبَتْ (مَا) كَإِذْ مَفْعُولاً بِأَضِفْ وهُوَ الظَّاهِرُ فيَبْقَى قَوْله (كَإِذْ) الثَّانِيةِ لا مَعْنَى لَهُ؛

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٨.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/١٥٠.

(٣) المصدر السَّابق ١/٣٣١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٩.

لأَنَّ الكَلَامَ يَتِمُّ بِدُونِهِ إِذْ يَصِيرُ المَعْنَى: أَضِفْ جَوَازاً الظَّرْفَ الَّذِي هُوَ كإِذْ فِي المَعْنَى فيَبْقَى كإِذْ لا مَعْنَى لَهُ ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْضاً ويَكُونُ المَعْنَى أَضِفْ جَوَازاً الظَّرْفَ الَّذِي كَإِذْ فِي المَعْنَى كَإِضَافَةِ إِذْ؛ لأَنَّ إِضَافَةَ إِذْ وَاجِبَةٌ وإِضَافَةُ ذَلِكَ الظَّرْفِ جَائِزَةٌ"[١] وهكذا.

قال المكوديّ في إعراب ذلك:"و" ما" موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بإذ وهو مفعول مقدم بـ" أضف" وصلتها"كإذ" و" معنى" منصوب على إسقاط الخافض، و" جوازاً" مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة، والأول أظهر، و" كإذ" الثانى متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر، ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل"[٢].

وقال ابن حمدون مُعلِّقاً على المكوديّ في قوله" وكإذ الثاني متعلق بأضف": "قال المعرب: الأوجه أنْ تكون الكاف اسماً بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، وجوازاً مفعول مطلق، والتقدير: أضف الزمان المبهم الذي كإذ إضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازاً"[٣].

وقال الصَّبَّان: "الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن[٤]" ما" مبتدأ و" كإذ" صلتها والخبر" كإذ" الثانية و" أضف جوازاً" استئناف في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح، ويحتمل أن[٥] ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة"[٦].

مسألة: في ما يضاف إلى الجمل جوازاً وبناؤه:

قال ابن مالك[٧]:

وَابْنِ أَوْ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَثْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

قال أبو حيَّان: **"أَبْهم المُصَنِّف في قوله (وما أُجْرِي كَإِذْ) ويعني بالَّذي أُجْرِي كَإِذْ الظَّرف الَّذي يُضَاف إلى ما يُضاف إليه (إِذْ)"** [٨].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١٧٦/٣، ١٧٧.

(٢) شرح المكوديّ ١٦٤.

(٣) حاشية ابن حمدون ٣٣٥/١.

(٤) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) حاشية الصَّبَّان ٣٨٤/٢.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٥٩.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١٧٨/٣..

لم يشر أحد من الشرَّاح إلى هذا الإبهام الّذي قال به أبو حيَّان في قول ابن مالك: "مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا" أو إلباس فيه، قال المراديّ: "يعني: أنَّه يجوز فيما أجري مجرى (إذ) من أسماء الزمان فأضيف إلى جملة، وجهان... وقال المصنف[١]: بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن[٢] قمت من قولك: (حين قمت قمت) كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار، فشبه (حين) وأمثاله بـ (إن)[٣]"[٤].

قال أبو حيَّان: "**وفي قوله: "مَثْلُوِّ فِعْلٍ" إبهام؛ لأنَّ الفعل المبنيّ تارة يكون ماضياً وهو الَّذي يَذْكُرُه النَّحويُّون، وتارة يكون مضارعاً لكنَّه يكون مبنيًّاً لِكَوْنِه اتَّصل به نون الإناث**"[٥].

فبهذا أشار المراديّ في شرحه إلى أنَّ ابن مالك أراد بقوله: "بِنَا" ما يشمل الماضي والمضارع المبني وقال: "فكلاهما يختار معه البناء، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية[٦]:

وقبـــل فعـــل مـــاض البنـــا رجـــح والعكـس قبـل غـيره أيضـا وضـح"[٧]

(١) ينظر: شرح التَّسهيل ٢٥٧/٣.

(٢) إنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) إنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) توضيح المقاصد ٨٠٦/٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١٧٩/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٩٤١/٢.

(٧) توضيح المقاصد ٨٠٨/٢.

الفصل الرَّابع
التَّعقُّبات على الصِّناعة النَّحويَّة في الألفيَّة

وفيه :

المبحث الأوَّل : التَّعقُّبات على التَّمثيل.

المبحث الثَّاني : التَّعقُّبات على الحدود.

المبحث الثَّالث : التَّعقُّبات على التَّعليل.

المبحث الرَّابع : التَّعقُّبات على الأصول النَّحويَّة.

المبحث الأوَّل
التَّعقُّبات على التَّمثيل

مسألة: شروط جمع الاسم والصفة:

قوله[١]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

يقول أبو حيَّان: **"وأشار بـ (عَامِرٍ) إلى الاسم، وبـ (مُذْنِبِ) إلى الصِّفة، ولا يُفْهم من هذين المثالين شرط جمع كل[٢] واحد منهما.**

وشروط الاسم خمسة: الذُّكوريَّة، والعلميَّة في المكبر والعقل، وخلوُّه من تاء التَّأنيث، وعدم التَّركيب.– ومثّل لها–.

وشروط الصِّفة: الذُّكوريَّة، والعقل، والخلو من تاء التَّأنيث، وأنْ لا يمتنع مؤنَّثة من الجمع بالألف والتَّاء،– ومثّل لها–"[٣].

يقول ابن عقيل: "وأشار المصنف– رحمه الله– إلى الجامد[٤] الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: بقوله: (عَامِرٍ) فإنَّه علم لمذكرٍ، عاقلٍ، خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصِّفة المذكورة أولاً بقوله" (ومُذْنِب) فإنَّه صفة لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث وليس من باب أَفْعَلَ فَعْلاء، ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى، ولا ممَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون"[٥].

فأيّ شرط لا ينطبق على المثالين (عَامِر) و (مُذْنِب)؟! فابن مالك جاء بمثالين اجتمعت فيهما الشُّروط، قال المراديُّ: "وقد اكتفى النَّاظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط؛ طلباً للاختصار"[٦].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٥.

(٢) كُلّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٦، ٣٧.

(٤) الاسم الجامد.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٦٣.

(٦) توضيح المقاصد ١/٣٣٢.

مسألة: الضَّمائر المشتركة:

قال ابن مالك[١]:

وَأَلِـــفٌ وَالـــوَاوُ وَالنُّـــونُ لِمَـــا غَـــابَ وَغَـــيْرِهِ كَقَامَـــا وَاعْلَمَـــا

عقَّب أبو حيَّان: "**وقوله: "وغَيْرِهِ" غير الغائب قسمان: متكلم ومخاطب، وقد أطلق النَّاظم فقال: وغيره، أي: وغير الغائب، وقد ذكرنا أنّ! تحته قسمين. والألف والواو والنُّون لا يكون شيء منها لمتكلمٍ بل إنَّ ما يكون للغائب، وغيره من المخاطب المأمور لا من المتكلم**"[٢].

يُريد أبو حيَّان أَنَّ ابن مالك أطْلَق في قوله: "وغيره"، وكان عليه أنْ يُقيّد بالمخاطب المأمور، وهذا يُردُّ من جهتين:

أولاً: بتمثيل ابن مالك، كما قال الأشمونيّ: "تنبيه: رفعَ توهم شمول قوله" وَغَيْرِهِ" المتكلمَ بالتمثيل"[٣].

وهذا ما قاله مُحقِّق الكتاب[٤] إذ قال: إنَّ" الأمر أيسر ممَّا يعترض به أبو حيّان، فالناظم مثّل للغائب وللمخاطب بقوله: قاما واعلما، واكتفى بالألف، ويقاس عليه الواو والنُّون، وتمثيله يفيد المقصود، ويبيّن المراد".

ثانياً: في قول المراديّ" فإنْ قلتَ: قوله "وَغَيْرِهِ" أعمُّ من المخاطب. قلتُ: لما كانت الألف والواو والنُّون لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بيّن"[٥].

مسألة: صلة الموصول الجملة:

قال ابن مالك[٦]:

وَجُمْلَـــةٌ أَوْ شِـــبْهُهَا الَّـــذِي وُصِـــلْ بِـــهِ كَمَـــنْ عِنْـــدِي الَّـــذِي ابْنُـــهُ كُفِـــلْ

قال أبو حيَّان: "**أطلق الجملةَ ولها ثلاثةُ شرائط سِوَى اشْتِراط الرَّابِط:**

الأول: كونُها خبريَّة، فلا يجوز: جَاءِنِي الَّذي أضربُهُ، فإنْ ورَدَ ما ظاهرُهُ غير خبر تُؤُوِّل...

الشرط الثاني: كونُها عاريةً من معْنَى التعجب، فلا يجوز: جَاءِنِي الَّذي ما أحسنه!، وهَذَا على رَأْي أصحابِنَا في أنَّ التَّعَجُّبَ خبر، وبعضُ الناسِ يزعم أنَّه إنْشاءٌ فلا يحتمل الصدق والكذب، فعلى

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٩.

(٣) منهج السَّالك للأشمونيّ ٤٩.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٩.

(٥) توضيح المقاصد ١/٣٦٤.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

هذا لا يَحْتَاجُ هذا الشرط؛ لأنَّ إدراجه تحت الشرط الأول.

الثالث: كونها لا تطلب تقَدّم كلام قبلها، فلا يجوز: جَاءنِي الَّذي حتَّى وجهه حسن...

وقوله: "أو شِبهُها" فسّر ذلك بالظرف ولا حاجة لِهَذا؛ لأنَّ الظرفَ أو المجرور إذا وقَعَ بعد الموصول فلَيْس هو الصلة، بل الصِّلَة الفعلُ المحذوف، فإذا قلتَ: قام الَّذي في الدارِ أو عِنْدَك، فالتَّقْدِير: استقر في الدار أو عِنْدَك، فقَدْ آل المعنى إلى الجملة.

وقوله: "وُصِلْ به" لفظ مطلق يدخل تحته جميع الموصولات على سبيل البدلية فتدخل تحته أل، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرف أو المجرور، ولا بكل جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هذا البيت"[(١)].

ففي الشروط الَّتي ذكرها أبو حيَّان زاعماً فيها أنَّ ابن مالك لم يُشِر إليها وأطلق الجملة نجدها واضحة في تمثيله بقوله: "الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ"، فابن مالك مثّل للجملة بما يدلُّ على شروطها وقد وضَّح ذلك الشَّاطبيّ في شرحه[(٢)]، قال: "ثم إنَّ في كل[(٣)] واحد من المثالين إشارة إلى شرط معتبر فيما مثّل به".

ثم قال: "وأمّا المثال الثاني: فأشار به إلى شرطين لازمين:

أحدهما: كونُ الجملةِ خَبريَّةً تَحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ، وذلك قوله: "ابنُهُ كُفِلْ" فكأنَّه قال: وجُملةٌ أو شِبْهِها الذي وُصِلَ به إذا كانَت على هذه الصِّفة.

فأَمَّا إنْ كانت خَبَرِيَّة فلا يجوز أنْ يُوصل بها فلا تقول: جاءَني الذي أضربه، ولا أكرمت الذي هل رأيته؟ ولا جاءَني الذي لعلّي مثله، وما جاءَ من قول الشاعر[(٤)]:

وإنِّي لَـــرَامٍ نَظْـــرَةً قِبَـــلَ الَّـــتِي لَعَلِّـــي وإنْ شَـــطَّتْ نَوَاهَـــا أَزُورُهَـــا

فشاذٌّ، وعلى هذا لا يَقَعُ فعلُ التَّعجب صلِةً، ولا نِعْمَ وبِئسَ، ولا عَسى، ولا حبَّذا، ولا كم الخَبريَّة، ولا رُبَّ، ولا ما أشبه ذلك من الإنْشَاءَاتِ التي لا تَحْتَمِلُ الصِّدق والكذب فلا تقول: أعجبني الذي ما أحسنه أو أحسن به!...

والثاني من الشرطين أنْ لا تكون الجملة متعلِّقةً بما قبلها ولا مرتَّبة على كلامٍ آخر نحو ما مثل

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠١، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٦.

(٣) كُلِّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) مِنْ الطَّويل، للفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ٤٥١، آخر آخر الْبَيْت مغير عَن أَصله وَالرِّوَايَة الصَّحِيحَة: لعلّي وَإِن شقّت عليّ أنالها وَالْبَيْت من قصيدة لامية كَمَا يَأْتِي بَعْضهَا. وَحِينَئِذٍ يَأْتِي فِي أنالها مَا قيل فِي أزورها بل يتحتم إِضْمَار القَوْل. خزانة الأدب، لعبدالقادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٣جزءاً، ٥/٤٦٧.

به"[١].

وهنا أدرج الشَّاطبيّ الشَّرط الثَّاني الذي ذكره أبو حيَّان في الشَّرط الأوَّل؛ نظراً لإنشائيَّته كما يرى الشَّاطبيّ.

أمَّا قول ابن مالك: "أو شِبْهُهَا" وتفسيره لها بالظَّرف، فحاجته لذلك ليَخْرج به عن " ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذي اليوم والذي بك، فإنّه لا يجوز لعدم الفائدة"[٢].

أمَّا قول أبي حيَّان بأنَّ ابن مالك لم يتحرّز من (أل) إذ لم يُقيِّد في قوله: "وُصِلْ به"، فنقول إنَّ ابن مالك أفرد لصلة (أل) بيتاً كاملاً بعد هذا البيت، وذكره لها على انفراد يدلُّ على تخصيصها بأمر آخر يخرج عمَّا قبله.

مسألة: صفة الموصول:

قال ابن مالك[٣]:

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَأَنْـتَ قَـاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـى

يقول أبو حيَّان: "**وأطلق الناظم في الوصف ويحتاج إلى تَقْيِيدٍ؛ لأنَّ الوصفَ الخافِضَ للضمير إمَّا أَنْ يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، إنْ كان اسم مفعول لم يَجُزْ حذف الضمير، نحو: جَاءَنِي الَّذي أَنْتَ مضروبه، فلا يجوز: جَاءَنِي الَّذي أَنْتَ مضروب.**

وإنْ كان اسم فاعل فإمَّا أنْ يكون لمعْنَى الحال أو الاستقبال أو لا، إنْ كان كذلك جاز حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب، وإنْ لم يكن كذلك لم يجز حذفه، نحو: جاء الَّذي أَنْتَ مُكْرِمُهُ أمس، إجراء له مجرى: جَاءَنِي الَّذي أَنْتَ غُلَامُهُ"[٤].

ويقول ابن عقيل: "وكأنّ المصنف استغنى بالمثال عن أن[٥] يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال"[٦]، كذا قاله الأشمونيّ[٧] والشَّاطبيّ[٨].

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٧- ٤٧٩.

(٢) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٧٥، وينظر: المقاصد الشَّافية ١/٤٧٦، ٤٧٧.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٢.

(٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) شرح ابن عقيل ١/١٦٤.

(٧) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨١.

(٨) ينظر: المقاصد الشَّافية ١/٥٣٩.

وعلَّل المراديّ ذلك بقوله: "لأنه[١] قد فهم من استقراء هذا النظم أنّه قد يتمم[٢] الحكم بالتمثيل"[٣].

وهذا ما يظهر غالباً في نظم ابن مالك، فهو يأتي بالمثال ليُقيّد الأحكام.

مسألة: دخول (أل) التعريف للمح الصفة:

قال ابن مالك[٤]:

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

تعقيب أبي حيَّان: **"وأمَّا النعمانُ الَّذي ذكره هَذَا النَّاظِم فلَيْسَت أل فيه للمح الصفة؛ لأنّه لَيْس بصفة في الأصل ولا ممَّا يُوصَف به كالفضل فأل فيه زائدة مثلها في" اللات"، وكأنَّهُ إنَّما غره في ذلك إثْبَاتِها تارة وحذفها أخرى"**[٥].

وهو ما فعله النَّاظم في كتابه التَّسهيل[٦]، إذ جعل (نعمان) من أمثلة العلم الذي قارنت (أَلْ) وضعه وضعه كاللات، والعزى، والسموأل[٧]، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك" وَقَدْ تُزَاد لَازِمَا".

وهنا مثّل به لِمَا زِيْدَت عليه (أَلْ) بعد وضعه لِلَمْح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال" فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّانِ"[٨]، كما أشار إلى ذلك الأشمونيّ في شرحه، قال: "تنبيه: في تمثيله بالنُّعْمَان نظر؛ لأنَّه مثّل مثّل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة"[٩].

ربّما يكون كما قال أبو حيَّان أنَّه" غرّه في ذلك إثباتها تارة وحذفها أخرى"، وهو ما قاله المحقِّق مُحَمَّد محيي الدِّين في ذلك: "لأنّه يحمل[١٠] على أنّ العرب سمّت (النعمان) أحياناً مقروناً (بأل)، فيكون من

---

(١) لأنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٢) يُتمِّم: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٣) توضيح المقاصد ١/٤٥٧.
(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.
(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٨.
(٦) ينظر: شرح التَّسهيل ١/١٧٦.
(٧) كاللَّاتِ، والعُزَّى، والسَّمَوْأل: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٨) ينظر: في حاشية شرح ابن عقيل ١/١٧٣.
(٩) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨٦.
(١٠) يُحْمَلُ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

النوع الأول[١]، وسمّت أحياناً أخرى (نعمان) بدون (أل)، فيكون من النوع الثاني[٢]"[٣].

مسألة: العَلَم بالغَلَبَة:

قال ابن مالك[٤]:

وَقَــدْ يَــصِيرُ عَلَمَــاً بِالغَلَبَــهْ مُضَــافٌ أَوْ مَصْــحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَــهْ

قال أبو حيَّان: "**والصحيح أنَّ هَذِه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام ولَيْسَت بأعلام، ألا ترى أنَّ تعريفها لَيْس بوضع اللَّفظ على المسمى بل بأل أو بالإضافة، ولذَلِك تلزم الألف واللام في الثُّرَيَّا ونحوه، والدليل على أنَّ ابن عمر لَيْس بِعَلَمٍ أَنَّ العَلَم الواقع عليه إِنَّمَا هُوَ عبدالله، وإِنَّمَا غلب عَلَيْه ابن عمر بعد تسميته عبدالله**"[٥].

هكذا كان تفسير شرَّاح الألفيَّة لهذا البيت، إذ إنَّ" ابن مالك أشار إلى هذا المعنى حين قال: "قد يصير" فتعبيره بيصير يوحي بأنَّ ابن عمر كان نكرة، وكذا الثريا، فإنَّه في الأصل يتناول كلَّ نجم، ثم صار الأوَّل علماً بالغلبة على عبدالله بن عمر، وكذا الثريا غلبت على كواكب خاصة، والبيت غلب على بيت معين، والكتاب غلب على كتاب معين، والمدينة غلبت على مدينة معينة.. وهكذا" كما قال مُحقِّق الكتاب[٦].

قال المكوديّ في ذلك: "وهذا النوع تعرّف قبل الغلبة بالإضافة أو بأل، ثم غلبت عليه الشهرة، فصار علماً، وألغي التعريف السابق"[٧].

مسألة: إسناد ضمير جمع المؤنث السالم للفعل:

قال ابن مالك[٨]:

وَقَــدْ يُقَــالُ سَــعِدَا وَسَــعِدُوا وَالفِعْــلُ لِلظَّــاهِرِ بَعْــدُ مُسْــنَدُ

عقَّب أبو حيَّان: "**في عبارته تقصير؛ لأنَّه مَثَّل بالمُثَنَّى، وبجمع المذكَّر السَّالم، ونقصه أن يُمَثِّل**

---

(١) النَّوع الأوَّل: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) النَّوع الثَّاني: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) شرح ابن عقيل ١/١٧٣، ١٧٤.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١٢١.

(٦) حاشية منهج السَّالك في الكلام ١/١٢١.

(٧) شرح المكوديّ ٤٣.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٨.

بجمع المؤنَّث السَّالم فيقول: وَسَعِدْنَ"[١].

قال ابن مالك في البيت قبله: "إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ" والجمع يشمل جمعي المذكر والمؤنث، ثم قال هنا: "وَقَدْ يُقَالُ" يقصد بذلك: وقد يُلفظ بالضمير، متعلق بما قبله.

مسألة: حذف عامل المصدر:

قال ابن مالك[٢]:

وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعْ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا

قال أبو حيَّان: **"ولم يمثّل الناظم إلّا بما ناب عن فعل الأمر وهو قوله: كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا"**[٣].

وقال الشَّاطبيّ فيما يخصُّ هذا النوع وتمثيله بهذا المثال: "وكأنّ هذا النوع مختص بما كان متعدياً من الأفعال، فإذا قلت: سَيْراً بمعنى: سر سيراً أو معنى: سرتُ سيراً إذا أريد به الدعاء فلا يلزم إضمار الفعل بل يجوز أنْ تظهرَه بخلاف: ضَرْباً زيداً، وسقياً لزيد، وأشباههما، فإنَّك لا تقول: اضربْ ضَرْباً زيداً، ولا سقى الله زيداً سَقْياً له، ولا ما أشبه ذلك؛ ولهذا مَثَّل ابن مالك ب" نَدْلاً المتعدي"[٤].

علق أبو حيان: **"وقول الناظم: "مَعْ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ" ظاهرٌ في أنَّه يكونُ للمصدر فعل وليس كذلك؛ بل قد يأتي فيما ليس للمصدر فعل كقولهم: بَلْهَ زيدٍ، في معنى: اتْرُكْ زَيْداً، فـ: بَلْهَ، لا فعل له؛ لكنْ له فعل من معناه لا من لفظه وهو: اترك، وكأنّك قلت: اتْرُكْ بَلْهَ زيدٍ، أي: تَرْكَ زيدٍ"**[٥].

أشار ابن النَّاظم في شرحه إلى أنَّ هنالك نوعان في المصدر الآتي بدلاً من لفظ فعله، الأوَّل: ما له فعل ثم شرحه ووضَّح ما فيه[٦]، والثَّاني: ما لا فعل له أصلاً، وقد ذكره في آخر الباب مستدركاً به، وقال: "فإنَّه حينئذ منصوب نصب ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٧] والعامل فيه فعل من معناه، وهو (اترك) لأنَّ بله الشيء الشيء بمعنى: ترك الشيء، فنصب بفعل من معناه، لما[٨] لم يكن له فعل من لفظه، على حد[٩] النصب في نحو: قعدت جلوساً، وشنأته بغضاً، وأحببته مقةً.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/١٠.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤٦.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/١٣٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/٢٤٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢/١٣٥.

(٦) ينظر: شرح ابن النَّاظم ١٩٤- ١٩٦.

(٧) سورة مُحَمَّد آية: ٤.

(٨) لِمَا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) حَدِّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

ويجوز أن[١] ينصب ما بعد (بله) فيكون اسم فعل بمعنى: اترك.

ومثل (بله) المضاف: ويحه، وويسه، ووييه، وهو قليل، فلذلك لم يتعرض في هذا المختصر لذكره"[٢].

لذكره"[٢].

وقال الشَّاطبيّ في ذلك: "فما كان من هذا القبيل فليس بقياس فلم يعبأ بذكره"[٣].

(١) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) شرح ابن النَّاظم ١٩٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٢٤٣.

المبحث الثَّاني
التَّعقُّبات على الحدود

مسألة: تعريف الكلام:

قال ابن مالك[١]:

كَلاَمُنَــا لَفْــظٌ مُفِيْــدٌ كَاسْــتَقِمْ وَاسْــمٌ وَفِعْــلٌ ثُمَّ حَــرْفٌ الْكَــلِمْ
وَاحِــدُهُ كَلِمَــةٌ وَالْقَــوْلُ عَــمْ وَكَلْمَــةٌ بِهَــا كَــلاَمٌ قَــدْ يُــؤَمْ

تعقَّبَ أبو حيَّان هذا البيت في تعريف الكلام إذ قال: " **فلَفْظٌ جِنْسٌ يشمل الكَلاَمَ والكَلِمْ، و"مُفِيدٌ" فصل، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ القَيْدَيْنِ مُنَاقَشَات:**

أمَّا القيد الأوَّل: وهو" اللَّفْظُ" فإنَّه جمع لفظةٍ، وهو اسم جنس، وأقلُّ الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح، ووجدنا الكلام قد تتمُّ ماهيَّته بلفظتين فقط، وإذا كان كذلك فليس بجامع؛ لأنَّه يخرج ما تركَّب منهما، ولا يُقال: إنَّ اللفظ هاهنا مصدر.."[٢].

وفي مُجمل كلامه يرى أبو حيَّان خللاً في تعريف ابن مالك، ففي القيد الأوَّل رأى عدم صحة استخدام الجنس البعيد في الحدود ممَّا يُحدث فيها خللاً، أمَّا في القيد الثَّاني فعدم تخصيص "المفيد" برأيه جعل التَّعريف لا يَصْدُق على الكلام في اصطلاح النَّحاة.

وهو بذلك ناقض قوله في التَّذييل والتَّكميل[٣]؛ إذ قال: "لا نُسَلِّم أنَّ اللَّفْظ جمع لَفْظة، ولا أَنَّ الضَّرْب جمع ضَرْبة، فيلزم أن يكون أقَلُّه ثلاثة؛ بَل الضَّرْب واللَّفْظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير؛ لأَنَّهما أسماء أجناس".

ثم قال" **والكلام تَركيبه إنَّما هو من القول لا من الألفاظ مطلقاً، فالقول جنس قريب، واللَّفظ جنس بعيد، ومتى أخذ في الحدِّ الجنس البعيد مع الفصل كان الحدُّ ناقصاً؛ لأَنَّ فيه إخلالاً ببعض الذَّاتيَّات فصار نظير قولك: الإنسانُ جسمٌ ناطقٌ"**[٤].

فابن مالك عرَّف الكلام في التَّسهيل بأَنَّه: "ما تضمَّن من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"[٥]،

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٢.
(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١.
(٣) التَّذييل والتَّكميل ١٧/١.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢/١.
(٥) تسهيل الفوائد ٣.

وهو ما قاله في الألفيَّة بمعناه، وعرَّفه ابن عصفور[١]، فقال: "الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركَّب وجوداً أو تقديراً، المقيَّد بالوضع" وعرَّفه ابن يعيش[٢]بأَنَّه: "كلّ لفظٍ مستقلٌّ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه"، وهو كتعريف ابن مالك في الألفيَّة.

وفي ذلك يقول الرَّضيُّ[٣]: "واللَّفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به ههنا، كما استعمل القول بمعنى المقول" وهذا هو الصواب في رأي بعض العلماء.

وفي القيد الثَّاني قال: "**"المفيد" فإنَّهُ ينطلق عَلَى مَا يفِيدُ إفادةً إسْنَادِيَّةً، وَعَلَى ما يفِيد إفادة تَقْيِيدِيَّةً...**

وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَ المفيدُ قَدْراً مشتركاً بين هذين المعْنَيَيْن، فلا دَلالة فِيهِ عَلى أَحَدِ المعْنَيَيْنِ بخصوصِهِ، وإذَا كَان كذلِك فَلَا يكون فصلاً في الحَدِّ، وأمَّا ما يرد على مجموع الحدِّ فالنَّقص بما مثَّلنا من الكلم التي تفيد الإفادة التقييديَّة، فإنَّها يصدقُ عليها أنَّها لفظٌ مفيد، ولا تُسَمَّى كلاماً في اصطلاحِ النُّحاةِ"[٤].

ويقول ابن عقيل في شرحه للألفيَّة[٥]: "الكلام المصطلح عليه عند النُّحاة عبارة عن" اللَّفظ المفيد فائدة يحسن السُّكوت عليها"...- ثم قال في تعريف ابن مالك في الألفيَّة- فاستغنى بالمثال عن أنْ يقول" فائدة يحسن السُّكوت عليها" فكأَنَّه قال: "الكلام هو اللَّفظ المفيد فائدة كفائدة استقم""، وهذا ما يَظهر لنا في شرحه الكافية[٦]إذْ قال فيها: "والمراد بالمفيد: ما يُفهَم منه معنى يحسن السُّكوت عليه".

وذكر الشَّاطبيُّ أنَّ" للنَّحويّين في تَفسير الإفادة طريقان:

أحدُهما: أنَّها صلاحيّة اللَّفظ لأَنْ يَحصل منه عندَ السَّامع معنىً لم يكن عنده، وذلك إذا كانَ فيه مسندٌ ومسندٌ إليهِ، فقولك: السَّمَاءُ فَوقَنَا، وتَكَلَّمَ إنسانٌ وما أشبهَ ذلك كلامٌ عند أصحابِ هذا الطَّريق، لأنَّ مثلَ هذا وإنْ لم يُفِد الآن صالح لأَنْ يُفيدَ في بعض المواضع، فيَخرج عن هذا ما ليس فيه مُسْنَدٌ ومسندٌ إليه كنحو: قَامَ هَلْ وضَحِكَ خَرَجَ.

والثَّاني: أنَّها كونُ اللفظِ بعدَ فهمِه محصِّلاً عندَ السَّامعِ معنى لم يَكن عنده فأصحابُ هذا الطَّريق لم

---

(١) المقرّب ١/٤٥.

(٢) شرح المفصّل للزَّمخشريّ، موفّق الدِّين أبو البقاء بن يعيش الموصليّ، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٦أجزاء، ١/٧٢.

(٣) شرح الرَّضِيّ ١/٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٣.

(٥) شرح ابن عقيل ١/١٩.

(٦) شرح الكافية ١/١٥٧.

يَعتبروا هنا الإسنادَ، وإنَّما اعتبروا حصولَ الفَائِدَةِ فقولنا: السَّمَاءُ فَوقَنَا، وتَكَلَّمَ إنسانٌ، عندهم ليس بكلام وإنْ حصل فيه الإسناد إذ ليس بمحصِّل الآن لِشَيءٍ، وأولى ألَّا يكون قَامَ هَلْ ونحوه كلاماً.

والطَّرِيقُ الثَّاني ظاهرُ كلامِ الجُمهورِ، والأوَّل رأيُ الرُّمَّانِيّ[١] وليس في كلام النَّاظِم تَعْيينٌ لأحدِهِما"[٢].

مسألة: خواصُّ الاسم:

قوله[٣]:

بالجَـــرِّ والتَّنْـــوينِ والنِّـــدا وأَلْ ومُســـنَدٍ لِلاسْـــمِ تمْييـــزٌ حَصَـــلْ

لأبي حيَّان في هذا البيت أربع تعقُّبات على ابن مالك:

أولاً: يقول أبو حيَّان إنَّه" **لم يذكر للاسم حداً**"[٤]، وهذا الأمر وقع كثيراً عند ابن مالك فكثر تعقُّب أبي حيان له في عدم وضعه حدوداً، وابن مالك لم يذكر للاسم حداً هنا ولا في كتابه التَّسهيل ولا في شرحه له.

ثانياً: **"قوله: "والتَّنْوينِ" ليس بجيّد؛ لأنَّ التَّنوين على سبعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنُّم، وتنوين الاضطرار، وتنوين الغالي، وأَنْكَرَ هذا التنوين الزجَّاجُ. والذي ينفرد به الاسمُ ويكون خاصَّة له إنَّما هو غيرُ تنوين الترنُّمِ، والتنوين الغالي، فيكونان في الأسماء والأفعال والحروف من حيث إنَّهُمَا يختصَّانِ بالقوافي"**[٥].

وفي هذا التَّعقُّب وافقه ابن عقيل فقال[٦]: "وظاهر كلام المصنف أنَّ التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنَّما هو تنوينُ التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوَض، وأما تنوين الترنُّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف".

ومن جهة النَّاظم يرى المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد[٧] صِحَّة قول النَّاظم "لأَنَّ تسمية نون الترنُّم الترنُّم والنُّون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً هي تسمية مجازيّة، وليست من الحقيقة التي وُضِع لها لفظ

---

(١) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُّمّانيّ: باحث معتزليّ مفسِّر، من كبار النُّحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد، ٢٩٦ – ٣٨٤ هـ، له نحو مئة مصنّف، الأعلام للزِّركليّ ٣١٧/٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣٢/١، ٣٣.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٧/١.

(٥) المصدر السَّابق ٧/١.

(٦) شرح ابن عقيل ٢٥/١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل (في حاشيته كتاب: منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل) ٢٥/١.

التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقيّ الذي وُضع له لم يشملهما، والأصل أن يُحْمل اللفظ على معناه الحقيقيّ"، وهذا هو الظَّاهر أيضاً عند ابن هشام حيث ذكر في شرحه أنَّهما مَزِيدَان"[١]، وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّم[٢]... وزاد بعضهم التنوين الغالي[٣]".

الثَّالث: **"وقوله" وألْ" ليس بِجَيّد؛ لأنَّها قُسِّمَت إلى عهديَّة في شخصٍ أو جنسٍ، وإلى حضور وللْغَلَبَة وللَمْح الصِّفة، وإلى موصولةٍ وزائدةٍ. وجميع أقسامها لا يدخل إلَّا على الاسم إلَّا الموصولة، فمذهب صاحب هذه الأرجوزة أنَّها تدخل عَلَى المضارع اختياراً ومذهب الجمهور اضطراراً، فقوله: إنَّ الاسمَ يتميَّزُ بألْ إطلاقٌ في مَكَانِ التَّقْيِيدِ"**[٤].

إذ لم يميّز (ألْ) الموصولة التي في رأيه وفي مذهبه أنَّه يجوز دخولها على المضارع باعتبارها اسم بمعنى (الذي) لا حرف تعريف، وفي رأي الجمهور تدخل اضطراراً[٥]، فأطلق اختصاص الاسم بـ(ألْ) بجميع أنواعها، في حين كان عليه أنْ يقيّد باحترازه من (ألْ) الموصولة، كما أَنَّ ابن مالك لم يَغْفل عنه في شرح التسهيل في (باب الموصول)[٦].

الرَّابع: يقول أبو حيَّان إنَّ ابن مالك" **أطلق الإسنادَ وهو إسنادٌ لفظيٌّ، وإسنادٌ معنويٌّ، فاللفظيُّ يُوجد في الاسم والفعل والحرف ... والمعنويُّ هو الإسناد إلى مدلول الكلمة، نحو: قام زَيْد، فالمتَّصِف بالقِيامِ لَيْس اللَّفظ إنَّما اتَّصف به مَدْلُولُه وهوَ الشخصُ، وهو الَّذي يكون خاصَّةٌ من خواصِّ الاسم لا اللَّفظيّ"**[٧].

قال ابن عقيل[٨]: "واستعمل المصنّف" مسندٍ" مكان" الإسناد له"".

كما قال الأشمونيُّ[٩]: "حمل الشارحُ لفظ" مسند" في النَّظم على إسناد؛ فقال: ومسند أي إسناد

---

(١) أوضح المسالك ١/٤٠، ٤٢.

(٢) صرّح به سيبويْه وغيره، ينظر: مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، مجلّدين، ٢/٣٤٢.

(٣) وهم الأخفش والعروضيّون، ينظر: المصدر السابق ٢/٣٤٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٨.

(٥) ينظر: شرح التَّسهيل، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق: عبدالرحمن السَّيّد، ومُحَمَّد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ٤مجلّدات، ١/٢٠١-٢٠٣، الإنصاف ١/١٥٢، مغني اللَّبيب ١/٤٩.

(٦) ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ١/٢٠١-٢٠٣.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١/٨، ٩.

(٨) شرح ابن عقيل ١/٢٦.

(٩) منهج السَّالك للأشموني ١/١٤.

إليه، فأقام اسمَ المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف، ولا حاجة إلى هذا التَّكلُّف؛ فإنَّ تركه على ظاهره كافٍ، أي: من علامات اسميّة الكلمة أنْ يُوجَدَ معها مسند فتكون هي مسنداً إليها، ولا يسند إلّا إلى الاسم".

فالإسناد إذا أُطلق انصرف إلى المعنويّ، وهو المقصود.

وعندي أنَّه واضح من السِّياق:

ومُسنَدٍ لِلاسْمِ تمْييزٌ حَصَلْ.

فقد يكون أرادها سياقاً: "ومسندٍ لِلاسْمِ" في السِّياق الأوَّل، و" لِلاسْم تمييزٌ حَصلْ" في السِّياق الثَّاني، بحيث قدّم الجار والمجرور" للاسم" في الجملة.

مسألة: خواصُّ الفعل:

قوله[١]:

بِتـــا فعَلْـــتَ وَيَا افْعَلـــي وَنُـــونِ أَقْـــبِلنَّ فِعْـــلٌ ينْجَلـــي

بعد أنْ ذكر خصائص الاسم والفعل عاد أبو حيَّان يذكر أَنَّ ابن مالك لم يتعرَّض لحدِّ الاسم-وقد نَوَّه عليه في أوَّل الأمر- والفعل والحرف، قال: "**وقد أهمل النَّاظم حدّ الاسم والفعل والحرف**"[٢].

وقد ذكر ابن مالك في التَّسهيل حدّاً لها، قال: "فالاسم: كلمةٌ يُسنَدُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها. والفعل: كلمةٌ تُسنَد أبداً، قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المسند إليه. والحرف: كلمةٌ لا تقبَلُ إسناداً وضعيَّاً بنفسها ولا بنظيرٍ."[٣]

فهو لم يهمل الحدود في كتبه الأخرى، ولكن نقول إنَّه استغنى في نظمه بذكر علاماتها عن حدودها.

قوله[٤]:

وَمَاضِـــي الأفْعـــال بِالتَّـــا مِـــزْ وَسِـــمْ بالنُّـــونِ فِعْـــلَ الأمْـــرِ إنْ أمْـــرٌ فُهِـــمْ

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ" أي: العلامة في فعل الأمر التي تُمَيّزُهُ من الماضي والمضارع هي النُّون، فيلزم من حيثُ هي علامة لفعل الأمرِ أنْ لا تُوجَدُ إلَّا فيه.**

وهَذا فَاسِد؛ لأَنَّهَا تُوجَدُ في غيره، نحو: فعل النَّهي، والمضارع المُثْبَت في القَسَم بشرطِه، وفعل الشَّرط، والمضارع المسْتَفهم عنه، فظهر بهذا أَنَّهَا لا تكون علامةً لفعل الأمر؛ إذ قد شركه غيره

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠.

(٣) تسهيل الفوائد ٣.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ١٢.

فيها"[١].

ولابن مالك ردٌّ عليه في شرح التَّسهيل[٢]قال: "وشارك فعل الأمر في لحاق نون التوكيد الفعل المضارع، لكن فعل الأمر يؤكّد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكّد بهما المضارع إلّا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم، واقترانه بحرف طلبي".

كما يتَّضح الأمر لنا من شرح ابن النَّاظم[٣]؛ حيث قال: "وعلامة فعل الأمر أنْ تدل[٤] الكلمة على الأمر، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: قُمْ، فإنَّه يدل[٥] على الأمر كما ترى، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: قُوْمَنَّ".

وهي واضحة في شرح ابن هشام[٦]حين قال: "وعلامته أنْ يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: قُوْمَنَّ، فإنْ قبلت كلمة النون ولم تدلَّ على الأمر فهي فعل مضارع، نحو:﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾[٧]".

يقول أبو حيَّان:"" **وقوله" إنْ أمْرٌ فُهِمْ" قيدٌ مُخِلٌّ بالمقصود؛ لأَنَّ هذه النُّونَ إذا دخلتْ عَلَى فعْلِ الأمر فلا يُشْترط أنْ يُقْصَد به الأمر، بل تدخلُ على صيغة الأمر سواء أكان المعنى على الأمر أو لم يكن؟ فتدخُلُ هذه النُّون على ما لفظُه أمرٌ ومعناه خبَرٌ نحو: اَفْعِلْ في التَّعجُّب على الأصحِّ نحو: أحْسِنَنْ بِزيدٍ!**"[٨].

فهذا يُردُّ عليه بما قاله الأشمونيُّ في شرحه[٩]حيث قال: "فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي فهي مضارع، نحو: هل تفْعَلَنَّ، أو فعل تعجّب، نحو: أحْسِنَنَّ بزيد، فإنَّ (أحْسِنْ) لفظه لفظ الأمر، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه".

قال الصَّبَّان في حاشيته[١٠] شارحاً قول الأشمونيّ: "قوله: "أو فعل تعجب" فيه أَنَّ دخول النون على فعل التعجب شاذٌّ، والكلام في قبول الكلمة النون قياساً، وإلّا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذاً، فالمناسب ترك فعل التعجب".

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١١.
(٢) شرح التَّسهيل ١/١٦.
(٣) شرح ابن النَّاظم ١١.
(٤) تدُلَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٥) يَدُلُّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.
(٦) أوضح المسالك ١/٥٣.
(٧) سورة يوسف آية: ٣٢.
(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/١١.
(٩) منهج السَّالك للأشموني ١/١٨.
(١٠) حاشية الصَّبَّان ١/٦٨.

مسألة: حد المقصور والمنقوص:

قال ابن مالك[١]:

وَسَــمِّ مُعْــتَلًّا مِــنَ الأَسْمَــاءِ مَــا كَالمُصْــطَفَى وَالمُرْتَقِــي مَكَارِمَــا

عقَّب أبو حيَّان: **"لم يُبَيِّن المقصور ولا المنقوص فإن كان عنى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها فيردّ عَلَيْه مثل: هَذَا والَّذِي، وإن عنى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها بزيادة قيود فكان ينبغي أنْ يُبَيِّن تلك القيود، وقدْ حرّرنا حدّ المقصور والمنقوص، فقلنا:**

المقصور: هو الاسم الَّذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ...

والمنقوص: هو الاسم الَّذي حرف إعرابه ياءً مكسوراً ما قبلها لازمةً"[٢].

يُريد بذلك أنَّ ابنَ مالك لم يضع حداً للمقصور ولا المنقوص، وهي تظهر كثيراً في الألفيَّة، إذ يكتفي بذكر أمثلةٍ تُغْنِي عن الحدود وتشرحها، كما أنَّ الألفيَّة لا تحتمل شرحاً، فهي جاءت مُختصِرة للقواعد والأحكام، وأمثلة تحوي حدوداً وشروطاً تُغْنِي عنها وتَشْرحها.

فنَجد أنَّ ابن مالك اكتفى بذكر المثالين مُعَبِّرين عن التعريف" فأشار بالمثال الأوّل إلى كلّ اسم حرف إعرابه ألف لازمة- قبلها فتحة-، وبالثاني إلى كلّ اسم حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة"[٣].

وبهذا قال ابن عقيل[٤]: "فذكر أنَّ ما كان مثل" المُصْطَفَى، والمُرْتَقِي" يسمى معتلاً، وأشار "بالمصطفى" إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة، مثل "عَصَا، ورَحَى"، وأشار "بالمُرْتَقِي" إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: القاضي، والدَّاعي".

وقد حدّ ابن مالك المقصور في شرح الكافية فقال: "المقصور: هو الاسم المتمكّن الذي آخره ألف لازمة ك"الفتى".

احترز بـ"المتمكن" من" ذا"، ونحوه من المبنيات التي آخرها ألف.

واحترز باللزوم[٥] من المثنى المضاف المرفوع، ومن الأسماء الستة[٦] في حال النصب[٧]؛ لأنَّ آخرها آخرها حينئذٍ ألف لكنّها غير لازمة.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٦.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٤٨/١.

(٣) توضيح المقاصد ٣٤٦/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٨١/١.

(٥) باللُّزُوم: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) السِّتَّةِ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) النَّصْبِ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

والمنقوص: هو الاسم المتمكّن الذي آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة.

فاحترز بـ"المتمكّن" من نحو "الذي" وشبهه من المبنيات التي آخرها ياء.

واحترز بـ"خفيفة" من نحو "صبي".

وبـ" لازمة" من نحو" بَنِيك" و" أَبِيك""[١].

فوضع قيوداً وبيَّنَها على غير ما كان يتوقَّعه أبو حيَّان من ابن مالك في هذا التَّعقُّب.

مسألة: في حدِّ النَّكرة:

قال ابن مالك[٢]:

نَكِـــــرةٌ قَابِـــــلُ أَلْ مُـــــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

قال أبو حيَّان: **"قوله" مُؤَثِّرًا" أطلق التَّأثير ويريد به مؤثِّراً فيه التَّعريف، واحترز بذلك عن ما دخلت عليه: "أَلْ" من الأعلام على طريق الزيادة ... وَيَرِدُ على إطلاقه: "أَلْ" التي لِلَمْح الصِّفة فإنَّها تدخل على العلم وتؤثِّر فيه لَمْح الصِّفة نحو: حارث والحارث، وعبَّاس والعبَّاس"**[٣].

قول ابن مالك" مُؤَثِّرًا" جاء احترازاً عن لَمْح الصِّفة، وهو ما أشار ابن النَّاظم في شرحه حيث قال: "واحترز بقوله" مُؤَثِّرًا" من العلم الدَّاخل عليه الألف واللَّام لِلَمْح الصِّفة، كقولهم في حارث وعبَّاس: الحارث والعبَّاس"[٤]، وهذا ما يظهر في شرح غيره لهذا البيت.

وأشار المراديّ إلى أنَّ الّتي للمح الصِّفة لم تكن مؤثِّرة في تعريف أو غيره وإنَّما نبَّهت عن أصله، وإنْ كان صفة[٥]، فتخرج بذلك عن هذا الحدّ.

ثمَّ قال أبو حيَّان: **"وحصل من كلامه أنَّ النَّكرة إمَّا أن تقبل: "أَلْ" أو تقع موقع ما يقبلها، ونحن نُبْدِي نكرة لا تقبل: "أَلْ" ولا تقع موقع ما يقبل: "أَلْ"، وذلك نحو : "مَنْ" وَ" مَا" إذا كانتا استفهاميَّتين أو شرطيَّتين فإنَّهما نكرتان، ولا يَسُوغ فيهما قبول: "أَلْ" ولا لهما اسم يكون بمعناهما يقبل: "أَلْ"، وإذا ثبت ذلك فهذا التَّنويع الَّذي ذكر في هذا الحدِّ غير جامع؛ لأنَّه خرج بعض النَّكرات منه"**[٦].

وهذا غير صحيح، بدليل أنَّ الكثير من العلماء خرَّجوا لذلك وأثبتوا اسماً يكون بمعنى (مَنْ) وَ(مَا)

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ١/٢١٥، ٢١٦.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٣.

(٤) شرح ابن النَّاظم ١/٣٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١/٣٥٧.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٣.

وهو (إنسان) و(شيء) تقبل دخول (أَلْ) عليهما، كما أثبتوا معنى لبعض النَّكرات التي قد يرى بعضهم أنَّها تخرج عن هذا الحدِّ، فممَّن خالف أبو حيَّان وأثبت بأنَّ حصر ابن مالك صحيح المراديّ وأنَّ "(مَا) و(مَنْ) المذكورتان واقعتان موضع شيء يقبل "أَلْ" ولا يشترط أنْ يكون مساوياً لهما في تضمّن معنى الشرط والاستفهام؛ لأنَّ "مَنْ" و"مَا" لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمّن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصليّ فليتأمّل"(١).

وكذا أشار الشَّاطبيُّ إلى معنى بعض النَّكرات والّتي لا تجعلها خارجة من هذا الحدّ، فأشار إلى "أَيْنَ" و"كَيْفَ" فـ"أَيْنَ" معناها في أي مكان، و"كَيْفَ" معناها على أي حال، وكذلك "مَنْ" و"مَا" الاستفهاميَّتان إذا قلت: مَنْ زيد؟ فالتقدير: أيُّ رجل زيد؟ ومَا هذا؟ معناه: أيُّ شيء هذا؟ ومكان وحال ورجل وشيء تقبل الألف واللَّام المؤثِّرة فهي نكرات وقعت موقع ما يقبل (أل)، وبذلك يرى أنَّه تَخلَّص له التعريف جامعاً مانعاً، وأنَّه تعريف حسن(٢).

وأشار خالد الأزهريّ إلى "صَهْ" إذا كان منوناً، بأنَّه نكرة ولا يقبل (أَلْ)، ولكنّه واقع موقع قولك: سكوتاً، و"سكوتاً" يقبل (أَلْ)؛ لأنَّه مصدر، وكذا أشار إلى نحو: "أحد، وديار، وعريب، وكتيع" فإنَّها من الأسماء الملازمة للنفي، وهي نكرات ولا تقبل (أل)، ولكنَّها واقعة موقع ما يقبل (أَلْ) وهو مثلاً رجل؛ أو حي؛ أو ساكن؛ أو نحو ذلك(٣).

وأيضاً الأشمونيُّ خرَّج بمعاني لـ (مَنْ) و(مَا) و(ذِي)، كما قال: بأنَّه "لا يؤثر خلوهما من تضمّن معنى الشرط والاستفهام، فإنَّ ذلك طارئ على (مَنْ) و(مَا) إذ لم يوضعا في الأصل له"(٤).

ومن المحدثين قال المحقِّق مُحَمَّد محيي الدِّين: "اعترض قوم على هذا التعريف بأنَّه غير جامع، وذلك لأنَّ لنا أسماء نكرات لا تقبل (أَلْ) ولا تقع موقع ما يقبل (أَلْ)، وذلك الحال في نحو " جاء زيد راكباً" والتمييز في نحو "اشتريت رطلاً عسلاً" واسم لا النافية للجنس في نحو " لا رجلَ عندنا " ومجرور رب في نحو " ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيته ".

والجواب أنَّ هذه كلها تقبل (أَلْ) من حيث ذاتها، لا من حيث كونها حالاً أو تمييزاً أو اسم لا"(٥).
لا"(٥).

ويرى ابن مالك أنَّ قول (هي ما تقبل ربَّ وأَلْ) غير دقيق، موضحاً ما يصح أنْ يقال فيها، قال:

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٧.
(٢) ينظر: المقاصد الشَّافية ١/٢٤٤، ٢٤٥.
(٣) ينظر: شرح التَّصريح ١/٩٤.
(٤) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٤٦، ٤٧.
(٥) شرح ابن عقيل ١/٨٥.

"وتمييز النكرة بعد عدِّ المعارف بأنْ يُقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول ربّ والألف واللام، لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه الألف واللَّام كفَضْل وعَبَّاس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبّ ولا الألف واللَّام كأَين، وكيفَ، وعَرِيب، ودَيَّار"(١)، في حين أنَّه لم يحترز فيما قاله بكونه" مُؤَثِّرًا، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا " وهو ما احترز به في الألفيَّة.

ونجد أنَّهم قد توصّلوا- بعدُ- إلى تعريف للنَّكرة اتفقوا فيه:

قال ابن مالك في شرح الكافية: "ما كان شائعًا في جنسه كـ"حيوان"، أو في نوعه كـ"إنسان". فهو نكرة.

وما ليس شائعاً فهو معرفة، ما لم يكن مقدّر الشِّياع"(٢).

وعرّفها أبو حيَّان في التَّذييل بقوله: "هي الاسم الموضوع على أنْ يكون شائعاً في جنسه إنْ اتفق أنْ يكون له جنس"(٣).

كما عرّفها الزَّجَّاجيُّ في الجمل بقوله: "فأمَّا النكرة: فكلُّ اسم شائع في جنسه ولا يُخَصُّ به واحد دون آخر"(٤).

مسألة: حدُّ الضَّمير:

قال ابن مالك(٥):

فَمَـــا لِـــذِي غَيْبَـــةٍ أَوْ حُضُـــورِ كَأَنْـــتَ وَهْـــوَ سَـــمِّ بِالضَّـــمِيرِ

قال أبو حيَّان: "قوله: **"لِذِي غَيْبَةٍ" يَرِدُ عليه الاسم الظَّاهر فإنَّه يُطْلق عليه ذو غيبة واسم غائب، ولذلك يعود عليه ضمير الغائب، فتقول: زيد يقوم؛ كما تقول: هو يقوم، ومع ذلك لا يُسمَّى الاسم مضمراً.**

وقوله: "أَوْ حُضُورِ" يَرِد عليه اسم الإشارة نحو: هذا فإنَّه للحضور ومع ذلك فلا يُسمَّى اسم الإشارة مضمراً، ويَرِد عليه- أيضاً-" أَلْ" الَّتي للحضور؛ لأنَّ من أقسام" أَلْ" أن تكون للحضور وذلك في أربعة مواضع: بعد أسماء الإشارة نحو: مررت بهذا الرَّجل، وبعد (إذا) الفجائيَّة نحو: خرجت فإذا الأسد، وبعد (أيّ) في النِّداء: يا أيُّها الرَّجل، وفي الظُّروف الَّتي للحال نحو: قمت السَّاعة والحين. ولا تكون في غير هذه الأربعة إلَّا قليلاً، فتبيَّن أنَّ" أَلْ" تكون للحضور ولا يدَّعي أحدٌ أنَّها

---

(١) شرح التَّسهيل ١/١١٧.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٢.

(٣) التَّذييل والتَّكميل ٢/١٠٢.

(٤) الجمل في النَّحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجيّ، تحقيق:، علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٤.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

مضمر"[١].

عقَّب أبو حيَّان هنا بثلاثة أشياء قد تَرِد فيه: أَوْرَد على (ذي غيبة) الاسم الظاهر، وعلى (حضور) اسم الإشارة، والمقترن بـ (أَلْ) التي للحضور.

قال ابن النَّاظم: "وقد أدرج قسميّ المتكلم، والمخاطب تحت ذي الحضور؛ لأنَّ المتكلم حاضر للمخاطب، والمخاطب حاضر للمتكلم، لكن فيه إبهام إدخال اسم الإشارة في المضمر، لأنَّ الحاضر ثلاثة: متكلم، ومخاطب، ولا متكلم ولا مخاطب، وهو المشار إليه. على أنَّ هذا الإبهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر"[٢].

ووضَّح ذلك الشَّاطبيُّ حين قال: "(فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ)؛ أي: ما وضع لهذه الدَّلالة المخصوصة في أصل وضعه، وأنتَ إذا نظرتَ إلى أصل الوضع في اسم الإشارة وجدته موضوعاً لمشار إليه قريب أو بعيد، ويلزم في القريب الحضور أو لا يلزم؛ إذ مفهوم الحضور غير مفهوم القرب، فقد يكون الإنسان قريباً منك ولا يكون حاضراً معك، فالحضور على هذا أخصّ من القرب"، وكذا- أيضاً- في (أَلْ) فهي ليست مخصوصة في أصل وضعها إذ هو قسم من أقسامها وفيه اختلاف[٣].

ورَدَّ ذلك السُّيوطيُّ فقال: "ولا يَرِدُ على هذا اسم الإشارة لِأَنَّه وُضِعَ لِمُشارٍ إليه لَزِمَ مِنه حُضُوره ولا الاسم الظاهِر لِأَنَّه وُضِعَ لِأَعَمّ مِن الغَيبَة والحُضُور"[٤].

كما أنَّ ابن مالك مثّل لـ(ذي غيبة) بـ (هو) ولـ(حضور) بـ (أنت) فهو عرّفه بالتَّمثيل، فليس هنالك إيراد، كذا نبَّه الأشمونيّ قال: "تنبيه: رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل"[٥]، وكذا الأمر الأمر ينطبق على الاسم الظَّاهر، و(أَلْ) الَّتي للحضور، فيبطل بهذا ما ورد.

مسألة: حدّ الضَّمير المتَّصل:

قال ابن مالك[٦]:

وَذُو اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لَا يُبْتَـــدَا وَلَا يَلِـــــي إِلَّا اخْتِيَـــــاراً أَبَـــــداً

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "اختياراً" قد وجدنا من المتَّصل ما لا يلي: "إلَّا" لا في الاختيار ولا في غير الاختيار، وذلك الضَّمائر المرفوعة فلا يوجد في كلامهم: ما قام إلَّاتُ، أي: إلَّا أنا، ولا: ما قام**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٥، ٥٦.

(٢) شرح ابن النَّاظم ١/٣٤.

(٣) ينظر: مغني اللَّبيب ١/٥٠.

(٤) البهجة المَرْضِيَّة ٦٥.

(٥) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٤٨.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

إلَّاتَ، أي: إلا أنت، ولا: ما قام إلَّانا، أي: إلَّا نحن لا في الاختيار ولا في الاضطرار.

وكذلك– أيضاً– الضَّمائر المجرورة لا يدخل عليها: "إلَّا" لا في الاختيار ولا في الاضطرار"(١).

قول ابن مالك: "ولا يلي إلَّا اختياراً" احتراز عمَّا ورد منه اضطراراً، فـ" لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلَّا في الاضطرار أنْ تقع بعدها كلّ الضمائر بل يكفي ما ورد من ذلك، وهو الضمائر المنصوبة" كما قال المحقِّق(٢).

كما أنَّ احترازه ممَّا قد ورد على الضمير المتَّصل، لو ميّزه لَمَيَّز غيره من المتعلِّقات ممَّا يؤدِّي إلى الإسهاب فيما اختصر، فالألفيَّة جاء بها لاختصار القواعد والأحكام النَّحويَّة.

مسألة: حدّ العلم:

قال ابن مالك(٣):

اسْـــمٌ يُعَـــيّنُ المُسَـــمَّى مُطْلَقـــاً عَلَمُـــــهُ كَجَعْفَـــــرٍ وَخِرْنَقـــــاً

قال أبو حيَّان معقباً: **"أطلق التعيين وهو على قسمين:**

أحدهما: تعيين الأجناس بَعْضُها مِنْ بَعضٍ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك.

والثاني: تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فكان ينبغي أنْ يقيد التعيين لغير الأجناس، وقولُهُ: "مطلقاً" يريد بالنسبة إلى جميع أحوالِهِ من تكلُّمٍ وخطابٍ وغيْبَةٍ، فتقول: أَنَا زَيْدٌ، وأَنْتَ زَيْدٌ، وهُوَ زَيْدٌ، فيعينه في جميع أحواله.

ويشترَكُ معه في هذا المعرّف بالألف واللام التي للعهد فإنَّه يُعَيّن مُسَمّاه مطلقاً– أيضاً– فتقول: أَنَا القاضي، وأَنْتَ القاضي، وهُوَ القاضي"(٤).

فتعقُّب أبي حيَّان في اطلاق ابن مالك التعيين غير جائز، فهذا قال فيه ابن هشام: إنَّه" يشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنَّه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر"(٥)، ومثل هذا لا يُسمّى تعييناً.

كما أنَّ ابن مالك بتمثيله عَيَّن مقصده وهو العَلَم الشَّخصيّ، في حين أنَّه عرّج على العَلَم الجنسيّ في آخر باب العَلَم ومثّلَ له.

وردَّ على ذلك المراديّ قائلاً: "فإن قلت: العلم ضربان: شخصيّ وجنسيّ. أمَّا الشخصيّ: فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه. وأمَّا الجنسيّ: فلا يصدق عليه هذا التعريف: لأنّه لم يعيّن مسماه إذ

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٦.

(٢) المصدر السَّابق ١/٥٧.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ١٩.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٥.

(٥) أوضح المسالك ١/١٣٨.

هو في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة، ولكنّه جرى مجرى العلم الشخصيّ في الأحكام اللفظيَّة"[١].

أمَّا تعقُّب أبي حيان على ابن مالك في قوله: "مطلقاً" فلم يوافق عليه فقد فسّرها ابن هشام على غير ما فسّرها أبو حيان ممّا يخرج به، فقال: "فخرج بذكر التعيين النكرات، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَمَ من المعارف، تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّد، ألا ترى أنّ ذا الألف واللام مثلاً إنّما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه" أل" فإذا فارقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ، ونحو: "هذا" إنَّما يعين مُسمَّاه ما دام حاضراً، وكذا الباقي"[٢]، حيث فرَّق بين الاطلاق عمّا هو مقيّد في التعيين في حين أنَّ أبا حيَّان فسّرها بالإطلاق في جميع أحواله من تكلم وخطاب وغيبة.

أمَّا ابن النَّاظم فقد شملهما جميعاً فقال: "و"مطلقاً" خاصة للعلم، يميزه عن سائر المعارف، فإنّ كلّ معرفةٍ ما خلا العلم دلالته على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه، وتلك القرينة إمَّا لفظيَّة، كالألف واللام والصِّلة، وإمَّا معنويَّة، كالحضور والغيبة"[٣].

مسألة: صلة الموصول المفرد:

قال ابن مالك[٤]:

وَصِـــــفَةٌ صَـــــرِيحَةٌ صِـــــلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَـــا بِمُعْـــرَبِ الأَفْعَـــالِ قَـــلّ

قال أبو حيَّان: **"الصريح الخالص وهذا اللَّفظ ملبس لأنَّه لم يتقدَّم فيه اصطلاح من النُّحاة أنَّه يعني به كذا، فإنْ عَنَى بالصريح المشتق وتحرز بذلك من المحكوم له بحكم الاشتقاق نحو: جَاءَ زَيْدٌ الأسد، فيرد عَلَيه: زَيْد الأفضل قَائِمٌ، فإنَّ (أَلْ) ليست فيه موصولة وأفْضَل مشتق.**

وإنْ عَنَى بالصَّريح غير الجملة والظرف والمجرور فإنَّهُنَّ يَقَعْنَ صفات ويوصل بها غير أَلْ على زعمه في الظرف والمجرور فيرد عَلَيه مثل: جاء زيد الأسد وعمرو الأفضل.

وإنْ عَنَى اسم فاعل واسم مفعول فيَحْتَاج إلى تبيين فلفظة صريح لَم يوضع في الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرهما"[٥].

عنى ابن مالك اسم فاعل واسم مفعول كما قال في التَّسهيل: "عنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين،

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٩٠.

(٢) أوضح المسالك ١/١٢٩.

(٣) شرح ابن النَّاظم ١/٤٧.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٤.

واسم المفعول، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين"[١]، ووصفها بالصَّريحة تحرّزاً من الصفات التي غلبت عليها الاسميَّة، قال الشَّاطبيّ: "وتَحرز بذلك ممّا ليس بخالصها، إمَّا لأنَّ الوصفيَّةَ له ليست بحقِّ الأصلِ، وإمَّا لأنَّه خَرَج عن أصله من الوَصفيَّةِ، ويَجمعُ الضَّربان أربعةَ أنواع:

أحدُها: ما استُعمِل من الصِّفات استعمال الأسماء كأَخٍ وصاحبٍ وأبطح وأبرق وأجدع وما أشبه ذلك، فإنَّ هذه الأشياء ليست الآن بصفات، وإنَّما صيَّرها الاستعمال إلى حيّز الأسماءِ غيرِ الصِّفات، فلا تَصْلُح لذلك أن تَدخل عليها الألف واللَّام الموصولة، وإنما تصلح لدُخول الَّتي للتعريف كالرَّجلِ والفَرس.

والثَّاني: ما استُعمل من الأسماء استعمالَ الصِّفات كالأسد والبحر ونحو ذلك إذا قلتَ: مررتُ بالرَّجُلِ الأسدِ شدَّةً والبَحر جوداً والبدر حُسناً، فإن هذه ليست من الصِّفات الصَّريحة، بل هي مؤوَّلة بالصِّفات..."[٢].

مسألة: الاسم الموصول (أَيْ):

قال ابن مالك[٣]:

أَيْ كَمَــا وَأُعْرِبَــتْ مَــا لَمْ تُضَــفْ وَصَــدْرُ وَصْــلِهَا ضَــمِيرٌ انْحَــذَفْ

قال أبو حيَّان: **"وقد أطلق في قوله: "مَا لَمْ تُضَفْ" و (أي) هذه لا تنفك عن الإضافة إمَّا لفظاً أو معنى فكان ينبغي أنْ يقول: ما لم تُضَفْ لَفْظاً"**[٤].

قال ابن مالك في شرح التَّسهيل: "فإنْ حذف ما تضاف إليه أعربت على كلِّ حال، لأنَّ ذلك يبدي تمكنها في الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضاً، فأشبهت بذلك كلًّا، فإن كلًّا يحذف ما يضاف إليه كثيراً ويجاء بالتنوين عوضاً منه"[٥].

لم يذكر ابن مالك ولا غيره أيُّ أمر أو حكم يتعلق بإضافتها معنى في هذا الأمر، فليس هناك لزوم تَقْيِيد، ولم يُقيِّدها مَنْ سبقه بالإضافة لفظاً أو عدم الإضافة لفظاً.

كما أنَّ أبا حيَّان لم يذكر التحرُّز الذي يُفيد في لُزوم تقييد ابن مالك لذلك! الَّذي جعله يتعقَّبه عليه.

---

(١) شرح التَّسهيل ٢٠١/١، أمَّا (أل)الداخلة على الصِّفة المشبّهة فقد جعلها معرفة لا موصولة في ص٤١، كما" اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسألة، فمرّة قال: إنَّها موصولة، ومرّة منع ذلك" شرح ابن عقيل ١٤٨/١، ١٤٩.

(٢) المقاصد الشَّافية٤٨١/١، ٤٨٢.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١٠٦/١.

(٥) شرح التَّسهيل ٢٠٩/١.

مسألة: حَدُّ الابتداء:

قال ابن مالك[١]:

مُبْتَــدَأٌ زَيْــــدٌ وَعَــــاذِرٌ خَبَــــرْ إِنْ قُلْــتَ زَيْــدٌ عَــاذِرٌ مَــنِ اعْتَــذَرْ

قال أبو حيَّان: **"لَمْ يذكر حدَّاً للابتداء وإنَّمَا أتى به مثلاً، والمُثُلُ لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء وجرى في ذَلِك عَلَى أكْثَر عادته في الأبواب"**[٢].

عقَّب أبو حيَّان بذلك ولم يذكر تعريفاً للابتداء أو المبتدأ بعد تعقيبه لذلك، أمّا ابن مالك فهو كعادته يكتفي في ألفيَّته بالأمثلة عن الحدود.

عرّف ابن هشام المبتدأ: "اسمٌ أو بمنزلته، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفىً به"[٣].

وعرَّفه ابن عصفور في المقرّب: "هو الاسم، أو ما هو في تقديره المجعول أول[٤] الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف المتقدم"[٥]، وعرّفه في شرح الجمل: "هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديراً، معرّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه"[٦].

قال الرَّضّيّ: "اعلم أنَّ المبتدأ اسم مشترك بين ماهيَّتين، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ، لأنَّ الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد.

فأفرد المصنف[٧] لكل منهما حداً، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم"[٨]؛ إذ عرّفه ابن الحاجب الحاجب بـ"الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسنداً إليه"[٩].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٢٣.

(٣) أوضح المسالك ١/١٨٦.

(٤) المَجْعول أَوَّل: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) المقرّب ٨٢.

(٦) شرح جمل الزَّجَّاجيّ ١/٣٢٢.

(٧) يقصد ابن الحاجب.

(٨) شرح الرَّضِيّ ١/٢٤٨.

(٩) الكافية في علم النَّحو، لعثمان بن عمر بي أبي بكر جمال الدِّين بن الحاجب، تحقيق: صالح عبدالعظيم الشَّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٠م، ١٥.

مسألة: حَدُّ الخَبَر:

قال ابن مالك[١]:

وَالخَبَـــرُ الجُـــزْءُ المُـــتِمُّ الفَائِـــدَهْ كَـــــاللهُ بَـــــرٌّ وَالأَيَادِي شَـــــاهِدَهْ

قال أبو حيَّان: **"حَدَّ الخَبَرَ بأنَّه الجُزء المتم الفائدة، وهَذَا لَيْس بشيء؛ لأنَّ هَذَا أمرٌ يشترِكُ فيه الخَبَرُ وغَيْرُه؛ ألا ترى أَنَّ هذا الحَدَّ يَصْدُقُ على الفَاعِل ويَصْدُقُ على المبتدأ نَفْسِهِ؛ لأنَّ كلا منهما الجزء المُتِمُّ الفائدة؛ إذ الفائدة تتوقف على الخبر، كذلك تتوقف على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الفعل– أيضاً– وعلى الحرف– أيضاً– وعلى ما يكون جُزْءاً مُتِمَّاً لِلفَائِدة، فهذا أمرٌ عامٌ لا يختص بخبر المبتدأ دون غيره"**[٢].

قال المراديّ شارحاً وموضِّحاً هذا الحَدّ وما قد يَدْخل عليه: "والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد[٣] صحيح؛ لأنه[٤] صادق على الفعل، وعلى الفاعل، والحرف أيضاً.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً فيلزمه ما ذكرت، وإنما[٥] المراد جزء الجملة الاسمية[٦].

ويدل[٧] على ذلك أمران: أحدهما: أن[٨] الباب موضوع لها، والثاني: تمثيله بقوله: كالله برّ والأيادي شاهده.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل، ولا الحرف أيضاً؛ لأنَّه لا يكون أحد جزأي الجملة الاسمية[٩].

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: "المتم الفائدة" غير واضح لأنّ المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإنّ الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثاني الجزأين، ولا إشكال في أنَّ ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٣٢.

(٣) بحَدٍّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) لأَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) وإِنَّما: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) الاسميَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) ويدلُّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) الاسميَّة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

وأيضاً، فإن[١] الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أنْ يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى[٢]: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة"[٣].

وقال المكوديّ في ذلك- أيضاً-: "وإنما خص[٤] الخبر بكونه متم الفائدة وإنْ كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن[٥] الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فبه تتم الفائدة، ولأنّه الجزء المستفاد من من الجملة"[٦].

وزاد ابن هشام وغيره[٧] في حَدِّ ابن مالك: "مع مبتدأ غير الوصف المذكور".

مسألة: حدّ الفاعل:

قال ابن مالك[٨]:

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

قال أبو حيَّان: **"لَمْ يَذْكر حَدَّ الفاعل، وإنَّما أتى بِمُثُل ثلاثة:**

أوَّلها: فعلٌ مُتَصرِّف وهو: أَتَى زَيْدٌ، الثَّاني: اسم فاعل وهو: مُنِيراً وَجْهُهُ، الثَّالث: فعل جامد وهو: نِعْمَ الفَتَى، وكذلك أكثر عادة هذا النَّاظِم لا يَحُدُّ شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكليَّة في قوانين، بل يُبْرِزُ ذلك في مُثُل"[٩].

وهو كما قال أبو حيَّان في عادة ابن مالك في النَّظم، بأنْ يأتي بالأمثلة يستوضح بها الحدود وبعض الأحكام، كما نراه هنا في النَّظم.

وقد حدّه ابن مالك في التَّسهيل قال: "وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول".

لمّا عقب أبو حيَّان بأنَّ ابن مالك لم يذكر حَدَّ الفاعل لم يعرّفه لنا أبو حيَّان هنا، وقد عرّفه في

---

(١) فإنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) الجزوليّ، المقدمة الجزوليّة ٩٣.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٧٤.

(٤) وإنَّما خصَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) لأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) شرح المكوديّ ٤٦.

(٧) كالأشمونيّ في شرحه ١/٩٠، الفوزان في شرحه ١/١٦٤.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٨.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ٢/٥.

ارتشاف الضَّرب قال: "هو المفرغ له العامل على جهة ووقعه منه، أو تركه"(١).

وعرّف ابن عصفور الفاعل قال: "هو كل اسم أو ما هو في تقديره أُسنِد إليه فعل أو ما جرى مجراه وقُدِّم عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ"(٢).

هذا (٣)وعرّفه ابن هشام بأنَّ" الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة"(٤).

مسألة: حدّ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ونوعه:

قال ابن مالك(٥):

يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِـلِ فِيمَـا لَـهُ كَنِيـلَ خَيْـرُ نَائِـلِ

قال أبو حيَّان: **"لم يذكر حَدَّ المفعول الَّذي لَمْ يُسمَّ فاعله"**(٦).

ولم يتبعه بذكر الحدّ، وقد ذكر حدّه في التَّذييل قال: "وحدّ هذا المفعول الذي لم يسم فاعله هو حدّ الفاعل، إلّا أنَّه يقول مكان" غير مصوغ للمفعول": مصوغ للمفعول"(٧).

ولم يحدّه ابن مالك في التسهيل ولا في شرحه، إنَّما قال في شرح الكافية: "مسنداً إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه"(٨).

ولم يعرّفه ابن عصفور في كتبه، كما كثير من النُّحاة غيره.

عرّفه الفوزان في دليل السَّالك قال: "هو اسم مرفوع لفظاً أو محلاً يحل محل الفاعل عندما يحذف ويبنى الفعل للمجهول"(٩).

---

(١) ارتشاف الضَّرب ١٣٢٠/٣.

(٢) شرح جمل الزَّجّاجيّ ٩٣/١.

(٣) تسهيل الفوائد ٧٥.

(٤) أوضح المسالك ٧٧/٢.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٣٩/٢.

(٧) التَّذييل والتَّكميل ٢٢٥/٦.

(٨) شرح الكافية ٦٠٣/٢.

(٩) دليل السَّالك ٣٣٩/١.

مسألة: حدّ التَّنازع[١]:

قال أبو حيَّان: **"هذا بابٌ يُسَمَّى بابَ التَّنازعِ وبابَ الإعمالِ، ولم يَذْكر النَّاظِم له حَدَّاً جَرْياً على عادته في أكثر أبواب العربيَّة"**[٢].

اقتضى البيت الأوَّل في هذا الباب حدَّاً للتَّنازع، قال السُّيوطيّ: "التنازع في اصطلاح النحويين، وهو الإعمال أيضاً: أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنهما اسم يجوز لكل واحد منهما أن يعمل فيه لتعلقهما به، وطلبهما له من جهة المعنى، وقد بيّن الناظم هذا المعنى في قول ابن مالك[٣]:

إنْ عَـامِلَانِ اقتَضَـيا فِي اسْـمٍ عَمَـلْ قَبْـلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَـا العَمَـلْ

فقوله: "إنْ عَامِلَانِ اقتَضَيا" أراد بالعاملين الفعلين، وما أشبههما، وإنَّما أتى بهذا اللفظ ولم يقل: "إن فعلان اقتضيا" ليدخل غير الفعلين من الأسماء العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل، والمفعول، وما أشبه ذلك... وكذلك إذا كان أحدهما اسماً والآخر فعلاً..."[٤]، كذلك قال المراديّ وذكر ما يشمله ذلك، وأخرج ما يخرج من قوله[٥].

هذا وقد حدّه في التّسهيل حيث قال: "إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما"[٦].

كما أنَّ أبا حيَّان عندما عقَّب بعدم وضع ابن مالك حداً للتَّنازع- كما يرى- لم يضع هو حدَّاً له، بل عقّب بذلك ومضى.

مسألة: حدّ المصدر:

قال ابن مالك[٧]:

المَصْـدَرُ اسْـمٌ مَـا سِـوَى الزَّمَـانِ مِـنْ مَدْلُـولَيِ الفِعْـلِ كَأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

قال أبو حيَّان: **"وقول النَّاظِم: "المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُـولَيِ الفِعْـلِ" يقتضي وجود فعل، وأنَّ له مدلولين وأنَّ المصدر اسم لغير الزمان، وهو الحدث، وهذا ليس بجامع للمصدر؛ لأنَّه**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١٠٣/٢.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٤٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ١٦٧/٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٦٢٩/٢- ٦٣٤.

(٦) تسهيل الفوائد ٨٦.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٤٥.

يخرج عنه المصادر التي لا أفعال لها مثل الأمومة فإنَّه لا فعل له فيكون أحد مدلوليه"[١].

قال الصَّبَّان: "قوله: "مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ" أورد أبو حيَّان أنَّ من المصادر ما لا فعل له وبالعكس. وأجيب بأنَّ ما لم يوضع يقدر. يس[٢]"[٣].

وبهذا يكون قول ابن مالك جامعاً.

مسألة: حدّ المفعول له:

قال ابن مالك[٤]:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ: جُدْ شُكْراً وَدِنْ

قال أبو حيَّان: **"لم يذكر النَّاظِم حَدَّاً للمفعول له جَرْياً على عادته في أكثر هذه الأرجوزة، وذكر أنَّ المفعول له يكون منصوباً، ولم يُبَيِّن في هذا البيت ما ينصبُه، وفي نصبه خلاف"**[٥].

أمّا حدّ المفعول له فابن مالك لم يعتمد في نظمه على الحدود، إذ يعْنَى بالأمثلة والشُّروط بما يُفهم الحدود، كما هنا في حَدِّ المفعول له، قال المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين في عدم ذكر ابن مالك لحدِّ المفعول له: "وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنَّها شروط لتحقق المعنى الذي يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله، والخطب في ذلك سهل"[٦].

وحدّه ابن مالك في التَّسهيل قال: "وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً"[٧].

وحدّه ابن الحاجب قال: "هو ما فعل لأجله فعل مذكور"[٨].

وفي عدم إبَانة ابن مالك ناصب المفعول له، قال الشَّاطبيّ: "وإنَّما أتى به بعد المصدر؛ لأنَّه إنَّما يكون مصدراً، فكأنَّه نوعٌ منه، لكنّه فصله من باب المصدر فدلَّ على أنَّه ليس بمنتصب على ما انتصب عليه نوع المصدر، وإنَّما هو منصوب على إسقاط الجار، فالواصل إليه الفعل الأول، لا بمعناه فقط، بل

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١٢٤/٢.

(٢) يعني يس الحمصيّ العليميّ ت ١٠٦١هـ.

(٣) حاشية الصَّبَّان ١٦٢/٢.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٤٦.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١٤٣/٢.

(٦) عدَّة السَّالك ٢٢٥/٢.

(٧) تسهيل الفوائد ٩٠.

(٨) الكافية ٦٧.

بلفظه ومعناه"[١].

قال في التَّسهيل: "وينصِبُه مُفْهِمُ الحَدَث نصبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرفَ جرٍّ، لا نصبَ نوع المصدر، خلافاً لبعضهم"[٢].

مسألة: أنواع الحال:

قال ابن مالك[٣]:

وَمَوْضِـــعُ الحَـــالِ تَجِـــيءُ جُمْلَـــهْ كَجَـــاءَ زَيْـــدٌ وَهْـــوَ نَـــاوٍ رِحْلَـــهْ

قال أبو حيَّان: **"وأَطْلق الجملة ويَنْبَغي أَنْ تُقَيَّد بالخبريَّة ليَحْتَرز بذلك من الجملة الطلبيَّة، وأَنْ تُقَيَّد أيضاً بكَوْنها لا تكون مُفْتَتَحة بدليل استقبال كحرف التَّنْفيس و لَنْ فإنَّه لا يقع ذلك في موضع الحال، وأَنْ تقيد أيضاً بأنَّها لا تكون تعجُّبيَّة"**[٤].

عزا ابن حمدون تَقْيِيد ذلك الإطلاق إلى تمثيل ابن مالك؛ إذ قال ابن حمدون: أنَّه" أطلق في الجملة مع أنَّها مقيدة بقيود ثلاثة: كونها خبرية، ذات رابط، غير مصدرة بدليل استقبال اتكالاً على المثال على عادته لأنَّ المثال مستوف للشروط"[٥].

وقال الشَّاطبيّ فيما يتعلَّق بكونها خبريَّة: "إنَّما أتى بالمثال إشعاراً بقَيْدٍ آخر ضروريٍّ للجملة الواقعة حالاً، وهو كونُها خبريَّة، فإنَّ الطلبيَّة لا تقع في موضع الحال"[٦]، أمَّا فيما يتعلق بلزوم تقييدها بأَنْ لا تكون مُفتَتَحة بدليل استقبال فقال: "أنَّ دلائل الاستقبال عارضةُ الدخولِ على الأفعال ليست بأصليّةٍ لها، فالسابق للفَهْم من الجملة الفعلية ما كان الفعل أول سابق فيهما من غير شعور بما يتقدمه أداة من الأدوات، وإذا ثَبَتَ هذا فالعوارضُ لها أحكامٌ إذا عرضت، ولا يلزم من ثبوت حكم أصليٍّ في موضع أنْ يكونَ ثابتاً له مع العوارض الطارئة، فلا يلزم إذاً التَّحَرُّزُ منها ابتداءً في تقرير الحكم الأصلي؛ فلذلك لم يتحرَّز من الجملة المفتتحة بدليلِ استقبال"[٧].

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٦٧.

(٢) تسهيل الفوائد ٩٠.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٥٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢/٣٥٩.

(٥) حاشية ابن حمدون ١/٢٩٧.

(٦) المقاصد الشَّافية ٣/٤٩٣.

(٧) المصدر السَّابق ٣/٤٩٤.

مسألة: حدّ التمييز:

قال ابن مالك[١]:

اسْـــمٌ بِـــمَعْنَى مِـــنْ مُبِـــينٌ نَكِـــرَهْ يُنْصَـــبُ تَـــمْيِيزاً بِمَـــا قَـــدْ فَسَّـــرَهْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "بِمَعْنَى مِنْ" ليس بظاهر؛ لأنَّ الاسم لا يكون بمعنى مِنْ، ولا يصحُّ أَنْ يكون التَّقدير اسمٌ على معنى مِنْ فتكون الباء بمعنى على؛ لأنَّ كثيراً من التَّمييز لا يكون على معنى مِنْ نحو: طاب زيدٌ نفساً، فإنَّه لا يجوز أَنْ يكون المعنى: طاب زيدٌ من نفسٍ، وكذلك غرستُ الأرض شجراً عند من يُجِيز مَجِيء التَّمييز منقولاً من المفعول ليس المعنى: غرستُ الأرض من شجرٍ"**[٢].

أجاب على ذلك الشَّاطبيّ فقال: "وقد حدَّ الناسُ التمييزَ، فلم يُقَيِّدوا هذا التقييد الذي لا يَشْمَل إلّا أحدَ قسميه، فقال ابن الضائع: هو الاسمُ النكرةُ المنْتَصِبُ بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بياناً لما انْبَهَمَ من الذوات. وقال بعضهم: الاسم النكرة المنصوب المبين لما انبهم من الذوات.[٣] وقيل غير ذلك ممّا ممّا لم يُذْكَر فيه التقييد بمعنى (مِنْ).

فالحاصلُ أنَّ الناظم حدَّ بعض ما يَنْتَصِب على التمييز، فأخرج بذلك غيره عن أَنْ يكون نصبُه على التمييز، وقد كان يمكن الاعتذار عنه بأنَّه يمكن أَنْ لم يلتزم النصب على التمييز في نحو: سَفِهَ نفساً، وحَسُنَ وجهاً، وأَنْ يَجْعل نصبه على المفعول به، كما يُعرَب: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ/ الوجهَ، وحَسَن وَجْهَهُ كذلك، ويكون مخالفاً للنحويين في مجرد اصطلاح لا يَنْبَغي عليه حكم لولا أنَّه نصَّ على أنَّ مثلَ: طِبْ نفساً، وأنت أعلى منزلاً تمييز، فلم يمكن اعتذارٌ عنه بذلك"[٤]، كما أنَّ ذلك وارد عليه هنا وفي التَّسهيل[٥].

قال أبو حيَّان: **"ويردُّ على النَّاظِم في قوله: إنَّ التَّمييز هو اسم بمعنى مِنْ مُبين نكرة ما كان تابعاً للعدد ممّا فيه معنى مِنْ، وهو مُبين نكرة وذلك نحو قوله: أَخَذْتُ ثَلَاثةَ دَرَاهِمَ. فدراهمَ تابع لقوله: ثَلَاثَةَ على طريق البدل وليس بتمييزٍ وإِنْ كان ينطلق عليه حَدُّ النَّاظِم للتَّمييز وعلى هذا ينبغي أَنْ يَخْرُجَ قوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٦]"**[٧].

يريد أَنَّ ابن مالك لم يُحْكِم حدّ التمييز، فقد يدخل في حدِّه مِنَ التَّوابع ما اجتمعتْ فيه الأوصاف

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٣.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣٩٣/٢.

(٣) قريب من هذا حدّه ابن عصفور ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ ٤٢٣/٢.

(٤) المقاصد الشَّافية ٥٣٠/٣، ٥٣١.

(٥) تسهيل الفوائد ١١٤.

(٦) سورة الأعراف آية: ١٦٠.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣٩٦/٢.

المذكورة، وهذا يُردُّ بما أجابه الشَّاطبيّ في ذلك قائلاً: بأنَّه" لم يَحُدَّ التمييز نفسه، وإنَّما حدَّ ما يصِحُّ انتصابُه على التمييز، فالتوابعُ المعترضُ بها مُفْتقِرةٌ إلى النظر فيها بما حَدَّ به، فإن اجتمعت فيها الأوصاف المذكورة، صحَّ انتصابها على التمييز، حيث يُحتَاجُ إليه إذا لم يَخْتَصَّ باب من الأبواب المحتاجة إلى التمييز بزيادة شرطٍ كباب العدد، فإنَّ ما فوق العشرة فيه إنَّما يُفسَّر بواحد منصوب، فاختص بزيادةٍ على ما عُهد في التمييز. أمّا غير باب العدد، فانتصاب تلك الأسماء المذكورة فيها على التمييز جائز، كقولك: هو أكثرُ الناس دراهمَ أو ثياباً، وهو أكثر الناسِ سنينَ، وما أشبه ذلك، فكان (أَسْبَاطاً) يُمكِنُ فيه هذه الاوصاف؛ إذ هو اسم بمعنى (من) مبين نكرة؛ أي يصلح لمعنى (من)، وإذا أمكن اجتماع الأوصاف فيه صحَّ انتصابه على التمييز، فقلت: هم أكثرُ الناسِ أسباطاً، لكن لما كان فوق العشرة، إنَّما يقعُ التمييز فيه مفرداً لم يَصْلُح أن يُعَدَّ في الآية تمييزاً، وإن أمكن فيه معنى (من)، فأُوِّل على غير التمييز، وجعل بدلاً، فشرط الإفراد في (أَسْبَاطاً) يختصُّ بباب العدد، وليس مشترطاً في كون التمييز تمييزاً، فبان الاعتراض على الناظم بهذا"[(١)].

مسألة: معاني الإضافة وأقسامها:

قال ابن مالك[(٢)]:

لِمَــا سِــوى ذَيْنِــكَ وَاخْصُــصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِــهِ التَّعْرِيــفَ بِالَّــذِي تَــلَا

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا" يعني بالأوَّل: المضاف، ويعني بالَّذي تَلَا: المضاف إليه، و" بِالَّذِي تَلَا" متعلِّق بقوله" وَاخْصُصْ" وهذا الكلام فيه إبهام وإجمال، وهو أنَّه يُعطِي بظاهِرِه أنَّك تُخَصِّص الأوَّل وتُعَرِّفه بما أُضيف إليه، وأنَّ هذا على سبيل الاختيار، وليس كذلك، بل ذلك بالنَّظر إلى حال المضاف إليه فإنْ كان نكرةً خَصَّصْت به الأوَّل وإنْ كان معرفةً عَرَّفت به الأوَّل**"[(٣)].

هذا ولم يُشِرْ أو يُلمِّح أحد من الشرَّاح إلى ذلك، قال الصَّبَّان في حاشية على شرح الأشمونيّ: "قوله: "يعني أن المضاف إلخ" لمّا لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني إلخ وإنَّما ترك المصنف القيدين لشهرتهما"[(٤)]، وهذا واضح لا إبهام فيه.

قال أبو حيَّان: "**وتقسيم النَّحويّين الإضافة إلى أنَّها تُخصِّص وتُعرِّف ليس بصحيح؛ لأنَّه مَنْ جَعَلَ[(٥)] القسْمَ قَسيماً وذلك أَنَّ التَّعريف تَخْصيص فهو قِسْم مِن التَّخْصيص لا قسيمٌ له والإضافة**

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٥٣١، ٥٣٢.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣/١٢٣.

(٤) حاشية الصَّبَّان ٢/٣٦٠.

(٥) على ما يبدو أنَّه أراد" مِنْ جَعْلِ".

كما ذكرنا إنَّما تُفيد التَّخْصيص فقط لكن أقوى مراتبه التَّعريف، فإذا أُضِيفت إلى معرفة اكْتَسى التَّخْصيص التَّام من الإضافة كما ذكرنا"[١].

هذا مذهب لأبي حيَّان قال فيه ابن حمدون: "والحق أنّ الإضافة إنّما تفيد التخصيص دائماً وهي أقوى مرتبة من التعريف، لكن يقال: ان[٢] الذي قاله باعتبار الأصل وأمّا النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض"[٣].

(١) منهج السَّالك في الكلام ١٢٣/٣، ١٢٤.

(٢) إنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) حاشية ابن حمدون ٣٢٥/١.

المبحث الثَّالث
التَّعقُّبات على التَّعليل

العلل النَّحويَّة عند أبي حيَّان لا قيمة لها بجانب الوضعيَّات، إذ نجده يقول في مسألة جواز تقديم التَّمييز على عامله أو امتناع ذلك: "وَلَقَد كانَ بَعْض شيوخنا من أهلِ الْمَغرِب يقول: إيَّاكم وتعاليل الرُمّانيّ والورَّاق[١] ونظرائِهما ، وكثيراً شُحنَت الكُتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي الَّتي لا يَعْجَزُ عن إبداءِ مثلها من له أدنى نَظرٍ في الحالةِ الرَّاهنةِ وَلا يحتَاجُ في ذلك إلى إمْعَان فكرٍ ولا إكدادِ بصيرةٍ ولا حَثِّ قريحةٍ ولذلك قال بعضُ الأدباءِ[٢]:

تَرْنـــو بطَـــرْفٍ فَـــاتِنٍ فَـــاتِرٍ أَضْـــعَفَ مِـــنْ حُجَّـــةِ نَحَـــوِيّ

وعلمُ العَرَبيَّة إنَّما هو مِنْ باب الوَضْعيَّات العرَبيَّة ففي الحقيقة لا يَحْتاجُ فيه إلى تعليل كَمَا لَا يَحتاج في علم اللُّغة إلى تعْليل فلا يُقَال: لِمَ جاء هذا التَّركيبُ فِي قَوْلك: زَيْدٌ قَائِمٌ هَكَذَا؟ كَمَا لا يُقَال: لِمَ يُقالُ للعين الطرف ولليل الليل؟ ولا يُقال لِمَ كانت حروف المضارعةِ الهمزة والتاء والنون والياء؟ ونُبدي لذلك عِلَلاً... والنَّحويُّون مُولِعُون بكثرة التَّعليل ولو كانوا يَضعُون مكانَ التَّعاليلِ أحْكَامَاً نَحَويَّةً مُسْتندةً للسَّماع الصَّحيحِ لَكَانَ أَجْدَى وأنْفَعَ"[٣].

ولهذا لا نكاد نجد له تعقُّبات على ابن مالك في التَّعليل، سوى بعضٍ من المسائل الَّتي وجدتُ أنَّ لها علاقة بالتَّعليل فوضعتها في هذا المبحث.

مسألة: شرط إعراب (فُو):

قوله[٤]:

مِـــنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُـــحْبَةً أَبَانا وَالفَـــمُ حَيْـــثُ المِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَا

قال أبو حيَّان: "وقوله: "**وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا" يقول: إذا ذهبت الميم من الفَمِ قلت: هَذَا فُو زَيْد، ورأَيْتُ فَا زَيْد، ونظَرْتُ إلى فِي زَيْد، وهذا يقتضي أنَّه إذا ذهب الميم منه أُعْرب بالحروف، وكان الأجودُ أن يقول: إذا لم تُعَوَّضْ مِنْ عَيْن الكلمة وهي الواو ميماً لا أَنَّه كانت فيه الميم**

---

(١) مُحَمَّد بن عبد الله بن العبَّاس، أبو الحسن، ابن الورَّاق، ت ٣٨١هـ.

(٢) البيت من بحر السَّريع لقائل مجهول.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٢٠، ٤٢١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ١٤.

فذهبت"[١].

قالها في الكافية[٢]:

كـــذا فَـــمٌ إن دون مـــيم وصـــلا يغـــير يا الـــنفس مضـــافًا فـــاقبلا

يقول الرضِّيّ في شرحه لكافية ابن الحاجب عن العلّة في الأسماء الستَّة: "مع أنَّ اللام في أربعة منها كأنّها مجلوبة للإعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسياً منسيًّا، فهي- إذن- كالحركات المجتلبة للإعراب، وكذا الواو في فوك، لأنَّها كانت مُبْدَلة منها الميم في الإفراد، فلم تُردُّ إلى أصلها إلّا للإعراب"[٣].

فالسَّبب في الإبدال ليس سبباً لغويًّا وإنَّما نحويّ، فالواو كأنَّها مُجتَلبة للإعراب فقط، فعندما قال: (كانت فيه الميم فذهبت) بلغ بذلك مراده.

مسألة: تشديد نون ذَيْن وتَيْن:

قال ابن مالك[٤]:

وَالنُّـــونُ مِـــنْ ذَيْـــنِ وَتَـــيْنِ شُـــدِّدَا أَيْضَـــاً وَتَعْـــوِيضٌ بِـــذَاكَ قُصِـــدَا

عقب أبو حيَّان قائلاً: **"قوله: "وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا " أي: قصد بالتشديد التعويض مما ذهب بالحذف من الاسم المفرد في التثنية؛ لأنَّ القياسَ كان يَقتضي أنْ لا يحذف منه شيء، فكان يُقال اللَّذيان؛ كما قالوا: الشجيان، وهذيان؛ كما قالوا: رحيان، ولكنَّهم حذفوا الياء والألف في التثنية فناسب أنْ يعوضوا من ذلك المحذوف التشديد في النُّون، ويَحْتَاج في دعوى هذا إلى دليل.**

ويمكن أنْ يدّعي أنَّ هَذِه الزيادة في النُّونِ إنَّما هي للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب[٥]لا للتعويض من المحذوف؛ كما فرّقوا بالحركة بين المعرب والمبني في: (قبلُ، وبعدُ) فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضَمَّةً، وكل واحد من القولين دعوى"[٦].

قال أبو علي الفارسيّ في دليل هذه الدَّعوى: "مَنْ قرأ: (اللَّذانِّ) و(هذانِّ) و(هاتينِّ) فالقول في تشديد نون التثنية: أنَّه عِوضٌ من الحذفِ الذي يَلْحَقُ الكلمة، ألا ترى أنَّ قولهم" ذا" قد حذف لامُها،

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢٦/١.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١٨١/١.

(٣) شرح الرَّضِيّ لكافية ابن الحاجب ٧٦/١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢١.

(٥) قال به ابن هشام في أوضح المسالك قال: "ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا: اللذيان واللتيا وذيا وتيا، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير " ١٤٥/١.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٩٠/١.

وقد حذفت الياء من" اللذانِ" في التثنية. فإنْ قلت: فإنَّ الحذف في تثنية اللَّذان إنَّما هو لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثَّبات بدلالة قوله:

ولا ذاكِرِ اللهَ إلَّا قليلاً[١].

ألا ترى أنَّه نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟

قيل: إنّ اللام في اللتان واللذان وإنْ كانت حذفت لالتقاء الساكنين[٢]، فإنَّهما لما لم تظهر في التثنية التي كان يلزم أنْ يَثبُتَ فيها وتتحركَ، أشبهَ ما حذفَ حذفاً، لغير التقاء السّاكنين، فاقتضى العوضَ منه كما اقتضته المبهمة نحوُ: هذان، واتَّفقت هذه الأسماء من اللذان وهذان في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أواخرَهما، وذلك نحوُ اللتيّا، واللذيّا، وهاتيًّا"[٣].

قال ابن مالك في التَّسهيل: "ولما لم يكن الحذف مستعملاً في الإفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازماً بل جائزاً"[٤].

وقال عبد الله الفوزان[٥]: "والعلَّة الصَّحيحة هي استعمال العرب".

مسألة: إذا كان الخبر فعلاً:

قال ابن مالك[٦]:

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ الخَبَـرَا أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

قال أبو حيَّان: **"أطلق في قوله: "كَانَ الخَبَرَا" وينبغي أن يقيّد فيقول: كان خبراً رافعاً لضمير المبتدأ متصلاً، فقولهم: (رافعاً) تحرز من أن يكون الفعل ناصباً الضمير نحو: زَيْد ضربته، وزَيْد مررت به.**

وقولهم: (لضمير) تحرز من أَنْ يرفع الفعل مسنداً نحو: زَيْدٌ قام أخوه، وقولهم: (متصلاً) تحرز من أَنْ يكون الضمير منفصلاً نحو: زيد ما قام إلا هو، ففي هاتين المسألتين يجوز تقديم الخبر على المبتدأ فتقول: قام أخوه زَيْد، وما قام إلّا هو زَيْدٌ.

---

(١) مِنْ المتقارب، لأبي أسود الدُّؤليّ، ديوان أبي أسود الدُّؤليّ، صنعه أبي سعيد الحسن السُّكَّريّ، تحقيق: مُحَمَّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ، ٥٤.

(٢) السَّاكنَيْن: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ١٤١/٣، ١٤٢.

(٤) شرح التَّسهيل ١٩١/١.

(٥) شارح ألفيَّة ابن مالك في كتابه دليل السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك ١٢٦/١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

وقَدْ وقع الفعل فيهما خبراً للمبتدأ، وإنَّمَا الممتنع مثل: زيد قام؛ لأنَّ الفعل قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً، فلو قَدَّمْتَهُ فقلت: قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية"[١].

احتراز أبي حيَّان صحيح غير كَوْن الضَّمير (متصلاً)، فالأصحّ أنْ يكون مستتراً كما قال الأشمونيّ: "وكذا يمتنع التقديم إذا ما الفعل من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذي فاعله ليس محسوساً بل مستتراً"[٢]، ثم قال: "فإن كان الخبر ليس فعلاً في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه، جاز التقديم"[٣].

قال المراديّ: "فإن قلت: أطلق في قوله: كذا إذا ما الفعل كان الخبرا، وهو مقيد بأنْ يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه[٤] استغنى[٥] عن تقييده بتقييد ما قبله[٦]"[٧].

وقال المكوديّ: "فأطلق وهو مقيد بما تقدم"[٨]، وَضَّح ذلك ابن حمدون في حاشيته، قال: "وقوله: "فأطلق وهو مقيد الخ" على هذا جمهور الشراح والحواشي وأنَّه أطلق في محل التقييد حتى قال بعض: لو قال الناظم:

كمـــا إذا خيـــف التبـــاس المبتـــدا ففاعـــــل نحـــو سعيـــــد اهتـــــدى

لسلم من[٩] الاعتراض، والحق أنَّ هذا تحامل على النظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ مأخوذ من النظم، فإنَّ قوله: كذا، تشبيه تام في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان، ولا يعدم البيان إلّا إذا

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٥٩.

(٢) منهج السَّالك للأشمونيّ ٩٩، وينظر: شرح ابن عقيل ١/٢١٩.

(٣) المصدر السَّابق ٩٩، وينظر: شرح ابن عقيل ١/٢١٩، شرح المكوديّ ٤٩، دليل السَّالك ١/١٨١.

(٤) كأَنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) علَّة الاستغناء فسَّرها سيبويه عن العرب بأنَّهم: يستغنون بالشَّيءِ عنْ الشَّيءِ الذي أصله في كلامِهِمْ أن يُستعمل حتَّى حتَّى يصيرَ ساقطًا" ينظر: الكتاب ٣/٥٩٩، ٣/٦٤٦، وفسَّرها ابن الأنباريّ بأنَّه" قد يُستغنى بالحرفِ عن الحرفِ في بعضِ الأحوالِ إذا كان في معناه" الإنصاف ٢/٣٩٦، ويقول السُّيوطيّ: "قد يستغنون بالشيء عمَّا هو في معناه " الأشباه والنَّظائر في النَّحو، للسُّيوطيّ، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة، ١٣٩٥هـ، ١/٧٨.

(٦) يَقْصد في البيت قبله:

فامنعـــه حـــين يســـتوى الجـــزآن عرفـــا ونكـــراً عـــادمي بيـــان

(٧) توضيح المقاصد ١/٤٨٢.

(٨) شرح المكوديّ ٤٩.

(٩) لَسَلِمَ مِنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن[١] كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام، وهند قامت، وأما إن[٢] كانت هنالك قرينة بأنْ كان الفاعل اسماً ظاهراً، نحو: زيد قام أبوه، أو ضميراً بارزاً نحو: الزيدان قاما، لجاز التقديم والتأخير، إذ الفعل لا يأخذ فعلين، وهذا على اللغة الفصحى"[٣].

مسألة: حكم توسط خبر (كان):

قال ابن مالك[٤]:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرِ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر" أي: وكل من العَرَب أو من النُّحَاة منع أن يتقدم خبر دام عَلَى دام، ولَيْس كَمَا ذكر لأنَّ ذلك مسألتان:**

إحداهما: تقدم الخَبَر عَلى ما دَامَ نَحْوُ: لا أصحبك طالعة ما دامت الشمس، فَهَذِه لا تَجوز.

الثانية: تَقْدِيم الخَبَر على دام وحدها دون ما نَحْو: لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس، وفي جَوَاز ذلك نظر؛ لأنَّه يجوز: عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً ضَرَبْتَ، تريد: ممّا ضربت زيداً.

ويمكن أنْ يقال لا يجوز ذلك لأنَّ دَام النَّاقِصَة لا تتصرف ولا تستعمل إِلَّا ماضية اللَّفْظ كَمَا سَبَق، ومَا لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله نحو: فعل التعجب، ويمكن أن يقال يجوز ذلك لأنَّ منع التصرف في دَامَ لَيْسَ بخُصُوصِيَة دام بَلْ كُل فعل وقع صلة لما الظرفيَّة لا يكون إِلَّا ماضي اللَّفْظ نحو: لا أَصْحَبك مَا لَاحَ للهِ بَارِقٌ، فعدم التصرف فيها إنَّما كَان لِكَوْنها وقعت صلة لمَا التوقيتيَّة فصار ذلك فيها لا لِكَوْنِها وُضِعَت على منع التصرف بل لأجل ما"[٥].

قال المراديّ في توضيح المقاصد: "وقوله: "وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر"؛ أي: كل النحاة[٦] أو العرب منع تقديم الخبر على (دام) وحظر بمعنى منع، ولذلك صورتان:

إحداهما: أن[٧] يتقدم على (ما) ولا خلاف في منعها.

---

(١) بِأَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) وأَمَّا إِنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٣) حاشية ابن حمدون ١/١٣٤.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٨.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١٨٩، ١٩٠.

(٦) كلّ النُّحاة: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

والأخرى: أن[١] يتقدم على (دام) بعد (ما).

وظاهر كلامه أنّه مجمع على منعها أيضاً، وفيه نظر.

لأنَّ المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها "وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها".

والأخرى: أنَّ (ما) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه، وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل كـ (ما) المصدرية"[٢]، وذلك كما قال أبو حيَّان معقِّباً، وعقَّب به ابن هشام والأشمونيّ وابن عقيل.

وقد تبع ابن مالك في ذلك ابن معط إذ" منع ابن معط توسط خبر (ما دام) ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره"[٣]، "والصحيح الجواز من غير استثناء"[٤].

مسألة: مواضع ترجيح النصب في الاشتغال:

قال ابن مالك[٥]:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

قال أبو حيَّان: **"وهذا الَّذي ذكر النَّاظِم لَيْس خاصًّاً بمسائل هذا الباب، بل ثَمَّ ما يختار فيه النصب غير ما ذكر، وذلك إذا كانت جُملةُ الاشتغال جواباً لاستفهامٍ بمفعولٍ أو مضافٍ إليه تقول: أَيَّهُمْ تَضْرِبُ؟، أو غُلَامَ أَيِّهِمْ تَضْرِبُ؟، فتقول: زَيْداً أَضْرِبُهُ أو: غُلامَ زَيدٍ أضربُهُ، فيُخْتارُ النَّصب لموافقة الجواب للسؤال.**

وكذلك إذا كانت الجملة بعد الاسم توهم الصفة فيختار النصب رفعاً لهذا الايهام، وذلك نحو: كلَّ رجلٍ ضربتُهُ في الدَّارِ، فإذا رفعت: "كل رجل" احتمل: ضربته أن يكون صفة و: "في الدار" الخبر فيتعلق بمحذوف، واحتمل أن يكون خبراً و في الدار معمول له.

فإذا نصبته تعيّن هذا الثاني ولم يحتمل الصفة وكذلك أجمع مشاهير القرَّاء على النصب في قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٦].

ومع وجود هذا المسائل لا يصح قول النَّاظِم:

---

(١) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) توضيح المقاصد ٤٩٥/١، ٤٩٦.

(٣) المصدر السَّابق ٤٩٥/١.

(٤) شرح التَّصريح ٢٤٢/١، وينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٣/١.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٦) سورة القمر آية: ٤٩.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ"[١].

ذكر الشَّاطبيّ في المقاصد الشَّافية أنَّ هنالك ثلاثة مواضع لم يذكرها ابن مالك هنا في ترجيح النصب وقد ذكرها في التَّسهيل وهي: أن يُجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه بمفعول ما يليه، وأن يلي الاسم السابق (حيث) من ظروف المكان، وأن يكون الرفع موهم لوصف مخل. فكان من حقه التنبيه عليها، ثم أجاب عنها قائلاً:

" والجواب عن الأوَّل: أنَّ حقيقةَ المشاكلة هي المطلوبة في هذا الضرب ليَعْتدِلَ اللَّفظُ خاصةً، وليس المراد حقيقةَ التشريك بين الجمل في جميع أحكامها، فممّا يُعْتَبر من المشاكلةِ مشاكلةُ المفردات إنْ كانت،... وقد اعتبر سيبويه مشاكلةَ المفردات، فقال في باب العطف على الجملة ذات الوجهين: "هذا بابٌ يُحْمَلُ[٢] فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً ويُحْمَلُ مرةً على اسمٍ مبنيٍّ على الفعلِ أيُّ ذلك فعلتَ جاز". فهذه العبارة يظهرُ منها أنَّ المسألة من عَطْفِ المفردات، فإنَّ الحملَ هو العطف، ثم تكلَّم بما يظهر منه هذا المعنى ظهوراً ما، وليس مراده إلَّا مشاكلة اللفظين خاصةً، وأمَّا العطف على حقيقته فلم يرده- أعني عطف المفردات- بدليل أنَّه بَيَّن آخر الباب أنَّ الْمُراعَى هو الفعل خاصَّةً، لكنّه أتى بتلك العبارة حِرْصاً على بيان المراد من طَلَب المشاكلة، فكأنَّ الناظم قصد هذا المعنى، فأطلق عبارة لفظ المفردات ومرادُه غيرُ ذلك، واتَّكلَ في فهم ذلك على المساق، وعند ذلك لا يلزمُ أَنْ يكونَ ذلك في المنصوب خاصَّة؛ لأنَّ الفعل هو المُراعَى؛ ولذلك قال: "عَلَى معمول فعل" ولم يقل: "على منصوب فعل"؛ وأمّا قوله: "مُسْتَقِر أولاً" فيَحْتَمِل الوجهين المذكورين، والاقتصار على أحدهما مُخِلٌّ...

والجواب عن الثاني: أمَّا الموضع الأوَّل، فالظاهر وروده، إلَّا أَنْ يُقالَ: إنَّه في الاستعمال قليلٌ، فلم يَعْتَنِ به اعتناءَه بالمواضع الشهيرة. وأمَّا الثاني فإنَّ حيثُ و إذا داخلتان له معاً في قوله: "وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبَ"؛ لأنَّ كلام سيبويه يقتضي الكلام فيهما...

وأمّا الموضع الثالث فهو ممّا انفرد بإدخاله هنا من أجل أنَّ جماعة القرَّاء اختاروا في الآية قراءة النصب، ووجَّه لهم ذلك برفع ذلك الابهام المحذور، لا أنَّه كذلك في كلام العرب... وكلام سيبويه ظاهر في أنَّ النصب ليس براجح[٣]؛ ولذلك اعتذر بأنَّ القراءة سُنَّةٌ، ولا دليل في قول السيرافيّ على اختيار النصب، فانظر فيه. فالحق إسقاط ذلك، وهو الذي فعل الناظم"[٤].

قال ابن هشام في إيهام الصفة: "لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب، بل جعل النصب في

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٧٨، ٧٩.

(٢) يُقصد بالحَمْل أنْ" يعْطى الشَّيْء حكم مَا أشبهه فِي مَعْنَاهُ أَو فِي لَفظه أَو فيهمَا" مغني اللَّبيب ٨٨٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٤٨.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/١٠٠- ١٠٣.

الآية مثله في: زيدا ضربته، قال: "وهو عربي كثير"[(١)][(٢)].

وقال ابن جنّي: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنَّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة. وذلك لأنَّها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل (إنَّ)، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.

واختار مُحَمَّد بن يزيد هنا النصب، وقال: لأنَّ تقديره إنَّا فعلنا كذا، وقال: فالفعل منتظر بعد (إنَّا)، فلما دلّ ما قبله عليه حسن إضمار. وليس هذا شيئاً؛ لأنَّ أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً، جزءاً منفرداً. فما معنى توقع الفعل هنا، وخبر (إنَّ) وأخواتها كأخبار المبتدأ؟"[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/١٤٨.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٥٠.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ، جزءان، ٢/٣٠٠.

المبحث الرَّابع
التَّعقُّبات على الأصول النَّحويَّة

مسألة: حكم نون الوقاية مع الحروف المشبهة بالأفعال:

قال ابن مالك[١]:

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ" لَيْس بِجيِّد؛ لأنَّ إثبات النُّون في لَعَلَّ ليس بنادر بل هو فصيح، لكنَّه أقل من حذفها في: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، لأنَّ اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين"**[٢].

قال ابن النَّاظم في شرحه: "ولا تلحقها النُّون إلَّا في الضَّرورة"[٣] وردّ ذلك ابن هشام في أوضح المسالك فقال: "وغَلِطَ ابن الناظم فجعل" لَيْتِي" نادراً، و" لَعَلَّنِي" ضرورة"[٤].

وهذا ما تَدَاركه ابن مالك في الكافية، قال المراديّ في توضيح المقاصد[٥]: "تنبيه: إثبات النون مع (لعل) أكثر من حذف النون مع (ليت) وإنْ اشتركا في القلة. نبّه على ذلك في الكافية[٦] حيث قال: ومن لعلّني ليتي أقل. ا. هـ".

كما أنَّ ابن مالك لم يقل بأنَّ إثبات النون في (لعل) ليس بفصيح، فلم يصرّح بذلك، غير أنَّ ابن مالك أراد أنْ يقول بأنَّها في الإثبات أقلّ وروداً منها في الحذف، حيث قال في شرح التَّسهيل: "ولما نقص شبه (لعل) بالفعل من أجل أنها تُعَلِّق في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تجُر على لغة، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها، **فكثر (لَعَلِّي)** كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾[٧] و﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾[٨] **وقلَّ (لعلّني)**"[٩].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٩.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٢.

(٣) شرح ابن النَّاظم ١/٤٣.

(٤) أوضح المسالك ١/١٢٣.

(٥) توضيح المقاصد ١/٣٨٢، وينظر: شرح الأشموني ١/٥٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٢٥.

(٧) سورة غافر آية: ٣٦.

(٨) سورة يوسف آية: ٤٦.

(٩) شرح التَّسهيل ١/١٣٧.

مسألة: حكم نون الوقاية مع الأسماء:

قال ابن مالك[١]:

وَفِـــي لَدُنِّـــي لَدُنِـــي قَـــلَّ وَفِي قَـدْنِي وَقَطْـنِي الحَـذْفُ أَيْضـاً قَـدْ يَفِـي

قال أبو حيَّان: "**أبهم الحذف وقَدْ تقدم له حذف فصيح كثيراً، وحذف نادر، وحذف اضطرار وحذف قليل، والذي نصَّ عليه أنَّ الحذف في " قطني، وقَدْنِي" ضرورة، وظاهرُ كلامِ أبي موسى[٢] يقتضي أنَّه لُغَة**"[٣].

يقصد ابن مالك بـ" قَدْ يَفِي" قد يأتي، إذ هو قليل، كذا قاله ابن هشام وغيره[٤]، وقال الشَّاطبيّ: "ثم قال: (وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي) يريد: أنَّ الحذف في قَدني وقَطني قد يأتي أيضاً، وهو حذفُ نون الوقاية وإتيانه بـ" قَدْ" و" يَفِي" إشعارٌ بأنَّه مسموعٌ في الكلام، بل قد يكثُر كثرةً ما، إذ معنى يَفي يكثُر، أي: إنَّه قد يكثُرُ في السَّماع فلا يكون معدوداً في الشَّواذ، ولا في الضَّرائر، وهذا تَنكيتٌ منه على سيبويه، ومن قالَ بقَوله: إنَّ عدمَ اللَّحاق يختصُّ بالشعر"[٥].

ففي حكم حذف النُّون اختلفت آراء العلماء وعباراتهم، فابن مالك هنا- وتبعه ابن هشام- يرى" أنَّه يجوز الحذف فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في "قد، وقط" أعرف من الإثبات، ومثالهما: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾[٦]، قرئ مشدداً ومخففاً، وفي حديث حديث النار[٧]: "قَطْنِي قَطْنِي" و"قَطِي قَطِي" وقال[٨]:

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٩.

(٢) الجزوليّ، ينظر: المقدِّمة الجزوليَّة ٦٢، ٦٣.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٧٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٦، شرح ابن عقيل ١/١١٠، دليل السَّالك ١/١٠٤، منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٥٧. ٥٧/١.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٧، ٣٣٨.

(٦) سورة الكهف آية: ٧٦.

(٧) صحيح البخاريّ، باب الحلف بعزَّة الله وصفاته وكلماته، ٨٣ كتاب الأيمان والنُّذور، حديث ٦٦٦١، ٨/١٣٤.

(٨) مِنْ مشطور الرَّجز، لحميد بن مالك بن ربعيّ، من تميم، وقيل: مِنْ ربيعة، سُمي بالأرقط لآثار كانت بوجهه والرَّقْط: النَّقط السود، والأرقط: النِّمر، وهو شاعر إسلامي مِنْ شعراء الدَّولة الأمويَّة عاصر الحجَّاج. ينظر: خزانة الأدب ٥/٣٩٥، ومعجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبدالله ياقوت الحمويّ، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ٧أجزاء، ٣/١٢٢٥، ١٢٢٦.

قدني من نصر الخبيبين قدي"[١].

ووافق أبو حيَّان سيبويه في أنَّ الحذف ضرورة في الشِّعر، قال سيبويه: "أمَّا الكلام فلا بدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بحسبي؛ لأنّ المعنى واحد، قال الشاعر[٢]:

قــدْني مِــن نَصــر الخُبيبَــين قــدِي لــيس الإمــامُ بالشَّــحيح الــمُلحدِ

لما اضطر شبهه بحسبي وهَني؛ لأنّ ما بعد (هنٍ) و(حسب) مجرور كما أنّ ما بعد قد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء"[٣].

مسألة: تشديد نون ذَيْن وتَيْن:

قال ابن مالك[٤]:

وَالنُّــونُ مِــنْ ذَيْــنِ وَتَــيْنِ شُــدِّدَا أَيْضَــاً وَتَعْــوِيضٌ بِــذَاكَ قُصِــدَا

قال أبو حيَّان: **"وقَدْ أطلق النَّاظِمُ التشديدُ في قوله:**

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شَدِّدَا

ولَيْس مجمعاً على إطلاقه، أما في الرفع فصحيح تقول: اللَّذان، واللَّتان، وهَذَان، وهاتان، وأمَّا في النَّصب والجرّ فَمَذْهبُ البَصْرِيّين أنَّه لا يجوز التشديد؛ لأنَّه جمع بين ساكنين على غيرِ شرطهما، ومَذْهبُ الكُوفِيّين أنَّه يجوز التشديد فتقول: الذينّ، واللتينّ، وهاتينّ وهذينّ"[٥].

ولكن ابن مالك هنا لم يُرِد بقوله: "شُدّدا" إطلاقاً، فليس فيها حتميَّة التَّشديد كما ليس فيها إطلاق، كما قال الشَّاطبيّ في شرحه[٦]: "لم يحتم الحكم بالتشديد، بل أتى به حكاية عن العرب إذ قال: (شُدِّدَا) يعني أنَّ العرب شددته، لم يكن في الكلام قضاءٌ بوجوب ذلك، مع ما تقدم له من أنَّهما من قبيل المثنى حقيقة، فالأصل الذي هو التخفيف ثابت، وأيضاً فهو مقرون بما تقدم أنَّ التشديد فيه جائز لا واجب وهو اللذان واللتان، فحصل من مجموع هذا عدم انحتامه".

مسألة: النفي في الابتداء:

قال ابن مالك[٧]:

---

(١) أوضح المسالك ١/١٢٦، ١٢٧.

(٢) السَّابق تعريفه.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٧٣١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢١.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٨٩، ٩٠.

(٦) المقاصد الشَّافية ١/٤٣١.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.

وَقِــسْ وَكَاسْــتِفْهَامِ النَّفْــيِ وَقَــدْ يَجُــوزُ نَحْــو: فَائِــزٌ أُولُــو الرَّشَــدْ

يقول أبو حيَّان: **"وقوله: "فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ" مَعْنَاه: وَقَدْ يبتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي وقد يجوز ويرفع ما بعده عَلَى أَنَّه معمول له أَغْنَى عن الخَبَر، نحو: قَائِم الزَّيْدُون، ولا يجوز هَذَا الَّذي قال: إِنَّه يجوز عِنْد أَحَد البَصْرِيّين إلا الأخفش فإنَّه أجاز ذَلِك، واتبعه النَّاظِم مُسْتَدِلاً على صِحَّة ذلك بقول الشاعر**[(١)]:

خَبِــيرٌ بَنُــو لِهْــبٍ فَــلَا تَــكُ مُلْغِيــاً مَقَالَــةَ لِهْــبِيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ

ف:"خَبِيرٌ" مبتدأ ولم يَتَقَدَّمْه استفْهَامٌ ولا نَفْي، و:"بَنُو لِهْبٍ" فاعلٌ أَغْنَى عن الخَبَر، ولا يجوز عِنْدَه أَنْ يَكُون: "خَبِيرٌ" خَبَراً مُقَدَّماً، و:"بَنُو لِهْبٍ" مبتدأ، لأَنَّ الخَبَر لابد من مطابقتِهِ للمُبْتَدأ.

وظن هذا أَنَّه دليل قاطع على صحة مذهب الأخفش، ولَيْسَ فِيهِ عِنْدي دليل"[(٢)].

أجاز ابن مالك وابنه ذلك على قُبْح، قال ابن مالك في شرح التَّسهيل: "وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع"[(٣)].

وتَبِعَه في ذلك ابنه إذ قال في شرحه: "أمّا إذا لم يعتمد على الاستفهام، أو النفي كان الابتداء به قبيحاً، وهو جائز على قبحه"[(٤)].

ولم يَتْبَع ابن مالك رأيه في ذلك الأخفش- كما قال أبو حيَّان- بدليل قوله في شرحه: "وأمّا أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً"[(٥)].

فكما نقل عن الأخفش أنَّه يرى ذلك حسناً، نقل عن سيبويه جوازه على قُبْح، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ"[(٦)]. قال السِّيرافيّ: "يُريد أنَّ قولك: قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ، وزيد خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدماً"[(٧)].

---

(١) مِنْ الطَّويل، وهو لرجل مِنْ الطَّائيّين، ينظر: في تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدِّين أبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: عباس مصطفى الصَّالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٨٢، وشرح التَّصريح ١٥٧/١، والدُّرر اللَّوامع ٧/٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١٢٧/١، ١٢٨.

(٣) شرح التَّسهيل ٢٧٣/١.

(٤) شرح ابن النَّاظم ٧٥/١.

(٥) شرح التَّسهيل ٢٧٣/١.

(٦) الكتاب ١٢٧/٢.

(٧) شرح كتاب سيبويْه ٤٥٧/٢.

مسألة: أنواع الخبر:

قال ابن مالك[١]:

وَمُفْـــرَداً يَأْتِـــي وَيَـأْتِـــي جُمْلَـــهْ حَاوِيَـةً مَعْـنَى الَّـذِي سِـيْقَتْ لَـهْ
وَإِنْ تَكُـــنْ إِيَّاهُ مَعْـــنَى اكْتَفَـــى بِهَـــا كَنُطْقِـــي اللهِ حَسْـــبِي وَكَفَـــى

قال أبو حيَّان مُعقِّباً: "**وذكر صاحب هذه الأرجوزة في غيرها من تصانيفه ما نصه: وقد يحذف يعني الضمير بإجماع إنْ كان مَفْعولاً به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار**[٢].

ولَيْس كما ذَكَر؛ أَلَا ترى أَنَّ ذلك لَيْس إجماعاً؛ إذ مَذْهب البصْرِيّين أَنَّه لا يجوز إلَّا في الشِّعْر، والأرجح في كل ما ذهب إليه الفراء القراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[٣]**؛ أي: أي: وعده فحذف**"[٤].

وهنا عقّب بما هو خارج عن الألفيَّة وهو ممّا ذكره ابن مالك في التَّسهيل.

قال ناظر الجيش: "ثم إنَّ المصنف أشار بقوله: "وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل" إلى قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[٥] أي: وعده.

وأشار بقوله: "أو شبهه في العموم والافتقار" يعني إلى متمم إلى نحو: أيّهم يسألني، على جعل (أي) موصولة، وإلى نحو: آمرٌ بخير ولو كان صبياً أُطيع"[٦].

قال أبو جعفر النَّحَّاس في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[٧] بالرفع: "وقد أجاز سيبويه[٨] مثل هذا على إضمار الهاء، وأنشد[٩]:

..... فثـــوب نســـيت وثـــوب أجـــرّ

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٢) تسهيل الفوائد ٤٨.

(٣) سورة الحديد آية: ١٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/١٣٧، ١٣٨.

(٥) سورة الحديد آية: ١٠.

(٦) تمهيد القواعد ٢/٩٨٦، ٩٨٧.

(٧) سورة الحديد آية: ١٠.

(٨) ينظر: الكتاب ١/٨٥، ٨٦.

(٩) مِنْ المتقارب، لامرئ القيس، ديوان امرئ القيس، لامرئ القيس، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، ط٤، ١٩٨٤م، ١٥٩.

وأبو العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد[١] لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم إلّا أنْ يكون يجوز فيه غير ما قدّره سيبويه، وهو أنْ يكون الفعل نعتاً، فيكون التقدير: فثمّ ثوب نسيت، فعلى هذا لا يجوز في ثوب إلّا الرفع، ولا يجيز زيد ضربت؛ لأنَّه ليس فيه شيء من هذا، فيكون (كلّ) بمعنى: وأولئك كلّ وعد الله، فيكون نعتاً"[٢].

مسألة: عمل (لا) و (إنْ) كـ (ليس):

قال ابن مالك[٣]:

فِي النَّكِـــرَاتِ أُعْمِلَـــتْ كَلَـــيْسَ لَا وَقَـــدْ تَلِـــي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَـــلَا

قال أبو حيَّان: **"ولو ذَهَبَ ذاهب إلى أنَّه لا يَجُوز أن تعمل: "لا" هذا العَمَل لذَهَب مذهباً حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نَثْر أصلاً ولا في نَظْم إلّا في بيت نادر، ويَنْبَغي أنْ لا تبنى عليه القواعد"**[٤].

قال الأشمونيّ: "اقتضى كلامه مُسَاواة (لا) لليس في كثرة العمل وليس كذلك، بل عملها عمل (ليس) قليل، حتى منعه الفراء ومَنْ وافقه، وقد نبّه عليه في غير هذا الكتاب"[٥].

كما قال الأزهريّ في التَّصريح مُبَيّناً رأي العلماء فيها: "وأما (لا) فإعمالها عمل (ليس) قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه[٦] وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد[٧] إلى منعه"[٨].

قال أبو حيَّان: **"وإعمال (إنْ) هذه فيه خلاف، أجَازَ ذَلِك الكُوفيُّون والْمُبَرِّد[٩] وابن السراج[١٠]، وأباه أكثر البصريين[١١] والفراء[١٢]، والذي ورد من ذلك قول الشاعر[١٣]:**

إِنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِياً عَلَـــى أَحَـــدٍ إِلَّا عَلَـــى أَضْـــعَفِ الْمَجَـــانِينِ

---

(١) ينظر: المُقتَضب ٤/٢٨١- ٢٨٣.

(٢) إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٤/٢٣٥.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٣٠.

(٥) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٢٥.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٥٨.

(٧) ينظر: المُقتَضَب ٤/٣٦١.

(٨) شرح التَّصريح ١/٢٦٧.

(٩) ينظر: المُقتَضَب ١/٥٠.

(١٠) ينظر: الأصول لابن السَّرَّاج ١/٩٥.

(١١) ينظر: الكتاب ٣/١٥٢، ٤/٢٢١، وارتشاف الضرب ٢/١٠٩.

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/١٤٤.

(١٣) مِنْ المنسرج، وهذا البيت أنشده الكسائيّ ولم يعزه إلى أحد، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٠٦، والدُّرر اللَّوامع ٢٤٥.

فمنهم مَنْ خصّ ذَلِك بالضرورة، ومنهم مَنْ قاس عليه وجعله قاعدة يبنى عليه كما فعل هَذَا النَّاظِم، وليس بشيء، ولا حجّة في قراءة سعيد بن جبير[١]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾[٢] **بتخفيف: "إن"، ونصب: "عباداً أمثالكم" فخرج على أنَّ: "إنْ" نافية، و: "الذين" اسمها، و: "عباداً" خبرها، و: "أمثالكم" صفة لـ: "عباد" لشذوذ هذه القراءة، ولاحتمالها غَيْر هَذا المَعْنى، وهي أَنْ تكون المخففة من الثقيلة، وانتصب خبرها على حد انتصاب خبر: "إن" المشددة في قول الشاعر**[٣]:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسدا"[٤]

قال ابن هشام في تخليص الشَّواهد[٥] ردّاً على أبي حيَّان في ذلك: "فأمّا القراءة فخرّجها على ذلك أبو الفتح، وتبعه الناظم وابنه، وظنّ أبو حيّان أنَّ تخريجَها على ذلك يُوقعُ في تناقُضِ القراءتين فإنَّ الجماعةَ يقرأون بتشديد النون وفتحها، ورفع ﴿عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾[٦]، وذلك إثباتٌ، وقراءة سعيد على هذا التخريج نفيٌ، فخرّجها على أنَّها إنْ المؤكدة خُفِّفَتْ ونَصَبِ الجزأين، كقوله:

إنّ حُرّاسَنا أُسْداً.

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

ولم يُثبِت الأكثرون إعمال (إن) النصب في الجزأين، وتأوّلوا ما أوهمَ ذلك، ثم القائلون به لم يذكروه إلّا مع التشديد، لا مع التخفيف، ثمَّ التناقض الذي توهّمَهُ مدفوع، لأنَّهم أمثالهم في أنَّهم مخلوقون، وليسوا أمثالهم في الحياة والنُّطق، وقراءة سعيد على هذا التخريج أقوى في التشنيع عليهم من قراءة الجماعة".

وفي إعمالها قال الأشمونيّ: "واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال، فقد سمع نثراً ونظماً"[٧].

---

(١) المحتسب ١/٢٧٠.

(٢) سورة الأعراف آية: ١٩٤.

(٣) مِنْ الطَّويل، لعمرو بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، ينظر: شرح شواهد المغني، لعبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، مُذيّل بتعليقات مُحَمَّد محمود الشَّنقيطيّ، لجنة التراث العربيّ، ١٣٨٦هـ، جزءان، ١/١٢٢.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٥) تخليص الشواهد ٣٠٦، ٣٠٧.

(٦) سورة الأعراف آية: ١٩٤.

(٧) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٢٥، وينظر: حاشية الصَّبَّان١/٣٧٥، وشرح التَّصريح ١/٢٧١.

مسألة: دخول (أنْ) على المضارع خبر (كاد):

قال ابن مالك[١]:

وَكَوْنُــهُ بِــدُونِ أَنْ بَعْــدَ عَسَــى نَــزْرٌ وَكَــادَ الأَمْــرُ فِيــهِ عُكِسَــا

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا" يعني أنَّ مَجِيءَ المضارع بَعْدَها مَقْرُوناً بأَنْ قليلٌ، ودُونَها كثيرٌ وهذا لا تَحْرِير فيه؛ لأنَّ دخول: "أَنْ" على المضارع خَبَرَ: "كاد" بَابُه الشِّعْر وهو مُخْتَصٌّ به، هكذا يقول أصحابنا**[٢].

ويَزْعَمُ هَذا النَّاظِم أنَّ ذلك يجوز في الكَلَام عَلى قِلَّة ويُسْتَدلُّ بأثرٍ عن عمر- ﷺ- وهو: "مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ"[٣]"[٤].

في تعقُّب أبي حيَّان ما يُشير إلى التحقير والإهانة لابن مالك وذلك حين قال: "يَزْعَم" ففيها تكذيب وشكّ في علمه ومكانته، فالزعم لا يأتي من عالم له قيمته وأثره كابن مالك، وهذا الاتهام لا يُستحسن أنْ يأتي من عالم كأبي حيَّان.

وفي هذا التَّعقُّب ذكر ابن مالك هذا الحديث ومثله في شواهد التَّوضيح وقال فيه: "قلت: تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أنْ) وهو ممّا خفي على أكثر النحويّين، أعنى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه. إلّا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ(أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ(أنْ) ولذلك لم يقع في القرآن إلّا غير مقرون بـ(أنْ)"[٥].

قال ابن عقيل: "وأمّا (كاد) فذكر المصنف أنَّها عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أنْ يتجرد من (أنْ) ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أنَّ اقتران خبرها بـ(أنْ) مخصوص بالشعر"[٦]، فهو في ذلك خالف الأندلسيّين؛ ولذلك عقب عليه أبو حيَّان.

وقال المراديّ: "وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصّه المغاربة بالضرورة"[٧].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٢) قال به للضَّرورة ابن عصفور، ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ ٢/٢٨٦.

(٣) صحيح البخاريّ، كتاب الأذان، باب قول الرجل للنَّبي ﷺ: ما صلينا، حديث ٦٤١، ١/١٣٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٤٩، ٢٥٠.

(٥) شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ١٥٩.

(٦) شرح ابن عقيل ١/٣٠٤.

(٧) توضيح المقاصد ١/٥١٨.

مسألة: استعمال المضارع من (أوشك):

قال ابن مالك[١]:

وَاسْـــتَعْمَلُوا مُضَـــارِعاً لِأَوْشَـــكَا وَكَـــادَ لَا غَيْـــرُ وَزَادُوا مُوشِـــكَا

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "وَزَادُوا مُوشِكًا" ظاهره: جوازُ اسْتِعْماله في الكلام، وهُوَ إِنَّما جاء نادراً في الشِّعْر ولا خُصُوصِيَّةَ لِمُوشِكٍ، بل قَدْ جَاء– أيضاً– في الشِّعْر كَائِدٌ، فقوله: "وَزَادُوا مُوشِكًا" يُوهِم أَنَّهُم لم يزيدوا غَيْرَه**"[٢].

وكذا قال ابن عقيل: "وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ" أوشك" بالذكر أنَّه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من" كاد" وليس كذلك، بل قد ورد استعمالُه في الشعر كقوله[٣]:

أَمُـوتُ أَسَـى يَـوْمَ الرِّجَـام، وَإِنَّـنِي يَقِينـاً لَـرَهْنٌ بالَّـذي أنَا كَائِـدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب"[٤]، وذلك في الكافية[٥]قال:

واسـتعملوا مضـارعًا لـ (أوشـكا) و(كـاد) واحفـظ (كائـدًا) و(موشـكا)

قال الأشمونيّ: "والصواب أنَّ الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذ القياس مكابد. قال ابن سيده: كابده مكابدة وكباداً قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب"[٦].

" وقد ثبت عن الموضح أنَّه رجع لقول الناظم أخيراً فقال في شرح الشواهد الكبرى: والظاهر ما أنشده الناظم، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثم اتضح لي أنَّ الحق معه"[٧].

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "لا غَيْرَ" يَعْني أَنَّهُم لَمْ يَسْتَعْملوا مضارعاً إلّا من: "كَادَ وأَوْشَك"، وأَمَّا مِنْ غَيْرِهما فلا، وقد نقل أَنَّهم استعملوا– أيضاً– مُضارعاً من" جعل""**[٨].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣١.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٥٣.

(٣) مِنْ الطَّويل، لكثيّر عزَّة، ديوان كثيّر عزَّة، لإحسان عبّاس، دار الثَّقافة، بيروت، ١٣٩١هـ، ٣٢٠؛ وتخليص الشواهد ص٣٣٦.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣١٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١/٤٥٧.

(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٣١.

(٧) شرح التَّصريح ١/٢٨٩.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٥٣.

وقد زاد ابن مالك في التَّسهيل: "ومضارع (طفق)"[١]، وقال في شرحه: "وذكر الجوهري: يَطْفَق، ولم أره لغيره"[٢].

وزاد ابن هشام في شرحه: "و (طفق)، حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم، و (جعل)، حكى الكسائيّ: "إنَّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه""[٣]، وكذا زاد ابن ابن عقيل على ابن مالك[٤].

مسألة: حال همزة (إنَّ) في الابتداء:

قال ابن مالك[٥]:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بِدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

قال أبو حيَّان: **"ولَيْس ما ذُكِر من أنَّها تكسر في ابتداء الكلام مجمعاً عليه؛ إذ قَدْ ذَهَب بَعْض النَّحْوِيّين إلى جَواز الابْتِداء بأَنَّ المفتوحة أَوَّل الكلام"**[٦].

قال سيبويه: "فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقٌ لم يكن في إنَّ إلّا الكسر لأنَّك لم تضطر إلى شيء"[٧].

وقال ابن عقيل: "إذا وقعت (إنَّ) ابتداء، في أول الكلام، نحو: إنَّ زيداً قائم، ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: أنَّك فاضل عندي، بل يجب التأخير؛ فتقول: عندي أنَّك فاضل، وأجاز بعضهم الابتداء بها"[٨]، وليس في ذلك اضطرار كما قال سيبويه.

مسألة: النَّفي بعد(إنْ) المخفَّفَة:

قال ابن مالك[٩]:

فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

قال أبو حيَّان: **"قوله: "أَوْ نَفْيٍ" يريد حرف نفي، وقد أطلق النَّاظِم ذلك في النَّفي وسُمِعَ في:**

---

(١) تسهيل الفوائد ٦٠.

(٢) شرح التَّسهيل ١/٤٠١.

(٣) أوضح المسالك ١/٣٠٤.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣١٣.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٦٧.

(٧) الكتاب ٣/١٥٠.

(٨) شرح ابن عقيل ١/٣٢٤.

(٩) ألفيَّة ابن مالك ٣٤.

"لا" نحو:﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[١]، **وفي: "لَنْ" نحو قوله تعالى:** ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنْ لن نَّجْمَعَ﴾[٢]، نَّجْمَعَ﴾[٢]، **وفي: "لَمْ" نحو قوله تعالى:** ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[٣].

ولا أحفظ ذلك جاء في: "مَا" ولا في: "لما، وإن" فينبغي أن لا يقدَّم على ذلك حتَّى يُسْمع"[٤]. **يُسْمع"**[٤].

وقد اكتفى سيبويه هنا بـ(لا) قال: "أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عوضاً ممّا حذفوا من أنَّه"[٥]، وكذا تبعه ابن عصفور[٦].

وزاد ابن هشام[٧] (لن، ولم)، وكذا الأشمونيّ[٨]والشَّاطبيّ[٩]، ولم نجد من قال بأكثر من ذلك.

وفي توضيح ذلك قال الأزهريّ: "والمنفي إنْ كان ماضياً ففاصله (لا) فقط، وإنْ كان مضارعاً ففاصله (لن) أو (لم) أو (لا)"[١٠].

مسألة: الحكم في المشغول بحرف الجر:

قال ابن مالك[١١]:

وَفَصْـــلُ مَشْـــغُولٍ بِـــحَرْفِ جَـــرّ أَوْ بِإِضَـــافَةٍ كَوَصْـــلٍ يَجْـــرِي

قال أبو حيَّان: **"وتسمية مثل هذا فصْلاً ووصْلاً غير معهود في اصطلاح النُّحاة، فإنْ عَنَى أنَّه مثله في حكم الرفع والنصب حيث يجب أحدهما أو يجوز فصحيح.**

وإنْ عنى أنَّه يحسنُ حيثُ يحسنُ فلَيْس بصحيح؛ لأنَّ النصب في: زيداً ضربتُهُ أحسن منه في: زيداً ضربت غلامه، وفي هذا أحسن منه في: زيداً مَرَرْت بِهِ، وفي هذا أحسن منه في: زَيْداً مَرَرْت

---

(١) سورة طه آية: ٨٩.

(٢) سورة القيامة آية: ٣.

(٣) سورة البلد آية: ٧.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٠٢، ٣٠٣.

(٥) الكتاب ٣/١٦٧.

(٦) ينظر: شرح جمل الزَّجّاجي ١/٤٣٦.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٥٩.

(٨) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٤٦.

(٩) ينظر: المقاصد الشَّافية ٢/٤٠٥.

(١٠) شرح التَّصريح ١/٣٣١.

(١١) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

بأخيهِ"[١].

قال المراديّ في ذلك: "فإن قلت: كيف يصح ذلك في جميع المسائل؟ وقد ذكروا أنَّ النصب في نحو: زيداً ضربته، أحسن منه في: زيداً ضربت أخاه، والنصب في: زيداً ضربت أخاه، أحسن منه في: زيداً مررت به، لوصول (ضربت) بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب في: زيداً مررت به، أحسن منه في: زيداً مررت بأخيه.

قلت: كلّ هذه المسائل متساوية في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك"[٢].

مسألة: دخول (ما) المصدريَّة على (حاشا، خلا، عدا):

قال ابن مالك[٣]:

وَكَخَــلَا حَاشَــا وَلَا تَصْــحَبُ مَــا وَقِيــلَ حَــاشَ وَحَشَــا فَاحْفَظْهُمَــا

قال أبو حيَّان: "**وقول النَّاظِم: "ولا تَصْحَبُ مَا" يعني أنَّها تخالف عدا وخلا في أنَّ كلَّ واحدة منهما تصحب ما، وحاشا لا تصحب ما، وليس ذلك بصحيح، بل تدخل عليها ما المصدريَّة كما دخلَتْ على عدا وخلا، قال الشاعر**[٤]:

رَأَيْــتُ النَّــاسَ مَــا حَاشَــا قُرَيْشــاً فَإِنَّــا نَحْــنُ أَفْضَــلُهُمْ فِعَــالاً"[٥]

قال الأشمونيّ في هذا البيت: بأنَّه شاذ[٦]، وذلك "لأنَّ الغالب عليها الحرفيَّة، فلم يصلُح لها من التصرّف أَنْ تَدْخُل عليها ما عند إرادة الفعليّة لندور ذلك"[٧]؛ إذ قال ابن عصفور[٨] بحرفيَّتها على مذهب مذهب سيبويه.

وقال ابن هشام: "ولا يجوز دخول (ما) عليها، خلافاً لبعضهم" ممّن استدل ببيت الأخطل ومن أجاز دخول (ما) عليها مستدلاً بقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "أسامة أَحَبُّ الناسِ إلي ما حاشا فاطمة"[٩].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦١٨.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٥٠.

(٤) مِنْ الوافر، للأخطل وليس في ديوانه، تمهيد القواعد ٥/٢٢١٠، ولم يتحقّق نسبة البيت للأخطل في الدُّرر اللَّوامع ١/٥٠٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٥٨.

(٦) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٢٣٩.

(٧) المقاصد الشَّافية ٣/٤١٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ ٢/٣٨١.

فاطمة"[١]. ورد بأنَّ جملة" ما حاشا فاطمة" مدرجة من كلام الراوي وليست من الحديث، أي أنَّه عليه الصلاة والسلام، لم يستثنِ فاطمة[٢].

كما قال أبو حيَّان في التَّذييل[٣]بأنَّ في هذا خلاف، فمنهم من منعه كسيبويه، ومنهم من أجازه على قلّة.

وذلك إنْ دخلت (ما) عليها فهو ليس كدخولها على (عدا وخلا)- كما قال أبو حيَّان-في الكثرة، وبذلك يكون قول ابن مالك صحيح لا بأس به.

مسألة: ترتيب الحال مع صاحبها:

قال ابن مالك[٤]:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

قال أبو حيَّان: "**وقد اشتمل بيتُ النَّاظِم على إطلاقٍ يَحْتاجُ إلى تَقْييد وإبهام يحتاج إلى تعيين وإبهام يحتاج إلى زوال ودعوى تحتاج إلى استدلال.**

فالإطلاق قوله" وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ"، وذلك أنَّ حرف الجرّ إمّا أن يكون زائداً أو غير زائد، إن كان زائداً فيجوز تقديم الحال على صاحبها فتقول في: مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ عَاقِلاً: مَا جَاءَ عَاقِلاً مِنْ أَحَدٍ وكَفَى بِزَيْدٍ مُعِيناً كِفِى مُعِيناً بزيدٍ، إذا جعلْتَ معيناً حالاً لا تمييزاً.

وإن كان غيرُ ذلك فالحكم كما ذكرناه"[٥].

أجاب المراديّ في هذه التَّعقُّبات الواردة على هذا البيت موضِّحاً ما فيها، ففي الاطلاق قال: "فإن قلت: أطلق المصنف في قوله: "بحرف".

وينبغي أن[٦] يقيد بغير الزائد؛ لأنّه موضع الخلاف.

قلت: العذر له، إن[٧] الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه"[٨].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨١/٨، ٨٢ برقم ٥٧٠٧، وهو من شواهد شرح ابن النَّاظم ص٢٢٥، وشرح ابن عقيل ٥٦٥/١.

(٢) ينظر: منحة الجليل ٥٦٥/١، ٥٦٦.

(٣) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٣٢٦/٨.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٨/٢.

(٦) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) إِنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) توضيح المقاصد ٧٠٥/٢.

كما أنَّ محل الخلاف فيما إذا كان الحرف غير زائد، أمَّا إذا كان الحرف زائداً فلا خلاف فيه، إذ هو جائز التَّقديم بالاتفاق[١].

قال أبو حيَّان: "**والإبهام قوله" قَدْ أَبَوْا" فهذا الضَّمير الَّذي في" أبَوا" إمّا أَنْ يكون عائداً على النُّحاة أجمعين أو على بعضهم لا جائز أَنْ يعود على الجميع لأنَّ الجميع لم يذهبوا إلى ذلك ولأنَّه لو ذهب الجميع إلى ذلك لكان إجماعاً وإذا كان إجماعاً لم يمكن خلافاً وإن كان عائداً على بعض النحويِّين فلم يتقدَّم ظاهر يعود هذا الضَّمير عليه فصار هذا الضَّمير مُبْهَماً لأنَّه لا يَدْري على مَنْ يعود**"[٢].

وفي تعيين هذا الإبهام قال المراديّ: "فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: "أبوا"؟

قلت: ظاهره أنَّه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأنَّ منهم من أجاز، وقد نقل[٣] الجواز عن الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، على أنَّ ابن الأنباري ذكر الإجماع على المنع، فتعين فتعين صرف الضمير إلى الأكثر"[٤].

قال أبو حيَّان: "**والإبهام قوله" وَلَا أَمْنَعُـهُ فَقَـدْ وَرَدْ" أَوْهَم أنَّه لا يَمْنَع سبق الحال ذا الحال إذا جُرَّ بالحرف ولم يَحْكِ جواز ذلك عن أحدٍ فأَوْهم أنَّه مُنْفرد بجواز ما منعه النُّحاة**"[٥].

في إزالة هذا الإبهام قال المراديّ: "فإن قلت: قوله: "ولا أمنعه" يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: "أمنعه" انفراده.

والمراد ولا أمنعه، وفاقاً لِمنْ أجاز؛ لأنَّه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع"[٦].

قال أبو حيَّان: "**والدعوى قوله" فَقَـدْ وَرَدْ" وقد كررنا ما احتجُّوا به ممّا ظنُّوا أنَّه مِنْ الوارد في ذلك وتأوَّلْنَاه فلم يَرِدْ نَصٌّ على المدَّعِي إذا احتمل التأويل وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال**"[٧].

قال المراديّ في استدلال هذه الدعوى: "فإن قلت: قوله: "فقد وَرَد" دعوى لم يقُم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأنَّ الآية التي استدل بها، والأبيات محتملة للتأويل.

---

(١) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٢٤٩/١.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٨/٢.

(٣) نُقِلَ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) توضيح المقاصد ٧٠٥/٢، ٧٠٦.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٨/٢.

(٦) المصدر السَّابق ٧٠٦/٢.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣٠٩/٢.

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جداً، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية، ولا على الأبيات"(١).

مسألة: مجيء الحال من المضاف إليه:

قال ابن مالك(٢):

أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِيـفَا أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ فَـلَا تَـحِيفَا

قال أبو حيَّان: **"وهذا الَّذي ذهب إليه النَّاظِم مِنْ مَجِيء الحال من المضاف إليه إذا كان جزءاً أو كالجزء كما مثلنا ليس المختار بل الصحيح أنَّ ذلك ممنوع على الإطلاق للعلَّة التي ذكرنا(٣).**

وأمَّا ما استدلَّ به على جوازِ ذلك من قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾(٤) إِخْوَانًا﴾(٤) **وقوله تعالى:** ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾(٥) **فلا حُجَّة فيه"(٦).**

قال السُّيوطيّ في بيان هذه المسألة: "وجوّزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءاً ما أضيف إليه أو مثل جزئه نحو:﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾؛ لِأَنَّهُ لَو اسْتغنى بِهِ عَن الْمُضَاف وَقيل نَزَعْنَا مَا فيهم إخْوَانًا وأتبع إِبْرَاهِيم حَنِيفا لصَحَّ ورده أَبُو حَيَّان وَقَالَ إِن النصب فِي (إِخْوَانًا) على الْمَدْح و (حَنِيفا) حل من (مِلَّة) بِمَعْنى دين أَو من الضَّمِير فِي (اتبع) قَالَ وَإِنَّمَا لم يجز الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لما تقرر من أَن الْعَامِل فِي الْحَال هُوَ الْعَامِل فِي صَاحبهَا وعامل الْمُضَاف إِلَيْهِ اللَّام أَو الْإِضَافَة وَكِلَاهُمَا لَا يصلح أَن يعْمل فِي الْحَال"(٧).

وقال الأشمونيّ في علَّة جواز ذلك: "لأنَّ العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف- والحالة هذه- في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه".

ووجه الأزهريّ الأدلَّة في ذلك توجيهاً مقبولاً فقال: "ف" حنيفاً" حال من إبراهيم، المضاف إليه الملة، والملة: كبعضه في حصة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنَّه لو قيل: "ونزعنا ما فيهم من غل"، و" يأكل أخاه"، و" اتبع إبراهيم" لكان صحيحاً"(٨).

---

(١) منهج السالك في الكلام ٢/٧٠٦.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٢.

(٣) وهي اختلاف العامل.

(٤) سورة الحجر آية: ٤٧.

(٥) سورة النَّحل آية: ١٢٣.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٢/٣١١.

(٧) همع الهوامع ٢/٣٠٦.

(٨) شرح التَّصريح ١/٥٩٢.

مسألة: نوع مجرور كاف التَّشبيه:

قال ابن مالك[١]:

وَمَـــا رَوَوْا مِـــنْ نَحْـــوِ رُبَّـــهُ فَـــتَى نَـــزْرٌ كَـــذَا كَهَـــا وَنَـــحْوهُ أَتَـــى

قال أبو حيَّان: "وقول النَّاظِم: **"كَذَا كَهَا وَنَحْوهُ أَتَى" يريد أنَّ كاف التَّشبيه مثل رُبَّ تَجرُّ المضمر وليس كلاماً بمحرزٍ لأنَّ جرَّ رُبَّ المضمر ليس مخصوصاً بالشِّعر ولا بالضَّرورة ولا وقفنا على كلام أحد في (رُبَّ) زعم أنَّ جَرَّها للمضمر قليل وأمَّا كافُ التَّشْبيه فلا نَعْلَم أَحَداً أَجاز جرَّها للمُضْمر في الكلام بل ذلك في الشِّعر والضَّرورة وأَوْهَم قوله أيضاً: "كَذَا كَهَا" أنَّ كاف التَّشبيه تجرُّ المضمرَ المُبْهمَ؛ لأنَّه شبَّهَهَا برُبَّ ورُبَّ مجرورُها المضمر مبهم"**[٢].

أشار في قول ابن مالك الشَّاطبيّ موضِّحاً مُرَاده في ذلك ممَّا يُزيل الالتباس، فقال في قول ابن مالك: "كَذَا كَهَا وَنَحْوهُ أَتَى": "يعني أنَّه أتى من كلامهم دخول الكاف على الضمير المتصل، لكنْ نزراً أيضاً لقوله: "كذا كها"، ونَبَّه بهذا المثال المخصوص الذي دخلت الكاف فيه على ضمير الواحدة المؤنثة على ما جاء في الشعر بهذا اللفظ بعينه، كأنَّه يشير إلى سماعٍ في ذلك معيَّنٍ، وذلك قول العجاج أنشده سيبويه[٣]: سيبويه[٣]:

وأمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا

كأنَّه قال: مثلَها أو أقرب. ونَبَّه بقوله: "ونحوه" على ما جاء في كلامهم من نحو هذا الضمير، وهو ما أنشده سيبويه للعجَّاج[٤]:

ولا تـــــرى بَعْـــــلَا ولا حَلائِـــــلا كَهُـــو ولا كَهُـــنَّ إلَّا حـــاظِلا "[٥]

مسألة: معاني حرف الجر (عَنْ):

قال ابن مالك[٦]:

عَلَـــى لِلاسْتِعْـــلَا وَمَعْنَـــى فِي وَعَـــنْ بِعَـــنْ تَـــجَاوُزاً عَنَـــى مَـــنْ قَـــدْ فَطِـــنْ

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٥.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢٣/٣.

(٣) مِنْ الرَّجز، الكتاب ٣٨٤/٢، وينظر: خزانة الأدب ٢٠٢/١٠.

(٤) مِنْ الرَّجز، نسبه سيبويه للعجَّاج في الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ٥٨٠/٣، ٥٨١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٥٦.

وَقَــدْ تَجــي مَوْضِــعَ بَعْــدٍ وَعَــلَى كَمَــا عَلَــى مَوْضِــعَ عَــنْ قَــدْ جُعِــلَا

قال أبو حيَّان: "**وذكر النَّاظِم لـ (عَنْ) ثلاثة معانٍ:**

أحدها: أَنْ تكون للمُجَاوَزة ويُعَبِّر بعضهم عنها بالإزالة نحو: أطعمتُهُ عَنْ جوعٍ ورَمَيتُ عَنِ القَوْسِ.

الثاني: أَنْ تكون بمعنى بَعْـد واستدلَّ من أجـاز ذلك بقوله تعـالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[(١)]**؛ أي: بَعْدَ قليلٍ، وقال تعالى:**﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴿١٩﴾﴾[(٢)]**؛ أي: بَعْدَ طَبَق، وقال الرَّاجِز**[(٣)]**: ومنهلٍ وردتُه عن منهلٍ؛ أي: بعدَ منهلٍ، وقال الشاعر**[(٤)]**:**

وتُضـحِي فَتِيـتُ المِسْـك فـوق فراشِـهَا نـؤوم الضـحى لم تنطـق عـن تفضُّـلِ

أي: بعد تفضُّلِ...

الثالث: أَنْ تكون بمعنى عَلَى نحو قولك: أَفْضلْتُ عنك، أي: عليك، قال الشاعر[(٥)]**:**

لَاهِ ابْـنُ عَمِّـكَ لَا أَفْضَـلْتَ فِي حَسَـبٍ عَنِّـي ولَا أَنْـتَ دَيَّـانِـي فَتَخْزُونِـي

أي: عَلَيّ...

وكل هذا لا دليل فيه، وكَوْنُها بمعنى بعد، وبمعنى على لم يثبتْه البصريُّون، وإنَّما أثبت ذلك الكوفيُّون بهذه الدَّلائل التي أوردوها...

وأبطل البصريُّون ما أثبته الكوفيُّون، وتَأَوَّلوا ما احْتَجَّ به الكوفيُّون ولم يثبتوا لعَنْ معنى سوى المجاوزة"[(٦)].

في الأمثلة التي ذكرها أبو حيَّان هنا لمعنى المجاوزة خلاف، قال الأزهريّ: "والمثال الأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه. فقال ابن مالك[(٧)]: هي فيه للاستعانة بمعنى الباء؛ لأنَّهم يقولون: رميت بالقوس وعن القوس، حكاه الفرَّاء. وفيه ردّ على الحريريّ في إنكاره أَنْ يُقال ذلك إلّا إذا كانت القوس هي المرميَّة،

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٤٠.

(٢) سورة الانشقاق آية: ١٩.

(٣) مِنْ الرَّجز، للعجّاج في أمالي ابن الشَّجريّ، لابن الشَّجريّ ضياء الدِّين أبو السَّعادات، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ٦١١/٢، ٦١٢، والأزهيَّة في علم الحروف، لعلي بن مُحَمَّد الهرويّ، تحقيق: عبدالمعين الملوحيّ، مجمع اللُّغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ، ٢٨٠.

(٤) مِنْ الطَّويل، لامرئ القيس مِنْ معلقته في ديوانه ١٧.

(٥) مِنْ البسيط، لذي الأصبع العدوانيّ في الأزهيَّة ٢٧٩.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٧١/٣- ٧٤.

(٧) ينظر: شرح التَّسهيل ١٦٠/٣.

وحكى أيضًا: "رميت على القوس"، قاله في المغني[(١)][(٢)].

قال الصَّبَّان في رأي البصريّين- في كون معنى (عَنْ) أنَّها للمجاوزة فقط-: "وتكلفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة، ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره ممّا ارتكبوه في غيرها من الحروف"[(٣)].

كما فُهم مِنْ قول ابن مالك: "وَقَدْ تَجِي" أنَّ مجيء (عن) بمعنى (على) و (بعد) قليل[(٤)]، إذ قال الشَّاطبيّ في مجيئها بمعنى (على، وبعد): "وهو قليل، كما قال؛ فلذلك لا يُطالب هنا بالقياس في وضع (عَنْ) موضع (بَعْدَ)، وكذلك في وضعها موضع (على)؛ لأنَّه قد قَيَّد مجيئها كذلك بالقلَّة"[(٥)].

مسألة: حكم (حَسْب، وعَل) في الإضافة:

قال ابن مالك[(٦)]:

قَبْــلُ كَغَيْــرُ بَعْــدَ حَسْــبُ أَوَّلُ وَدُونَ وَالــجِهَاتُ أَيْضَــاً وَعَــلُ

وَأَعْرَبُــوا نَصْــبَاً إِذَا مَــا نُكِّــرَا قَــبْلاً وَمَــا مِــنْ بَعْــدِهِ قَــدْ ذُكِــرَا

قال أبو حيَّان: **"وفي قوله: "وَأَعْرَبُوا نَصْبَاً" نَظَر لأنَّ من الأسماء الَّتي بعد قوله" قَبْلاً حَسْبُ وَعَلُ" ويحتاج انتصابهما إذا نُكّرا إلى سماع من العرب"**[(٧)].

قال المراديّ: "فإن قلت: قوله: "وَأَعْرَبُوا نَصْبَاً" ليس بجيد؛ لأنَّ هذه الأسماء قد تجرّ حال التنكير، كقراءة من قرأ: ﴿مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِۚ﴾[(٨)] .

قلت: الغالب فيها النصب وجرها[(٩)] قليل، فكأنّه اقتصر على النصب لذلك"[(١٠)].

في حين قال الشَّاطبيّ: "وأيضاً فلا أعلم في السماع تنكير حسبَ ونصبه بحيث يقال: لقيتُ زيداً

---

(١) ينظر: مغني اللَّبيب ١/١٤٩.

(٢) شرح التَّصريح ١/٦٥٢.

(٣) حاشية الصَّبَّان ٢/٣٣٥.

(٤) ينظر: شرح المكوديّ ١٥٣.

(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٦٥٦.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٦٠.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣/٢٠٨.

(٨) سورة الروم آية ٤، قرأ الجحدريّ والعقيليّ: "من قبلِ ومن بعدِ" بالخفض من غير تنوين؛ وقرأ الجمهور: "من قبلُ ومن ومن بعدُ"؛ وقرأ بعضهم: "من قبلٍ ومن بعدٍ" بالخفض والتنوين. شرح التَّصريح: ١/٧٢٠.

(٩) النَّصْب وجرُّها: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(١٠) توضيح المقاصد ٢/٨١٨.

حسباً، أو: فحسباً. وما أشبه ذلك، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب (عل) حالة التنكير، وذلك غير موجود"[١] موافقاً في ذلك نظر أبي حيَّان في هذا البيت.

مسألة: حكم تابع المفعول المضاف إليه المصدر إذا كان ضميراً:

قال ابن مالك[٢]:

وَجُــرَّ مَــا يَتْبَــعُ مَــا جُــرَّ وَمَــنْ رَاعَــى فِي الاتْبَــاعِ المَحَــلَّ فَحَسَــنْ

قال أبو حيَّان: **"ومن جوَّز الاتباع على المحل من البصريّين فالاختيار عندهم الحَمْل على اللَّفظ. وأمّا الكوفيُّون فكذلك إنْ لم يُفْصِلْ بَيْن التَّابع والمتبوع بشيء، فإنْ فَصَل اعْتَدَل عندهم الحَمْل على اللَّفظ والحَمْل على المَوْضِع... هذا ما لم يَكُن المفعول المضاف إليه المصدر ضميراً فالعطف على الموضع ولا يجوز على الخفض إلّا في ضرورة الشِّعر...**

وكان ينبغي للمُصَنِّف أَنْ يُقَيِّد في قوله: "وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ" بهذه المسألة ونحوها ممَّا لا يجوز فيه الجرُّ إلَّا في ضرورة الشِّعر"[٣].

لم يُشِر أحد من شرَّاح الألفيَّة إلى حاجة هذا البيت لتقييد ما، فلو كان في ذلك ضرورة لقَيَّدوه في شرحهم له، أو أشاروا إليه إشارة، إذ لم يقيّد أحد منهم- سوى أبي حيَّان- في شرحه بشيء من ذلك.

كما أنَّ ابن مالك يتَّسِم نَظْمه بالاختصار، وهذا التَّقْيِيد الَّذي ذَكَره أبو حيَّان يتعلَّق بمسألة متفرِّعة، ممّا يلزمه لذكرها الخروج عن منهجه وهو الاختصار.

مسألة: مجيء أفعل التَّفضيل بالألف واللَّام والإضافة متَّصلاً بـ (مِن):

قال ابن مالك[٤]:

وَأَفْعَــلَ التَّفْضِــيلِ صِلْــهُ أَبَــدَا تَقْــدِيرًا أَوْ لَفْظًــا بِمِــنْ إِنْ جُــرِّدَا

قال أبو حيَّان: **"وقول النَّاظِم" أبداً" لا حاجة إلى هذا التَّقييد بـ" أبَدَا"؛ لأنَّه قد يُضاف إلى ما بعده وأنَّه يُسْتَعمل بالألف واللَّام وإذ ذاك لا يوصل بمِنْ ومعموله، وقد جاء ما ظاهره المجيء بمَنْ مع الألف واللام ومع الإضافة، وذلك نحو قول الأعشى**[٥]:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/١٤١، ١٤٢.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٢.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣/٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٧١.

(٥) مِنْ الوافر، ديوان الأعشى الكبير، للأعشى ميمون بن قيس، تحقيق: مُحَمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، ١٤٣. ١٤٣.

ولَسْــتَ بالأَكْثــرِ مِــنْهُمْ حَصــى وإِنَّمَــا العِــزَّةُ لِلكَـاثِــر"[١]

قال المراديّ: "قد تقدم أنَّ المضاف، والمعرف بـ (أل) يمتنع اقترانهما بـ (من) المذكورة...

وأمّا قول الأعشى:

ولســتَ بالأكثــر مــنهم حصــى .....

فأُوّل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ (أل) زائدة.

والثاني: أنَّها متعلقة بأكثر مقدراً، مدلولاً عليه بالموجود.

الثالث: أنَّها للتبيين، لا لابتداء الغاية، كأنَّه قال: "ولست بالأكثر من بينهم""[٢]، وكذا قال الأشمونيّ[٣].

(١) منهج السَّالك في الكلام ٤/١١٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩٣٦، ٩٣٧.

(٣) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٢/٣٨٦.

الفصل الخامس
التَّعقُّبات على الآراء في الألفيَّة

وفيه :

المبحث الأوَّل : التَّعقُّبات على الآراء النَّحويَّة.

المبحث الثَّاني : التَّعقُّبات على الآراء الصَّرفيَّة.

المبحث الأوَّل
التَّعقُّبات على الآراء النَّحويَّة

مسألة: أقسام الكَلِم:

قال ابن مالك[١]:

كَلاَمُنَـــا لَفْـــظٌ مُفِيْـــدٌ كَاسْـــتَقِمْ وَاسْـــمٌ وَفِعْـــلٌ ثُمَّ حَـــرْفٌ الْكَلِـــمْ
وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ وَالْقَـــوْلُ عَـــمْ وَكَلْمَـــةٌ بِهَـــا كَـــلاَمٌ قَـــدْ يُـــؤَمْ

قال أبو حيَّان" **قوله: وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ.**

قسَّمَ الكَلِمَ إلى غيرِ أقسامِهَا؛ لأنَّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ إنَّما هي أقسَامُ الكلمة لا أقسامُ الكلِمِ، وأقسام الكَلِم: أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ"[٢].

وعلى هذا أجاب ابن عصفور في شرحه[٣] قائلاً: "إنَّه أراد بالاسم معقوله، وبالفعل معقوله، وكذلك الحرف، ومعقول كلّ واحد منهما أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً، ونظير ذلك قول العرب: "رجل خير من امرأة"، تُريد: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، ولم تُرِد رجلاً واحداً بعينه بل كأَنَّك قلت: هذا الجنسُ خيرٌ من هذا الجنس".

وقال الشَّاطبيُّ في شرحه: "وقوله: "واحِدُهُ كَلِمَةٌ" الضَّميرُ في "واحِدُهُ" يعود على الكلم، وأعاد عليه ضميرَ المذَكَّرِ، لأنَّ الكَلِمَ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ كسَائرِ أسماءِ الأجْنَاسِ، فتقول: هو الكَلِم، وهي الكَلِم، كما تقول: هو النَّخْلُ وهي النَّخْلُ، فقد قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾[٤]"[٥].

فلم يُفرّق النُّحاة في هذا التقسيم بين الكَلِمَة والكَلَام والكَلِم، فالزَّمخشريُّ في المفصَّل قسَّم الكلمة فقال: "هي جنس تحتها ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف"[٦].

---

(١) ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، دار ابن خزيمة، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ، ١٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٣.

(٣) شرح جمل الزَّجّاجيّ ١/٢٠.

(٤) سورة الحاقَّة آية: ٧.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٤١.

(٦) المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزَّمخشريّ، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٣.

مسألة ١: حكم فعل الأمر:

في قول ابن مالك[١]:

وفِعْـــلُ أمْـــرٍ ومُضِـــيٍّ بُنِيـــاَ وأَعْرَبُـــوا مُضـــارِعاً إنْ عَـــرِياَ
مِـــنْ نُـــونِ تَوْكِيـــدٍ مُباشِـــرٍ وَمِـــنْ نُـــونِ إنـــاثٍ كَيَـــرُعْنَ مَـــنْ فُـــتِنْ

قال أبو حيَّان: **"ذَكَر أَنَّ فعل الأمر والماضي يُبْنَيان، ولم يُبَيِّن على ما يُبْنَيان عليه، أمَّا بناء الماضي فصحيح، وأمّا فعل الأمر فعلى قسمين:**

معرب بإجماع وهو ما دخلت عليه لام الأمر، نحو: لِيَقُم زيد، ومبني باختلاف وهو الأمر العاري من اللَّام، فمذهب البصريّين أنَّه مبنيٌّ، ومذهب الكوفيّين أنَّه معرب[٢].

وقد أطلق هذا النَّاظم فعل الأمر في موضع التَّقييد"[٣].

تَبِعه ابن الناظم في شرحه، وابن هشام حيث اكتفوا بذكر رأيهم، وهو مذهب البصريّين.

قال الشَّاطبيُّ معلِّقاً: "وما ذهب إليه في الأمر هو مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنَّه معرب مجزوم. وأصل ارمِ، واخشَ، واغزُ، عندهم لِتَرْم، ولتَغْز، فليس أصلُ بناء، وإنَّما هو محذوفٌ من المضارع، والمضارع معربٌ. وأَدلُّ دَليل عندهم على ذلك حذف آخره وجَرَيَانه في ذلك على المضارع، والظَّاهر مذهب البصريّين من كونه مبنيًّاً.

وأصل بنائه لوجهين: أحدهما: أنَّ ما زعموا من الحذف دعوى.

والآخر: أنَّ طريق الحذف أنْ يكون للتَّخفيف، وإذا كان كذلك، فلو أرادوا التَّخفيف لحذفوا اللَّام ويبقى حرف المضارعة، فحذفهم له وإتيانهم بالهمزة بعيد عن مَقْصد التَّخفيف، وأيضاً حذفُ الجازِم وإبقاءُ عمله محذور كما كان ذلك في الجارّ الذي هو نظيرُه.

وأمَّا حذف الآخر: فإنَّ هذا البناء كما اطَّرد في الأمر وأشبه المجزوم لموافقته له في السُّكون، وحركات الفعل وسكونه حُكِم له بحكمه فحُذِف آخره المعتلّ، كما حُكم للمبنيّ في النِّداء وفي باب (لا) بحكم المعرب على ما سيأتي إنْ شاء الله تعالى"[٤].

وقال المحقِّق مُحَمَّد محيي الدِّين في شرح رأي الكوفيّين: "عندهم أنّ نحو (اضرب) مجزوم بلام الأمر مقدّرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار (تضرب) ثم حذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/١٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٠١، ١٠٢.

للنطق بالساكن- وهو الضاد- فصار (اضرب) وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى"[١].

ولذلك نجد أنَّ ابن مالك قد اكتفى هنا برأي البصريّين، وهو الرَّاجح.

مسألة: في حكم (ذُو) حال الإضافة:

قوله[٢]:

وَشَـــرْطُ ذَا الإعْـــرابِ أنْ يُضَـــفْنَ لَا لِلِيَـــا كَجَـــا أخُـــو أَبِيـــكَ ذَا اعْـــتِلَا

يرى أبو حيَّان أَنَّه: **"ذكر أنَّ شرط إعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً أنْ تكون مضافة لغير ياء المتكلِّم، فإذا أُضيفت للياء لم تثبت هذه الحروف.**

وأخذ النَّاظم هذا الشرط على إطلاقه وليس كذلك؛ لأَنَّ منها ما لا ينفَكُّ عن الإضافة ولا يضاف للياء ولا لغيره من الضَّمائر إلَّا على خلاف فيه وهو: (ذو)"[٣].

فعليه عند أبي حيَّان أَنَّ ابن مالك اشترط الإضافة دون الإشارة إلى أنَّ (ذو) لا تُستعمل إلَّا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة.

وابن مالك لم يُفصِّل في شرطه للإضافة، إذ أنَّ (ذو) في شرط (الإضافة) لم تخرج عنه لعدم الإضافة فيلزم تقييدها، إذ أنَّها لا تستعمل إلَّا مضافة، وأيضاً في شرط (الإضافة إلى غير ياء المتكلِّم) لم تخرج عنه بإضافتها إلى ياء المتكلِّم فيلزم تقييدها، إذ أنَّها لا تضاف إلى مضمر لا إلى الياء ولا إلى غيرها، إلَّا ما ورد فيه خلاف أو شذوذ.

فليس في هذا ما يدعو إلى لزوم التَّقييد وذكر هذه التَّفاصيل في هذا الشَّرط، ولا سيما أنَّ الحكم في نظم لا في نثر وهو أضيق.

مسألة: إعراب المعتلّ مِنْ الأسماء:

قال ابن مالك[٤]:

وَالثَّـــانِ مَنْقُـــوصٌ وَنَصْـــبُهُ ظَهَـــرْ وَرَفْعُـــهُ يُنْـــوَى كَـــذَا – أَيْضًـــا – يُجَـــرْ

قال أبو حيَّان معقِّباً: **"أمّا ظُهور نصبه فليس على إطْلَاقه؛ لأنَّ لنا منقوصاً لا يَظْهَر نَصْبُه، وتُقدَّر الفتحة فيه، وذلك ما أُعْرِب إعراب مُتَضَايِفين من مركبٍ تركيبَ مزجٍ وآخرُ أوَّلِهما ياء وذلك نحو: مَعْدِيْ كَرِبٍ، فتقول: رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ بتسكين الياء؛ كما في حالة الرَّفع والجرّ.**

---

(١) شرح ابن عقيل ٤١/١، خلا هذا النص من الضبط وفي ضبطي لبعض كلماته (اضرِبْ) ... (لِتَضْرِبْ) ... (تَضْرِبْ) ... (اضْرِبْ).

(٢) ألفيَّة ابن مالك ١٤.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢٩/١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ١٦.

وأمَّا غير هذا النَّوع من المنقوص فإنَّه لا تُقدَّر فيه الحركة نصباً إلَّا في الشعر"[١].

وفي التَّذييل والتَّكميل يقول: "وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويّين، وزعم أبو حاتم[٢] أنَّ ذلك لغة فصيحة"[٣]، فلم يذكر هذا النَّوع في التَّذييل وإنَّما جعل ما قُدِّر منه ضرورة، وهذا لا يدعو إلى ذكره في النَّظم.

ويقول الصَّبَّان مُناقشاً هذه المسألة: ""قوله: "ونصبه ظهر على الياء" ما لم تكن الياء آخر الجزء الأوّل من مركب مزجيّ أعرب[٤] إعراب المتضايفين، نحو: معد يكرب، وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة، قال في همع الهوامع[٥] بلا خلاف؛ استصحاباً لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف، ووجه[٦] ذلك الرضيّ بأنَّ هذه الإضافة ليست حقيقيّة بل شُبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إنَّ أحدهما عقب الأخرى، لكن في حواشي شيخنا[٧] عن سم[٨] أنَّ الدماميني[٩] نقل عن البسيط[١٠] وشرح الصفّار[١١] الصفّار[١١] جواز فتح الياء وإسكانها"[١٢].

مسألة: حكم الضَّمير المتَّصل.

قال ابن مالك[١٣]:

وَكُـــلُّ مُضْـــمَرٍ لَـــهُ البِنَـــا يَجِـــبْ وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

تعقيب أبي حيَّان: **"قوله: "كَلَفْظِ مَا نُصِبْ" ليس بجيِّد؛ لأنَّ الَّذي نُصب منه منفصل ومنه**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٤٩.

(٢) أبو حاتم السجستاني، ت ٢٤٨هـ، سهل بن مُحَمَّد بن عثمان الجشميّ السجستانيّ، مِنْ كبار العلماء باللُّغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه.

(٣) التَّذييل والتَّكميل ١/٢١٤.

(٤) أُعْرِب: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) يعني السُّيوطيّ.

(٦) وَ وَجَّهَ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) يعني المدابغيّ، حسن بن علي المدابغيّ، ت ١١٧٠هـ.

(٨) يعني ابن قاسم، أحمد بن قاسم العباديّ، ت ٩٩٢هـ.

(٩) بدر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني، ت ٨٢٧هـ.

(١٠) لمحمد بن عليّ الإشبيليّ، ويعرف بابن العِلْج.

(١١) قاسم بن علي بن مُحَمَّد الصَّفَّار، ت٦٣٠هـ.

(١٢) حاشية الصَّبَّان ١/١٤٨.

(١٣) ألفيَّة ابن مالك ١٧.

متَّصل، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مطلقاً بل كلفظ المنصوب المتَّصل"[١].

يُريد أبو حيَّان أنْ يُقيِّد ابن مالك (ما نُصب) بالمتَّصل، فكان عليه أنْ يقول (ولفظ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِب متصلاً).

وبدا أنَّ ابن مالك في هذه الأبيات وفي نظمه عن المضمر بدأ بالضَّمير المتَّصل بقوله: "وذو اتِّصال" ثم ذكر شروطه وإعرابه وأحكامه فهو في طور ذكر أحكام الضَّمير المتَّصل، ولم ينتقل بعد إلى الضَّمير المنفصل.

فابن مالك يُريد أنْ يقول: "فالضمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون في محل رفع فقط،...

الثاني: ما هو مشترك بين محل النَّصب والجرِّ فقط،...

الثالث: ما هو مشترك بين محل النَّصب والرَّفع والجرِّ،..."[٢].

مسألة: الضَّمائر المشتركة بين الرَّفع والنَّصب والجرِّ:

قال ابن مالك[٣]:

لِلرَّفْـعِ وَالنَّصْـبِ وَجَـرِّ نَا صَـلَحْ كَـاعْرِفْ بِنَـا فَإِنَّنَـا نِلْنَـا المِـنَحْ

يقول أبو حيَّان: **"ولا اختصاص لِـ(نَا) بهذا الحكم بل يشاركها في ذلك الياء، فمثال كونها للرفع: اضربي، وتضربين، وللنصب: ضربني، وإنّي، وللجر: غلامي"**[٤].

وتَعقُّب أبي حيَّان فيه نظر، ذلك أنَّ الياء الأولى غير الثانية، فالأولى للمخاطبة والثَّانية للمتكلم، والأولى لا تكون إلَّا رفعاً والثَّانية لا تكون إلَّا في محل نصبٍ أو جرٍّ؛ لذا ردَّه شُرَّاح الألفيَّة[٥]، قال ابن هشام: "وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة "نا" بل الياء، وكلمة "هم" كذلك؛ لأنَّك تقول: "قومي" و"أكرمني" و"غلامي" و"هم فعلوا" و"إنَّهم" و"لهم مال" وهذا غير سديد؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل"[٦].

ووضَّح الشَّيخ خالد الأزهريّ ذلك أكثر فقال: "وقال بعضهم" وهو أبو حيَّان معترضاً على الناظم في وقوله:

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٨.

(٢) شرح التَّصريح ١/٩٩، ١٠٠، دليل السَّالك ١/٨٥، ٨٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٩.

(٥) كابن هشام، وابن عقيل، والأشمونيّ، والفوزان.

(٦) أوضح المسالك ١/١٠٢.

لِلرَّفْـــعِ وَالنَّصْـــبِ وَجَـــرِّ نَا صَـــلَحْ .....

"لا يختص ذلك بكلمة "نا" بل "الياء" وكلمة "هم" كذلك"، فإنَّهما يقعان في المحال الثلاثة، لأنَّك تقول في الياء في الرَّفع: قومي، و في النَّصب: أكرمني، وفي الجرّ: غلامي، وتقول في "هم" في الرَّفع: هم فعلوا، وفي النَّصب: أنَّهم، وفي الجرّ: لهم مال، وردّه المتأخرون فقالوا: هذا النقص غير سديد بالسِّين المهملة؛ لأنَّ المدعى أنْ يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلاً، وما أورده ليس كذلك؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، بدليلين:

أحدهما: أنَّ "ياء المخاطبة" مختلف في اسميتها، و"ياء المتكلم" لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أنَّ "ياء المخاطبة" موضوعة للمؤنث، و"ياء المتكلم" موضوعة للمذكر، و"ما" للمؤنث غير "ما" للمذكر، ولأنَّ الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة، فانتفى الإيراد وثبت المراد"[(١)].

مسألة: الضَّمائر المشتركة:

قال ابن مالك[(٢)]:

وَأَلِـــفٌ وَالـــوَاوُ وَالنُّـــونُ لِمَـــا غَـــابَ وَغَـــيْرِهِ كَقَامَـــا وَاعْلَمَـــا

قال أبو حيَّان: **"قوله: "لما غَابَ" لا يُحمل على إطلاقه بل لابدَّ من تقييده بالمرفوع؛ لأنَّه لا يكون شيء من الألف والواو والنون لغائب منصوب ولا مجرور"**[(٣)].

وكذا أشار الشَّاطبيّ إلى لُزُوم تَقيِيدِه بالمرفوع وذلك" أنَّه لما ذكر أنَّ الألف والواو والنون من ضمائر الاتصال لم يُبَيّن أنَّها ضمائر رفع، فأوهم أنَّها من جملة ضمائر النَّصب والجرّ، وهو إيهامٌ مخلٌّ"[(٤)].

وحاول الشَّاطبيّ أَنْ يعتذر لابن مالك في هذا لكنَّه رآه ضعيفاً، قال: "فيُمكن أنْ يكون سكت عن بيان أنَّها من الضمائر اتكالاً على فهم ذلك من قوله: إثر هذا، (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِر)؛ إذ فيه إشارة إلى أنَّ ما تقدَّم من ضمائر الرَّفع، وهذا اعتذارٌ ضعيفٌ، فلو قال مثلاً:

وألـــفٌ والـــوَاو والنُّـــونُ لِمَـــا غَـــابَ وغَـــيْرِهِ وَللرَّفْـــعِ أنْتُمـــا

لكان أولى من التمثيل لبيان الخطاب أو قال:

وألـــفٌ والـــوَاو والنُّـــونُ لِمَـــا خُوطِـــبَ أَوْ غَـــابَ وللرَّفْـــعِ انْتَمَـــى

---

(١) شرح التَّصريح ١/١٠٠.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ١٨.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٧٥.

لتمَّ له المقصد، والله أعلم"[١].

كما نرى أنَّ أبا حيَّان ردَّ على ذلك بنفسه فقال: "لأنَّه لا يكون شيء من الألف والواو والنُّون لغائب منصوب ولا مجرور"، فكيف يُقْصَد مالا يمكن أنْ يكون، لذا فالمقصود هو المرفوع.

مسألة: (ذو) الطائيَّة:

قال ابن مالك[٢]:

وَمَــنْ وَمَــا وَأَلْ تُسَــاوِيْ مَــا ذُكِــرْ وَهَكَــذَا ذُو عِنْــدَ طَــيٍّ شُــهِرْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيٍّ " هذا فيه تعقُّب؛ لأنَّ الأصحَّ في: ذو أنْ لا تنطلق على المؤنث إلَّا إنْ عَنَى بقوله: "وَهَكَذا" مطلق الموصوليَّة فلا تعقُّب"**[٣].

ابن مالك يعني في قوله: "وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيٍّ شُهِرْ" أنَّ (ذو) في لغة طيء المشهورة حكمها حكم هذا الذي تقدَّم" مَنْ وَمَا وَأَلْ" فهي من الأسماء لا من الحروف، ومن الموصولات لافتقارها إلى صلة، وهي تقع على المذكَّر والمؤنَّث بلفظ واحد فتقول: جَاءَنِي الرَّجُلُ ذو قَامَ والمرْأَةُ ذو قَامَتْ، كما تقول: جَاءَنِي مَنْ قَامَ ومَنْ قَامَت.

وابن مالك في ألفيته يحكي بما هو أشهر، على أنَّ هنالك لغات أخرى منها ما ذكر في البيت بعده في قوله: "وَكَالَّتِي أَيْضَاً لَدَيْهِم ذَاتُ" وهي أنَّهم يخالفون في كلامهم بين المذكَّر والمؤنَّث فيقولون: "ذات" للمؤنَّث، و" ذو" للمذكَّر، فتقول: رأيتُ زَيْداً ذو قام، وهِنْد ذاتُ قامتْ[٤].

على حين نجد أنَّ أبا حيَّان كلامه في التَّذييل ناقض كلامه هنا، فرأى بأنَّها تُسْتَعمل بمعنى الَّذي والَّتي على لُغَة طيء، قال: "وحكى الأزهريّ[٥]أنَّ (ذُو) في لغة طيء تُسْتعمل بمعنى الَّذي والَّتي وتثنيتهما وجمعهما، فعلى ما حكاه الأزهريّ تُسْتعمل (ذُو) للمؤنث وتثنيته وجمعه، ومنه قول الشاعر[٦]:

فــــإنَّ المـــــاءَ مَـــــاءُ أَبي وجَـــدّي وبِئْـــري ذُو حَفـــرْتُ وذُو طَوَيْـــت

أي: بئري التي حفرت، وزعم ابن عصفور[٧] أنه ذكَّر البئر على معنى القليب"[٨].

---

(١) المصدر السَّابق ١/٢٧٥.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٩٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشَّافية ١/٤٥٢.

(٥) ينظر: تهذيب اللُّغة ١٥/٣٥.

(٦) مِنْ الوافر، لِسِنان بن الفحل، ينظر: خزانة الأدب ٦/٣٥، ٣٥، والدُّرر اللَّوامع ١/١٥١، ١٥٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١/١٢٠.

(٨) التَّذييل والتَّكميل ٣/٥٣.

ذكر الرَّضيّ: في " ذُو" الطَّائيّة أربع لغات: أشهرها ما مرّ، أعني عدم تصريفها أصلاً مع بنائها، والثانية: (ذو)، للمفرد المذكَّر، ومثنّاه، ومجموعه، في الأحوال الثلاثة، و(ذات) مضمومة للمفرد المؤنث، ومثنّاه، ومجموعه، والثالث: كالثانية إلا أنَّه يقال لجمع المؤنث (ذوات) مضمومة في الأحوال كلها. والرابعة: تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملًا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائيَّة(١).

مسألة: جمع (ذو) و (ذات).

قال ابن مالك(٢):

وَكَـــالَّتِي أَيْضَـــاً لَـــدَيْهِم ذَاتُ وَمَوْضِـــعُ الـــلَّاتِي أَتَـــى ذَوَاتُ

قال أبو حيَّان: **"أفهم(٣) كلامه أنَّ: "ذاتَ" يجمع، وأنَّ: "ذو" لا تجمع، وليس كذلك بل قَدْ حُكِي جمع: "ذو" وإعرابه كجمع ذي بمعْنَى صاحب وإعرابه، وحُكي– أيضاً– إعراب ذو كإعراب ذي بمعْنَى صاحب"**(٤).

(ذو) و(ذات) قد تُؤنَّث وتُثنَّى وتُجمع عند بعض بني طيء، وحكى الأزهريّ(٥) بالإطلاق عن ابن السَّراج وابن عصفور، ونازع ابن مالك في شرح التَّسهيل(٦) في ثبوت ذلك المحكي على الإطلاق، كما ردَّ الشَّاطبيّ(٧) الإطلاق في ذلك مؤكداً ثبوت وروده عند بعض بني طيء، فما جاء عند البعض لا يدعو إلى ذكره في الألفيَّة.

وقال الفرَّاء في لغات القرآن: "وربما قالوا: هذان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، ويجعلون مكان "التي" ذات، ويرفعون التاء على كل حال، وفي تثنيتها: هاتان ذواتا تعرف، وفي جمعها: هؤلاء ذوات تعرف. ا.هـ"(٨).

---

(١) ينظر: شرح الرَّضِيّ ٢/٢٢٠، حاشية الصَّبَّان ١/٢٣٠.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٣) أَفْهَمَ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٩٥.

(٥) ينظر: شرح التَّصريح ١/١٦١، ١٦٢.

(٦) شرح التَّسهيل ١/١٩٩.

(٧) المقاصد الشَّافية ١/٤٥٥.

(٨) لغات القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق: جابر عبدالله السّريع، ١٤٣٥هـ، ٩٧.

مسألة: حكم (ذا) بعد (ما) الاستفهاميَّة:

قال ابن مالك[١]:

وَمِثْــلُ مَــا ذَا بَعْــدَ مَــا اسْــتِفْهَامِ أَوْ مَــــنْ إِذَا لَمْ تُلْــــغَ فِي الكَــــلَامِ

ويجد أبو حيَّان في البيت خللاً: **"وهذا البيت فيه خلل من جهات:**

الأولى: أنَّه قيد (ما) باستفهام، وقال: "أو مَنْ" وأطلق وينبغي أن يقيد" من" كما قيد" ما"؛ لأنَّ ذا لا تَكُون موصولة بعد مَنْ إلّا إذا كانت من استفهاماً، وهذه المسألة فيها خلاف، فمن النحويين من لا يجيز جعل ذا موصولة إلا بعد ما لا بعد من، وأجاز ذلك أَكْثَرُ أصحابِنا.

الثانية: أنَّه شرط في استعمالها موصولة أنْ لا تلغى ولا تحتاج لهذا الشرط؛ لأنَّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.

الثالثة: أنَّه تحرز على زعمه بقوله: "إذا لم تلغ" منها إذا ركبت مع ما ولم يتحرز من استعمالها باقية على أصلها من الإشارة فإنَّها لا تكون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الكلام بهما مع ما أو من، فتقول: ماذا، أو من ذا، كأنّك قلت: أي شيء هذا؟، ولتعلم أنَّ: "ما ذا" لها استعمالات..."[٢].

فالخلل الأوَّل: في كَوْن ابن مالك قيّد (ما) باستفهام وأطلق (مَنْ)، ذكر الشَّاطبيّ العلّة في ذلك قال: "أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (مَنْ) أي: التي للاستفهام أيضاً وذلك قوله: "بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ" وإنما لم يقيد (مَنْ) تصريحاً للعلم بأنَّ القيد مراد له"[٣].

أمّا الخلاف في موصوليَّة (مَنْ) بعد (ذا)[٤] فلا علاقة له بعدم تَقْييد ابن مالك (مَنْ) باستفهام.

والخلل الثاني: ففيه تفصيل قال أبو حيَّان في التَّذييل: "وقوله غير ملغى إن عنى بالإلغاء الزيادة – كما يفهم من ظاهر اصطلاح النحويين–، فليس قوله بصحيح؛ لأنَّ الأسماء لا تلغى، أي: لا تزاد، وإن عنى أنها رُكّبَت مع (ما) وصار المجموع اسم استفهام، فيصح"[٥].

والظَّاهر أنَّ ابن مالك يُرِيد بقوله: "إذا لم تلغ" كلا الأمرين، وذلك أنَّ في شرحه للتَّسهيل قال: "فلو ألغيت (ذا) حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكماً بجعلها مع (ما) و(من) شيئاً واحداً حكم للموضع بما

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٩٦، ٩٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٦١.

(٤) ينظر: شرح التَّصريح ١٦٣.

(٥) التَّذييل والتَّكميل ٣/٤٢.

يستحقه لفظ (أي) الاستفهاميّة لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك في الجواب والتفصيل"[١].

فالإلغاء الحكميّ لا خلاف في شرطيَّته، أمَّا الإلغاء الحقيقيّ فقد تبع فيه ابن مالك رأي الكوفيّين، قال ابن هشام: "ويجوز الإلغاء عند الكوفيّين وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها زائدة"[٢]،أي: بين (ما) ومدخولها، ففي قولك: ماذا صنعت؟، كأنَّك قلت: ما صنعت؟، والبصريّون يمنعون ذلك، والكوفيّون يجيزونه[٣].

وفي الخلل الثالث: ذكر أبو حيَّان شرطاً لم يتحرز منه ابن مالك، كما نبّه عليه غيره[٤]، قال المراديّ في توضيح المقاصد: "ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون إشارة نحو (من ذا) أو (ماذا)"[٥]، وقال الأشمونيّ بأنَّه" سكت عنه لوضوحه"[٦].

في حين أنَّ ابن مالك ذكره في التَّسهيل، بقوله: "وذا غير ملغى ولا مشار به بعد استفهام بما أو من"[٧].

مسألة: صلة الموصول المفرد:

قال ابن مالك[٨]:

وَصِـــــفَةٌ صَـــــرِيحَةٌ صِـــــلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَـــا بِمُعْـــرَبِ الأَفْعَـــالِ قَـــلّ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ" نحو: قام اليضرب زَيْداً، أيْ الضارب زَيْداً، نصَّ الناس أنَّ هذا مَخْصوصٌ بالضَّرورةِ، ونصَّ هو في غير هذه الأرجوزة أنَّ ذلك يجوز اختياراً ولا يحفظ مثل: جَاء اليضرب زَيْداً في النثر إنَّما جاء في الشعر في أبيات فلا ينبغي أنْ يجعل ذلك قاعدة نبني عَلَيْها"**[٩].

يقول ابن مالك موضِّحاً حجَّته في هذا "وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختار لتمكنهما من أن[١٠] يقولا:

---

(١) شرح التَّسهيل ١/١٩٦.

(٢) أوضح المسالك ١/١٦٤.

(٣) ينظر: شرح التَّصريح ١/١٦٣.

(٤) كابن النَّاظم في شرحه ١/٦١، والأشمونيّ في منهج السَّالك ١/٧٤، والأزهريّ في شرح التَّصريح ١/١٦٣.

(٥) توضيح المقاصد ١/٤٣٩.

(٦) منهج السَّالك ١/٧٤.

(٧) تسهيل الفوائد ٣٤.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٢٢.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٥.

(١٠) مِنْ أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

مـا أنـت بالحكـم المرضـى[١] حكومتـه .....[٢]

و

.... صـــوت الحمـــار يجـــدع[٣]

وقد نبّه سيبويه[٤] – رحمه الله – على أنَّ ما ورد في الشعر من المستندرات[٥] لا يعد[٦] اضطراراً، إلَّا اضطراراً، إلَّا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن، وإصلاح القافية عنه مندوحة.

وممّا يشعر بأنَّهم فعلوه اختياراً أنَّهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع، لكونه شبيهاً باسم الفاعل"[٧].

الفاعل"[٧].

وهذا "اختيار ثالث في المسألة، فإنَّ بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث، والمدرك مختلف"[٨]، كما قال الأزهريّ.

قال الشَّاطبيّ: "ظاهرُ إطلاق النَّاظم يقتضي جَواز وصلها بالمضارع اختِيَاراً لكن على قلَّة؛ لأنَّه قال: "وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ"، ولم يَقُل شَذَّ ولا نَدَرَ، ولا ما كان يعطي معنى عدم القياس ... وعادتُه قد استقر على أن يأتيَ بلفظِ القِلّة حيث يكون ذلك القليل جائزاً في الكلامِ وغيره أحسنُ منه"[٩]، فقد يكون يكون ابن مالك إنَّما جاء بذلك تنبيهاً منه على أنَّ الأكثر غير ذلك ولكن جاء هذا قليلاً، وذلك ممَّا خرج عن القاعدة بقلَّة.

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "بِمُعْرِبِ الأَفْعَال" لا يصح على الاطلاق؛ لأنَّ مُعْرَبَ الأفعال على قسمين:**

أحدهما: ما دخل عليه حرف كلام الأمر وما للنَّفْي فإنَّه يصْدُقُ عليه معرب الأفعال ولا تُوصَلُ به أَلْ ولا غيرها.

---

(١) وفي روايات أخرى (التُرْضَى).

(٢) مِنْ البسيط، للفرزدق وليس في ديوانه، انظر الدُّرر اللَّوامع ١/١٥٧.

(٣) مِنْ الطَّويل، لِذي الخِرَقِ الطُّهَوِيّ، مِنْ أبيات سبعةٍ أوردها أبو زيد الأنصاريّ في نوادره، النوادر في اللُّغة، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق: مُحَمَّد عبدالقادر أحمد، دار الشُّروق، ط١، ١٤٠١هـ، ٢٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٨٥.

(٥) المُسْتَنْدَرات: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) يُعَدُّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٩٩-٣٠١، ينظر: شرح التَّسهيل ١/٢٠٢، ٢٠٣.

(٨) شرح التَّصريح ١/١٧٠.

(٩) المقاصد الشَّافية ١/٤٨٦.

الثاني: المضارع الَّذي لم يدخل عليه حَرفٌ، وهو الَّذي يُوصَل به أَلْ فكان ينبغي أَنْ يُقَيِّدَهُ"[١].

وهذا كما قال محقِّق الكتاب: "يرد عليه أنَّ المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الَّذي لم يدخل عليه حرف"[٢].

مسألة: الاسم الموصول (أَيْ):

قال ابن مالك[٣]:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ... ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

قال أبو حيَّان: **"وذكر أنَّه لا يحذف هذا الضَّمير إذا صلح ما بعده للصِّلة وهذا معنى قوله: "وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ" وهذا ليس مختصّاً بغير أيٍّ من الموصولات بل هذا الشَّرط في: "أي" وفي غيرها، وظاهرُ كلامِهِ اختصاص ذلك بغير: "أي" وليس كذلك"**[٤].

وكذا قال ابن عقيل[٥] والأشمونيّ[٦]، أمَّا ابن هشام فقال بما يراه ابن مالك قال: "ولا يكثر الحذف الحذف في صلة غير (أي) إلَّا إنْ طالت الصِّلة، وشذَّت قراءة بعضهم[٧]: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾[٨]"[٩]، وكذا قال ابن عصفور[١٠].

ويعود إلى اختلاف بين البصريّين والكوفيّين إذ إنَّ الكوفيّين يُجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، طالت الصلة أم قصرت، سواء كان الموصول (أيًّا) أم غيرها ويوافقهم البصريون في (أيّ) أمَّا غيرها فيَشْترطون طول الصِّلة، فالخلاف بينهما فيما إذا لم تطل الصِّلة، وكان الموصول غير (أيّ) وحجَّة الكوفيّين

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٥.
(٢) المصدر السَّابق ١/١٠٥.
(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/١٠٨.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٦٠.
(٦) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٧٨.
(٧) هو يحيى بن يعمر بن أبي اسحاق، ينظر: حاشية ابن حمدون ١/١٠٨.
(٨) سورة الأنعام، آية ١٥٤.
(٩) أوضح المسالك ١/١٧١.
(١٠) شرح جمل الزَّجَّاجيّ ١/١٢٨.

السَّماع، وعند البصريّين شاذّ[١].

قال سيبويه: "وجاز إسقاط هو في أيّهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجزْ في أخواته إلَّا قليلاً ضعيفاً"[٢].

وفيما يَبْدو أنَّ السَّبب في ذلك" أنَّ (أيّ) الموصولة ملازمة للإضافة، إمَّا لفظاً، نحو "أيُّهم أشد"، وإمَّا تقديراً، نحو: "أيّ أشد، ولما كان "لا بد لها من المضاف إليه في اللفظ أو التقدير، جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا شيئا في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها، واشترطوا ذلك في صلة غير (أي)؛ لأنَّ غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة، بل يقبلها"[٣].

مسألة: في شروط الأسماء الموصولة:

قال ابن مالك[٤]:

إِنْ صَـلُحَ البَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْـمِلِ وَالحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِـيرٌ مُنْجَلِـي

فِي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَـبْ بِفِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ كَمَـنْ نَرْجُـو يَهَـبْ

يرى أبو حيَّان: **"وقوله: "أَوْ وَصْفٍ" سَوَّى النَّاظِم بَيْن ما ينتصبُ بفعل وبين ما ينتصب بوصف في أنَّ الحذف في الضمير كثيرٌ مُنْجَلٍ.**

أمَّا الفعل فصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾[٥]**؛ أي بعثه.**

وأمَّا الوصف فإمَّا أنْ يكون فيه (أَلْ) أو لا إنْ كانت فيه أَلْ نحو: الضاربها زَيْد هند، فلا يجوز حذفه عند الجمهور، وأجازه بعضهم، وقَدْ اختلف عن الكسائي في ذلك"[٦].

فحذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف، وإن اشتركا في الجواز.

وعقّب ابن النَّاظم وشرّاح الألفيَّة[٧] والأشمونيّ بقوله: "في عبارته أمور: الأول: ظاهر أن[٨] حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك، ولعله إنَّما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك

---

(١) ينظر: شرح الرَّضِيّ ٢/٢٢٤، ٢٢٥، حاشية أوضح المسالك ١/١٧٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) حاشية أوضح المسالك (مصباح السَّالك إلى أوضح المسالك) ١/١٧١.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤١.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٠.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/١٧٥، شرح ابن عقيل ١/١٦٢، شرح المكوديّ ٣٩، وغيرهم.

(٨) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف"[١].

وفي حذف العائد من وصف ما فيه أَلْ قال ابن مالك في التَّسهيل: وقد يُحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر[٢]:

مـــا المســـتفز الهـــوى محمـــود عاقبـــة ولـــو أتـــيح لـــه صـــفو بـــلا كـــدر[٣]

وقال المراديّ: "وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن[٤] حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقاً وليس كذلك"[٥].

مسألة: أنواع الخبر:

قال ابن مالك[٦]:

وَمُفْـــرَداً يَأْتِـــي وَيَـأْتِـــي جُمْلَـــهْ حَاوِيَـــةً مَعْـــنَى الَّـــذِي سِـــيْقَتْ لَـــهْ

وَإِنْ تَكُـــنْ إِيَّاهُ مَعْـــنَى اكْتَفَـــى بِهَـــا كَنُطْقِـــي اللهِ حَسْـــبِي وَكَفَـــى

قال أبو حيَّان: **"وقَدْ أطلق النَّاظِمُ القولَ في المفْرَد فقال: ومفرداً يأتي، ونقول: المُفْرَد تَارةٍ يكون بِلَفْظ المبْتَدأ نحو: زَيْدٌ زَيْدٌ وقولُ أبي النجم[٧]:**

أَنَا أَبُـــو الـــنَّجْم وَشِـــعْرِي شِـــعْرِي .....

وظاهِرُ مثل هذا عدم الفائدة؛ لأَنَّه إذا استفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ لَمْ يَكُنْ لرَبْط أحدهما بالآخر فائدة؛ لكن العرب قالتْ مثل هذا على أن ضمنت الاسم مَعْنَى لم يَتضَمَّنْهُ الأول فتحصل بذلك التضمين فائدة، وهو أَنَّهم يقولون ذلك في مَعَنى زَيْد المعروف والمشهور.

وكذلك شِعْرِي شِعْرِي، أي شِعْرِي هو المعروف السائرُ المشهورُ، فلمَّا ضمن هذا المعنى صح التركيب، وتارةٍ يكونُ الخبر مغايراً للفْظِ المبتدأ"[٨].

---

(١) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨٠.

(٢) هذا البيت من الشَّواهد التي لم ينسبوها لقائل معيَّن، والعينيّ لم يذكر له قائل، وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ٣٥، شرح التَّسهيل ١/٢٠٧.

(٤) أَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) توضيح المقاصد ١/٤٥٦.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٧) مِنْ الرَّجز، ديوان أبي النَّجم العجليّ، للفضل بن قدامة العجليّ، تحقيق: مُحَمَّد أديب عبدالواحد جمران، مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ١٤٢٧هـ، ١٩٨.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/١٣٢، ١٣٣.

يقول ابن مالك في شرح التَّسهيل: "فالأكثر أن يغايره لفظاً ويتحد به معنى... وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير، فيتحد بالمبتدأ به لفظاً، ويكون أيضاً على نوعين، مشتقاً كقول رجل من طيء[١]:

خليلـــي خليلـــي دون ريْـــبٍ وربّمـــا أَلان امْـــرُؤٌ قـــولاً فظُـــن خلـــيلاً

وغير مشتق كقول أبي النَّجم"[٢]، وذلك دليل على أنَّ ابن مالك يراه صحيحاً ولا بأس به، ولكن قليل، إذ الكثرة في مغايرة اللفظ، ولكن اتحاده وارد بقلة، ثم قال: "وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط"[٣].

كما أنَّ أبا حيَّان ذكر فائدة ذلك بما قاله العرب ولم يعترض على قولهم، وذكر أمثلة كثيرة في التَّذييل وقال: "هو على معنى أنَّه على حاله، لم يتغير، فلذلك أفاد"[٤] فهنا أقرّ بفائدة ذلك.

مسألة: في استتار ضمير اسم الفاعل:

قال ابن مالك[٥]:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقـــاً حَيْـــثُ تَـــلَا مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مـــحَصَّلَا

قال أبو حيَّان: **"وأفهم قوله في البيت: أنَّه إذا لم تَجْرِ الصفة على غير مَنْ هي له وجَرَتْ على مَنْ هي له أنَّ الضمير لا يبرز ولَيْس كذلك، بل يجوز في الصفة إذا جَرَتْ عَلَى من هي له إبراز الضمير وعدم إبرازه"**[٦].

فأبو حيَّان يقول بجواز إبراز الضَّمير وعدم إبرازه إذا جرت الصِّفة على مَنْ هي له وأنَّ كلام ابن مالك هنا لا يُشعِر بذلك، وذلك غير صحيح، أمَّا الأشمونيّ فشعر بغير ذلك، إذ أورد في شرحه لهذا البيت تنبيهان، وقال في" الثاني: قد عرفت أنَّه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربته، ولا هند زيد ضاربها، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضاربيّة عمرو لجريان الخبر على مَنْ هو له، بل يتعين الاستتار في هذ الأخير؛ لِما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربيّة زيد"[٧]، وقوله: "لا يجب" بمعنى أنَّه يجوز.

ولا خلاف في جواز إبرازه وعدمه؛ إذ قال الأنباريّ: "وأجمعوا على أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا

---

(١) مِنْ الطَّويل، ولا يُعرف قائله، المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدِّين بن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، جامعة أمَّ القرى، ط١، ١٤٠٢هـ، ٤مجلَّدات، ١/٢٢٥.

(٢) شرح التَّسهيل ١/٣٠٤.

(٣) المصدر السَّابق ١/٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) التَّذييل والتَّكميل ٤/١٠.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١٤١.

(٧) منهج السَّالك للأشمونيّ ٩٣.

جرى على من هو له لا يجب إبرازه"[١].

مسألة: الابتداء بالنَّكرة:

قال ابن مالك[٢]:

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْد نَمِرَه

قال أبو حيَّان: **"جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادةُ ويَرِدُ عليه مثل: رجل في الدار، فإنَّ فائدته وفائدة: في الدار رجل سواء، وقد أجمعت العرب والنحاة على منعِ: رجل في الدَّارِ، وعلى جواز: في الدَّارِ رَجُلٌ"**[٣].

قال الأزهريّ: "وظاهر كلامه أنَّ التقديم له دخل في التسويغ. والتحقيق أنَّ المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرفٍ مختص، والتقديم إنَّما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة"[٤]، ثم قال: "ولا يجوز: رجل في الدار؛ لفوات الاختصاص والتقدم معاً"[٥].

قال الأشمونيّ: "ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة"[٦]، قال الصَّبَّان: "أي علم حصولها، إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء، والشرط مقارن"[٧].

مسألة: حذف الخبر وجوباً في نصِّ اليمين:

قال ابن مالك[٨]:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ"؛ أي: هذا الحذف الَّذي هو متحتم استقر في نص اليمين مثال ذلك: يمين الله لأخرجن، أمانة الله لأخرجن، أيمن الله لأخرجن، لعمرك لأخرجن، تقديرُهُ: يَمِينُ الله قسمي وكذلك باقيها.**

وهذا الَّذي ذَكَر لَيْس مُتَّفَقاً عليه، بل أجازوا في مثل هذا أَنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر كما قَرَّر هذا النَّاظِمُ، ويجوز أَنْ يكون خبراً محذوف المبتدأ، التقدير: قَسَمِي يَمِين الله، وممن أجازوا الوجهين

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٥٨.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٢٦.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/١٥١.

(٤) شرح التَّصريح ١/٢٠٩.

(٥) المصدر السَّابق ١/٢٠٩.

(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ٩٥.

(٧) حاشية الصَّبَّان ١/٢٩٩.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٢٧.

ابن عصفور ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه"[١].

وعقَّب ابن عقيل على ابن مالك[٢]، وردَّ المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين على هذا الاعتراض قال: "إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوباً لكون المبتدأ نصاً[٣] في اليمين اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأنّ ذلك يحتمل أن[٤] يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين:

أولهما: أنّ المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله، ولم يقل أحد إنّه يجب أن[٥] يتعين فيه الوجه الذي جيء به له.

وثانيهما: أنّ الغرض من كلامهم أنّا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصاً في اليمين، وأما الوجوب فلأن[٦] جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه"[٧].

أمَّا ابن هشام فقال: "وزعم ابن عصفور أنَّه يجوز في نحو: لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ، أن يقدر لَقسَمِي عمرُكَ، فيكون من حَذْف المبتدأ"[٨].

قال الأزهريّ في التَّصريح: "والأول أولى؛ لأنَّه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى؛ لأنَّها هي محل التغيير غالباً؛ ولأنَّ دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر"[٩].

مسألة: ما تدخل عليه كان وأخواتها من المبتدآت:

قال ابن مالك[١٠]:

تَرْفَـعُ كَـانَ الـمُبْتَدَا اسْـماً وَالخَبَـرْ تَنْـصِبُهُ كَكَـانَ سَـيِّداً عُمَـرْ

علَّق أبو حيَّان بقوله: **"ذكر أنَّ كان وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتَنْصِب الخَبَر، وهَذا إِنْ كَانَ عنى بذلك بعض المبتدآت وبَعْضَ الأخبار، فكان يَنْبَغي أَنْ يُبَيِّن ذلك البَعْض ويخصصه من سائر**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٦٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) نَصَّاً: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) فَلِأَنَّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) حاشية شرح ابن عقيل (منحة الجليل) ١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٨) أوضح المسالك ١/٢٢٠.

(٩) شرح التَّصريح ١/٢٢٧.

(١٠) ألفيَّة ابن مالك ٢٨.

المبتدآت والأخبار، وإنْ عَنَى بذلك كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض؛ لأنَّ كثيراً من المبتدآت وكثيراً من الأخبار لا تدخل عليها كان ولا أخواتها كالمبتدأ إذا كان اسم شرط، والخبر إذا كان جملة غير خبرية"[(١)].

والصواب في مراد ابن مالك ما قاله الشَّاطبيّ: "أنَّ قول الناظم: "تَرْفَع كَانَ المُبْتَدَا اسْماً وَالخَبَرْ".. إلى آخره، ليست الألف واللام فيه لتعريف الجنس الذي يشمل كُلَّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ، بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال: إنَّ كلامه يقتضي أنَّ كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإنَّ من المبتدآت ما لا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من ذلك ستّة أنواع[(٢)]:

المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية نحو: زيدٌ اضْرِبْ، وعمرو هل أكرمته؟ والمتضمن معنى الاستفهام نحو: أَيُّ القوم أفضلُ؟ أو الشرط نحو: أيُّهم يَأْتِ أكرمْهُ، أو غير ذلك من مقتضيات تصدير المبتدأ. والمبتدأ اللازم الحذف، كالمقدر في النعت المقطوع وشبهه، والقديم التصرف، نحو: طوبى لهم، وسلام عليكم، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو: نَولُك أَن تَفْعَلَ، أي: ينبغي لك أن تفعل. وأقلّ رجل يقول ذلك إلّا زيدُ. وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي[(٣)]، كالوقوع بعد لولا وإذا المفاجأة أو المصحوب معنوي[(٤)]، نحو: ما أحسنَ زيداً! ولله دَرُّه!

فهذه أنواع لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها؛ لأنا[(٥)] نقول: إنَّما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر- على الجملة- ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه- على الجملة- صحيح. وإلى هذا فإنَّ المؤلف قد ذكر في الشرح[(٦)] أنَّ النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ولا يبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن كان كما قال فهو عذرٌ له في هذا النظم، والله أعلم"[(٧)].

ولو لم يكن الأمر كذلك لعقَّب فيه غيره من شُرّاح الألفيَّة كما فعل أبو حيَّان، وذلك بدليل فهم أبي حيَّان له كما قاله الشَّاطبيّ عن ابن مالك.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/١٧٥.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ٥٢.

(٣) لَفْظيٍّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) مَعْنويّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) لأَنَّا: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٦) شرح التَّسهيل ١/٣٣٥.

(٧) المقاصد الشَّافية ٢/١٤٩، ١٥٠.

مسألة: عمل (ليس) كـ (كان):

قال ابن مالك[١]:

كَكَـانَ ظَـلَّ بَاتَ أَضْـحَى أَصْـبَحَا أَمْسَـى وَصَـارَ لَـيْسَ زَالَ بَرِحَـا

قال أبو حيَّان: **"ذكر في هذه الأفعال" لَيْسَ" ولَهَا حالة لا تعمل فيها عِنْد بَعْض العَرَب، وهو إذا شبهت بـ: "مَا" فكما أنَّ: "ما" إذا شبهت بـ: "لَيْسَ" أعملت بالشروط الَّتي ستذكر في بَابِهَا؛ كَذَلك: "لَيْسَ" إذا شبهت بـ: "مَا" غَيْر العاملة لا تعمل، وذلك إذا أوجب خبرُها بإلَّا نَحْو: لَيْسَ زَيْد إلا أخوك، كأنَّه قال: ما زيد إلا أخوك، فكما أنَّ: "ما" إذا أوجب خبرها لا تعمل فكذلك: "لَيْسَ"، ورُوِيَ عن العَرَب: لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ؛ أي: مَا الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ"**[٢].

قال سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالَها زيد...هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنَّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ. إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ، وما كانَ الطيبُ إلّا المسكُ"[٣]،وهو الصواب.

مسألة: النَّقص في (فتئ، وزال، وليس):

قال ابن مالك[٤]:

وَمَـا سِـوَاهُ نَاقِـصٌ وَالـنَّقْصُ فِي فَتِـئَ لَـيْسَ زَالَ دَائِـماً قُفِـي[٥]

قال أبو حيَّان: **"وأمّا ما ذكره النَّاظِم من أنَّ: "فَتِئَ، وزَالَ، ولَيْسَ" فيهن النقص ففي ذلك نظر، وقد ذكر هو وغيره أنَّ: "فَتَأَ" تستعمل تَامَّة، وذكر غَيْرُه – أيضاً – أنَّ: "زَالَ" تَكُون تَامَّة، ومضارع التَّامَّة يَزُولُ، ومضارع النَّاقِصة: يزال، وسُمِعَ فيه – أيضاً – يَزِيلُ"**[٦].

قال الصَّبَّان: "قوله: "فِي فَتِئَ"؛ أي لا بفتح التاء أمّا مفتوحها فيجيء تامّاً بمعنى كسر وأطفأ، يقال: فتأته عن الأمر كسرته، والنار فتأتها أطفأتها، حكاه المصنف في شرح التسهيل[٧] عن الفراء، وذكره صاحب

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٢٨.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/١٧٥.

(٣) الكتاب ١/١٤٧.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٩.

(٥) لم يذكر أبو حيان هذا البيت بل تضمَّنه في شرحه، وذكر ذلك المحقق في الحاشية.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١٩٦.

(٧) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣٤٣.

صاحب القاموس[١]، ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيَّان وغيره في تغليطه"[٢].

وقال الأزهريّ في قول ابن هشام" إلّا ثلاثة أفعال فإنَّها ألزمت النقص؛ وهي: فتئ، وزال، وليس"[٣]: وليس"[٣]: "وما أوهم خلاف ذلك يؤول"[٤].

مسألة: حذف النُّون من مضارع (كان) المجزوم:

قال ابن مالك[٥]:

وَمِـــنْ مُضَـــارِعٍ لِكَـــانَ مُنْجَـــزِمْ تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفٌ مَـا الْتُـزِمْ

قال أبو حيَّان: **"وأطلق النَّاظِم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم، وفيه تفصيل، وهو أنَّها إمّا أن تلتقي ساكناً أو لا، إن لقيت ساكناً نحو: لَمْ يَكُنِ ابنك قائماً، ولَمْ يكن الرجل مُنْطَلِقاً، فَفِي حذفها خلاف، أجَازَ ذلك يونس[٦] ومنعه سِيَبويه[٧].**

وإن لَمْ تلق ساكناً جاز حذفها نحو: لَمْ يك زيد قائماً، وكان ينبغي أن يقول: منجزم بحذف الضمة احترازاً من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنَّه إذ ذاك لا يجوز الحذف"[٨].

وقول ابن مالك في شرح التَّسهيل: "فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول"[٩].

وحجّته في ذلك" لأنَّ هذه النون إنَّما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلّا أنَّ الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ

---

(١) ينظر: القاموس المحيط، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ، تحقيق: مكتب تحقيق: التراث بإشراف مُحَمَّد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٨ ، ١٤٢٦ هـ ، ٤٨.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٣٤٧/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٤٨/١.

(٤) شرح التَّصريح ٢٥٠/١.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٩.

(٦) قال سيبويه: "وزعم يونس أنَّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدة". الكتاب ٢٠٥/٢

(٧) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ٢١٥/١.

(٩) شرح التَّسهيل ٣٦٦/١.

لَهُمْ﴾[١]، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٢] وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً، ومنه قول الشاعر[٣]:

لم يَـكُ الحـقُّ سِـوَى أنْ هَاجَـهُ رَسْـمُ دارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بالسَّـرَرْ

ومنه قول الآخر[٤]:

فـإنْ لم تَـكُ المِـرْآةُ أبْـدَتْ وَسَـامةً فقَـدْ أبْـدَتْ المِـرْآةُ جَبْهَـةَ ضَـيْغَمِ

ومنه قول الآخر[٥]:

إذا لم تَـكُ الحاجـاتُ مِـنْ هِمَّـةِ الفَـتى فلَـيْسَ بمُغْـنٍ عَنـهُ عَقـدُ الـرتائمِ

ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن[٦] يُقال في الأول: لم يكن حق سوى أن[٧] هاجه، وفي الثاني: فإن[٨] تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى"[٩].

قال ابن هشام: "وهذا مبني على تفسيره للضرورة، وقد مضى ردّه"[١٠].

كما أنَّ ابن مالك ناقض رأيه، وقال في شرح الكافية: "فإن وصلت بساكن ردت نونها، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[١١].

ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن، وقد أجازه يونس، وهو قليل"[١٢].

وقال ابن النَّاظم في شرح الألفيَّة: "هذا إن لم يلها ساكن، نحو: لم يك زيد قائماً.

فإن وليها ساكن كما في نحو قوله: لم يكن ابنك قائماً، امتنع الحذف، إلا عند يونس"[١٣].

---

(١) سورة النِّساء آية: ١٣٧.

(٢) سورة البيِّنة آية: ١.

(٣) مِنْ الرَّمل، لحسيل بن عرفطة، الدُّرر اللَّوامع وفيه (تَعَفَّتْ) لا (تَعَفَّى) ١/٢٣٧.

(٤) مِنْ الطَّويل، لأبي صخر الأسديّ، الدُّرر اللَّوامع ١/٢٣٧، ٢٣٨.

(٥) مِنْ الطَّويل، في الدُّرر اللَّوامع وهو فيه بـ (التَّمائمِ) لا (الرتائمِ) ١/٢٣٨، وهو غير منسوب فيها.

(٦) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) فَإِنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) شرح التَّسهيل ١/٣٦٦، ٣٦٧.

(١٠) تخليص الشواهد ٢٦٨.

(١١) سورة البيِّنة آية: ١.

(١٢) شرح الكافية ١/٤٢٣.

(١٣) شرح ابن النَّاظم ١/١٠٢.

مسألة: في تَسْمِيَة أفعال المُقَاربة[١]:

قال أبو حيَّان: **"أطلق النَّاظِم عَلَى هَذِه الكَلِمات أَفْعالاً وهِيَ عَلى قِسْمين:**

قِسْم مُجْمَع عَلى أَنَّه فِعْلٌ وهو ما عَدَا: "عَسَى".

وقِسْم مُخْتَلَف فِيه وهو: "عسى"، فَمَذْهَب الجُمهور أنَّها فعل، وذَهَب بَعْض النَّحْوِيّين إلى أَنَّها حَرْفٌ، ويُنْسبُ إلى أبي بكر بن السَّرَّاج، وهو قَوْلُ أبي العبَّاس أحْمَد بن يِحْيَى نَصَّاً نقله عنه غُلَامه أبو عَمْرُو الزَّاهِد"[٢].

"وملخّص مذهبهم أنّهم قالوا: عسى حرف ترج[٣]، واستدلوا على ذلك بأنّها دلّت على معنى لعلّ، وبأنّها لا تتصرف كما أنّ لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعلّ حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها، لقوة التشابه بينهما"[٤].

قال ابن عقيل: "والصحيح أنَّها فعل بدليل اتِّصَال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو" عَسَيْتُ، وعَسَيْتَ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ"[٥].

ووضّح ذلك المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين في حاشيته قال: "ومن العلماء من ذهب إلى أنَّ (عسى) على ضربين:

الضرب الأول[٦]: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إنَّ وأخواتها، وهذه حرف ترج، ومن شواهدها قول قول صخر بن العود الحضرميّ[٧]:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضرب الثاني[٨]: يرفع المبتدأ وينصب الخبر – وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة – وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية، كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٩]، وأمّا جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٤٣.

(٣) تَرَجّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٤) مِنحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل ١/٢٩٧.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٢٩٧.

(٦) الضَّرْبُ الأوَّل: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٧) مِنْ الطَّويل، الدُّرر اللوامع ١/٢٧٨.

(٨) والضَّرْبُ الثَّاني: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٩) سورة مُحَمَّد آية: ٢٢.

فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجباً لحرفيّتها؟ وهذا الذي ذكرناه – من أنَّ (عسى) على ضربين، وأنَّها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف – هو مذهب شيخ النحاة سيبويه"(١).

قال ابن هشام في مغني اللبيب: "(عسى) فعل مطلقاً، لا حَرْف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله(٢):

... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه التَّرَجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾(٣)"(٤).

مسألة: في تخصيص شبه (كاد وعسى) بـ (كان):

قال ابن مالك(٥):

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

قال أبو حيَّان: **"كان عَلَى قِسْمَين: نَاقِصة وتَامَّة، قاصِرة ومُتَعَدِّيَة وزائِدة، فكان ينبغي إذا شبه بها: "عَسَى وكَادَ" أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أنهما مثلهما فيما ذكرنا؛ لأنَّ" عَسَى وكَادَ" لا يزادان ولا تكون كاد تامة قاصرة، لا يُقَالُ: كَادَ الأمر، ولا كَادَ قِيَام زَيْد، إنَّما تأتِي مُتَعَدِّيَة نحو: كَادَ زَيْد عمراً، لكن مُضَارِعَهُما يأتي على يفعل نَحْو يَكِيدُ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكاد، وأما" عَسَى" فقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنَّها تكون متعدية إلى مفْعُولٍ به في بَعْضِ الأحوال على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وقَدْ ذَكَروا – أيضاً – أَنَّها تأتي تامة وسنبين ذاك، فهذا التشبيه الَّذي ذكره النَّاظِم كان ينبغي أن يعينه، وإنَّما يعني أنَّها مثلها في رَفْع الاسم ونصب الخَبَر فقط"**(٦).

كما لم يتحرَّز منه ابن مالك في الكافية، وقال في شرحها: "الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة

---

(١) مِنحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل ١/٢٩٧، ٢٩٨.

(٢) مِنْ الرَّجز، لرؤبة في ملحق ديوانه، ديوان رؤبة بن العجَّاج، لرؤبة بن العجَّاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن ابن قتيبة، الكويت، ١٨١، والدُّرر اللوامع ١/٢٧٧.

(٣) سورة البقرة آية: ٢١٦.

(٤) مُغْني اللَّبيب ١/١٥١.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٠.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٤٤.

مساوية لـ (كان) وأخواتها في النقصان، واقتضاء، اسم مرفوع، وخبر منصوب"[١].

قال الصَّبَّان: "ولمّا كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك"[٢]، وذلك باستدراك الشراح في بيان الشبه بين (كان) و (عسى وكاد).

وقد يكون تخريج ذلك بأنَّ المشابهة في العمل "لا في كل أحكامها وذلك بقرينة أنَّ المقام مقام بيان العمل"[٣] كما قاله الغرسيّ[٤].

مسألة: استعمال المضارع من (أوشك):

قال ابن مالك[٥]:

وَاسْـــتَعْمَلُوا مُضَـــارِعاً لِأَوْشَـــكَا وَكَـــادَ لَا غَيْـــرُ وَزَادُوا مُوشِـــكَا

قال أبو حيَّان: "**ويَظْهَر في كَلَام النَّاظِم في غير هذه الأَرْجُوزة أنَّ استعمال المضارع من أَوْشَك قليل**"[٦].

لم نجد في كتب ابن مالك الظاهرة لنا شيئاً ممّا قاله أبو حيَّان وكذا قال محقِّق الكتاب[٧]، إذ قال ابن ابن مالك في شرح الكافية: "وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلّا (كاد) و (أوشك) فإنَّهما استعملا بلفظ الماضي، والمضارع كثيراً. واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً"[٨].

وقال في شرح التَّسهيل: "ولازمت أفعال هذا الباب لفظ الماضي إلّا (كاد) و (أوشك) فإنَّهما اختصا باستعمال مضارعهما، وشذ استعمال اسم فاعل (أوشك) في قول الشاعر[٩]:

فمُوشِـــكةٌ أرضـــنا أن تعـــودا خـلاف الأنـيس وحُوشـا يَبـابا "[١٠]

---

(١) شرح الكافية ٤٥٠/١.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٣٨٠/١.

(٣) التحقيق:ات الوفيَّة بما في البهجة المرضيَّة ١٥٦.

(٤) سبقت ترجمته صفحة ١٤٢.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣١.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ٢٥٢/١.

(٧) ينظر: في حاشية منهج السَّالك في الكلام ٢٥٢/١.

(٨) شرح الكافية ٤٥٩/١.

(٩) مِنْ المتقارب، لأبي سهم الهذليّ تخليص الشواهد ٣٣٦، والدُّرر اللَّوامع ٢٦٤/١.

(١٠) شرح التَّسهيل ٤٠٠/١، ٤٠١.

مسألة: من مواضع فتح همزة (إنَّ):

قال ابن مالك[١]:

وَهَمْـــزَ إِنَّ افْـــتَحْ لِسَـــدِّ مَصْـــدَرِ مَسَـــدَّهَا وَفِي سِـــوى ذَاكَ اكْسِـــرِ

قال أبو حيَّان: **"قولُهُ: "وَفِي سِوى ذَاكَ اكْسِرِ"، أي: وفي مكان سِوَى سدَّ مَصْدرٍ مَسَدَّها، وهذا الَّذي قال لَيْس بِصَحيح على الاطلاق؛ لأنَّا وَجَدْناها تفتح حَيْثُ لا يسدّ المصدرُ مسدَّهَا، ولا تكسر، وذلك في مواضع:**

أحدها: مَجِيئُها بَعْد: "مَا" التَّوْقيتيَّة نحو قولهم: لا أَصْحَبُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً.

الثَّاني: مَجِيئُها بَعْد ظَنَنْتُ وأَخَواتِها، فإنَّها تفتح ولا يسدّ المصدر مَسدَّها، وذلك نحو: ظَنَنْتُ أنَّ زَيْداً قَائِم على مَذْهب سيبويه، فلا يصح: ظننتُ قِيَامَ زَيْدٍ.

الثَّالث: أَنْ يَكُون خَبَرُها جامداً نحو: عرَفْتُ أنَّ هَذَا حَجَرٌ، فَلَا يَسُدُّ المصدر هنا مسدّها.

الرابع: مَجِيئُها بَعْد: "لو" نحو: لَوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ لَقُمْتُ، ولا يصح: لو قيام زيدٍ لقمت"[٢].

في الموضع الأوَّل والموضع الرَّابع قال المحقِّق مُحَمَّد محيي الدين: "ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة، وبين أن يكون الفعل مقدراً، وذلك بعد (ما) المصدرية نحو قولهم: لا أكلمه ما أنَّ في السماء نجماً، وقولهم: لا أفعل هذا ما أنَّ حراء مكانه، التقدير: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، وبعد (لو) الشرطية في مذهب الكوفيين، وذلك كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[٣]؛ أي لو ثبت صبرهم"[٤]، وكذا قال الصَّبَّان[٥].

وقد عدَّ ابن مالك في التَّسهيل الموضع الأول والثالث[٦] ممّا يلزمه تأويل المصدر، قال في الموضع الأول: "وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد (ما) التوقيتيَّة في قول العرب: لا أكلمه ما أنَّ في السماء نجماً، ولا أفعل ما أنَّ حراء مكانه. الأول عن يعقوب[٧]، والثاني عن اللحياني[٨]، والتقدير: ما ثبت أنَّ في

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٦٦.

(٣) سورة الحجرات آية: ٥.

(٤) منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل ١/٣٢٢.

(٥) حاشية الصَّبَّان ١/٤٠٢.

(٦) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٢١.

(٧) يعقوب بن السِكِّيت، ت ٢٣١هـ.

(٨) علي بن حازم اللُّحيانيّ.

السماء نجماً، وما ثبت أنَّ حراء مكانه"[١].

أما الموضع الثالث الذي ذكره أبو حيَّان فقد قال الصَّبَّان مُبَيِّناً ما يَرُد ذلك قال: "قوله: "لَسَدَّ مصدر" هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً والكون إن كان جامداً"[٢].

أمَّا الموضع الرابع مَجِيئها بعد (ظنَّ) فقد" تسامحوا في أنَّ المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والمؤول منه كاف"[٣].

مسألة: حال همزة (إنَّ) في الابتداء:

قال ابن مالك[٤]:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بِدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَفِي بِدْءِ صِلَهْ" لا يصح هذا على الاطلاق، وقَدْ بَيَّنا ذلك قَبْلُ في قولهم: لا أَصْحَبُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمَاً، فقد فُتِحَتْ وهي في بِدءِ صلة، فلابُدَّ من تَقْييد يُخْرج هذه المسألة، فتقول في بدء صلةِ اسمٍ نحو: جَاءَ الَّذي إِنَّ وَجْهَهُ حَسَنٌ، وذلك احتراز من أَنْ يكون في بِدءِ صِلَةِ حَرْف"**[٥].

وقد أخرج ابن هشام ذلك في شرحه بكونه خلاف هذا الموضع، إذ قال: "بخلاف الواقعة في حشو الصلة، نحو: جاء الذي عندي أنَّه فاضل، وقولهم: لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه، إذا التقدير ما ثبت ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول"[٦]، وكذا فسّره ابن النَّاظم في شرحه[٧].

قال الصَّبَّان في توضيح ذلك: "قوله: "بخلاف حشو الصلة" أي بحسب اللفظ، فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في: جاء الذي عندي أنَّه فاضل، والمراد باللفظ: ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو: لا أفعله ما أنَّ في السماء نجماً"[٨].

---

(١) شرح التَّسهيل ٢/٢٢.

(٢) حاشية الصَّبَّان ١/٤٠٢.

(٣) قاله محقّق الكتاب في الحاشية ١/٢٦٦.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٦٧.

(٦) أوضح المسالك ١/٣٢٢، ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٣٧، ١٣٨.

(٧) ينظر: شرح ابن النَّاظم ١١٨.

(٨) حاشية الصَّبَّان ١/٤٠٥.

مسألة: حكم همزة (إنَّ) بعد القَسَم:

قال ابن مالك[١]:

بَعْـــدَ إِذَا فُجَـــاءَةٍ أَوْ قَسَـــمِ لَا لَامَ بَعْـــدَهُ بِـــوَجْهَينِ نُـــمِي

قال أبو حيَّان: **"وهَذا الَّذي اخْتَار بَعْد القَسَمِ من جَوَاز الوَجْهَين غَيْرُ مُخْتَارٍ، والمذاهب في ذلك أَرْبعةٌ:**

إِجَازَتُهُما واختيار الفتحِ وهو مَذْهب الكسائيّ والبغداديين.

وإجازَتُهُما واختيار الكسرِ.

ووجوبُ الفتحِ وهو مَذْهب الفَرَّاء.

ووجوب الكسرِ، وهو الَّذي صَحَّحَه أصحابُنا، وهو القِيَاس، وبه وَرَد السَّماع وهو مَذْهب البصريّين"[٢].

ثم قال: **"وقوله: "بِوَجْهَينِ نُمِي" يَدُلُّ عَلَى أنَّ ذَلك مَرْوِيّ ولَيْس كَذلك، بل السَّماع إنَّما ورد بالكسر ولَمْ يُبَيّن النَّاظِم ما المُخْتَارُ مِنْهما"**[٣].

اختار ابن مالك الكسر في شرح التَّسهيل، قال: "روي بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل أنَّ ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف. والأول أولى لأنَّه لا يحوج إلى تقدير محذوف"[٤].

وكذا اختار ابنه الكسر في شرحه لهذا البيت، قال: "أن تقع بعد (إذا) الفجائيَّة، نحو: خرجت فإذا أنَّ زيداً واقف: والكسر هو الأصل، لأنَّ (إذا) الفجائية مختصة بالجمل الابتدائية، فـ(إنَّ) بعدها واقعة في موقع الجملة، فحقها الكسر. ومنهم من يفتحها بجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر"[٥].

أمَّا في قول ابن مالك: "بِوَجْهَيْنِ نُمِي" قال الأشمونيّ: "أي نسب نظراً لموجب كل منهما صلاحية المقام لهما على سبيل البدل؛ فمن الأول قوله[٦]:

وكنـــت أرى زيـــداً كمـــا قيـــل: ســـيداً إذا إنَّـــه عبـــد القفـــا واللهـــازم

يروى بالكسر على معنى: فإذا هو عبد القفا، وبالفتح على معنى: فإذا العبودية أي حاصلة، كما

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٧٠.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٧١.

(٤) شرح التَّسهيل ٢/٢٢.

(٥) شرح ابن النَّاظم ١١٩.

(٦) مِنْ الطَّويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٤٨، والدرر اللوامع ١/٢٩١.

تقول: خرجت فإذا الأسد"[١].

مسألة: مواضع دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ):

قال ابن مالك[٢]:

وَبَعْـدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْـحَبُ الخَـبرْ ... لَامُ ابْتِـــدَاءٍ نَحْـــوُ إِنِّـــي لَـــوَزَرْ

وَلَا يَلِـــي ذِي الـــلَّامِ مَـــا قَـــدْ نُفِيَـــا ... وَلَا مِـــنَ الأَفْعَـــالِ مَـــا كَرَضِيَـــا

قال أبو حيَّان: "وذكر النَّاظِم أَنَّ لام الابتداء تَصْحَبُ خَبَر: "إنَّ" مُطْلَقاً إلّا ما اسْتَثناه من ذلك، وهو أَنْ يكون الخبر مَنْفِيّاً، أو يكونُ الخبر فعلاً متصرفاً لم تدخل عليه: "قد... وهَذَا الَّذي استثناه لَيْس بِشَامل، وفيه– أيضاً– تَعَقُّب، أمَّا كونه لَيْسَ بِشَامل فلأنَّ لنا صوراً– أيضاً– لا تدخل اللَّام عَلَى الخبر فيها على خلاف في بعضها نذكُرُه:

أحدها: إذا دَخَلتْ اللَّام على الفَصْل فإنَّها لا تَدْخُل على الخبر نحو: إنَّ زَيْداً لَهُوَ القَائِمُ، إذا أعربنا: "هُوَ" فَصْلاً، فهذه صورة لا تدخل اللَّام فيها على الخبر.

الثانية: أَنْ يكُون الخبر جُمْلةً شَرْطيَّةً نحو: إنَّ زَيْداً مَنْ يُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ، فلا تدخل اللَّام على جملة الشَّرْط ولا على جملة الجَزَاء.

الثالثة: أَنْ يكُون الخبر مُسْتَفْتَحاً بِسَوْفَ أَو بالسِّين نحو: إنَّ زَيْداً سَيَقُومُ، وسَوْفَ يَقُومُ، خِلافاً لِمَن قال بجواز ذلك فيقول: إنَّ زَيْدَاً لَسَوْفَ يَقُومُ.

الرابعة: أَنْ تُغْنِي عَن الخَبَر الواو المُصَاحبة الَّتي بمعنى: "مع" نحوُ: إنَّ كَلَّ رَجُلٍ وَضَيْعَتهُ، خِلافاً للكسائيّ في إِجَازَتِه: إنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوَضَيْعَتُهُ.

الخامسة: أَنْ تَسُدَّ الحالُ مَسَدَّ الخَبَر، نحو: إنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ نَضِيجَةً، فلا يجوز: إنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ لَنَضِيجَةً، خلافاً للكوفِيّين في إِجَازة ذلك، وفي هَذه الصُّورة، والَّتي قبلها لَيْس ذلك خبراً حقيقة.

السادسة: أَنْ يكُونَ مَعْمولُ الخَبَر قَدْ دَخَلت عليه اللَّام فلا يجوز إِذْ ذَاك دُخُولها على الخبر نحو: إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ، فلا يجوز: "لَآكِلٌ" خلافاً للمُبَرِّد في جواز ذلك.

السابعة: أَنْ يكُون الخَبَر مُقَدَّماً على الاسم فلا يجوز: إنَّ لَفِي الدَّارِ زَيْداً، ولا: إنَّ لَعِنْدَكَ عمَراً.

فقد اتَّضح بهذه الصُّورَة الَّتي أَبْدَيْناها أنَّ قول النَّاظِم: إنَّ لام الابْتِداء تصحبُ الخبر ما لم يكن مَنْفِيَّاً ولا فعلاً مُتَصَرِّفاً ماضياً غَيْر مَصْحُوبٍ بقَدْ لَيْس على إطلاقه، وأمَّا التَّعَقُّب الَّذي فيه، فإنَّ قوله:

---

(١) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٦٨.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٣٢، ٣٣.

وَلَا يَلِـي ذِي الـلَّامِ مَـا قَـدْ نُفِيَـا .....

إنَّما هُوَ بالنِّسْبَة إلى الأكْثَر ، وقد تدخل مَنْفِيَّاً بـ: "ما" قليلاً يجوز: إنَّ زَيْداً لَمَا يَخْرُجُ"(١).

في حين نجده قد فصَّل في التَّسهيل فقال: "ولا تدخل على حرف نفي إلّا في ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافاً للأخفش. وربّما دخلت على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ(إنَّ)، ولا على جواب الشرط خلافاً لابن الأنباري، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائيَ"(٢).

واختلفت هذه الصُّور الَّتي ذكرها أبو حيَّان ما بين صور تضمَّنها البيت بعده وبين صور لم يتطرَّق له، ففي الصُّورة الأولى الَّتي ذكرها أبو حيَّان نجد أنَّ ابن مالك قد ذكرها في البيت بعده ممّا تدخل عليه لام الابتداء، قال(٣):

وَتَصْـحَبُ الوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الخَبَـرْ وَالفَصْـلَ وَاسْـمَاً حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَبَـرْ

في حين أنَّه لم يتعرَّض أبو حيَّان لهذه الصُّورة في هذا البيت ولم يوضح فيه شيئاً، كما أنَّه في التَّذييل وافق ابن مالك فيه وأورد ما قاله ابن مالك في شرح التَّسهيل، إذ قال ابن مالك: "وجاز أن تدخل عليه لأنَّه مقو للخبر، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، فحسن دخولها عليه لذلك"(٤).

أمّا الصُّورة الثَّانية فهي ممّا استثناه ابن مالك في التَّسهيل والكافية، قال في شرح التَّسهيل: "ثم بينت أنَّ الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا في صدره ولا في عجزه، ونبّهت على أنَّ أبا بكر الأنباري أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنَّها تصحب أداة الشرط كثيراً"(٥)، ولم يستثنه في الألفيَّة.

أمّا الصُّورة الثَّالثة فقد أجازها ابن مالك في التَّسهيل قال: "وأجاز البصريون: إنَّ زيداً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى"(٦)، وقد يكون للاختلاف سبباً لعدم ذكرها هنا.

أمّا الصُّورة الرَّابعة فهي ممّا استثناه ابن مالك – أيضاً – في التَّسهيل والكافية قال الكافية(٧):

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٧٩- ٢٨١.

(٢) شرح التَّسهيل ٢/٢٥.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٣٣.

(٤) المصدر السَّابق ٢/٢٧.

(٥) المصدر السَّابق ٢/٢٨.

(٦) المصدر السَّابق ٢/٢٩.

(٧) شرح الكافية ١/٤٨٩.

ووصـــله واو (مـــع) ارتضـــى علـــي لشـــاهد حكـــى ابـــن كيســـان جلـــي

وقال في شرح الكافية: "وأجاز- أيضاً- علي الكسائيّ دخولها على الواو التي بمعنى (مع) وسمع: إنَّ كل ثوب لو ثمنه، حكاه ابن كيسان في المهذب"(١).

وذلك لم يستثنه في الألفيَّة.

أمّا الصُّورة الخامسة فقد قال ابن مالك في شرح التَّسهيل: "وقد تقدم في أول كتابي هذا أنَّ لام الابتداء لا تختص بالحال، وإنَّما الأكثر كون مصحوبها حالاً، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أنَّ الجملة المجرّدة من دليل مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مراداً به الحال"(٢).

أمّا الصُّورة السَّادسة فهي كما قال ابن عقيل في البيت بعده:

وَتَصْـــحَبُ الوَاسِـــطَ مَعْمُـــولَ الخَبَـــرْ وَالفَصْـــلَ وَاسْـــمَاً حَـــلَّ قَبْلَـــهُ الخَبَـــرْ

"وأشعرَ قوله بأنَّ اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول: إنَّ زيداً لَطعامك لآكل، وذلك من جهة أنَّه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكى من كلامهم: إنِّي لَبِحمد الله لصالح"(٣).

وكذا في الصُّورة السَّابعة يقول ابن مالك في البيت بعده:

وَتَصْـــحَبُ الوَاسِـــطَ مَعْمُـــولَ الخَبَـــرْ وَالفَصْـــلَ وَاسْـــمَاً حَـــلَّ قَبْلَـــهُ الخَبَـــرْ

إذ قال المراديّ: "قلت: اشتراط ذلك في الاسم منبّه على اشتراطه في الخبر، إذ العلة واحدة"(٤)، فبما أنَّ اللام تصحب الاسم إذا تأخر عن الخبر؛ وهذا دليل بأنَّها لا تصحب الخبر إذا تقدم.

أمّا التَّعقُّب الَّذي قال به أبو حيَّان في كَوْن اللَّام تدخل على ما لم ينفى هو الأكثر وأنَّها قد تدخل منفياً قليلاً فيرى ابن مالك بنُدْرَتِه ممَّا لا يدعو إلى ذكره هنا؛ حيث قال في التَّسهيل: "ولا على حرف نفي إلّا في ندور"(٥)، وقال ابن هشام(٦) بشذوذ ذلك.

---

(١) المصدر السَّابق ١/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) شرح التَّسهيل ٢/٣٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٤٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/٥٣٣.

(٥) تسهيل الفوائد ٦٤.

(٦) أوضح المسالك ١/٣٣٥.

مسألة: دخول لام الابتداء على معمول الخبر:

قال ابن مالك[١]:

وَتَصْـحَبُ الوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الخَـبرْ وَالفَصْـلَ وَاسْـمَاً حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَـبرْ

قال أبو حيَّان: **"ولا خُصُوصِيّةَ لِمَا ذَكَر النَّاظِم بأَنْ يكون مَعْمول الخبر، بل تصحب– أيضاً– ما تَوَسَّط بينهما من معمول إلَّا المُتأخر نحو: إنَّ في الدَّارِ لَبِسَوْطٍ ضَارِباً، وإنَّ عِنْدَك لَبِسَوْطٍ ضَارِباً، وإنَّ في الدَّارِ لطعامك آكِلاً"**[٢].

يُريد أبو حيَّان أنَّها قد تصحب واسط معمول الاسم إذا تأخَّر، وهذا غير صحيح إذ يقول فيه الشَّاطبيّ: "إذا كان الواسط معمولات لغير الخبر، نحو: إنَّ عندي لفي الدار زيداً، وإنَّ هذا لقائماً صاحبك؛ فنحو هذا غير جائز؛ قال ابن خروف: لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم والخبر"[٣].

كما أنَّ أبا حيَّان في كتابه التذييل لم يُشِرْ إلى هذا الأمر بعدم تخصيص كون الواسط معمول الخبر، بما أنَّ التَّذييل أوسع وأشمل من كتابه هذا فقد يكون غيَّر رأيه في ذلك.

قال أبو حيَّان: **"وأَطْلق النَّاظِمُ في قوله: "مَعْمُولَ الخَبَرْ" ولَيْس الاطلاق بصحيح؛ لأنَّ معمولَ الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللَّام عليه نحو: إنَّ زيداً لَعُرْيَاناً قَائِمٌ، فلا يجوز هذا ولم يُسْمَع مِنْ لِسَانهم، ونَصَّ الأئمة على مَنْعه، وإنْ كان القياس على: إنَّ زَيْداً لَطعامك آكلٌ يقتضيه.**

فإنْ كَان المعمول مصدراً أو مفعولاً من أجله نحو: إنَّ زَيْداً لَقياماً قائم، وإنَّ زيداً لَإحسَاناً يَزُورُكَ، ففي ذلك نَظَرٌ، ولا أذكرُ جوازَ ذلك نصَّاً عن أَحَدٍ إلّا أنَّ جواز ذلك مُنْدَرِجٌ في عُمُومِ قَوْلهم، إنَّما تدخل على معمول الخبر"[٤].

في اشتراط كون معمول الخبر غير حال فهذا اشترطه أيضاً ابن هشام[٥] وابن عقيل[٦] وكذا الأشمونيّ[٧].

في حين أنَّ السُّيوطيّ حكى بجواز ذلك قال: "فإن كان حالاً، أو مفعولاً به فقيل: يجوز إجراؤهما

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٣٣.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٨٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٣٥٦.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٨٤.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٧.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٤٠.

(٧) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٤٢.

مجرى الظرف، نحو: إنَّ زيداً لَضاحكاً مقبل، وإنَّ زيداً لَطعامك آكل"[١].

ثم قال: "وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح، وقال: من راعى أنَّه فضلة كالظرف أجاز، ومن راعى أنَّه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوز، ثم قال: وينبغي ألَّا يجوز في المفعول انتهى"[٢].

فما كان فيه خلاف أو عدم إجماع فلا يستوجب على ابن مالك ذكره في النَّظم.

مسألة: عمل (إنَّ) إذا خُفِّفت:

قال ابن مالك[٣]:

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يقول فيها أبو حيَّان: **"وأطلق النَّاظِم أَنَّها إذا خُفِّفَت قَلَّ عَمَلها. وينبغي أَنْ يُقَيِّد ذلك فإنَّها لا تعمل أصلاً إذا كان بَعْدَها مضمر، وإنَّما تعمل عِنْدَ مَنْ أَجاز إعْمَالها في مُظْهَر، فإِنْ وليَهَا مُضْمر وجب انفصاله مرفوعاً ووجبَ إهْمَالها"**[٤].

وقد اشترط ابن مالك ذلك في شرح التَّسهيل حيث قال: "ومذهب البصريين أنَّ إنَّ تخفف فيقال فيها إنْ، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم"[٥].

وفيها يقول ابن عصفور: "فإذا أُعملت فإنَّها بمنزلة المشددة في كلّ شيء، إلا أنَّ اسمها لا يكون مضمراً إلّا في ضرورة، فتقول: إنْ زيداً لَقائمٌ، ولا تقول: إنْك لَقائمٌ، تريد: إنَّك لَقائمٌ، لأنَّ المضمر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أُصولها"[٦].

قال أبو حيَّان: **"وقول النَّاظِم: "وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ" لَيْس هذا على إطلاقه؛ لأنَّ الخَبَر إذا كان مَنْفياً فلا تَدْخله اللَّام"**[٧].

في هذه الحالة تكون قد دلَّت عليها قرينة وقد احترز منها ابن مالك في البيت بعده بقوله[٨]:

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

---

(١) همع الهوامع ١/٥٠٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/٥٠٤.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٣٣.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٩٤.

(٥) شرح التَّسهيل ٢/٣٣.

(٦) شرح جمل الزَّجّاجيّ ١/٤٣٨.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ١/٢٩٥.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٣.

ولابن هشام فيها قولٌ بأنَّها: "قد تُغْني عنها قرينةٌ لفظيّة، نحو: إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ"(١)، وبه قال الأشمونيّ(٢).

مسألة: حكم المعطوف على اسم (لا) من دون تكرارها:

قال ابن مالك(٣):

وَالعَطْـفُ إِنْ لَـمْ تَتَكَـرَّرْ لَا احْكُمَـا لَـهُ بِـمَا لِلنَّعْـتِ ذِي الفَصْـلِ انْتَمَـى

قال أبو حيَّان: **"وأطلق النَّاظِم أنَّك إذا عطفت ولم تُكَرِّرْ: "لا" فإنَّه يجوز وجهان في المعطوف: الرفع والنصب؛ كما مثلنا كحال النعت إذا فَصَلْتَ بينه وبين المنعوت ولَيْس على إطلاقه؛ لأنَّ المعطوف إذا كان معرفة فلا يجوز فيه إلّا الرَّفع على الموضع، سواء أَتَكرَّرَت لا أم لم تَتَكرَّر، نحو: لا رجلَ ولا عمرو في الدارِ؟، ولا رجلَ وعَمْرُو"**(٤).

وهذا يدخل فيما لا يصلح لعمل (لا)، قال الأشمونيّ: "وما ذكره في معطوف يصلح لعمل (لا)؛ فإن لم يصلح تعين رفعه، نحو: لا رَجُلَ وَهِنْدٌ فِيهَا"(٥).

وكذا قال الأزهريّ مفسِّراً ذلك: "وكذا يجب الرَّفع مع تكرار (لا) في المعطوف الذي لا يصلح لعمل (لا)، نحو: لا امرأة فيها ولا زيد لأنَّ (لا) الجنسية لا تعمل في معرفة"(٦).

وبه قال ابن مالك في التَّسهيل: "فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه، وكذا المعطوف نسقاً"(٧).

مسألة: الوجوب والجواز في تعليق عمل (ظنَّ) وأخواتها:

قال ابن مالك(٨):

فِـي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَدَّمَـا وَالْتَـزِمِ التَّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـيِ مَـا
وَإِنْ وَلَا لَامُ ابْتِـدَا أَوْ قَسَـمْ كَـذَا وَالاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ

عَقَّب أبو حيَّان في لام القسم قائلاً: **"وأكثر أصحابنا لم يذكروا لام القسم في أسباب التَّعليق**

---

(١) أوضح المسالك ٣٥٢/١.
(٢) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ١٤٥.
(٣) ألفيَّة ابن مالك ٣٥.
(٤) منهج السَّالك في الكلام ٣١٦/١.
(٥) منهج السَّالك للأشمونيّ ١٥٣.
(٦) شرح التَّصريح ٣٥٢/١.
(٧) تسهيل الفوائد ٦٩.
(٨) ألفيَّة ابن مالك ٣٦.

وهو الصّحِيح، وذلك أَنَّ الجملة المُعَلَّقَ عنها الفعل لها مَوْضع من الإعراب، والجملة الَّتي تقع جواباً للقسم لا موضع لها من الإعراب فَتَدَافعا"[(١)].

" قد ذهب إلى أنَّ لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة- مع بقاء الفعل على معناه- قوم: منهم الأعلم الشنتمريّ، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الانصاريّ في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ﴾[(٢)]وبقول الشاعر[(٣)]:

ولَقَـــد عَلِمْـــتُ لَتَـــأتين مَنِيَّـــتي لا بَعْـــدها خَـــوْف عَلَـــيّ ولا عَـــدَم

وبقول لبيد بن ربيعة[(٤)]:

ولَقَـــدْ عَلِمْـــتُ لتَـــأتِيَن مَنِيَّـــتي إنَّ المنَـــايا لا تَطِـــيشُ سِـــهَامها

وذهب سيبويه- رحمه الله- وتبعه المحقّق الرَّضيّ، وجمهرة النُّحاة، إلى أَنَّ" عَلِمَ" في هذه الشَّواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصليّ، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من الاعراب جواب القسم الذي هو عَلِمْت، وحينئذ تخرج عمّا نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً، ولا تَتَّصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال، قال سيبويه: "قال لبيد[(٥)]:

ولَقَـــدْ عَلِمْـــتُ لتَـــأتِيَن مَنِيَّـــتي إنَّ المنَـــايا لا تَطِـــيشُ سِـــهَامها

كأنَّه قال: واللَّه لتأتين، كما قال: قد علمت لعبد الله خيرٌ منك، وقال: أظنُّ لتسبقنني، وأظنُّ ليقومنَّ، لأنَّه بمنزلة علمت"[(٦)][(٧)].

علّق الصَّبَّان على ذلك قائلاً: "قيل الصحيح أنَّه ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد؛

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٣٩.

(٢) سورة البقرة آية: ١٠٢.

(٣) قال فيه ابن هشام في تخليص الشَّواهد ١/٤٥٤: "وجاء بيت يشبه هذا فالتبس به على الواحديّ، فقال في تفسير البسيط: أنشده سيبويه: [الكامل]

ولقـــد علمـــتُ لتـــأتين منيّـــةُ لا بعـــدها خَـــوْفٌ علـــيَّ ولا عَـــدْم

وإنَّما الذي في كتاب سيبوية البيت الذي قدّمناه" يُريد البيت الذي جاء بعده هنا.

(٤) مِنْ الكامل، ورد عجزه في ديوان لبيد بغير صدره، ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، للبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ، ١١١، وينظر: شرح المعلقات السبع، لحسين بن أحمد الزَّوزنيّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، ط١، ١٤٢٣هـ، ١٨٧.

(٥) تقدَّم تخريجه.

(٦) الكتاب ٣/١١٠.

(٧) منحة الجليل ١/٤٠٠.

حيث نقل فيه أنَّ الذي اعتمده سيبويه أنَّ (لا) النافية إنَّما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم. وقال في محل آخر (لا) النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء و (ما) النافية. ا. هـ. و(إنَّ) كـ (لا). قوله: علمت والله إنَّ زيد قائم، جواب القسم مع الفعل المقدر، وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين. وقولهم جواب القسم لا محل له، إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة"[(١)].

مسألة: اتباع الفعل بفاعل وحذفه:

قال ابن مالك[(٢)]:

وَبَعْـــدَ فِعْـــلٍ فَاعِـــلٌ فَـــإِنْ ظَهَـــرْ فَهْـــوَ وَإِلَّا فَضَمِـــيرٌ اسْـــتَتَرْ

قال أبو حيَّان: "**قوله: "وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ" ليس على إطلاقه؛ لأنَّه إذا استُعْمل الفعل زائداً فلا يكون بعده فاعل لا ظاهر ولا مضمر، خلافاً لمن قال: إذا زِيْدَتْ كان ففاعلها مُضمر، أيْ كَانَ الكَوْنُ.**

وكذلك إذا استعمل الفعل في معنى الحرف، نحو: قلَّما في أحد القَوْلَين، إذا كانت للفعل ووليها الأفعال نحو: قلَّما يكون كذا، أي: ما يكون كذا، وكذلك إذا جِيءَ بالفعل توكيداً للفعل نحو: قام قام زيد"[(٣)].

وردَّ المراديّ على ذلك بقوله: "فإن قلت: ليس قوله: "وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ" على إطلاقه، فإنَّ بعض الأفعال لا يرفع فاعلاً فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: (كان) الزائدة، خلافاً لمن قال فيها ضمير المصدر.

والمستعمل استعمال الحرف، نحو: (قلّما) المراد بها النفي في الأشهر، والمؤكد في نحو: (قام قام زيد) في أحد الأوجه، وللمبني للمفعول نحو: (ضرب زيد).

قلت: المراد بقوله: "وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ" أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أنّ كل فعل يكون بعده فاعل فيلزمه ما ذكرت"[(٤)].

قال أبو حيَّان: "**وقوله" وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْـتَتَرْ" فيه تعقبان:**

أحدُهُما: قوله: "وَإِلَّا فَضَمِير"، ولا يلزم إذا لم يَكُن الفاعل ظاهراً أَنْ يشتغل الفعل بضمير؛ إذ ثَمَّ حالة أخرى، وهي الحذف، وقد قال بذلك بعض الكُوفِيِّين فأجاز أَنْ يُحْذَف الفاعل إذا دَلَّ على

---

(١) حاشية الصَّبَّان ٤١/٢، وينظر: شرح التَّصريح ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٣٨.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٦/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٥٨٤/٢.

حذفه المعنى.

وقال البَصْريُّون– أيضاً– بجواز حذفه وإقامة شيء مقامه وذلك في باب المفعول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فاعله على قاعدتهم في أنَّه مُحَوَّل من باب الفاعل وليس صيغةً مُسْتَقلَّةً.

وقال أكثرهم– أيضاً– بجواز حذفه مع المصدر... وقال بعضهم– أيضاً– إنَّه يجوز حذفه في باب التَّعجب...

والتَّعقُّب الثَّاني: قوله: "فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ" لا يلزم أَنْ يكون مستتراً بل قد يكون بارزاً نحو: قمتُ وقلتُ"[١].

في التَّعقُّب الأوَّل قال المراديّ في ردِّ ما قد يَرِد عليه: "فإن قلتَ: مقتضى قوله: "وإلّا فضمير استتر" أنَّ الفاعل إمّا ظاهر وإمّا مضمر مستتر، وبقيت حالة أخرى، وهو أن يكون ضميراً محذوفاً في باب النيابة، وباب المصدر، وباب التعجب.

قلتُ: قد ذكر ذلك في باب النيابة، وباب التعجب، وأمّا المصدر فلا يرد هنا؛ لأنَّه إنَّما تكلم على فاعل الفعل على أنَّ في التعجب والمصدر خلافاً، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً"[٢].

أمّا في التَّعقُّب الثَّاني فيبطل لأَنَّ الضَّمير البارز يدخل ضمن قول ابن مالك: "فإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ"، شرحه ابن النَّاظم قال: "يعني: فإن ظهر بعد الفعل ما هو مسند إليه في المعنى فهو الفاعل، سواء كان اسماً ظاهراً، نحو: قام زيد، أو ضميراً بارزاً، نحو: الزيدان قاما"[٣].

قال المراديّ: "فإن قلت: قوله: "وإلّا فضمير استتر" ليس بجيد؛ لأنَّ الفاعل قد يكون ضميراً بارزاً، نحو: فعلت.

قلت: الضمير البارز شمله قوله: "فإن ظهر"، فإنَّ المراد بالظاهر هنا الملفوظ به، لا مقابل الضمير"[٤].

مسألة: أحوال تقديم المفعول على الفاعل:

قال ابن مالك[٥]:

وَقَــدْ يُجَــاءُ بِخِــلَافِ الأَصْــلِ وَقَــدْ يَجِــي المَفْعُــولُ قَبْــلَ الفِعْــلِ

قال أبو حيَّان: **"قوله: "وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ" أي يقدّم المفعول ويؤخّر الفاعل، وأتى بلفظ:**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦– ٨.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٨٥.

(٣) شرح ابن النَّاظم ١٨٥.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٥٨٥.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٣٩.

"قَدْ" الذي يُشْعر بالتقليل وليس كذلك، بل هذا على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم الفاعل وتأخير المفعول.

وقسم يجب فيه تقديم المفعول وتأخير الفاعل.

وقسم يجوز فيه الوجهان.

ونحن نستدرك عليه ما فاته عند ذكره ما ذكر من هذه الأقسام.

وقوله: "وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ" أي يتقدم المفعول على العامل، وأتى بلفظ: "قَدْ" المُشْعِر بالتَّقليل، وهذا على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم المفعول على العامل.

وقسم يجب فيه تقديم العامل على المفعول.

وقسم يجوز فيه الوجهان.

وإذا كان فيه هذا التقسيم فكيف يقال فيه: "وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ"؟"[(١)].

فسّر ذلك الشَّاطبيّ في المقاصد الشَّافية قال: "فالحاصل أنَّه قدّم أصلين أحدهما مرتَّبٌ على الآخر، فالأصلُ الأولُ ذِكْرُ فيه مرتبة الفاعل والمفعول في الأصل. وهذا أصل قياسيّ. والأصل الثاني: جواز المخالفة في ذلك الأصل، وهو أصل استعماليّ، فإن عرض لزومٌ في تقديم الفاعل على المفعول، فهو على خلاف الأصل. وإن عرض لزومٌ في تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل أيضاً، إلّا أنَّ الأول خروج عن الأصل من وجه واحد، والثاني خروج عنه من وجهين"[(٢)].

كما فسّر الصَّبَّان (قَدْ) بأمرين قال: "أفاد بقد أمرين: أنَّ ذلك قليل وأنَّه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل، وعدم مجيئه قبله إمّا للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً كما في أكرمتك. فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن، والحاصل أنَّ ارتكاب الأصل قد يكون واجباً، نحو: أكرمتك، وقد يكون جائزاً، نحو: ضرب زيد عمرا، وقد يكون ممتنعاً، نحو: ضربني زيد، ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة، وفي الثاني جائزة، وفي الثالث واجبة"[(٣)].

مسألة: حصر الفاعل أو المفعول بـ (إلّا) أو (إنما):

قال ابن مالك[(٤)]:

وَمَـــا بِـــإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَـــا انْحَـــصَرْ أَخِّـــرْ وَقَـــدْ يَسْـــبِقُ إِنْ قَصْـــدٌ ظَهَـــرْ

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥٩٧.

(٣) حاشية الصَّبَّان ٢/٧٨، ٧٩.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣٩.

قال أبو حيَّان: "**يقول: ما حُصر من فاعل أو مفعول بإلَّا أو بإنَّما أخِّره ... وإذا ظهر قَصْدٌ لِحَصر الفاعل أو حَصْر المفعول من غير الأداة كان تقديم الفاعل المحصور وتقديم المفعول المحصور.**

وهذا الذي قاله فيه خلاف وتفصيل...

فإنْ كان بإنَّما فأجمع النُّحاة على وجوب تأخير المحصور منهما وتقديم غير المحصور...

فإنْ كان الحَصْر بحرف نفي وإلَّا فثلاثة مذاهب:

ذهب البصريُّون والفَرَّاء وابن الأنْبَاريّ إلى أنَّه إنْ كان الفاعل هو المَقْرون بإلَّا وجب تأخيره، وإن كان المفعول جاز تأخيره.

وذهب قوم منهم أبو موسى والأستاذ أبو علي إلى أنَّه ما قرن منهما بإلَّا وجب تأخيره.

وذهب الجزوليّ إلى أنَّه ما حصر منهما بإلَّا جاز تأخيره كحاله لو لم يكن محصوراً.

والَّذي قاله النَّاظم ليس شيئاً من هذه المذاهب الثَّلاثة؛ لأنَّه سوى بين المحصور بإلَّا أو بإنَّما من فاعل أو مفعول في التَّأخير"[(١)].

قال ابن مالك في شرح الكافية: "كل ما قصد حصره استحق التأخير. فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ (إنَّما) أو بـ (إلَّا)"[(٢)]، ثم قال: "وأجاز الكسائي- وحده- تقديم المحصور بـ (إلَّا) لأنَّ المعنى مفهوم معها قدّم المقترن بها أو أخّر"[(٣)].

وفي بيان قصد أبي حيَّان بأنَّ ابن مالك ليس من هذه المذاهب الثلاثة، وذلك حين قال: "وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ"، قال الشَّاطبيّ في المقاصد الشَّافية: "وكأنَّ الناظم أخذ بمذهب رابع، وهو جوازُ تقديم المحصور على قلّة، وذلك قوله: "وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ" فضمير" يسبق" عائد على ما انحصر، يعني أنَّ المنحصر قد يتقدم إن ظهر قصد الكلام وتبين المنحصر من غيره، وذلك في الحصر بإلَّا نحو: ما ضرب إلَّا عمراً زيدٌ، وما ضرب إلَّا زيدٌ عمراً. ووجه ما رأى الناظم من ذلك أنَّ القياس لا يمنعه بإطلاق، والسماع يُعَضِّد القول به"[(٤)]، ثم قال: "فلم يُطلق القولَ بالقياسِ كما أطلقه الكسائي، ولا بالمنع كما أطلقه الجمهور، فأجازه على ضعفٍ، وهو سادٌ من النظر، فقال: "وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ"، فأتى بقد المشعرة بالتعليل والضعف، وقيّد الجواز بعدم اللبس تحرُّزاً من إنَّما"[(٥)].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٣٥، ٣٦.

(٢) شرح الكافية ٢/٥٩٠.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٥٩٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٦٠٥.

(٥) المصدر السَّابق ٢/٦٠٦، ٦٠٧.

مسألة: حدّ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ونوعه:

قال ابن مالك[١]:

يَنُــوبُ مَفْعُــولٌ بِــهِ عَــنْ فَاعِــلِ فِيمَــا لَــهُ كَنِيــلَ خَيْــرُ نَائِــلِ

يقول أبو حيَّان: **"وقوله ينوب يُشْعِر بأنَّ الأصل هو الفاعل، وأنَّ هذا نائب عنه، وهذا فيه خلاف فمذهب جمهور البَصريّين أنَّ الأصل هي جملة الفعل والفاعل، وأنَّ الفاعل حُذِف وأُقِيمَ مقامه أحد ما يَذْكُرُ وأنَّ ذلك ليس بصيغة مستقلَّة بل مغيرة من باب الفاعل، وذهب الكوفيُّون والمبردُ إلى أنَّها مستقلة غير مغيرة من باب الفاعل وقد نسب هذا إلى سيبويه"**[٢].

وفي التَّذييل يقول: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله بالنائب لم أراه لغير هذا المصنف، وإنَّما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح"[٣]، فلم يَرَ خلافاً في ذلك.

في حين أنَّ الصَّبَّان رأى بأنَّها- عبارة النائب عن الفاعل- أَوْلى من غيرها قال: "النائب عن الفاعل: هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسمَّ فاعله؛ لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً، وعدم صدقه على الظرف وغيره ممّا ينوب عن الفاعل، وإن أجيب بأنَّ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره"[٤].

وكذا قال ابن حمدون بأنَّ عبارة النَّاظم (النائب عن الفاعل) أفضل من عبارة النَّحْوِيّين من ثلاثة أوجه: أخصر، وجامعة، ومانعة[٥].

مسألة: ما ينوب عن الفاعل فيما تعدَّى فعله إلى اثنين:

قال ابن مالك[٦]:

وَبِاتِّفَــاقٍ قَــدْ يَنُــوبُ الثَّــانِ مِــنْ بَابِ كَسَــا فِيمَــا اِلْتِبَاسُــهُ أُمِــنْ

قال أبو حيَّان: **"وذكر النَّاظِم أنَّ هذا باتّفاق جائز، وهذا فيه تفصيل، وبعض اختلاف فنقول: إذا لم يَلْبَس فإمَّا أَنْ يكون الثَّاني معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إِقَامَتُه، والأَوْلى عندنا إقامة الأول، وأمّا الكوفيُّون فيتساويان عندهم.**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٠.

(٣) التَّذييل والتَّكميل ٦/٢٢٥.

(٤) حاشية الصَّبَّان ٢/٨٧.

(٥) ينظر: حاشية ابن حمدون ٢/٢١٧.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤١.

وإن كان نكرة فتقبح إقامته عند الكوفيّين، ولا تقبح عند البصريّين"[١].

كما قال ابن مالك بالاتفاق في التَّسهيل[٢] والكافية[٣]، فكذا كان رأي ابن مالك، في حين يرى ابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥] رأي أبي حيَّان، وكذا الأشمونيّ؛ حيث قال: "تنبيه: فما ذكره من الاتفاق نظر، نظر، فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة حكى ذلك عن الكوفيين، وقيل بالمنع مطلقاً، وقوله: وقد ينوب الإشارة بقدر إلى أنَّ ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول. أو أنَّها للتحقيق ا.هـ"[٦].

ولعلَّ ابن مالك لم يظهر له هذا الخلاف، وأشار إلى ذلك الفوزان في شرحه فقال: "اعتراض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس؛ لأنَّ الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة، نحو: أُعطي خالد كتاباً، ويجاب عنه بأنَّه لم يطلع على هذا الخلاف؛ لأنَّه نقل الاتفاق في كتابه التسهيل، وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف، والله أعلم"[٧].

مسألة: نوع المشغول بالضَّمير وشرطه إذا كان فعلاً:

قال ابن مالك[٨]:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ المَحَلّ

قال أبو حيَّان: **"وليس هذا الحكم مختصَّاً بالفعل، بل قد يكون ذلك في الاسم، نحو: زَيْداً أنا ضاربُهُ غداً أو الآن، وزَيْداً أنا مارٌّ بِهِ"**[٩].

هذا وقد ذكر ابن مالك ممّا قد يكون في غير الفعل في آخر الباب، قال الشَّاطبيّ: "كما أنَّه تكلم هنا على مسائل الفعل، وترك حكم غير الفعل إلى آخر الباب فقال:

وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفَاً ذَا عَمَلْ بِالفِعْلِ إِنْ لَمَ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

لأنَّ الفعل هو الأصل، وما عداه جارٍ مجراه"[١٠].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٥٦.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/١٢٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٦١٠.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٣٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٦٥.

(٦) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/١٨٥.

(٧) دليل السَّالك [في الحاشية] ١/٣٥٣.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٤١.

(٩) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦١.

(١٠) المقاصد الشَّافية ٣/٧٤.

قال أبو حيَّان: **"وإذا كان المشغول بالضَّمير فعلاً فلَيْس- أيضاً- على إطْلاقه، بل شرطه أَنْ يكون ممَّا يمكن عملُهُ في الاسم لو لَمْ يشتغل بالضَّمير، أو عمله في اسم آخر في موضعه"**(١).

وهذا- أيضاً- كما قال الشَّاطبيّ: "قد استدركه بعدُ بقوله:

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

في أحد الوجهين فيه؛ لأنَّه إذا دخل فيه: زيداً ضربتُ أخاه، وليس الضمير بمنصوب بالفعل لا لفظاً، ولا محلاً، فكذلك يدخل له: زيداً أكرمتُ راغباً فيه، وما أشبه ذلك"(٢).

قال أبو حيَّان: **"وعلى ما يُفهم من كلام النَّاظِم يكون هذا ممَّا يجوز فيه الاشتغال؛ لأنَّه قد شغل الفعل ضمير اسم سابق وهو لا يجوز بإجماع"**(٣).

قال المراديّ: "فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحو: زيد ما أحسنه، فإنَّه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد؛ لأنَّ الضمير لا يشغله عن الاسم السابق؛ لأنَّ فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: "عنه""(٤).

قال محقّق الكتاب معلِّقاً على ذلك: "وعلّته أنَّ ما التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ولا محل لما يأخذه أبو حيان على ابن مالك لأنَّ ابن مالك إنَّما يتحدث فيما يطرد ويكثر في الكلام العربي"(٥).

مسألة: أحوال الاسم السابق في الاشتغال:

قال ابن مالك(٦):

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

قال أبو حيَّان: **"ولا اختصاص لهذا الحكم بالفعل بل الاسم الذي في معنى فعل الأمر والدعاء يجري في ذلك مَجْرَى الفعل نحو: زيداً أضرباً إياه، فلو قال: قبل عامل ذي طلب لكان أعمّ من قوله: "قَبلَ فِعْلٍ""**(٧).

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦١.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٧٤.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦١.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٦١٢.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢/٦١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٢/.

تعقُّبه هنا يُناقض كلامه في التَّذييل والَّذي قال فيه شارحاً: "واحترز بقوله فِعلُ أَمرٍ مِن أنْ يكون اسم فعل أمر، نحو: زيدٌ مَنَاعِه، فإنَّه لا يجوز فيه النصب، ويتعين الرفع لأنَّه لا يعمل فيه متقدماً، فلا يجوز أنْ يُفَسِّر. وسواء في ذلك الأمر المراد بما قبله العموم أو الخصوص، نحو قولك: اللذَينِ يأتيانِكَ اضْرِبْهُما، وزيداً اضْرِبْه، هذا مذهب س[١]، نَصَّ عليه في كتابه"[٢] ، فدعَّم كلامه برأي سيبويه، وبذلك يبطل هذا التَّعقُّب الَّذي يقول به، فما قال به في التذييل هو الصواب.

وفي تعقُّب آخر قال أبو حيَّان: **"وليس كل فعل ذي طلب يختار النصب قبله كما ذكر، بل إذا كان ذلك في معرض العموم اختير فيه الرفع، نحو قوله تعالى:** ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٣]، **و:**﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٤]، **وإنَّما اختير الرفع هنا تشبيهاً له بالشرط لما دخله من العموم والإبهام هكذا قال بعض أصحابنا"**.

هذا وقد قال في التَّذييل: "وزعم ابن بابشاذ وأبو مُحَمَّد بن السيد أنَّ الأمر الذي يراد بما قبله العموم يُختار فيه الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٥]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٦]، قال: "فهذا القسم يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام، والأمر الذي الذي يراد به الخصوص يختار فيه النصب، نحو: زيداً اضربه"[٧].

وعند س[٨] أنَّ الآيتين متأوّلتان على إضمار، وأنَّ الكلام في ذلك جملتان، وأنَّ التقدير: "فيما فُرض فُرض عليكم حُكم السارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما"، و"في الفرائض الزانية والزاني، فاجلدوا"، ونحو ذلك"[٩].

فكلامه هنا يردُّ تعقُّبه.

---

(١) يقصد سيبويه، ينظر: الكتاب ١/١٣٩.

(٢) التَّذييل والتَّكميل ٦/٣١٧.

(٣) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٤) سورة النِّساء آية: ١٦.

(٥) سورة النِّساء آية: ١٦.

(٦) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٧) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجّاجيّ، لابن السيّد البطليوسيّ، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٣م، ١٣١.

(٨) سيبويه في الكتاب ١/١٤٢، ١٤٣.

(٩) التَّذييل والتَّكميل ٦/٣١٧.

مسألة: حال العطف في الاشتغال:

قال ابن مالك[١]:

وَبَعْـدَ عَـاطِفٍ بِـلَا فَصْـلٍ عَلَـى مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوْلَا

قال أبو حيَّان مُعقِّباً على شيء ممّا ورد في غير هذا النَّظم: **"وقد توهم– أيضاً– هذا النَّاظِم في غير هذه الأرجوزَةِ أنَّ العطف إنَّما يختارُ فيه النَّصب لكون العامل في الجملة السابقة ناصباً نحو: ضربتُ زيداً، فتوهم أنَّ النصب الذي يكون في: وعَمْراً أكرمتُهُ إنَّما هو لأجل نصب زيد في: ضربتُ زيداً، وهذا ليس بشيء"**[٢].

وقال ابن مالك في شرح التَّسهيل في مرجحات النصب: "ومنها أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعليَّة، متعدياً كان فعلها أو غير متعد، فالمتعدي نحو: لقيت زيداً وعمراً كلّمته، وغير المتعدي نحو: جاء سعد وسعيداً زرته، فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما، لأنَّك في نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأنت في رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة"[٣].

وفي شرح الكافية قال: "ومن الأسباب المرجحة للنصب أن[٤] يلي الاسم عاطفاً قبله معمول فعل، منصوباً كان المعمول أو غير منصوب، نحو: قام زيد وعمراً ضربته، ولقيت بشراً، وخالداً كلمته.

وإنَّما رجَّح النَّصب هنا؛ لأنَّ المتكلم به عاطف جملة فعليّة على جملة فعليّة.

والرَّافع عاطف جملة اسمية على جملة فعليّة.

وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما"[٥].

وهذا ما قاله النَّاظم في غير هذه الأرجوزة ممّا يخالف ما قاله عنه أبو حيَّان.

مسألة: نوع التابع الذي تحصل به العلقة:

قال ابن مالك[٦]:

وَعُلْقَـــةٌ حَاصِلَـــةٌ بِتَـابِـــعِ كَعُلْقَـــةٍ بِـــنَفْسِ الاسْـــمِ الوَاقِـــعِ

قال أبو حيَّان: **"وأطلق التَّابع وينبغي أَنْ يُقَيِّده؛ لأنَّه لَيْس كلُّ تابع يحصل به العلقة في هذا**

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٧٤.

(٣) شرح التَّسهيل ٢/١٤٢.

(٤) أَنْ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٥) شرح الكافية ٢/٦٢٠.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤٢.

الباب، بل التابع هنا إمّا نعتٌ، وإمّا عطفُ بيان، وإمّا عطفُ نسقٍ"[١].

وكذا قال المراديّ[٢] بإطلاق ابن مالك للتابع، هذا وقد قيَّد ابن مالك في التَّسهيل قال: "وملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير مُعادٍ معه العامل كملابسته بدونهما؛ وكذا الملابسة بالعطف في غير ذا الباب"[٣].

أجاب عن ذلك الشَّاطبيّ قال: "أمّا التوكيد فعدم دخوله بيّن؛ إذ العلقة لا تحصل به البته؛ لأنَّ الضمير المتعلق به عائد على المؤكد أبداً، وألفاظ التوكيد محصورة، وعلى طريقة لا تتعدَّى، فإنَّما تحصل صورة المسألة حيث يكون ثَمَّ تابع تعلّق به ضمير عائد على الاسم السابق، والتوكيد لا يكون فيه ذلك"[٤]، وهذا وهذا لا خلاف فيه.

أمّا البدل ففيه خلاف قال: "فحكى ابن عصفور الخلاف في جريانه في هذا الباب مجرى النعت، وارتضى القول بالمنع محتجاً بأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل، فصار مثل تكراره نصاً، وهذا فيه نظر؛ فإنَّ تقدير تكرار العامل ليس في البدل كاللفظ به، وإنَّما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك العطف؛ إذ هو أيضاً على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنَّك تقول: يا عبدَالله وزيدُ، كما تقول: يا عبدَالله زيدُ، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول: أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه؟ فكذلك لا يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً أخاه؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل بالاتفاق، وإذا كان كذلك جرى في الحكم مجرى المعطوف، وهو ظاهر إطلاق الناظم"[٥].

ثم برَّر لاختلاف هذا مع ما جاء في التسهيل حين قال: "ولا حجَّة في اختياره لغير ذلك في التسهيل؛ فإنَّه قد نصب نفسه منصب المجتهدين في العربية، وقد تختلف اقوال المجتهدين كثيراً في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار"[٦].

هذا وقال ابن هشام في البدل:" (زيداً ضربت عمراً أخاه) فإنَّ قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلّا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان"[٧].

مسألة: ما ينتصب على الظرفيَّة:

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٨٢/٢.

(٢) ينظر: المصدر السَّابق ٦١٩/٢.

(٣) تسهيل الفوائد ٨١، ٨٢.

(٤) المقاصد الشَّافية ١٢٠/٣.

(٥) المصدر السَّابق ١٢٠/٣، ١٢١.

(٦) المصدر السَّابق ١٢١/٣.

(٧) أوضح المسالك ١٥٢/٢.

قال ابن مالك[١]:

وَكُـــلُّ وَقْـــتٍ قَابِـــلٌ ذَاكَ وَمَـــا يَقْبَلُـــهُ الـــمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَـــا

قال أبو حيَّان: **"وظاهر كلام هذا النَّاظِم أنَّه إذا كان غَيْرَ مُبْهَمٍ لا ينتصب ظرفاً على الإطلاق، ولَيْس كذلك؛ لأنَّ العرب أوصلت: "دخَلَ" بغير واسطة: "فِي" إلى كل ظرفِ مكانٍ مُخْتصٍّ، فتقول: دخلتُ السوقَ، والمسجدَ، ومكةَ، وغيرَ ذلك من الظروفِ المكانيَّةِ المخْتَصَّة.**

إلّا أنَّه ذَهَب في: "دَخَلْتُ" إلى مَذْهب الأخْفَش والجَرْمِيّ، فإنَّهما زَعَما أَنَّ دَخَلْتُ مُتَعدِّية إلى مفعول به، فإذا قلتَ: دَخَلْتُ البيتَ، فالبيت ليس منصوباً على أنَّه ظرف إنَّما هو منصوب نصبَ المفعول به"[٢].

في بيان انتصابها قال ابن هشام: "دخلت الدار، و: سكنت البيت، فانتصابهما إنَّما هو على التوسع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنَّه لا يطرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في) لا تقول: صليت الدار، ولا: نمت البيت"[٣].

وهذا فيه اختلاف بين النَّحْوِيِّين، قال المراديّ: "وفي نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق، وهو مذهب الفارسيّ والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثاني: أنَّه منصوب على الظرفيّة تشبيهاً له بالمبهم، ونسبه الشلوبين إلى سيبويه ونسب إلى الجمهور.

والثالث: أنَّه مفعول به ودخل، تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخفش"[٤].

ورد العكبريّ رأي الجرميّ بأربعة أمور، قال: "تَقول دخلت البَيْت بغير (في) واختلف النَّحويُّون فيه، فقال سيبويه: هُوَ لازم وإنَّما حذفت (فِي) تخفيفاً لِكَثْرة الاسْتِعْمَال وقال الجرميُّ: هو متعدٍّ مثل (بنيت) و(عمرت) ونحو ذلك.

أحدُها: أنَّه لو كان متعدَّياً هنا لكان متعدِّياً في كل موضع صحَّ مَعْنَاه فيه وليس الأمر على ذلك ألا ترى أنَّك تقول: دخلت في هذا الأمر، ولو قلت: دخلت الأمر لم يستقم مع أنَّ معناه لابستُ الأمر ووليته.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٧.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١٦١/٢.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٨/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٦٥٧/٢، ٦٥٨.

والوجه الثَّاني: أنَّك تقول: دَخَلنَا في شهر كذا و (في) هنا غير زائدة لأنَّهم لم يستعملوه بغير (في) ولأنَّ الأصل ألَّا يُزاد حرف الجرّ.

والثَّالث: أنَّ مصدر دخلت (الدُّخُول) وكلّ مصدر كان على (فعول) ففعله لازم كالجلوس والقعُود.

والرَّابع: أنَّ نظيره (غُرْتُ وغُصْتُ وغِبْتُ) وكلها لازم ونقيضه (خرجت) وهو لازم أيضاً وذلك يُؤنِسُ بِكوْن (دخلت) لازماً"(١).

مسألة: ما يدخل في المبهمات من ظرف المكان:

قال ابن مالك(٢):

وَشَـــرْطُ كَـــوْنِ ذَا مَقِيســـاً أَنْ يَقَـــعْ ظَرْفـــاً لِمَـــا فِي أَصْـــلِهِ مَعَـــهُ اجْتَمَـــعْ

قال أبو حيَّان: "**فإدراج النَّاظِم مُخْتَصُّ المكان المَصُوغِ من العامل في المُبْهم لَيْس بِجَيِّد؛ لأنَّه ليس من قَبِيل المُبْهَمات**"(٣).

نبّه الأشمونيّ على ذلك قائلاً: "ظاهر كلامه أنَّ هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنَّه من المختص، وهو ما نص عليه غيره"(٤).

إذ قال ابن مالك في شرح الكافية: "وأمّا المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلّا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله"(٥).

وفي بيان تفصيل ذلك قال ابن عقيل: "وأمّا ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً، نحو: جلست مجلساً، ومختصَّاً، نحو: جلست مجلس زيد"(٦).

وذكر الصَّبَّان على إثْرِ قول الأشمونيّ توجيهاً في قول ابن مالك، قال: "وقد يوجه ظاهر النظم بأنَّه أراد بالمبهم: ما يشمل المبهم حكماً كما مر، وهذا منه؛ لأنَّ: مجلس زيد، مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدوداً"(٧).

---

(١) اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ، تحقيق: عبدالإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، جزآن، ٢٧٣/١، ٢٧٤.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٤٨.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١٧٥/٢.

(٤) منهج السَّالك للأشمونيّ ٢٢٠/١.

(٥) شرح الكافية ٦٧٦/٢.

(٦) شرح ابن عقيل ٥٣١/١.

(٧) حاشية الصَّبَّان ١٩١/٢.

مسألة: الاستثناء وحكم الاتباع فيه:

قال ابن مالك[١]:

مَـا اسْـتَثْنَتِ إِلَّا مَـعَ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ
إِتْبَـاعُ مَـا اتَّصَـلَ وَانْصِـبْ مَـا انْقَطَـعْ وَعَـنْ تَمِيـمٍ فِيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

قال أبو حيَّان: **"وتَرِدُ على قوله: "وَبَعْـدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِـبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ" مسائل لا ينتخبُ فيها الإتباع: إحداها: ما يجب فيها الإتباع، والثانية: ما يستوي فيها الإتباع والنصب على الاستثناء، والثالثة: ما يترجح فيها الاستثناء على الإتباع.**

فالذي يجب فيه الإتباع ولا يجوز النصب على الاستثناء قولك: ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلا عمرُ درهماً لا يجوز هنا الاستثناء ولا في الموجب أيضاً لو قلت: أعطيتُ القومَ المالَ إلا زيداً درهماً وإنَّما لم يجز ذلك لأنَّ الحروف المؤدية معنى عمل العامل إلى المعمول لا يُوصَل واحد منها إلّا إلى معمول واحد...

والذي يتساوى فيه الإتباع والنصب على الاستثناء: هو ما يكون المستثنى فيه منصوباً، نحو: ما رأيتُ القومَ إلَّا زَيْداً لا يجوز فيه النصب ونصبه من ثلاثة أوجه: الصفة، وهو أضعفها؛ لأنَّ (إلّا) لم تَسْتحكم في الوصف. والثاني: النصب على الاستثناء. والثالث: النصب على البدل وهما مستويان في الحُسْن...

والذي يترَجَّحُ فيه الاستثناء على البدل هو إذا كان المستثنى منه منصوباً بلا النافية...

ومع وجود هذه المسائل كيف يصحُّ قَوْل الناظم" وَبَعْـدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ"؟ فما ذكره إطلاق في مكان التقْييد جرياً على عادته"[٢].

ممّا أفاده قول ابن مالك: "وَبَعْـدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ" عدّة مسائل استنتجها الشَّاطبيّ من إطلاق ابن مالك لها، قال: "إحداها: أنَّ قوله: "انْتُخِـبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ" أطلق فيه القول، ولم يُقيّد فدَلَّ على ارتضائه مذهبَ الجماعة، وخلافَ قولِ القائل: إنَّ المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رَجَحَ النصب، كقولك: ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلّا زيداً...

والثانية: أنَّه لمّا أجاز الوجهين من غير تقييد دَلَّ على مخالفته من ألزمَ النصبَ حيث يقدر ما قبل الاستثناء مستقلاً...

والثالثة: أنَّ إطلاقَه في جواز الوجهين دليل على مخالفته للفراء[٣] القائل بأنَّ المستثنى منه إن كان

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٤٩.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢١١- ٢١٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/٢٣٤.

معرفة فالوجهان، وإن كان نكرة فلا يجوز النصب...

والرابعة: أنَّه بإطلاقه قائلٌ بجواز الوجهين كان المنفي ممّا يصلح في الإيجاب أو لا لمن قال من القدماء[١]: إنَّ المنفيَّ إذا صلح أَنْ يقع في الإيجاب فلا يجوز فيه إلَّا النصب، فيجوز عندهم أَنْ تقول: ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: ما قام القوم إلّا زيدٌ...

والخامسة: أنَّه بإطلاقه أيضاً أنَّ الاتباع جائز كان المستثنى منه مفرداً، أو جمعاً، خلافاً للفراء[٢]"[٣].

مسألة: تكرار (إلّا):

قال ابن مالك[٤]:

وَأَلْـــغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيـــدٍ كَـــلَا تَمَـــرَّ بِهِـــمْ إِلَّا الفَـــتَى إِلَّا العُـــلَا

قال أبو حيَّان: "**يقول: إذا كَرَّرتَ إلّا وكان معناها التوكيد جعلتَهَا كأنَّها زائدة لم تُذْكر... وأطلق الناظم في مكان تقييد، وذلك أنَّك إذا كررتَ إلَّا وأفادت معنى التأكيد، فإنَّك تُبْدل ما بعدها ممّا قبلها إذا كان مغنياً عنه...فلو كان لا يُغني عنه عطفْتَ بالواو**"[٥].

قال به ابن مالك في التَّسهيل: "تُكرَّر (إلّا) بعد المستثنى بها توكيداً فيبدل ما يليها ممَّا تليه إن كان مُغْنياً عنه، وإلَّا عُطِفَ بالواو"[٦]،كما قال بذلك في الكافية[٧].

وقصد ابن مالك هنا في تكرار (إلّا) إذا كان معناها التوكيد بأنَّها تكون زائدة وتُلغي عملها فكأنَّها لم تُذْكر، وبذلك يُعْرب ما بعدها على حسب موقعه من الإعراب وكأنَّه لم تدخل عليه (إلَّا)، فيكون ما بعدها بدلاً إن كان مُغنياً عنه وإلّا عطفاً بالواو، فلا يحتاج ذلك إلى التَّقْييد والإشارة إليه، وفي تمثيل ابن مالك بـ"لَا تَمُرَّ بِهِمْ إِلَّا الفتى إِلَّا العُلَا" إشارة إلى ذلك في البدل بكونه مغنياً عمّا قبله، فلم يقل (إلَّا الفتى وإلَّا العلا).

مسألة: حكم المستثنى بـ (غير) و (سوى):

قال ابن مالك[٨]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١١/٢، وينظر: شرح جمل الزَّجّاجي ٢٥٦/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١٦٦/١.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣٥٤/٣- ٣٥٧.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٤٩.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢٢٥/٢.

(٦) تسهيل الفوائد ١٠٤.

(٧) شرح الكافية ٧١٠/٢.

(٨) ألفيَّة ابن مالك ٥٠.

وَلِسِـــوَى سُـــوَى سَـــوَاءٍ اجْعَـــلَا عَلَـــى الأَصَـــحِّ مَـــا لِغَيـــرٍ جُعِـــلَا

قال أبو حيَّان: **"معناه أنَّ الأصحَّ مِنْ مذاهب النُّحاة أنَّ حكم سِوَى سُوَى سَوَاء حكمُ غَيْرٍ فلا تكون ظرفاً وثلاثتها عند غيره منصوبة على الظرف، لا يجوز أن تُسْتَعمل غير ظرف إلَّا في الشِّعر وهو مذهب سيبويه والفراء وغيرهما**[١]...

قال الناظم ناصراً لمذهبه: الظرف في العرْفِ ما ضُمِّن معنى في من أسماء الزمان والمكان، وسِوى ليس كذلك فليست بظرف حقيقةً، وإذا أُطْلق عليها ظرفٌ إذا وصَلَ الموصولُ بها فذلك على طريق المجاز وهو سائغٌ مع أنَّها تحتمل التأويل إذا وصل بها الموصول"[٢]، ثم ذكر شواهد ابن مالك لمذهبه ثم قال: **"وإنَّما كَثَّرَ النَّاظِم الشواهدَ لأنَّه ذهب مَذْهباً قلَّ أن يتبعَ عليه لأنَّه مُسْتقرِئُ اللغة وعلم النحو، لا يكادُ أحد منهم ذهب إلى مقالتِهِ بل هي عندهم منصوبة على الظرف**[٣]**، هكذا نصَّ النَّاس"**[٤].

وفي هذا خلاف فمنهم من قال بظرفيَّتها[٥]، ومنهم من قال بأنَّها تُسْتعمل ظرفاً وتُسْتعمل اسماً غير ظرف على السَّواء[٦]، ومنهم من قال تُسْتعمل ظرفاً غالباً وكـ(غير) قليلاً[٧].

ردّ الأنباريّ قول الكوفيّين وابن مالك بأنَّ ما أنشدوه إنَّما جاز ذلك لضرورة الشعر وهي لا خلاف في جوازها ضرورة، وما رووه عن العرب فهي رواية تفرَّد بها الفرَّاء، فلا يكون فيها حجَّة[٨].

قال المراديّ مواجهاً هذا الخلاف: "ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلاً على دعواه.

أمّا ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم.

وأمّا ما استشهد به من النَّظم فلا حجَّة فيه؛ لأنَّ سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه[٩] ولم يذكر من تصرفه في النثر إلّا جرّه بـ(من) في الحديث[١٠]، وقول بعض العرب: (أتاني سواك) وحكاه الفراء.

وأمّا الجر بـ(من)، فقد تقدم أنَّه لا يعتدّ به في إخراج الظرف عن عدم التصرف.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١/١، ٣٢، وتمهيد القواعد ٢٢٢٦/٥.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢٤٢/٢، ٢٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١/١، ٣٢، ٣٥٠/٢، وينظر: الأصول في النَّحو ٣٤٩/١، ٣٥٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢٤٥/٢.

(٥) وهم الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريّين.

(٦) وهم الكوفيّون وتبعهم ابن مالك.

(٧) وهما الرمانيّ والعكبريّ. ينظر: عدَّة السَّالك ٢٧٨/٢، ٢٧٩.

(٧) ينظر: الانصاف ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٩) الكتاب ٣٥٠/١.

(١٠) قوله عليه الصلاة والسلام: "دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها ... ".

وأمّا (أتاني سواك)، فهو أقوى ما احتج به.

قال في البسيط: قال البصريون: هذا من الشاذ.

قلت: وكلام حاكيه- أعني الفراء- يدل على قلته، فإنَّه قال في (سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك): لا تستعمل أسماء مرفوعة.

ثم قال: وربّما رفعوا. قال أبو ثروان[١]: (أتاني سواك)، وأمّا تجويزه كون (سواك) بعد الموصول خبر مبتدأ مضمر فضعيف؛ لأنَّ فيه حذف صدر الصلة من غير طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً كما جاز في (سوى)، وأيضاً فقولهم: (رأيت الذي سواك) بالنصب يضعفه.

وأمّا ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبني فبعيد، وقد ضعف في باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأمّا تقدير: ثبت فلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلّا أنَّ الظاهر هو عدم لزومها؛ لكثرة تصرفه في الشعر، ولما حكاه الفراء، فهو إذاً ظرف متصرف مستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً"[٢].

قال ابن هشام[٣]: "وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ(غير) قليلاً، وإلى هذا أذهب"، أذهب"، وكذا قال الأشمونيّ[٤]: "وهذا أعدل. ولا ينهض ما استدلَّ به الناظم حجة؛ لأنَّ كثيراً من ذلك أو أو بعضه لا يُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم، وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل"[٥].

مسألة: حكم اسم (ليس) و (لا يكون):

قال ابن مالك[٦]:

وَاسْـــتَثْنِ نَاصِـــباً بِلَـــيْسَ وَخَـــلَا وَبِعَـــدَا وَبِيَكُـــونُ بَعْـــدَ لَا

قال أبو حيَّان: **"وكونُ اسم ليس ويكونُ مضمراً عائداً على البعض المَفْهوم من معنى الكلام السَّابق هو مذهب البصريين.**

وذهب النَّاظِم إلى أنَّه محذوف ملتزمُ الحذف، وليس كذلك؛ لأنَّ من قواعدنا أنَّ اسم كان

---

(١) هو: علي بن ثروان بن الحسن الكنديّ، أبو الحسن.

(٢) توضيح المقاصد ٦٨١/٢، ٦٨٢.

(٣) ينظر: اللُّباب ٣٠٩/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٤١/٢.

(٥) منهج السَّالك للأشمونيّ ٢٣٦/١.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٥٠.

وأخواتها لا يُحذف لأنَّه مشبهٌ بالفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما شُبِّه به"[١].

هذا وقد ردَّ ناظر الجيش ذلك قائلاً: لا يلزم من تشبيهه بالفاعل في بعض الأحوال أَنْ يشبهه في كل ما له، كما ذكر أنَّ عدم جواز حذف الاسم في باب (كان) لا يمنع أن يحذف هنا لدليل[٢].

كما أنَّ تشبيه أبي حيَّان لاسم كان وأخواتها بالفاعل وأنَّه لا يُحذف غير دقيق، فهو لا يُشبهه في كلّ ما له كما قال ناظر الجيش، فالفاعل يُحذف وينوب عنه نائب الفاعل في حين أنَّ اسم كان وأخواتها لا يُحذف، وإنَّما التشبيه في عملها.

مسألة: أوصاف الحال:

قال ابن مالك[٣]:

وَكَوْنُـــــهُ مُنْتَقِـــــلاً مُشْتَقـــــاً يَغْلِـــبُ لَكِـــنْ لَـــيْسَ مُسْـــتَحَقاً

قال أبو حيَّان: **"وقول النَّاظِم" يَغْلِبُ" أي يغلبُ كَوْنُ الحال منتقلاً مشتقًّاً ويدلُّ أَنَّ هذين الوَصْفَين معاً يغلبان في الحال وأنَّه تُوجَد الحال عارية عنهما، وهذا الذي ذكره فيه إبهام، ونحن نوضِّح القول في ذلك، فنقول:**

الحال قسمين[٤]**: مُبَيِّنة ومُؤَكِّدة، فالمبيِّنة: لابد أن تكون مُنْتَقلة أو مُشبَّهة بالمنتقلة...**

والمؤَكِّدَة: يجوز أَنْ تكون غير مُنْتقلة...

ولا يجوز أَنْ تكون الحال غير منتقلةٍ ولا شبيهةٍ بالمنتقلةِ إلَّا إذا كانت مؤكدةً..."[٥].

اختلفت الآراء في هذه المسألة ما بين مُؤيّد ومُخالف، فعَرَضها الشَّاطبيّ في شرحه مؤيّداً رأي ابن مالك فيها يقول: "وقال الشلوبين ليس من شرط الحال الانتقال إلَّا أَنْ تكونَ غير مؤَكِّدة، فإنَّها إن كانت مؤَكِّدةً فقد تكون غيرَ منتقلةٍ، ثم أتى بقوله:﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾[٦] ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾[٧]، ثم بَيَّنَ أَنَّ المؤكّدة على خلاف الأصل، فعَدَمُ الانتقال على خلاف الأصل، فالاشتراط صحيح. وما ذهب إليه الناظم أصوبُ فقد تُقدَّم أمثلة ممّا الحال فيه مُبَيِّنَة، وهي مع ذلك غير منتقلة، وقد تأوَّل ابنُ عصفور بعض هذه الأحوال التي هي غير منتقلة وردَّها إلى معنى الانتقال، وهو على بعده لا ينجيه من وجود الحال

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٥/٢٢١٤.

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥١.

(٢) هكذا ورد.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٢٧٣- ٢٧٥.

(٤) سورة مريم آية: ٣٣.

(٥) سورة التَّوبة آية: ٢٥.

غير منتقلة، وكذلك أوَّلوا ما جاء من الأحوال غير مشتقة، وصحَّحوا لزوم الاشتراط. والإنصاف ما قاله الناظم؛ لكثرة ما جاء من ذلك، ولأنَّ التأويلَ فيها لا يخرجها أو أكثرها عن كونها جامدة"[١]، فبالاستناد إلى الأدلَّة وكثرة ما جاء منها يرجح ما ذهب إليه ابن مالك.

مسألة: تقديم الحال على عامله:

قال ابن مالك[٢]:

وَالحَــالُ إِنْ يُنْصَــبْ بِفِعْــلٍ صُــرِّفَا أَوْ صِفَــةٍ أَشْــبَهَتِ المُــصَرَّفَا

فَجَــائِزٌ تَقْدِيمُــهُ كَمُــسْرِعَا ذَا رَاحِــلٌ وَمُــخْلِصاً زَيْــدٌ دَعَــا

قال أبو حيَّان: **"ويحتاج ما ذَكَره النَّاظِم إلى تَقْيِيد، إِذْ ليس ذلك على إطلاقه فنقول: لا يجوز التَّقديم على العامل وإن كان كما ذُكِر في مسائل.**

الأولى: إذا كان العامل صلة لأَلْ...

الثانية: إذا كان العامل صلة لحرف مصدريٍّ...

الثالثة: إذا كان مصدراً ينحلُّ لحرف مصدريٍّ والفعل...

الرابعة: إذا كان مقروناً بلام القَسَم...

الخامسة: إذا كان مقروناً بلام القَسَم الابتداء...

السادسة: أَنْ تكون الحال جملة معها واو الحال..." [٣].

قال ابن النَّاظم في تَقْيِيد ذلك: "وقوله:

فجائز تقديمه ....

يعني: إن لم يمنع مانع، ولكنّه طوى ذكره اعتماداً على قرينة ما تقدم من نظائره"[٤].

وقال الشَّاطبيّ- أيضاً- فيما قد يَرِد هنا على تقديم العامل ممّا لا يجوز فيه بأنَّ" هذه الأمور قد تقدم أمثالها في أبوابها فما عَرَضَ هنا من العوارض القادحة في الجواز تُعرف ممّا تقدّم"[٥]، ثم قال: "لأنَّ امتناع تقدّم ما في حيّز الصلة على الموصول مُبيَّن في بابه، وحكم المقرون بـ (إلّا) معروف من باب الابتداء والمفعول"[٦]، وفيما يختص بالحال إذا كان جملة معها واو الحال قال: "ويُعتذر عنه بأنَّ الواو هنا لها نظير تقدّم، وهو واو المفعول معه، والمفعول معه قد تقدّم أنَّه لا يتقدّم فكذلك لا يتقدم هنا الحال المصدّر

---

(٦) المقاصد الشَّافية ٣/٤٢٧.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٢.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٢/٣١٤- ٣١٦.

(٤) شرح ابن النَّاظم ٢٣٩.

(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٤٧٠.

(٦) المصدر السَّابق ٣/٤٧٠.

بالواو، والله أعلم"[١].

مسألة: حكم تمييز الذَّات:

قال ابن مالك[٢]:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

قال أبو حيَّان: "**وقوله: يجب النَّصبُ بعد الإضافة لَيْس بصحيح، بل يَجُوز النَّصْب ويجوز الجَرُّ بمِنْ فتقول: مِلْءُ الأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ، وقَدْ بَيَّن النَّاظِم بَعْدَ في قوله: "وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ المَعْنَى" و ذَهَباً لَيْس بعدد ولا فاعل في المَعْنى، فيجوز جَرُّه بمِنْ فإذا كان يجوز الجرُّ بِمِنْ فكيف يقول وجب النَّصب؟**"[٣].

وبيّن الأشمونيّ ذلك مُنَبِّهاً إلى كونه في حال لم يُرِدْ جَرَّه قال: "تنبيه: محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بـ (من) كما يذكره بعد، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال ا.هـ"[٤].

وفيه يقول المراديّ أيضاً في ذلك: "فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجباً، وقد ذكر بعده جواز جره بـ (من)؟.

قلت: يعني بشرط خلوه من (من) وذلك مفهوم من قوله: "إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا" أي: إن كان كالمثال المذكور في امتناع إغنائه عن المضاف إليه وفي تجرده من (من)"[٥].

مسألة: حكم التَّمييز بـ (أَفْعَل) التَّفضيل:

قال ابن مالك[٦]:

وَالفَاعِلُ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

فيه يقول أبو حيَّان: "**يقول: أفعل التَّفضيل إذا جاء بعده ما يصحُّ أَنْ يكون فاعلاً من حَيْثُ المعنى فإنَّه يَنْتَصب، كقوله: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً أيْ عَلَا مَنْزِلُك، وهذا عنده ممَّا هو فاعل في المعنى وليس بظاهر؛ لأنَّه إذا قلتَ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهاً، فلَيْس المعنى زيدٌ حَسُنَ وَجْهَهُ؛ لأنَّ أَفْعَل لا يتَقَدَّر بحَسُنَ؛ لأنَّ حَسُنَ يدُلُّ على مُطْلَق الحُسْن، وأحْسَنُ يدُلُّ على حُسْنٍ زائدٍ على حُسْنِ غيرِه، ولم يَبْنوا من أَحْسَنَ فعلاً يتضمَّن معنى أَحْسَن فلا يجوز أن يُقال: إنَّه فاعلٌ من حَيْث المعنى، إذ لا فِعْل له من لَفْظِ**

---

(١) المصدر السَّابق ٣/٤٧١.

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٤.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٠٢.

(٣) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٢٦٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٧٣٠.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٥٤.

أَحْسَنَ يُؤَدِّي معنى أَحْسَنَ فيرفعُه، لذلك ذَهَب بعض النَّحويِّين إلى أنَّ هذا التَّمْييز لَيْس منقولاً من فاعل وإنَّما منقول من مضاف؛ لأنَّك إذا قلتَ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهُهُ فأصله: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ"(١).

قال الصَّبَّان في بيان هذا اللَّبس: "ومعنى كونه فاعل المعنى أنَّه المتصف بالمعنى في الحقيقة، إذ المتصف بالأحسنيَّة في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا: زيد أحسن وجهاً"(٢).

وأجاب ابن حمدون في اعتراض أبي حيَّان بكون الفعل المقدَّر لا يدلُّ على التَّفضيل والزِّيادة، فلا يصحُّ جعله موضع اسم التَّفضيل: بأنَّ المعنى- في: أنت أعلى منزلاً أي علا منزلك-" أنت علا منزلك على كل منزل، فيفيد ما أفاده اسم التفضيل"(٣).

مسألة: جرُّ التَّمييز بـ (مِنْ):

قال ابن مالك(٤):

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

قال أبو حيَّان: **"يقول: كل تمييز فإنَّه يجوز أَنْ يُجَرَّ بِمِنْ إلَّا إذا كان عدداً... وإلَّا إذا كان فاعلاً في المعنى... وهذا الاطلاق لَيْس بصحيح؛ لأنَّ ما كان منقولاً من المفعول لا يجوز جَرُّهُ بِمِنْ وقد أثبت هو المنقول من المفعول ... وكذلك بعد أَفْعَلَ في التَّعجُّب إذا كان التَّمييز غير الاسم الأوَّل"**(٥).

وكما قال ابن مالك هنا في الألفيَّة قال به في التَّسهيل وشرحه(٦)، والكافية وشرحها(٧)، في حين أنَّ أنَّ أبا حيَّان في شرحه(٨) للتَّسهيل لم يُعَقِّب بما عقَّب به ههنا، بل اكتفى بشرح ما قاله ابن مالك ولم يَزِد عليه، ولكنَّه قال هنا بأنَّ ابن مالك لم يُقَيِّد المنقول عن المفعول في هذه المسألة وهو قد أثبته، وذلك في شرح التَّسهيل إذ قال: "وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافاً إلى المجعول مفعولاً كقوله تعالى:﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(٩)، فإنَّ أصله وفجرنا عيونَ الأرض"(١).

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٠٣.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٢/٢٩٤.

(٣) حاشية ابن حمدون ١/٣٠٢.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٥٤.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٠٩.

(٦) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٣٨٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢/٧٧٣، ٧٧٤.

(٨) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٩/٢٣٨- ٢٤٠.

(٩) سورة القمر آية: ١٢.

وقال الأشمونيّ: "كان ينبغي أن يستثنى- مع ما استثناه- المحول عن المفعول، نحو: غرست الأرض شجراً، و﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونَا﴾[٢] ، وما أحسن زيداً أدباً؛ فإنَّه يمتنع فيه الجر بـ (من)"[٣]، وكذا زاد ابن هشام في هذه المسألة المنقول عن المفعول[٤]، وقال المراديّ في عدم استثناء ابن مالك المنقول عن المفعول: "فالظاهر وروده"[٥]، أمّا ما كان بعد أفعل في التعجُّب إذا كان التَّمييز غير الاسم الأول فلم يُعَقِّب به غير أبي حيَّان والأشمونيّ.

ففي المنقول عن المفعول خلاف، قال فيه السُّيوطيّ: "وتارة من المفعول بنحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونَا﴾[٦]، والأصل فجرنا عيون الأرض هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور[٧] وابن مالك[٨]، وقال الأبذي: هذا القسم لم يذكره النحويُّون، وإنَّما الثابت كونه منقولاً عن الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وقال الشلوبين[٩]: (عيُوناً) في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألّا يقال به"[١٠].

مسألة: معاني حرف الجر (مِنْ):

قال ابن مالك[١١]:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

قال أبو حيَّان: "**وهذه المعاني الثَّلاثة الَّتي ذَكَر لَيْس مُتَّفَقاً عليها من النَّحويِّين**"[١٢].

قال المراديّ فيما ورد فيه خلاف: "لم يختلفوا في أنَّ (من) تكون لابتداء الغاية، واختلفوا في التبعيض والتبيين. أمّا التبعيض، فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر وابن

---

(١) شرح التَّسهيل ٢/٣٨٤.
(٢) سورة القمر آية: ١٢.
(٣) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٢٦٤.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/٣٠١.
(٥) توضيح المقاصد ٢/٧٣٣.
(٦) سورة القمر آية: ١٢.
(٧) ينظر: شرح جمل الزَّجّاجيّ ٢/٤٢٥.
(٨) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٣٨٤.
(٩) التَّوطئة ٣١٤- ٣١٦.
(١٠) همع الهوامع ٢/٣٤١.
(١١) ألفيَّة ابن مالك ٥٥.
(١٢) منهج السَّالك في الكلام ٣/٢٦.

السراج، وطائفة من الحذاق والسهيلي[١]، وقالوا: إنّما هي لابتداء الغاية، وإنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع راجع إلى هذا المعنى.

وأمّا بيان الجنس، فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين وأنكره أكثره المغاربة"[٢].

قال الشَّاطبيّ: "فإن قيل: فإنَّ الأولى أيضاً تقليلُ المعاني، وردُّها إلى أقلِّ ما يمكن، بناءً على قاعدة تقليل الأوضاع.

فالجواب: أنَّ هذا يعارضُه الحملُ على الظاهر، فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلى الترجيح، فمال الناظم إلى ترجيح قاعدة الظاهر، ومال غيره إلى قاعدة تقليل الأوضاع"[٣].

فزاد ابن هشام معاني (مِنْ) إلى سبعة[٤]، وزادها الأشمونيّ إلى عشرة[٥].

مسألة: مجيء (من) في نفي وشبهه:

قال ابن مالك[٦]:

وَزِيـــدَ فِي نَفْـــيٍ وَشِبْهِـــهِ فَجَـــرْ نَكِـــرَةً كَـــمَا لِبَـــاغٍ مِـــنْ مَفَـــرْ

قال أبو حيَّان: "**وأطلق في قوله: "فِي نَفْيٍ" وإنَّما هو في أماكن مخصوصة من النَّفي، وأَبْهم في قوله: "وشِبْهِهِ" فلا يَدْرِي ما شِبْهُ النَّفي وإنَّما يعني به الاستفهام والنَّهي وليس ذلك أيضاً على إطلاقه**"[٧].

قال الشَّاطبيّ في ذلك: "وإنَّما أراد بشِبْهِ النفي ما اختصَّ بخصوصيَّة النفي، وذلك أَنْ يدخلَ على الأسماء المختصة بالنفي كأحَدٍ، وعَرِيبٍ، ودَيَّارٍ، وكتِيعٍ، ونحوها، وذلك يختصّ بالاستفهام والنهي؛ لأنَّ النَّهْيَ إنَّما محصولُه نَفْيُ الفعل، والاستفهام يُفْهِم هذا المعنى من حيثُ كان يستدعي الجواب بالنفي، ولذلك لا تدخل (من) مع كلّ أداة استفهام، فلا تقول: أيْن قام من رجلٍ؟ أو متى ضربتَ من رجلٍ؟ وإنَّما تدخل مع هل، وما يكون مثلَها؛ إذ كان؛ لأنَّ متى، وأين، ونحوهما لا تَسْتَدْعي نفي الفعل؛ بل تقتضي ثبوته، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو عن وَصْفٍ من أوصاف الفعل الواجب، وليس الفعل واجباً مع هل، فقد

---

(١) السُّهيْليّ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٧٤٩، ٧٥٠.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٥٨٧.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٢- ٢٤.

(٥) ينظر: منهج السَّالك للأشمونيّ ٢/٢٨٨.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٥٥.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٣.

تَبَيَّن أنَّ غير الاستفهام ليس بشَبِيهٍ بالنفي بهذا الاعتبار، فلا يشمله قول الناظم: "وشِبْهِهِ" أصلاً"[١].

مسألة: حذف التَّنوين في الإضافة:

قال ابن مالك[٢]:

نُونــاً تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِنَــا ... مِمَّــا تُضِــيفُ احْــذِفْ كَطُــورِ سِــينَا

قال أبو حيَّان: "**وذِكْر المصنّف أنَّك تَحْذف التَّنْوين ممَّا تُضِيفه يَسْتَدْعي ثبوتَ تنوينٍ، وقد جاء ما هو جائز الإضافة من المعرب الَّذي لا تنوين فيه نحو: مَرَرْتُ بِمَسَاجِدِكُم، وما هو لازم الإضافة من المعرب الَّذي لا تنوين فيه أيضاً نحو قولك: ذُو مَالٍ، ومن المبنيّ بناءً لازماً نحو: مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ وكَمْ رَجُلٍ على مَذْهب مَنْ جَعَل رَجُلاً مضافاً لا مجروراً بمَنْ مضمرة، وعارضاً نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ إذا أَضَفْتَهُ ولم تُعْرِبْه نحو: هَذَا خَمْسَةَ عَشْرَكَ، فهذه أنواع أُضِيفت ولم يُحذف منها تنوين**"[٣].

علّق محقِّق الكتاب في هذا التَّعقُّب رداً على ذلك قائلاً: "فيه تحامل من أبي حيَّان على ابن مالك كما هي عادته؛ وذلك لأنَّ ابن مالك إنَّما يذكر القاعدة التي ينطبق عليها غالب الكلام والكثير منه، وأمّا ما ذكره من نحو: مساجدكم فهو ممنوع من التنوين لعلة، وأمّا: ذو مال، وكم رجل، وخمسة عشر، ولدن زيد فكلها أسماء استعملت مضافة ولا يدخلها التنوين لعدم تمكنها"[٤].

وقال الصَّبَّان: "قوله: "احذف" أي إن كان فيه ما ذكر وإلّا فلا حذف كما في لدن زيد إلّا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنياً والحسن الوجه إلّا أن يدعي أنَّ الإضافة قبل دخول (أل)" [٥].

مسألة: أحكام في إضافة (غَيْر):

قال ابن مالك[٦]:

وَاضْــمُمْ بِنَــاءً غَــيْراً انْ عَــدِمْتَ مَــا ... لَــهُ أُضِيــفَ نَاوِيــاً مَــا عُدِمَــا

قال أبو حيَّان: "**ومعنى قوله: "انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ" أَيْ إِنْ حُذفَ ما له أضيف وقوله: "نَاوِياً مَا عُدِمَا" لَيْس قيداً في المحذوف؛ لأنَّ غيراً من الأسماء اللَّازمة للإضافة فلا تُفْرَد عن الإضافة فإذا جاء مثل: قبضْتُ عَشْرَةً ليس غَيْرُ عُرِف أنَّ المضاف إليه محذوفٌ مُرادٌ... وقد ذَكَر هو أنَّ العرب لا تَسْتعمل الحذف في (غَيْر) إلّا بعد ليس ولم يذكر ذلك هنا... وفيه إيهام أنَّ قوله: "ناوياً ما**

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٦٠٤.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٥٧.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣/١١٤.

(٤) المصدر السَّابق ٣/١١٤.

(٥) حاشية الصَّبَّان ٢/٣٥٦.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٦٠.

عُدِما" قَيْدٌ وليس كذلك، وفيه إطلاق بناء (غَيْرُ) على الضَّمِّ وقد ذَكَر هو أنَّ ذلك لا يكون إلَّا بعد ليس"[١].

قال ابن مالك في الكافية بيتاً كهذا، وقال في شرحه: "الحرف غير مستقل بالمفهومية، وغير مقصور المعنى على شيء دون شيء، ولا على موجود دون معدوم، ولا على معنى دون عين.

و(غير): اسم يشابه الحرف في كل ما ذكر.

فمقتضى هذا الشبه أن تُبْنَى (غير) أبداً.

إلّا أنَّ هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها فأعربت ما دامت إضافتها صريحة.

فإذا قطعت عن الإضافة ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت لزوال المعارض، كقولك: فيها رجل لا غير"[٢].

تعليق الشَّاطبيّ في ذلك: "أنَّ غيراً[٣] أصلُها الإضافة لافتقارها في أصل الاستعمال لما يُبَيِّن معناها، كقبل وبعدٍ، وكلّ وبعضٍ، وما جاء فيها من قصد التنكير أمر طارئ عليها، على قصد تناسي المضاف إليه، مع أنَّك تجده ملحوظاً من طرف خفيٍّ، لكنّه أُهمِل في محصول الاستعمال، فالقياس يطلبه والقياس يلغيه. وإذا تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدّم أصل الاستعمال، فبهذا الاستعمال عُدَّ نكرةً غير منويّ الإضافة، وإلّا فلا فَرْقَ في القياس يدلّ على ذلك المعنى الأصلي في غير، وربّما يَصعُبُ فهمُ هذا التقرير، ولكنّه واضح في علم الأصول العربية، مقرَّرٌ في الكلام على الأصل والفرع"[٤].

قال أبو حيَّان: **"وفي هذا البيت أنَّه حكم ببناء (غير) على الضم، وليس مجمعاً عليه، ولم يفصل بين أن يكون الذي هو لفظ (غير) منوناً أو غير منون، وقد ذكرنا أنَّه إذا كان منوناً كان معرباً"**[٥].

أجاب عن ذلك ابن عقيل قال: "ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين- أعني الأولى، والثانية- لأنَّ حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب- وهو: الإعراب، وسقوط التنوين- كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها]" [٦].

وقال المراديّ: "فإن قلت: لم ينبَّه على أنه[٧] إذا نوى لفظه أعرب، بل ظاهر قوله: "نَاوِيَاً مَا عُدِمَا" يقتضي بناءه.

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢٠٥/٣.

(٢) شرح الكافية ٩٦٢/٢، ٩٦٣.

(٣) هكذا ورد.

(٤) المقاصد الشَّافية ١٣٢/٤.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ٢٠٥/٣.

(٦) شرح ابن عقيل ٧١/٢.

(٧) أنَّه: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به، فكأنّه ما عدم"[١].

قال أبو حيَّان: **"ولغَيْرِ حالةٌ في البناء غَيرُ ما ذَكَر المُصنّف لكنَّه ذَكَر هنا البناء على زَعْمِه بالنِّسْبة إلى باب الإضافة إذ هو بناءٌ عنده للقَطْع عن الإضافة لَفْظاً"**.

قال الشَّاطبيّ: "إن سُلِّم أنَّ لها وجهين في الاستعمال، وهما الافتقار إلى الإضافة وعدمه، فالناظم إنَّما تكلَّم على القسم اللازم لها، لِما يَنْبَغي له عليه من الأحكام، وتَرَك ذِكْر غيره بأن أخرجه بالشرط الثاني"[٢].

مسألة: اسم الفاعل العامل إذا تلاه المفعول:

قال ابن مالك[٣]:

وَانْصِبْ بِـذِي الإِعْمَـالِ تِلْـوَاً وَاخْفِـضِ وَهْــوَ لِنَصْــبِ مَــا سِــوَاهُ مُقْتَــضِي

قال أبو حيَّان: **"وما ذَكَره المصنّف من أنَّ اسمَ الفاعل العامل إذا تلاه المفعول فإنَّه يجوز فيه النَّصب والخفض ليس على إطلاقه، بل في ذلك تفصيل:**

فنقول: اسم الفاعل المُسْتَحَقُّ العمل إمَّا أَنْ يكون عارياً من أَلْ أو مقروناً بها، إنْ كان عارياً منها، فإمَّا أَنْ يتَّصل به المفعول أو لا يتَّصل، إنْ لم يَتّصل فالنَّصب...

وإنْ اتَّصل فإمَّا أَنْ يكون المفعول ظاهراً، أو مضمراً.

إنْ كان ظاهراً جاز فيه وجهان: الإعمال، والإضافة...

وإنْ كان مضمراً فلا يجوز إلَّا حذف التَّنوين، أو النُّون والإضافة...

وإنْ كان اسم الفاعل مقروناً بأَلْ فإمَّا أَنْ يكون المفعول يليه أو لا، إنْ لم يكن يليه فالنَّصب... وإنْ كان يليه فإمَّا أَنْ يكون ظاهراً، أو مضمراً، إنْ كان مُضمراً فتقول: جاء الضَّارِبُكَ والضَّارِباكَ والضَّارِبُوكَ والضُّرَّابُكَ والضَّارِبَاتُكَ والضَّوَارِبُكَ.

واخْتُلِف في محل هذا الضَّمير إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ مثنًّى ولا مَجْموعاً جمع سلامة في المذكَّر...

وأمّا إذا كان مثنًّى أو مجموعاً بالواو والنُّون ... فيجوز فيه الوجهان بإجماع.

وإنْ كان المفعول ظاهراً فإمَّا أَنْ يكون اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعاً على حدِّه أو غير ذلك فإنْ كان مثنًّى أو مجموعاً على حدِّه فإمَّا أَنْ تُثبِتَ النُّون أو تحذفها إنْ أَثْبَتَّها فالنَّصب نحو: جاء الضَّاربان زيداً، والضاربون زيداً؛ لأنَّ إثبات النُّون يمنع من الإضافة كما يمنع إثبات التَّنوين، وإنْ حَذَفْتها وقَدَّرتَ حَذْفها للإضافة فالجرُّ وهو الأكثر... وإن قدَّرت حذفها للطول تخفيفاً نصبتَ...

---

(١) توضيح المقاصد ٨١٨/٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ١٣٢/٤.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٦٣.

وإن كان اسم الفاعل المقرون بأَلْ غير مثنًّى ولا مجموع على حدِّه وذلك بأَنْ يكون مفرداً كالضَّارب أو مُكَسَّراً كالضُّرَّاب أو مجموعاً بالألف والتَّاء كالضَّاربات فإمَّا أَنْ يكون معموله مقروناً بأَلْ نحو: الضَّارب الرجل أو مضافاً فالمضاف نحو: الضاربُ غلامِ الرجلِ أو لضمير يعود على مقرون بأَلْ أو غير ذلك إنْ كان واحداً من الثلاثة جاز النَّصب وهو الأفصح وجاز الجرّ على ضعف ...

وإنْ كان المعمول غير واحد من الثلاثة التي ذُكرت فلا يجوز فيه إلّا النَّصب"[(١)].

قال المراديّ: "وقد فهم من قوله: "تِلْوَاً" أنَّه إنَّما يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه، فلو فصل زيداً تعين نصبه به؛ ولذلك قال:

وهو لنصب ما سواه مقتضي"[(٢)]، فخرج بذلك ممّا لم يتَّصل أو يلي اسم الفاعل.

وقال أيضاً: "ما ذكره من جواز الوجهين إنَّما هو في الظاهر، وأمّا المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوباً، نحو: هذا مكرمك"[(٣)]، وكذا قال الأشمونيّ مُنبِّهاً في ذلك: "ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أمّا المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة، نحو: هذا مكرمك"، ثم قال: "وقد سبق بيانه في باب الإضافة"[(٤)]، وبذلك خرج ما كان مُضْمراً.

وعند الأشمونيّ: "فهم من تقديمه النصب أنَّه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنَّه الأصل، وقال الكسائي: هما سواء، وقيل: الإضافة أولى للخفة"[(٥)].

أمّا إذا ثبتت نون اسم الفاعل الظاهر المقرون بـ (أل) المثنى، أو المجموع على حدِّه والذي قال أبو حيان أنَّ فيه النصب لأنَّ إثبات النون وكذا التنوين يمنع من الإضافة، فهو إذاً ممّا يقتضي نصبه.

مسألة: الفصل في التَّعجُّب بالظَّرف والمجرور، وبعض أحكام التَّعجُّب:

قال ابن مالك[(٦)]:

وفِعْــلُ هَــذَا البَــابِ لَــنْ يُقَدَّمَــا ... مَعْمُــولُــهُ وَوَصْلَــهُ بِــهِ الْزَمَــا

وفَصْلُــهُ بظَــرْفٍ أَوْ بِــحَرْف جَــرّ ... مُسْــتَعْمل والخُلْــفُ في ذاك اسْــتَقَر

قال أبو حيَّان: "**وأطلق النَّاظِم في الظَّرف والمجرور وينبغي أَنْ يُقَيِّد ذلك بأَنْ يكون الظَّرف والمجرور معمولين لفعل التعجب وهو الَّذي وقع فيه الخلاف فإنْ كان أحدهما معمولاً لغير الفعل نحو: ما أحسَنَ آمراً بمعروفٍ وما أقبَحَ ضاحكاً في الصلاة لا يجوز: ما أحسَنَ بمعروفٍ آمراً ولا: ما أقبَحَ في**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٢٦- ٣٣٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٨٥٩.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٨٥٩.

(٤) منهج السَّالك للأشمونيّ ٢/٣٤٤.

(٥) المصدر السَّابق ٢/٣٤٤.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٦٩.

الصلاةِ ضاحكاً"[١].

قال الشَّاطبيّ: "ومعلومٌ أنَّه لم يُرِد من الفصل إلّا ما كان من قبيل ما تقدَّم من الشواهد، ممّا الفاصل فيه متعلّق بفعل التعجب لا بغيره، فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم، ولأجل هذا قال في التسهيل: ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلّق بهما[٢]، ولم أجد الآن له في هذا عذراً، فلو قال عِوضَ ذلك:

وفَصْـــلَ مَعْمُـــولٍ لَـــهُ ظرفـــاً ومَـــا ضَـــاهَى أَجِـــزْ والخُلْـــفُ فيـــه عُلِمَـــا

أو ما أَعْطى هذا المعنى لَصَحَّ، ويكون ضمير (له) عائداً إلى الفعل في قوله: "وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا"، و(ظَرْفاً) حال؛ أي أَجِز أن يفصل معمول فعل التعجب حالة كونه ظرفاً أو ما ضاهاه، وهو المجرور"[٣].

---

(١) منهج السالك في الكلام ٤/٣٥.

(٢) تسهيل الفوائد ١٣١.

(٣) المقاصد الشافية ٤/٥٠٥.

المبحث الثَّاني
التَّعقُّبات على الآراء الصَّرفيَّة

مسألة ١: شروط جمع الاسم والصفة:

قوله[١]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

قال أبو حيَّان معقِّباً: "**ولا ينحصر ما يرفع بالواو والنُّون من الجموع في عَامِر ومُذْنِب، بل ثَمَّ قسم وهو اسم الجنس إذا كان لمذكَّر عاقل وصُغّر نحو: رُجَيْل تصغير رَجُل، فإنَّه يجوز جمعه بالواو والنُّون فتقول: رُجَيْلُون، ورُجَيْلِين، وليس داخلاً في: عَامِر ومُذْنِب، ولا فيما بعدهما وقد أهمله النَّاظم**"[٢].

وقال ابن مالك في شرح التَّسهيل فيما إذا كان الاسم لمذكَّر عاقل وصُغّر: "ويقوم مقام الوصفيّة التصغير كقولك: غليم وغليمون، لأنَّ التصغير وصف في المعنى"[٣].

كما نبّه على ذلك الأشمونيُّ في شرحه حيث قال: "يقوم مقام الصِّفة التَّصغير فنحو: رُجَيْل، يقال فيه: رُجَيْلون"[٤].

وقال ابن عقيل: "فلا يقال في (رَجُل) رَجُلون، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: (رُجيلٍ، ورُجيلون) لأنَّه وصف"[٥].

فاعتبره ابن مالك وشرّاحه قائماً مقام الوصف لا قسماً ثالثاً، كما أنَّ أبا حيَّان في التَّذييل والتَّكميل[٦] شرح قول ابن مالك (أو مُصغّراً): "يعني أنَّه إذا اجتمعت الشُّروط، وكان مصغَّراً، فإنَّه يُجمع بالواو والنُّون ولا تُشْترط العلميَّة".

فابن مالك لم يذكر هذا في ألفيته قسماً مستقلاً، لكنَّه أشار إليه في التَّسهيل.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٥.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٣٧.

(٣) شرح التَّسهيل ١/٧٩، خلا هذا النص من الضبط وضبطه من عندي (غُلَيْم وغُلَيْمون).

(٤) منهج السَّالك ١/٣٥.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٦١.

(٦) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ١/٣٠٩.

مسألة ٢: حكم (الألف والتاء) في جمع المؤنَّث السَّالم:

قوله[١]:

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعـــاَ يُكْسَـــرُ فِي الجَـــرِّ وَفِي النَّصْـــبِ مَعَـــاَ

يقول أبو حيَّان: "**يَرِدُ على قوله: "وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعاً" قولهم: أبياتٌ جمع بيتٍ، وقُضاةٌ جمع قاضٍ، فإنَّه يَصْدُق عليه أنَّه جُمِع بألف وتاء، ومع ذلك فإعرابه بالفتحة في النَّصب فتقول: رأيت أبياتاً وقضاةً، فلا بدّ أَنْ يُزاد في ذلك: وما بتا وألف مزيدتين فإنَّ التاء في أبيات أصليَّة، والألف في قضاة منقلبة عن أصل**"[٢].

خالفه الرَّأي الأشمونيُّ حين قال: "ولا يَرِدُ عليه نحو أبيات وقضاة لأنَّ الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعيّة"، قال الصَّبَّان موضِّحاً: "بل الدلالة على الجمعيّة فيهما بالصيغة"[٣].

كما ردَّ المراديُّ في توضيح المقاصد على من قال بأنَّ ابن مالك لم يُقيِّد الألف والتَّاء بكونهما زائدتين، قال: "فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلتُ: تعليق الباء بقوله جمع يغني عن التقييد؛ إذ المراد ما دلّ على جمعيّته بألف وتاء، "ونحو أبيات" ممّا تاؤه أصليّة وقضاة ممّا ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيّته بالألف والتاء"[٤].

قال ابن عقيل موضِّحاً هذا اللَّبس: "والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع، نحو (هِنْدَات) فاحترز بذلك عن نحو (قُضاةٍ، وأَبْياتٍ) فإنَّ كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِس بالألف والتاء، وليس ممّا نحن فيه، لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنَّما هو بالصِّيغَة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل (قُضَاةٍ، وأَبْيَاتٍ) وعلم أنَّه لا حاجة إلى أنْ يقول: بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: "بتا" متعلقة بقوله "جُمِع""[٥].

وبمعرفة مراد ابن مالك ومقصده في هذا البيت يبطل قول أبي حيَّان في لزوم زيادة (مزيدتين) في نظمه.

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٦.

(٢) منهج السَّالك في الكلام ١/٤٠.

(٣) حاشية الصَّبَّان ١/١٣٨.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٣٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٧٤.

مسألة: جزم الفعل المعتلّ الآخر:

قال ابن مالك[١]:

وَأَيُّ فِعْـــلٍ آخِـــرٌ مِنْـــهُ أَلِـــفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْـــتَلًّا عُـــرِفْ

قال أبو حيَّان: "**وقد أطلق النَّاظم في أنَّ ما آخره ألف أو واو أو ياء يحذف في الجزم وليس كذلك، وذلك أنَّ المضارع الذي في آخره ألف أو واو أو ياء، كما ذكرنا لا يخلو أَنْ يكون ممَّا رُفِع بالنُّون[٢]، وقد مضى حكمه أو لم يُرْفع بها وهو على قسمين:**

القسم الأوَّل: أن يكون حرف العلَّة بدلاً من همزة، والآخر ليس كذلك، فالأوَّل لم يتعرض له النَّاظم، وذلك نحو: يقرا في يقرأ، ويُقري في يقرئ، ويُوضوْ في يوضؤ، وهذا للعرب فيه مذهبان للجزم:

أحدهما: حذف حرف العلَّة للجازم، فتقول: لم يقرَ، ولم يقرِ، ولم يوض، إجراء له مجرى لم يَخْش، ولم يَرْم، ولم يَغْز، واعتباراً لِما آل إليه لَمَّا أُبْدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها.

والثَّاني: إبقاء حرف العلَّة، فتقول: لم يقرا، ولم يقري، ولم يوضو إجراء له مجرى الهمزة الَّتي هذه الحروف بدل منها، فكما لا يجوز حذف الهمزة في: لم يقرأ، ولم يقرئ، ولم يوضؤ، كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلاً منها"[٣].

ذكر ابن هشام تنبيهاً لذلك في أثناء شرحه البيت قال: "إذا كان حرف العلَّة بدلاً من همزة كيقرَأ ويُقْرِئ ويُوْضُؤ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسيّ، ويمتنع حينئذٍ الحذف لاستيفاء الجازم مُقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر"[٤].

ووضَّح السُّيوطيُّ المسألة بقوله: "والمهموز من الْأَفْعَال، كيقرأ، ويقرئ، ويوضؤ، يجوز تسهيل همزه.

ونصّ سيبويه والفارسيّ وابن جني على أنَّه لا يجوز إِبْدَاله ليناً مَحْضاً إِلَّا في الضَّرورة.

ويرى الخضراويُّ[٥] أَنَّ: وَمَا حكى الْأَخْفَش من: قريت، وتوضيت، ورفوت لُغَة ضعيفة، فإذا دخل الجازِم على المضارع في هذه اللُّغَة لم يجز حذف الآخر لَهُ، لِأَنَّ حكمه حكم الصَّحيح ويقدر حذف الجازم

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ١٦.

(٢) المبتدأ يُرفع بالابتداء لا بالضَّمَّة، ومن الأخطاء الشَّائعة أنْ نقول برفعه بالضَّمَّة ونصبه بالفتحة وجرّه بالكسرة، فهذه علامات لا عوامل.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/٥٠، ٥١.

(٤) أوضح المسالك ١/٩٦.

(٥) مُحَمَّد بن يحيى بن هشام الخضراويّ، أبو عبدالله، المعروف بابن البرذعيّ: عالم بالعربيَّة، أندلسيّ، من أهل الجزيرة الخضراء الخضراء توفي بتونس، ٥٧٥ – ٦٤٦ هـ، الأعلام للزَّركليّ ٧/١٣٨.

الضمَّة من الهمزة، قال[١]:

عجبـــت مـــن لـــيلاك وانتيابهـــا مـــن حَيْـــثُ زارتـــنى وَلم أورا بهَـــا

أَي: وَلم أورأ، أَي: لم أشعر بها ورائي.

وأجاز ابن عُصْفُور[٢] حذفه إعطاء له حكم المعتلِّ الْأَصْلِيّ، كقوله[٣]:

وإلاّ يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِم ... .

وأجيب بأنَّه ضرورة أو على لُغَة بدا يبدا كبقى يبْقى"[٤].

ولم يتعرض له ابن مالك لأنَّه تفصيل غير مشهور فبعضه شاذ، وبعضه ضعيف.

مسألة: (أل) التعريف.

قال ابن مالك[٥]:

أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوْ الَّـلامُ فَقَـطْ فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ الـنَّمَطْ

قال أبو حيَّان: **"ظاهِرُ كلامِهِ يقتضي أنَّ أَلْ أو اللَّام حرف تعريف، أي: وحدها، فيَجُوزُ أَنْ يكون أَلْ وأَنْ يكون اللَّام، ولَيْس كَذَلك، بل هما قولان للنحويين:**

أحدهما: اللام وحدها وهو مذهب سيبويه.

الثاني: أنَّها أَلْ وأنَّها موضوعة على حرفين بمنزلة قَدْ وهَلْ"[٦].

يُريد أبو حيَّان أنَّ ابن مالك جمع بين القولين وأجازهما جميعاً ولم يفرّق في كونهما قولين مختلفين، في حين أنَّ ظاهر كلام ابن مالك أنَّه أشار في ذلك إلى الاختيار بين قولين؛ إذ قال: "أو اللام فقط"، فـ(أو) للتَّخْيير لا للجمع بين الأمرين؛ أي إنْ أردتَ قلتَ بقول هؤلاء، وإنْ أردتَ قلتَ بقول هؤلاء، قال الشَّاطبيّ: "إنَّما ساقَ ذلك مَسَاق التَّخيير؛ لتَنظر أنت في مَدَارك القَولين"[٧].

كما أنَّه" تلخص في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أنَّ المعرّف (أل)، والألف أصل. والثاني: أنَّ المعرّف (أل)، والألف زائدة. والثالث: أنَّ المعرّف اللام وحدها.

---

(١) مِنْ الرَّجز، بلا نسبة، في لسان العرب، لجمال الدِّين ابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٥جزءاً، ١/١٩٤ (ورأ)، الكتاب ٣/٥٤٤.

(٢) ينظر: المقرّب لابن عصفور١/٥٠، شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور ٢/١٨٩.

(٣) مِنْ الطَّويل، لزهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى ٢٤.

(٤) همع الهوامع ١/٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٦) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٤.

(٧) المقاصد الشَّافية ١/٥٥١.

وأسقط مذهباً رابعاً وهو: أنَّ المعرّف الهمزة وحدها، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد(١)، ولكل منهم حجة تعضده"(٢).

وفي قول آخر للصَّبَّان في حاشيته: ""أو اللام" (أو) لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين، لا للتخيير، وخبر اللام محذوف؛ أي: حرف تعريف"(٣).

مسألة: في أصليَّة لام التَّعريف في بعض الأسماء:

قال ابن مالك(٤):

وَقَـــدْ تُـــزَادُ لَازِمَـــاً كَـــالَّلاتِ وَالآنَ وَالَّـــذِينَ ثُـــمَّ الَّلاتِـــي

قال أبو حيَّان: **"وأمَّا" الآن" فقالت العرب: من الآنَ أُؤَمِّل قصدك، ففتحوا نون الآن على كلِّ حالٍ، وهو مَبْنِيٌّ، و (أل) فيه للحضور عِنْدنا، لا زائدة، بخلاف ما رأى النَّاظم"**(٥).

ردّ ذلك ابن هشام في المغني، قال: "وفيه نظر؛ لأنَّك تقول لشاتِم رجلٍ بحَضْرَتك: لا تَشْتُمِ الرَّجُلَ، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأنَّ التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تُشْبِه ما الكلام فيه، ولأنَّ الصحيح في الداخلة على الآن أنَّها زائدة؛ لأنَّها لازمة، ولا يعرف أنَّ التي للتعريف وردَتْ لازمة، بخلاف الزائدة"(٦).

قال أبو حيَّان: **"وأمّا" الَّذِين واللاتي" فَقَد تَقَدَّم في أوَّل المَوْصولات أنَّ الصحيح من المذهبين أنَّ الألف واللام في الَّذي ونحوِهِ هي المعرفة فلَيْست بزائدة فإنْ قلت: الدليلُ على زيادتها أنَّه ربما حذفت، فقيل: لَذِي، ولَذِين.**

قلت: هذا نحو ما روي(٧) من حذفها في قوله: سلامُ عليكم، بغير تنوين، يريد: السلام عليكم، عليكم، وجعْلُ النَّاظِمِ" أَلْ" في" الَّذين واللاتي" مما يزاد لازماً لَيْس بشيء؛ لأنَّهُ قد حذفت كما قلنا إلا إنْ أراد لازماً بالنظر إلى غالب الكلام، وأما أنَّها زائدة ففيها الخلاف كما أشرنا إليه"(٨).

وردّ ذلك أبو البقاء قال: "والألف واللّام في (الَّذي) زائدتان لا للتعريف؛ لوجهين:

---

(١) ينظر: المقتضب ١/٨٣- ٨٥.

(٢) شرح التَّصريح ١/١٧٩.

(٣) حاشية الصَّبَّان ١/٢٥٧.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٢٣.

(٥) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٥.

(٦) مغني اللَّبيب ١/٥٠.

(٧) رُوِيَ: وَرَدَتْ بِلا ضَبْط.

(٨) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٦.

أحدهما: أنَّ تعريف (الَّذي) بالصلة؛ بدليل تعرف (من) و (ما) بها، إذ لا لام فيهما، وما يعرّف في موضعٍ بشيء، يُعرّف في موضع آخر بذلك الشيء.

والثاني: أنَّ الألف واللام لو حصّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة، إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك، فإن قيل: لو كانا زائدتين لجاز حذفهما، قيل: من الزَّوائد ما يلزم كالفاء في قولك: خرجت فإذا زيد، ونحوها"[(١)].

مسألة: دخول (أل) التعريف للمح الصفة:

قال ابن مالك[(٢)]:

وَبَعْـــضُ الأَعْـــلَامِ عَلَيْـــهِ دَخَـــلَا لِلَمْـــحِ مَـــا قَـــدْ كَـــانَ عَنْـــهُ نُقِـــلَا

كَالفَصْـــلِ وَالحَـــارِثِ وَالنُّعْمَـــانِ فَـــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـــهُ سِـــيَّانِ

قال أبو حيَّان: "**وقوله: "فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِـيَّانِ" يعني أنَّ حذفَ أَلْ الَّتي للمح الصفة وعدم حذفها سواء وليس كما ذكر وغرَّه في ذلك ما يُوجَد في كتب النحويين أن أل لا تلزم بل تقول: الحارث وحارث.**

وذلك أنَّكَ إذا سَمَّيْتَ بهَذِه الأَسْماء الَّتي هي صِفَات في الأَصْل أو يجوز الوصف بها، إمَّا أَنْ تُريدَ بها أَنْ تَكُون أسماء يُعْلَمُ بها المُسَمُّون منْ غير أنْ تلحظ فيها مَعْنى صفة، أو تلحظ في ذلك مَعْنى الصفة فيَكُون قد سَمَّيْت حَارِثاً تفاؤلاً بالعَيْشِ حتَّى يحرث أي يكسب، وكذلك: عباس، ومالك؛ تَفَاؤُلاً بأَنْ يعيش حتَّى يملك أو يعيش لعداه.

فإِنْ لم تَلْحَظْ مَعْنى الصفة لَمْ تدخلها وإِنْ لحظتها أدخلتها، فاتضح بهذا أنَّ الحذف والاثبات لَيْسَا بسواء، بل هما مَعْنيَّان مقصودان"[(٣)].

يُريد ابن مالك أنَّهما سِيَّان في العَلَميَّة الَّتي تُفيد التَّصريف[(٤)]، وفسَّر ذلك المراديّ في توضيح المقاصد المقاصد قال: "فإن قلتَ: كيف قال سيّان، والوجهان مرتبان على مقصدين، إن قصد لمح الصفة جيء بأل، وإن لم يقصد استديم تجريده.

قلتُ: أمّا كونهما مرتبين على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم مرضي من قوله: "دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا".

---

(١) اللُّباب ٢/١١٥، ١١٦.

(٢) ألفيَّة ابن مالك ٢٤.

(٣) منهج السَّالك في الكلام ١/١١٨، ١١٩.

(٤) ينظر: حاشية منهج السَّالك في الكلام ١/١١٩، دليل السَّالك ١/١٥٦.

وقوله: "سِيَّان" يعني من جهة التعريف كما قررته"[١].

قال الأشمونيّ: "فليسا بسِيَّيْن؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة، وهو لمح الأصل، نعم هما سِيَّان من حيث عدم إفادة التعريف، فليحمل كلامه عليه"[٢].

مسألة: المفرد الجامد:

قال ابن مالك[٣]:

وَالـــمُفْرَدُ الجَامِـــدُ فَـــارِغٌ وَإِنْ يُشْـــتَقَّ فَهُـــوَ ذُو ضَـــمِيرٍ مُسْـــتَكِنْ

قال أبو حيَّان: **"قوله: "فَارِغٌ" لا يدري من ماذا؟ وإنَّما يعني فارغاً من الضمير ، أيْ لا يتحمل الضمير نحو: هَذَا حَجَر، وذهب الكسائيّ والرمَّانيّ وجماعة إلى أنَّ الجامد يتحمل الضمير، وعندنا أنَّ الجامد إذا أول بالمشتق تحمّل الضمير فقوله: "وَالمُفْرَد الجَامِدُ فَـارِغٌ" لَيْس عَلَى إطلاقه، ومثال تحمّل الجامد المؤول بالمشتق الضمير: زَيْد حجر، أي صلب، أضمرت في: حجر ضمير زَيْدٍ.**

وقوله: "وَإِنْ يُشْتَق" ظاهره أنَّ الفاعل الذي هو منوي في يشتق ضمير يعود على قوله: "وَالمفْرَدُ الجامِدُ" ولا يصح حمله على المفرد بقيد الجمود بل هو عائد على المفرد لا بقيد الجمود.

وقوله: "فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ" لَيْس عَلَى إطْلَاقه، بل لا يكون فيه ضمير وإن كان مُشْتَقاً وذلك إذا رفع الظاهر، نحو: زَيْدٌ قَائِم أخوه.

وإطْلَاق القَوْلِ بأَنَّ المُشْتَقَّ يتَحَمَّلُ ضميراً لَيْس بِجَيِّد؛ لأنَّ المشْتَقَّ إمَّا أَنْ يكون جَرى مَجْرى الفِعْل أَوْ لا، إن جَرَى مَجْرى الفعل تَحَمَّل الضَّمير، وإنْ لم يَجْرِ مَجرى الفعل كأسماءِ الآلات نحو: مِكْسَر، وأسماءِ الأماكن والأَزْمِنَة نحو: مَرْمَى إذا أردت به مكان الرَّمْيِ أو زَمَانَه فلا يَتحمَّل الضَّمِير، وإنْ كان مِكْسَرُ مُشْتقَّاً من الكَسْرِ ومَرْمَى مُشْتَقَّاً من الرَّمْيِ"[٤].

فهذه عِدَّة تَعقُّبات عَقَّب بها أبو حيَّان على ابن مالك في هذا البيت، وقد بسَطها المراديّ وردَّ عليها إذ قال: "فإن قلتَ: هذا البيت غير محرّر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أنَّ الجامد ليس فارغاً من الضمير مطلقاً، بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أُوّل به تحمّل الضمير.

والثاني: أنَّ قوله: "فارغ" ليس مبيناً لمراده، إذ لا يدرى من ماذا؟.

الثالث: أنَّ قوله: "وإن يشتق" ظاهره أنَّ فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود، وذلك غير مستقيم.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٤٦٨.

(٢) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/٨٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٢٥.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ١/١٣٩، ١٤٠.

الرابع: أنَّه أطلق أيضاً في المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة، والزمان، والمكان.

الخامس: أنَّه أطلق في قوله: "فهو ذو ضمير مستكن" وهو مقيد بألّا يرفع ظاهراً، فإن رفع الظاهر لم يتحمّل ضميراً، نحو: "زيد قائم أبوه".

قلتُ: الجواب عن الأول: أنَّ ما أُوّل بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه، فذكر حكم المشتق يغني عن ذكره في مقام الاختصار.

وعن الثاني: أنَّ قوله في المشتق: "فهو ذو ضمير مستكن" علم منه أنَّ المراد فارغ من الضمير، لأنَّه مقابله.

وعن الثالث: أنَّ الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.

وعن الرابع: أنَّ المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل[١]، قال: والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغاً عن مصدر مستعمل أو مقدر.

واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أنَّ البيت الآتي يقيده كما سيأتي، ثم قال:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقـــاً حَيْـــثُ تَـــلَا مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مـــحَصَّلَا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقاً، أي: سواء خيف اللبس أم أمن، مثال ما يخاف فيه اللبس: زيد عمرو ضاربه هو، ومثال ما لا لبس فيه: زيد هند ضاربها هو.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب[٢].

ومن منصور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهراً، نحو: زيد قائم أبوه، فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب في هذه الصورة أيضاً إبراز الضمير؛ لأنَّه لا يرفع شيئين ظاهراً، ومضمراً، فالهاء في قوله" أبوه" هو الضمير الذي كان مستكناً، وهذا هو الجواب عن الوجه الخامس."[٣].

مسألة: تجريد الفعل:

قال ابن مالك[٤]:

وَجَـــرِّدِ الفِعْـــلَ إِذَا مَـــا أُسْنِـــدَا لِاثْنَـــيْنِ أَوْ جَمْـــعٍ كَفَـــازَ الشُّـــهَدَا

قال أبو حيَّان: **"وليس الَّذي ذكر النَّاظِم مَخْصُوصاً بهما، بل إذا أُسْنِد لِمُفْرد كان – أيضاً –**

---

(١) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣٠٤.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ٤٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٧٧، ٤٧٨.

(٤) ألفيَّة ابن مالك ٣٨.

مُجَرَّداً؛ أي: لا علامة تلحقه، فنقول: قَامَ زَيْدٌ"[١].

قال المراديّ في بيان سبب ذلك: "فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأنَّ المسند إلى المفرد مجرد أيضاً.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنَّما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع، فنبّه على مواضع الخلاف"[٢].

مسألة: شرط جواز بناء الفعل المبني للجهول:

قال ابن مالك[٣]:

فَـأَوَّلَ الفِعْـلِ اضْـمُمَنْ وَالـمُتَّصِلْ بِالآخِـرِ اكْسِـرْ فِي مُضِـيٍّ كَوُصِـلْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ" ليس هذا على إطلاقه؛ لأنَّ الفعل إذا كان مضاعفاً ففيه تفصيل، فمنه ما يكون مكسور ومنه ما يكون غير مكسور بل مدغماً"**[٤].

قال المراديّ في بيان ذلك" فإن قلت: فنحو: "قيل" و" رد" لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديراً، كما سبق في ضم أوله"[٥].

مسألة: وزن الفعل الماضي المفتتح بهمزة وصل المبني للمجهول:

قال ابن مالك[٦]:

وَثَالِـثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الوَصْـلِ كَـالأَوَّلِ اجْعَلْنَّـهُ كَاسْـتُحْلِي

قال أبو حيَّان: **"ولا يصحُّ إطلاق النَّاظِم في أَنَّ ثالث الماضي الْمُفْتَتَحِ بهمزة الوصل يُضمُّ كأوله؛ ألا ترى أنَّ الأفصح في: انْقَادَ واخْتَارَ: انْقِيد واخْتِير بكسر الثَّالث، والضَّمُّ قليلٌ ضعيف"**[٧].

في هذا أجاب عنه المراديّ قال: "فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه؛ لأنَّ الأفصح في (اختار وانقاد) أن يقال: (اختِير وانقِيد) وسيذكره.

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر (قيل)، وقد تقدم"[٨] إذ قال فيها أنَّه" لم يكسر إلّا بعد تقدير

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٩.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٨٦.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٣.

(٥) توضيح المقاصد ٢/٥٩٩.

(٦) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٥.

(٨) المصدر السَّابق ٢/٦٠٠.

تقدير ضمة كما سيأتي، والأصل: (قُول) و(رُدِدَ)"[١].

وفي بيان أصل (قُولَ) قال الصَّبَّان: "وأصل قيل قُوِلَ نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[٢].

مسألة: بناء ما عينه حرف علَّة من الثلاثي للمجهول:

قال ابن مالك[٣]:

وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

قال أبو حيَّان: **"قوله: "فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً" نحو: قِيلَ وبِيعَ، ففي: "قيل" عملان، وفي: "بيع" عمل واحد، وما قاله ليس على إطلاقه، لأنَّ هذا على قسمين:**

قسم صحَّ فيه حرف العلَّة، نحو: عَوِرَ وصَيِدَ، فإذا بَنَيْتَ مثل هذا للمفعول قلت: عُوِرَ في المكَانِ وصُيِدَ فِيه، ولا يَجِيءُ فيه اللُّغات الثَّلاث.

وقسم لم يصح فيه حرف العلَّة، نحو: قال وباع، وفيه اللغات الثلاث"[٤].

نبَّه في ذلك المراديّ لبيان ما قد يَرِد على بيت ابن مالك قال: "تنبيه: وإنَّما قال: "أُعل" دون" اعتل"؛ ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: "عور في المكان" وصِيد فيه، فإنَّ حكمها حكم الصحيح"[٥].

هذا وقد ذكر المحقِّق أنَّ هنالك اعتراضاً مذكوراً على هامش إحدى النُّسَخ ونصُّه: "الاعتراض المذكور مندفع عن المؤلف بقوله: أُعلّ، لأنَّ به خرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: عور وصيد، وإنَّما يتجه عليه الاعتراض لو قال: اعتل"[٦].

مسألة: بناء ما خِيف اللبس فيه للمجهول:

قال ابن مالك[٧]:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

قال أبو حيَّان: **"وظاهر كلام النَّاظِم أنَّه متى خِيفَ لَبْسٌ اجتُنِب الضم، نحو قولك: سامني زَيْدٌ**

---

(١) منهج السالك في الكلام ٢/٥٩٩.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٢/٩٠.

(٣) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

(٤) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٦.

(٥) توضيح المقاصد ٢/٦٠٢.

(٦) ينظر: منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٦.

(٧) ألفيَّة ابن مالك ٤٠.

فتقول: سِمْتُ فتكسر السين وتجتنب الضم ولا تقول: سُمْتُ لالتباسه بالفاعل، وقد ذكرنا أنَّ ذلك ليس بمحتم وأنَّه يجوز ضم السين اتكالاً على فهم المعنى"(١).

قال الأشمونيّ مُنَبِّهاً لذلك" تنبيه: ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية(٢) لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً، ولم يلتفت للالتباس لحصوله في نحو: مختار، وتضار. نعم الاجتناب أولى وأرجح"(٣)، وبه قال المراديّ(٤).

مسألة: مصدر الفعل الثُّلاثي المتعدِّي:

قال ابن مالك(٥):

فَعْـــلٌ قِيَـــاسُ مَصْـــدَرِ الـــمُعَدَّى مِـــــنْ ذِي ثَـلَاثَـــــةٍ كَـــــرَدَّ رَدَّا

قال أبو حيَّان: **"فذكر في هذا البيت أنَّ مصدر الفعل الثُّلاثي المُتَعدِّي قياسه فَعْلٌ.**

وظاهر كلامه أنَّه سواء أكان على وزن فَعَلَ نحو: ضَرَبَ، أو وزن فَعِلَ، نحو: لَقِمَ، فقياس المصدر منهما أَنْ يكون على وزن فَعْلٍ، ولم يُقيّد ذلك إلَّا بكونه ثلاثيًّاً متعدِّياً وذَكَرَ في بعض تصانيفه(٦) أنَّ قياس المتعدِّي الَّذي على وزن فَعَلَ مطلقاً فَعْلٌ وكذا قياس ما كان على وزن فَعِلَ مكسور العين ممَّا يَقْتَضي عملاً بالفم نحو: زَرِدَ زَرْداً وبَلَعَ بَلْعاً ولَقِمَ لَقْماً وسَرِطَ سَرْطاً فزاد هذا الشَّرط في فَعِلَ المتعدِّي وهو أَنْ يكون عملاً بالفم، والَّذي عليه نصوص النحويّين أنَّه يَنْقاس فَعْلٌ في مصدر الثُّلاثي"(٧).

قال المراديّ في ذلك: "وظاهره أنَّه مقيس فيهما بلا قيد" ثم قال: "ولم يقيده سيبويه أو الأخفش، بل أطلقا"(٨).

وعلّق محقِّق الكتاب على ذلك قائلاً: "قال أبو حيّان في التذييل (باب مصادر الثلاثي) وتقييد المصنف في فَعِل المتعدي بكونه مُفهماً عملاً بالفم مخالف لقول سيبويه والأخفش؛ لأنَّ سيبويه لم يقيد بل قال: إنَّ مصدر فَعِل بكسر العين مصدر المقيس فعل ولا يلزم من تمثيله ولا من تمثيل الأخفش فعل بما

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٢/٤٧.

(٢) شرح الكافية ٢/٦٠٦.

(٣) منهج السَّالك للأشمونيّ ١/١٨٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٦٠٣، وينظر: أوضح المسالك ٢/١٣٦.

(٥) ألفيَّة ابن مالك ٦٣.

(٦) ينظر: شرح التَّسهيل ٣/٤٧٠، ٤٧١.

(٧) منهج السَّالك في الكلام ٣/٣٤٧.

(٨) توضيح المقاصد ٢/٨٦٢.

يفهم عملاً بالفم أن يكون ذلك قيداً في فَعِل"[١].

مسألة: مصدر ما افتُتِح بهمزة الوصل ماضيه من غير الثُّلاثيّ:

قال ابن مالك[٢]:

وَمَـا يَلِـي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْتَـحَا مَـعْ كَسْـرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِـمَّا افْتُتِحَـا
بِـهَمْزِ وَصْـلٍ كَاصْـطَفَى وَضُـمَّ مَـا يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا

قال أبو حيَّان: **"ذَكَر أنَّ ممّا افْتَتَح بهمزة الوصل ماضيه فإنَّ مَصْدرَه يكسَرُ مِنْه الثَّالث ويُفْتَح منه ما يلي الآخر ويمدُّ أيْ يُزَادُ بعده ألف فتقول: اسْتَخْرَج اسْتِخْرَاجاً... وهذا الحكم الَّذي ذكره ليس عامًّاً في مصدر كلِّ فعل افتتحَ بهمزة الوصل لأنَّ لنا من الأفعال ما يفتتح بهمزة الوصل ولا يثبت لمصدره ما ذَكَر وذلك نحو: اطَّايَرَ واطَّيَّر، فإنَّه يصدُقُ عليهما أنَّهُما افتُتحا بهمزة وصلٍ ومصدرهما ليس حكمه كما ذَكَر بل مصدرهما اطَّايَرُ واطَّيَرُ وذلك أنَّ أصلهما تطايَر وتَطَيَّرُ وإذا أُدْغِمت التَّاء في الطاء احتيج إلى تسكينها فسكَنَتْ لأجل الإدغام واجتُلِبَتْ همزةُ الوصل؛ لأنَّه لا يمكن النُّطق بساكن فقيل اطَّايَر واطَّيَر فكان ينبغي للمصنِّف ولمن قال مثل قوله أَنْ يُقَيِّد ما ذَكَر بكَوْن الفعل وليس أصلُهُ تَفَاعل ولا تَفَعَّل"**[٣].

قال الصَّبَّان في ذلك: "قد يقال: مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني"[٤].

وعَلَّق محقِّق الكتاب على ذلك: بأنَّ "ما ذكره أبو حيان من افتتاح اطَّير بهمزة وصل أمر طارئ على مادة الفعل، فلا ينبغي الاعتراض بها، فقد جاء المصدر فيه على أصل الفعل"[٥].

مسألة: ممّا يجوز أَنْ يتوصَّل به للتَّعجُّب ولا يجوز أَنْ يتوصَّل به للتَّفضيل:

قال ابن مالك[٦]:

صُـغْ مِـنْ مَصُـوغٍ مِنْـهُ للتَّعَجُّـبِ أَفْعَـلَ للتَّفْضِـيلِ وَأْبَ اللَّـذْ أبِي
ومَـا بِـهِ إِلَـى تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ لِمَانِـعٍ بِـهِ إِلَـى التَّفْضِـيلِ صِـلْ

قال أبو حيَّان: **"وقوله: "ومَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ" يقول: يتوصَّل إلى التَّفضيل فيما يمتنع أَنْ يُبنى منه**

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٣٤٧/٣.
(٢) ألفيَّة ابن مالك ٦٥.
(٣) منهج السَّالك في الكلام ٣٦٠/٣، ٣٦١.
(٤) حاشية الصَّبَّان ٤٦٥/٢.
(٥) منهج السَّالك في الكلام ٣٦١/٣.
(٦) ألفيَّة ابن مالك ٧٠.

أَفْعَل التَّفضيل بالَّذي تَوَصَّل به إلى التَّعجُّب، حين امتنع ذلك من الفعل الَّذي أردت أَنْ تَتَعجَّب منه، وينتصب بعده تمييزاً مصدر ذلك الفعل الَّذي لا يُبنى منه أَفْعَل التَّفضيل، فتكون: هُوَ أَسْوَأُ عَوراً مِنْ زَيْدٍ وأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجاً وأَسْرَعُ انْطِلَاقاً وأَنْصَعُ بَيَاضَاً.

وفي قول النَّاظِم تَعقُّب: فإنَّ بعض الأفعال لا يُبْنى منه فعل التَّعجُّب، نحو: يَذَرُ ويَدَعُ ونحو الفعل المبنيّ للمفعول نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، لكن يتوصَّل إلى التَّعجُّب بجعل ذلك الفعل صلة لما المصدريَّة، وتكون ما مع الفعل في موضع نصب على المفعول ويُؤْتَى بما يصوغُ التَّعجُّب منه فتقول: ما أكثَرَ ما يَذَرُ زَيْدٌ الشَّيْءَ ومَا أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زَيْدٌ ولا يجوز ذلك في أَفْعَل التَّفضيل لا تقول: زَيْدٌ أكثرُ ما يَذَرُ الشَّيْءَ مِنْ عَمْرٍو ولا زَيْدٌ أَكْثَرُ ما ضُرِبَ مِنْ عَمْرٍو"[(١)].

واستثنى الصَّبَّان من ذلك أمرين قال فيهما: "يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات، فإنَّ أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا؛ لأنَّ المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبّه عليه الموضح، والظاهر أنَّه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين، على أنَّه كما قال اسم يتأتى التوصل بنحو: أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذٍ على أنَّه مصدر المبني للمفعول، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل، ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب"[(٢)].

---

(١) منهج السَّالك في الكلام ٤/١١٥، ١١٦.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٣/٦٤.

الفصل السَّادس
التَّقويـــــم

وفيه :

المبحث الأوَّل : المحاسن.

المبحث الثَّاني : المآخذ على التَّعقُّبات.

المبحث الثَّالث : أثر تعقُّباته في مَنْ بعده.

المبحث الأوَّل

المحاســـــن

لا شكَّ أنَّنا نخرج من تعقُّبات أبي حيَّان أو غيره من واقع بحثنا بمحاسن عدَّة، منها ما أفادتني أنا باحثةً في تعقُّبات الرَّجلِ عامَّة ومدى صحَّتها أو صدقها بعد استقصاء تلك التَّعقُّبات بوجه عام وعلى تعقُّبات أبي حيَّان بوجه خاص حيث استنتجتُ منها:

- توسُّع الدِّراسات حول تلك التَّعقُّبات في مجالات عدَّة: في النَّحو والصَّرف، وفي اللُّغة واختيار الألفاظ والتَّراكيب، بله وفي مجال النَّظم والشِّعر وهو توسُّعٌ- لا شك- أثرى المكتبة العربيَّة سواء على مستوى العموم أو على مستوى تعقُّبات أبي حيَّان على وجهٍ خاصٍّ.
- تتجلَّى فائدة هذه التَّعقُّبات بوجه عام في جهود تبيان الحقّ والصَّواب، والكشف عن حقيقة الشكوك والظُّنون، وهذا ما قصده أبو حيَّان في تعقُّباته وذكره في مقدمة الكتاب.
- تُظهِر لنا التَّعقُّباتُ والنِّقاشات العلميَّة بين العلماء عامَّة وبين شرَّاح الألفيَّة خاصَّة مدى تباين الآراء والأفكار ووجهات النَّظر الَّتي طالت نظم ابن مالك بوجه خاص.
- أظهرت لنا بعض تعقُّبات أبي حيَّان الهفوات الَّتي وقع فيها ابن مالك ونبَّهتنا إليها.
- نبَّهتنا التَّعقُّبات بعد التَّمحيص في ألفيَّة ابن مالك وبعد البحث في مفرداتها وألفاظها وما فيها من أحكام وقواعد نحويَّة وصرفيَّة ما كنَّا نغفل عنه.
- استدركت ما فات من أحكام، أو شروط، أو حدود غفل عنها ابن مالك وهي ليست قليلة: منها ما غفل عنها ابن مالك حقاً، ومنها ما استغنى عنه بالتَّمثيل، ومنها ما تركه قصداً لضيق المجال لذكره.

والتَّعقُّبات بوجه عام تولد مَلَكَة النَّقد لدى المنشغلين بالعلم والباحثين في خباياه؛ تُعزِّز وتُحفِّز، فالسَّابر لأغوار التَّعقُّبات، السَّابح في بحارها، المحلِّق في آفاقها، المطالع لموروثها العلميِّ الكبير يجد نفسه بلا تردُّد متأثِّراً بها، ومكتسباً لثقافتها. وهذه فائدة تعود على العلم وأهله والَّتي تغرس ثقافة التَّعقيب، وتُنمِّي مَلَكَة النَّقد لدى المبتدئين وغيرهم.

ولا شكَّ أنَّ التَّعقُّبات أنتجت مساراً علميَّاً بارزاً للباحثين بنهم والمنقِّبين عن كل جديد في هذا العلم أو غيره، والتَّعامل مع ما بناه الأقدمون بتهذيبه والزيادة فيه من غير نقض أو إبادة.

المبحث الثَّاني
المآخذ على التَّعقُّبات

التَّعقبات بقدر ما فيها من محاسن فهي لا تخلو من مآخذ، ففي تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك في منهج السَّالك ظهر لي بعضٌ منها:

- محاولة الحطُّ من مكانة ابن مالك وألفيَّته وهو ذلك العالم الجليل ذو المكانة والقدر في العربيَّة، وقد انتشرت ألفيَّته وذاع صيتها بأفضل ممَّا ذاعت به محاولات غيره في هذا المجال.
- أمَّا بالنِّسبة إلى نظم ابن مالك فقد أبرزت فيه التَّعقُّبات بعضاً من الثَّغرات، إذ جُلَّ من لا يُخطئ، ولكنْ أبو حيَّان كشفها لنا في تعقُّباته لنظم الألفيَّة وألفاظها.
- أجد في تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك بعضَ تطاولٍ في نقده، حيث استخدم ألفاظاً لا تليق وأسلوباً قسى فيه أحياناً ولم يكتفِ فيه بالموضوعيَّة والتَّوازن، وجدتُ ذلك ظاهراً في شرحه للألفيَّة إذ كان أكثر حِدَّة وتقصِّياً لهفوات ابن مالك منه في شرحه للتسهيل.
- أغفل أبو حيَّان طبيعة النَّظم وضرورة الاجمال فيه بعين الاعتبار ولم يأخذ بذلك، فتعقَّب ابن مالك دون أنْ يُبرِّر له بضرورة أو اضطرار.

المبحث الثَّالث
أثر تعقُّباته في مَنْ بعده

لمعرفة أثر تعقُّبات أبي حيَّان في كتابه منهج السَّالك لابد مِنْ معرفة أثر منهج السَّالك في كتب النَّحو الَّتي جاءت بعده وقد كان ضئيلاً، ويعود- لعلَّه- إلى قلَّة نسخ هذا الكتاب وطغيان كتاب التَّذييل والتَّكميل على كتب الرَّجل الأخرى، حيث اكتفى بعضُ العلماء بالتَّذييل، نَهلوا منه كثيراً واستفادوا، وظهر أثره في كتب النَّحو بعده وفي شروح التَّسهيل الأخرى وشروح الألفيَّة واضحاً، فهذا أبو الحسن المراديّ في شرحه للتَّسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيَّان للتَّسهيل واختصره في كتابه.

أمَّا منهج السَّالك فلا يظهر أثره في كتب النَّحو الَّتي جاءت بعده، وكما يقول محقِّق الكتاب: "تصفحت كتب البغداديّ المطوَّلة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التُّحفة الورديَّة وحاشيته على شرح بانت سعاد، وكلها كتب مطوَّلة نقل البغداديّ نصوصها من كتب النَّحو وغيرها، ومع ذلك فلم أجد نصَّاً واحداً من منهج السَّالك في هذه الكتب، وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التَّذييل والتَّكميل. وكما لم أجد أثراً لمنهج السَّالك في كتب البغداديّ لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسُّيوطيّ في كتاب همع الهوامع وشرح أبيات مغني اللبيب"(١)، وهذا يفسِّر لنا طغيان شرح التَّسهيل لأبي حيَّان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفيَّة.

وقد خلت شروح التَّسهيل وشروح الألفيَّة وكثير من كتب النَّحو من نقول أو تأثر بمنهج السَّالك لأبي حيَّان، إلَّا ما ظهر من النُّقول القليلة في تمهيد القواعد وهو شرح التَّسهيل لناظر الجيش، ودفاعه عن ابن مالك لهجوم أبي حيَّان بنصوص ونقول من كتب أبي حيَّان نفسه.

كما ظهر نقل آخر للمراديّ(٢) في شرحه على الألفيَّة المسمَّى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السَّالك عند منع حذف حرف الجرِّ مع أنَّ وأنْ عند حصول اللبس في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾(٣)، كما ظهر هذا النَّقل نفسه أيضاً في كتاب التَّصريح بمضمون التَّوضيح للشَّيخ خالد الأزهريّ في الموضع نفسه(٤).

---

(١) قاله محقِّق الكتاب في المقدمة ١/٦٣، ٦٤.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٦٢٥.

(٣) سورة النِّساء آية: ١٢٧.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/٤٦٩.

وعلى كثرة ما يردّ الشَّاطبي في كتابه المقاصد الشَّافية على أبي حيَّان، لكنَّني أجده يُحيل أقوال أبي حيَّان إلى كتبه الأخرى كالتَّذييل والتَّكميل وارتشاف الضَّرب، ولم يُحِلْ شيئاً منها إلى كتابه منهج السَّالك، فالتَّعقُّبات الَّتي وجدتُ فيها ردَّاً على أبي حيَّان من ردَّ به الشَّاطبيّ في كتابه المقاصد الشَّافية أجدها تتكرَّر في كتابه التَّذييل والتَّكميل، فأغلب التَّعقُّبات الَّتي جاءت في منهج السَّالك نجدها في التّذييل والتَّكميل.

ولماذا لم يشتهر الكتاب ولا نكاد نرى له أثراً في مصنَّفات النَّحويّين، لا شارحي الألفيَّة ولا غيرهم، حتى إنَّنا نرى أبا حيَّان نفسه قلَّما يُشير إليه، ولعلَّ الإجابة "تَنحَصِرُ في سَبَبينِ:

الأوّل: أنَّ الكتاب من أوائل مصنَّفات أبي حيَّان.

والثَّاني: أنَّه لم يَكتَمِلْ، وأنَّ المصنِّفين اجتَزَأوا بمصنفاته الأخرى الكبيرة التَّامَّة كالارتشافِ والتَّذييلِ والبحرِ المحيطِ، وغيرِها، على ما فيها من تفصيلٍ واستطرادٍ.

هذا فيما يخصُّ القدماءَ، أمَّا المحدثون فأمرهم بيّن، فالكتاب لم يظهرْ لهم بصورتِهِ التي يَنبغي أنْ يظهرَ عليها، كسائر كتب أبي حيَّان"[(١)].

(١) معالم منهج أبي حيَّان الأندلسيّ في كتابه (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك)، لِيَس مُحَمَّد يس أبو الهيجاء، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيَّة، السَّنة السَّادسة، العدد ٧١، ١٤٣٨هـ، ٣٦٠.

الخـــاتمـــة

الخـــاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفي الختام اذكر أهم النتائج، وهي:

١/ مع كثرة تعقُّبات أبي حيَّان على ابن مالك فقد تبيَّن لي عدم دقَّة الغالب منها وذلك لأسباب منها:

- أنَّ أبا حيَّان قد فهم بعض الأبيات خلاف مقصد ابن مالك.
- طبيعة النَّظم الَّتي لا تحْتملُ حَكَمتْ على ابن مالك السُّكوت عن التَّوسع، التَّفصيل والإسهاب ولمْ يكن ذلك لِغفلةٍ كما ادّعى أبو حيَّان.
- لعلَّ اختلاف منهج الرَّجلين في الدِّراسة النَّحويَّة دفع أبا حيَّان لكثرةِ تعقُّب ابن مالك ولم يكن بعضها لقصورٍ من ابن مالك.

٢/ تنوَّعت تعقُّبات أبي حيَّان لابن مالك فلم تقتصرْ على النَّحو أو الصَّرف بل شملتْ النَّظم والشِّعر.

٣/ بدا لي أبو حيَّان مُتحاملاً في نقده على ابن مالك، ودليلي على ذلك كثرة تعقُّباته الَّتي قاربتْ المائتين، واستخدامه لألفاظٍ تشي أحياناً بما يُشعرُ بالتَّقليل منْ فضل الرَّجل مُتشكِّكاً في علمه.

٤/ تعقُّبات أبي حيَّان في الموضوعات النَّحويَّة كانت الأكثر ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّ أبا حيَّان لم يُكمل شرح الألفيَّة وقد جاءت أغلبُ موضوعات الصَّرف مثلاً في آخرها.

٥/ اختلف أسلوبُ أبي حيَّان وطريقته في تعقُّباته على ابن مالك كثرةً وحدَّةً عن أسلوبه وطريقته في تعقُّباته على غيره أمثال: الزَّمخشريّ، أبي البقاء، ابن عصفور، وابن عطيَّة.

هذا ووفقنا الله وإيَّاكم لما يحبُّ ويرضى، وما كان فيه من صواب فمِنْ فضل الله عزَّ وجلَّ وما كان فيه خطأ فمِنْ نفسي والشَّيطان، وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهـــارس

وتشمل:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾	البقرة	١٣	٨٨
﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	البقرة	١٧	١٠٦
﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾	البقرة	١٠٢	٢٣٤
﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾	البقرة	١٠٤	١٠١
﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾	البقرة	٢١٦	٢٢٣
﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾	النِّساء	١٦	٢٤٢
﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾	النِّساء	١٢٧	٢٧٨
﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾	النِّساء	١٣٧	٢٢١
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾	المائدة	٣٨	٢٤٢
﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾	الأنعام	١٥٤	٢١٢
﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾	الأعراف	٢٦	٨١
﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	الأعراف	١٦٠	١٦٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾	الأعراف	١٩٤	١٨٦
﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾	التَّوبة	٢٥	٢٥١
﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾	يونس	٦٢	٨٩
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا ﴾	يوسف	٣٢	١٥٣
﴿ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾	يوسف	٤٦	١٨٠
﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا ﴾	الحجر	٤٧	١٩٤
﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	النَّحل	١٢٣	١٩٤
﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴿٧٦﴾ ﴾	الكهف	٧٦	١٨١
﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ﴾	مريم	٣٣	٢٥١
﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾	طه	٧٧	٥٤
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾	طه	٨٩	١٩٠
﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾	الأنبياء	١٠٩	٩٨
﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾	الأنبياء	١١١	٩٨
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾	المؤمنون	٤٠	١٩٦

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾	الفرقان	٤١	٢١٣
﴿ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾	الرُّوم	٤	١٩٧
﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	سبأ	٣١	١٠٩
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾ ﴾	ص	٣	١١٠
﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ ﴾	غافر	٣٦	١٨٠
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾	الشورى	١٧	٩٨
﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾	مُحَمَّد	٤	١٤٦
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	مُحَمَّد	٢٢	٢٢٢
﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾	الفتح	١	٨٩
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾	الحجرات	٥	٢٢٥
﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر	١٢	٢٥٤، ٢٥٥
﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾	القمر	٤٩	١٧٧
﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	الحديد	١٠	١٨٤
﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ ﴾	الطَّلاق	١	٩٨
﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ ﴾	الحاقَّة	١، ٢	٨١
﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٣﴾ ﴾	الحاقَّة	٣	٩٨
﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ ﴾	الحاقَّة	٧	٢٠١
﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن لن نَّجْمَعَ﴾	القيامة	٣	١٩٠
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾	عبس	٣	٩٨
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾ ﴾	الانشقاق	١٩	١٩٦
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾ ﴾	البلد	٧	١٩٠
﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾	البيِّنة	١	٢٢١
﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٣﴾ ﴾	القارعة	٣	٩٨
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾	الإخلاص	١	٨٣

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
أثرٍ عن عمر- ﷺ- وهو: "مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ".	١٨٧
قول ابن عباس- رضي الله عنهما-: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا".	١٣١
"قَطْنِي قَطْنِي" و"قَطِي قَطِي".	١٨١
قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله".	٩٥
قوله عليه الصلاة والسلام: "دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها ... ".	٢٤٩
قوله عليه الصلاة والسلام: "أسامة أَحَبُّ الناسِ إلي ما حاشا فاطمة".	١٩١

فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الباء			
فمُوشِكةٌ أرضنا أن تعودا خلاف الأنيس وحُوشا يَبابا.	المتقارب	أبو سهم الهذليّ	٢٢٤
خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	الرَّجز	العجَّاج	١٩٥
فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المواكِبِ.	الطَّويل	الحارث بن خالد المخزوميّ	٨١
وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب.	الوافر	بلا نسبة	١٣١
قافية التاء			
خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ.	الطَّويل	رجل مِنْ طيئ	١٨٣
فإنَّ الماءَ مَاءُ أَبي وجَدّي وبِئْري ذُو حَفرْتُ وذُو طَوَيْت.	الوافر	سنان بن الفحل	٢٠٧
قافية الدال			
أَمُوتُ أَسى يَوْمَ الرِّجَام، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذي أنَا كَائِدُ.	الطَّويل	كثيّر عزَّة	١٨٨
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمامُ بالشَّحيح الملحدِ.	الرَّجز	حميد بن مالك بن ربعيّ	١٨٢
إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسدا.	الطَّويل	عمرو بن أبي ربيعة	١٨٦
تَبُذُّ الأُلى يأتينَهَا من وَرَائها وإن تتقَدَّمْها الطَّوَارِدُ تَصْطَدِ.	الطَّويل	زهير بن أبي سلمى	٧٥
قافية الراء			
ولَسْتَ بالأَكْثرِ مِنْهُمْ حَصى وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِر.	الوافر	الأعشى	١٩٨
فَأَقْبَلْتُ زَحفاً على الرُّكْبَتينِ فَثوبٌ نسيتُ وثَوبٌ أجُرّ.	المتقارب	امرؤ القيس	١٨٤
أَنَا أَبُو النَّجْم وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَهِ دَرّي مِما يُجِنُّ صَدري.	الرَّجز	أبو النَّجم العجليّ	٢١٤
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر.	البسط	بلا نسبة	٢١٤
لم يَكُ الحقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ.	الرَّمل	حسيل بن عرفطة	٢٢١
قافية العين			
يَقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ.	الطَّويل	ذو الخِرَقِ الطُّهَوِيّ	٢١١
قافية القاف			
إذا العَجُوزُ غَضِبت فطلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ.	الرَّجز	رؤبة	٥٤

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الكاف			
تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا.	الرَّجز	رؤبة بن العجَّاج	٢٢٣
قافية اللام			
رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً.	الوافر	الأخطل	١٩١
مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالجَدَلِ.	البسيط	الفرزدق	٢١١
وتُضحِي فَتِيتُ المِسْك فوق فراشِهَا نؤوم الضحى لم تنطق عن تفضُّلِ.	الطَّويل	امرؤ القيس	١٩٦
ولا ترى بَعْلَا ولا حَلائِلا كَهُو ولا كَهُنَّ إلَّا حاظِلا.	الرَّجز	العجَّاج	١٩٥
ومنهلٍ وردتُه عن منهلٍ فقرية الأعطان لم تسهل.	الرَّجز	العجَّاج	١٩٦
خليلي خليلي دون ريْبٍ وربّما أَلَان امْرُؤٌ قولاً فظُن خليلاً.	الطَّويل	رجل مِنْ طيئ	٢١٥
فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلّا قليلا.	المتقارب	أبو أسود الدُّؤليّ	١٧٤
قافية الميم			
إذا لم تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتى فلَيْسَ بمُغْنٍ عَنهُ عَقدُ الرتائمِ.	الطَّويل	بلا نسبة	٢٢١
ولَقَد عَلِمْتُ لَتَأتين مَنِيَّتِي لا بَعْدها خَوْف عَلَيّ ولا عَدَم.	الكامل	بلا نسبة	٢٣٤
وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنَّه عبد القفا واللهازم.	الطَّويل	بلا نسبة	٢٢٧
فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أبْدَتْ وَسَامةً فقَدْ أبْدَتْ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ.	الطَّويل	أبو صخر الدَّوسيّ	٢٢١
جَريءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقَبْ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإِلاَّ يُبْدِ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ.	الطَّويل	زهير بن أبي سلمى	٢٦٥
قافية النون			
وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي.	الوافر	حاتم الطَّائي	٧٩
لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ولَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي.	البسيط	ذو الأصبع العدوانيّ	١٩٦
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ.	المنسرح	بلا نسبة	١٨٥
قافية الهاء			
عجبت من ليلاك وانتيابها من حَيْثُ زارتنى وَلم أورا بهَا.	الرَّجز	بلا نسبة	٢٦٥
فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كأسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا.	الطَّويل	صخر بن العود الحضرميّ	٢٢٢
وإني لرام نظرةً قِبَل التي لعلّي وإن شطَّت نواها أزورها.	الطَّويل	الفرزدق	١٤٢
ولَقَدْ عَلِمْتُ لتَأتِيَن مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامها.	الكامل	لبيد بن ربيعة	٢٣٤

فهرس الأعلام

العَلَم	الصفحة
(أ)	
أبو إسحاق إبراهيم بن السِّريّ، الزَّجَّاج.	١٠٨، ١١٠، ١٣٣، ١٥٠
أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن سبَّاع بن ضياء، الفزاريّ، ابن الفركاح.	٢٠
إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم القيسيّ، السَّفاقُسيّ.	١٦
ابن قيّم الجوزيَّة، إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب الفقيه الحنبليّ النحويّ.	٢١
إبراهيم بن مُحَمَّد بن منذر، أبو إسحاق بن ملكون.	١٢٤
أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الشَّاطبيّ.	٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٧،

العَلَم	الصفحة
	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٩
نور الدين إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميريّ، الأسنويّ.	٢٠
زين الدين أبو بكر بن يوسف المزّيّ.	١١
أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمّد بن الزبير الثقفيّ.	١٤، ١٦
أبو جعفر أحمد بن سعد بن أحمد بن بشير الأنصاريّ.	١٥
أحمد بن عبد القادر بن أحمد، ابن مكتوم.	١٦
أبو العباس أحمد بن عليّ بن خالص الأنصاريّ الإشبيليّ الزَّاهد.	١٦
أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ.	١٣٠
أحمد بن مُحَمَّد بن حمدون بن الحاج، ابن حمدون.	٨٠، ١٠٢، ١١١، ١٣٦، ١٣٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٥، ٢٣٩، ٢٥٤
أحمد بن مُحَمَّد بن هارون، أبو عبد الله الصيرفيّ.	١١
أحمد بن علي بن مُحَمَّد العسقلانيّ، ابن حجر.	١٥
أحمد بن قاسم العباديّ.	٩٦
أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل، النَّحَّاس.	٣٣، ١٨٤
أحمد بن مُحَمَّد، المقرّيّ التلمسانيّ.	١١، ١٢، ٢٩، ٤٦
أبو العباس أحمد بن نَوّار.	١١
أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب.	٩٨، ٢٢٣
شهاب الدِّين أحمد بن يوسف، السَّمين الحلبيّ.	١٦

العَلَم	الصفحة
أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهريّ، اللَّبْليّ.	١٦
أسامة بن زيد ﷺ.	١٩١
إسحاق بن عبد الرحيم بن مُحَمَّد بن عبد الملك بن درباس.	١٥
أبو نصر إسماعيل بن حماد، الجوهريّ.	٦٤، ١٨٩
إسماعيل بن القاسم البغداديّ، أبو علي القاليّ.	٣٣
(ب)	
قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة.	١١
بركات هبُّود.	١٢٤
(ت)	
تاج الدين التبريزيّ.	١١
تقيّ الدين السّبكيّ.	١٦
(ث)	
ابن الطَّيلسان أبو الحسن، ثابت بن خيار.	١١
ثابت بن مُحَمَّد بن حيَّان الكلاعيّ.	١٠، ١١
(ج)	
ابن هشام جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ.	٢١، ٣٣، ٧١، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ١٠١، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٠،

العَلَم	الصفحة
	٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٦،
(ح)	
حاتم الطَّائيّ.	٧٩
أبو الحسن حازم بن محمّد بن حازم الأنصاريّ، القَرْطاجنيّ.	١٥
أبو صادق الحسن بن صبّاح.	١١
القاضي أبو علي الحسن بن عبدالعزيز بن أبي الأحوص القرشيّ.	١٥
أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، السِّيرافيّ.	١٠٨، ١٧٨، ١٨٣، ٢٢٣
بدر الدِّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المراديّ.	٢١، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٨، ١٢١، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٣،

العَلَم	الصفحة
	٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨
أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفَّار، الفارسيّ.	٣٣، ٣٤، ٩٨، ١٠٢، ١٠٨، ١٧٣، ١٩٣، ٢٤٥، ٢٦٤
أبو عبدالله الحسين بن أحمد، ابن خالويه.	٢٨، ٧٤
حمزة القارئ.	١٨، ٥٤
(خ)	
خالد الأزهريّ.	١٥٦، ٢٠٥، ٢٧٨
الخطاب القارئ	١٠١
الخليل بن أحمد الفراهيديّ.	١٣٣، ١٨٣، ٢٤٩
صلاح الدِّين أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبدالله الألبَكِي الفاريّ، الصَّفديّ.	٩
(ر)	
رؤبة بن العجَّاج.	١٩٥،
(ز)	
زهير بن أبي سلمى	٧٥، ١٣٣
(س)	
سعيد الأفغانيّ.	٤٦
سعيد بن جبير القارئ.	١٨٦
أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط.	١١٠
ابن الرَّبيع سليمان بن أبي حرب الفارقيّ.	١٠، ١١
أبو حاتم سهل بن مُحَمَّد بن عثمان، السجستانيّ.	٢٠٤
(ش)	
شمس الدين بن جعوان.	١١
شهاب الدين محمود	١١

العَلَم	الصفحة
شهاب الدين بن غانم	١١
(ص)	
أبو عمر صالح بن إسحاق، الجرميّ.	٧٤، ٢٤٥
صخر بن العود الحضرميَ.	٢٢٢
(ط)	
أبو الحسن طاهر بن أحمد، ابن بابشاذ.	٢٤٢
(ع)	
عبدالباقي اليمانيّ	١٠، ٤٦
أبو مُحَمَّد عبدالحق بن غالب، ابن عطيَّة.	٢، ٤، ٢٨١
أبو الفضل جلال الدِّين عبدالرحمن بن أبي بكر، السُّيوطيّ.	٢، ١٤، ١٦، ٢٠، ٤٦، ٥٢، ٥٥، ٦٧، ٧١، ٩٨، ١٠٦، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٨، ١٦٦، ١٩٤، ٢٣١، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٧٨
أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الزَّجَّاجيّ.	١٥٧
أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد، السُّهَيْليّ.	١٠٠، ٢٥٥
عبد الرحمن بن علي بن صالح، المكوديّ.	٢١، ٥٦، ٦١، ٦٧، ٨٠، ١١٢، ١٣٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٧٥
جمال الدِّين أبو مُحَمَّد عبدالرَّحيم بن الحسن بن علي، الإسنويّ.	١٦
عبدالقادر بن عمر البغداديّ.	٢٧٨
أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن جعفر بن مُحَمَّد، ابن دُرُسْتَوَيْه.	٢٨، ٧٤
عبد الله بن الحسين، أبو المظفر.	١١
عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبيّ، القارئ ابن عامر.	١٨، ١٨٤
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُحَمَّد القرشيّ الهامشيّ، بهاء الدين ابن عقيل.	١٦، ٣٣، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦٧، ٧٤، ٧٨،

العَلَم	الصفحة
	٨٧، ٨٧، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١١٨، ١٣٠، ١٣١، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٧٧، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣،
عبدالله بن عمر.	١٤٥
عبدالله الفوزان.	١٢٩، ١٣١، ١٦٥، ١٧٤، ٢٤٠
أبو عبدالله بن مالك المرشانيّ.	١٠، ١١
أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد، بن السَّيِّد البطليوسيّ.	٢٤٢
أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسديّ، ابن برهان العكبريّ.	١٩٣
عبدالواحد بن علي الحلبيّ، أبو الطَّيِّب اللّغويّ.	٣٣
أبو الفتح عثمان، ابن جنيّ.	٣٣، ٥٣، ٧٧، ١٧٩، ٢٦٤
أبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب.	١١، ١٣، ٣٣، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٣،
أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، ابن العطَّار.	١١
علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، بن الباذش.	٣٤، ١٠٨
أبو الحسن علي بن إسماعيل، ابن سيده.	١٨٨
علي بن حازم، اللّحيانيّ.	٣٤، ٢٢٥
أبو الحسن علي بن حمزة، الكسائيّ.	١٨، ٨٧، ١٠٨، ١٨٩، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٠،

العَلَم	الصفحة
	٢٦٨
أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الأصغر.	٢٥٥
علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران، أبو الحسن بن الأخضر.	٣٤
أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرُّمَّانيّ.	١١٠، ١٥٠، ١٧٢، ٢٥٠، ٢٦٨
أبو الحسن علي بن مؤمن، ابن عصفور.	٢، ٤، ٦٧، ٧٧، ١٠٧، ١٢٩، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٩٠، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٨١
أبو الحسن على بن مُحَمَّد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبدالغالب الهمدانيّ، علم الدِّين السَّخَاويّ.	١١، ١٣
أبو الحسن على بن مُحَمَّد بن على الحضرميّ الأندلسيّ الإشبيليّ، ابن خروف.	١٠٨، ٢٣١
أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن يوسف الكتاميّ، ابن الضائع.	١٦، ٣٤، ١٦٩
أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن الخُشنيّ، الأُبَّذيّ.	١٦، ١٢٩، ٢٥٥
أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عيسى، الأشمونيّ.	٢١، ٥٠، ٥٢، ٥٩، ٦٢، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٥١، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨،

العَلَم	الصفحة
	١٧٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٢
عمر بن الخطَّاب.	٣١
أبو علي عمر بن مُحَمَّد بن عمر، الشّلوبين.	١٠، ١١، ٩٨، ١٢٩، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥
أبو حفص زين الدِّين عمر بن مظفر بن عمر بن مُحَمَّد بن أبي الفوارس، ابن الورديّ.	٢١، ٢٢
أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه.	١٠، ١١، ١٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٤٧، ٤٨، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨٤، ٩٠، ٩٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٣٣، ١٣٥، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٤،

العَلَم	الصفحة
	٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢
عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت، أبو موسى الجزوليّ.	١٢٩، ٢٣٨
(غ)	
غياث بن غوث بن الصلت، الأخطل.	١٩١
(ف)	
فاطمة بنت مُحَمَّد ﷺ ورضي الله عنها.	١٩١
الفضل بن قدامة، أبو النَّجم العجليّ.	٢١٤، ٢١٥
(ق)	
أبو مُحَمَّد القاسم بن علي بن مُحَمَّد بن عثمان، الحريريّ.	١٩٦
قدامة بن جعفر	٧٠
(ل)	
لبيد بن ربيعة.	٢٣٤
(م)	
أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقيّ ابن المرحّل.	١٥
أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن نصر الحلبيّ، بهاء الدِّين ابن النَّحَّاس.	١٦، ٢٢، ٣٤، ٤٦
أبو عبدالله محمَّد بن أبي بكر بن يحيى بن عبدالله الهُذَليّ التُّطيليّ.	١٦
بدر الدِّين مُحَمَّد بن أبي بكر، الدَّماميني.	١٠، ٢٠٤، ٢٧٣
أبو عبدالله مُحَمَّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل، شمس الدِّين البعليّ.	١١، ٢٠
أبو الحسن مُحَمَّد بن أحمد، ابن كيسان.	٩٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٣٠
أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد المؤمن، ابن اللَّبَّان.	٢١
مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد، أبو عبدالله بن أبي العافية.	٣٤
مُحَمَّد بدر الدين بن مالك، ابن النَّاظم.	٩، ٢٠، ٢٣، ٣٣، ٥٢، ٧٣، ٧٩، ٩٥، ٩٩،

العَلَم	الصفحة
	١٠٦، ١٢٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٥٢
الأسد مُحَمَّد تقيُّ الدِّين بن مالك.	٩
مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذيّ، الرَّضيّ.	٥٣، ١٤٩، ١٦٢، ١٧٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٣٤
أبو بكر مُحَمَّد بن سهل، ابن السَّرَّاج.	٧٦، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٥
مُحَمَّد بن صالح بن أحمد، الغرسيّ.	١٣٤، ٢٢٤
مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو البقاء العكبريّ.	٤، ٢٤٥، ٢٥٠
مُحَمَّد بن عبدالله، ابن شاهويه.	٢٨، ٧٤
أبو الحسن مُحَمَّد بن عبدالله بن العبَّاس، ابن الورَّاق.	١٧٢
مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، ابن مالك.	الغلاف، وفي جميع صفحات البحث إلا القليل منها
مُحَمَّد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديّ، أبو عمرو الزَّاهد.	٢٢٢
أبو العرفان مُحَمَّد بن علي، الصَّبَّان.	٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٩، ٧٦، ٧٨، ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢١، ١٣٥، ١٣٧، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٠، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٤،

العَلَم	الصفحة
	٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤
أبو أمامة شمس الدين مُحَمَّد بن على بن عبد الواحد بن يحي الدكاليّ، ابن النقَّاش.	٢١
أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، الأنباريّ.	٣٣، ١٩٣، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٩
جمال الدِّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي علي ابن أبي سعد، ابن عمرون.	٩، ١٠، ١١
أبو الفضل محمّد بن محمّد بن سَعْدون الفهريّ، الشنتمريّ.	١٦، ٢٣٤
أبو عبدالله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن زَنّون المالقيّ.	١٦
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن فخر الدِّين الرازيّ، الأقسرانيّ.	٢٢، ٤٦
مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد	١٥٠
مُحَمَّد بن عيسى بن نجيح، أبو جعفر بن الطَّبَّاع.	١٤
أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد، المبرّد.	٧٢، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٧، ١٨٥، ١٨٦، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٦٦
مُحَمَّد بن يحيى بن هشام، ابن البرْذعيّ الخضراويّ.	٢٦٤
أبو عبد الله شمس الدِّين مُحَمَّد بن يوسف بن عبد الله بن محمود، الجزريّ.	٢٠
أثير الدِّين مُحَمَّد بن يوسف بن علي، أبو حيَّان	الغلاف، وفي جميع صفحات البحث إلا القليل منها
أبو القاسم محمود بن عمر بن مُحَمَّد جار الله، الزَّمخشريّ.	٢، ٤، ٣٣، ٢٠١، ٢٨١
مصعب بن أبي بكر الخشنيّ	٣٤
مكرم بن أبي الصقر.	١١
موسى بن مُحَمَّد بن أبي الحسين اليونينيّ.	١١
أبو البقاء موفَّق الدِّين يعيش بن علي، ابن يعيش.	٩، ١٠، ١٤٩
أبو منصور موهوب بن أحمد بن مُحَمَّد بن الخضر بن الحسن، الجواليقيّ.	١٢٤

العَلَم	الصفحة
(ن)	
ناصر الدِّين بن شافع.	١١
ناظر الجيش.	١٦، ٤٥، ٤٨، ١١٥، ١٨٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٨٧
نزرويه.	٢٨، ٧٤
نفطويه.	٢٨، ٧٤
نورة بنت سليمان البقعاويّ.	٤
النَّوويّ	١١
(هـ)	
أبو علي هارون بن زكريا، الهجريّ.	٣٤
(ي)	
أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، الفرَّاء.	٧٥، ٧٦، ١١٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠
ابن معطي زين الدِّين يحي بن عبد النُّور الزَّواويّ الجزائريّ.	١٩
يس الحمصيّ العليميّ.	١٦٧
أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السِّكِّيت.	١٨٨
يونس بن حبيب.	٣٤، ٩٢، ٢٢٠، ٢٢١

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- أبو حيَّان النَّحويّ، لخديجة الحديثيّ، مكتبة النَّهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ.
- اختلاف آراء ابن مالك النَّحويَّة من خلال شرح الأشمونيّ للألفيَّة، لحوفان بن صالح القرنيّ، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ٥أجزاء.
- إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك، لبرهان الدِّين إبراهيم بن مُحَمَّد، تحقيق مُحَمَّد عوض بن مُحَمَّد السَّهليّ، أضواء السَّلف، الرِّياض، ط١، ١٣٧٣هـ.
- الأزهيَّة في علم الحروف، لعلي بن مُحَمَّد الهرويّ، تحقيق عبدالمعين الملوحيّ، مجمع اللُّغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- أسرار العربيَّة، لأبي البركات عبدالرَّحمن بن مُحَمَّد الأنباريّ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسُّيوطيّ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة، ١٣٩٥هـ.
- إشارة التَّعيين وتراجم النُّحاة واللُّغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمانيّ، تحقيق عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجّاجيّ، لابن السيّد البطليوسيّ، دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠٣م.
- الأصول في النَّحو، لابن السَّرّاج أبي بكر مُحَمَّد بن السّريّ، تحقيق عبدالحسين الفتليّ، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ٣أجزاء.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الأعلام، لخير الدِّين الزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمَّ أهل التَّاريخ، لمحمَّد بن عبدالرحمن السَّخاويّ، فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط١.
- الاقتراح في أصول النَّحو وجدله، لجلال الدِّين عبدالرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، تحقيق محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف مع إعراب مفرداتها، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ،

دار ابن خزيمة، الرّياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، لغريب عبدالمجيد نافع، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الجزء٦٥، ٧٣.
- أمالي ابن الشَّجريّ، لابن الشَّجريّ ضياء الدِّين أبو السَّعادات، تحقيق محمود مُحَمَّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، لمحمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الباز، مكَّة المكرَّمة، جزءان.
- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعيّ، دار الفكر، ١٤٢٠هـ، ٤أجزاء، ومعه كتاب: مصباح السَّالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هبّود.
- الإيضاح في علل النَّحو، لأبي القاسم الزَّجّاجيّ، تحقيق مازن المبارك، دار النَّفائس، ط٥، ١٩٨٦.

(ب)

- البحر المحيط في التَّفسير، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٠ أجزاء.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدِّين السُّيوطيّ، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان، صيدا، جزءان.
- البهجة المَرْضِيَّة (شرح السُّيوطيّ على ألفيَّة ابن مالك)، لجلال الدِّين السُّيوطيّ، مع حاشيته التَّحقيقات الوفيَّة بما في البهجة المَرْضِيَّة من النِّكات والرُّموز الخفيَّة، لمحمَّد صالح بن أحمد الغرسيّ، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.

(ت)

- تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدِّين أبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، تحقيق عباس مصطفى الصَّالحيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤٠٦هـ.
- تذكرة النُّحاة، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ، ٥ أجزاء، أمَّا الجزء السادس، كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٦هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق مُحَمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
- تعقُّبات أبي حيَّان النَّحويَّة لجار الله الزمخشريّ في البحر المحيط، لمحمَّد حمّاد القرشيّ، لنيل درجة الدُّكتوراه في النَّحو والصَّرف، جامعة أمَّ القرى، ١٤١٤- ١٤١٥هـ.
- تعقُّبات أبي حيَّان لأبي البقاء العكبريّ، لمعوضة بن مُحَمَّد الحكميّ، لنيل درجة الماجستير في النَّحو والصَّرف، جامعة أمَّ القرى، ١٤١٧هـ.
- تعقُّبات أبي حيَّان الأندلسيّ على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لمنى غازي الثقفيّ، لنيل درجة الماجستير، جامعة أمَّ القرى، ١٤٣٤ هـ.
- تعقُّبات أبي حيَّان الأندلسيّ على ابن عطيّة في باب القراءات من خلال تفسيره البَّحر المحيط، لأحمد قواسم، جامعة الجزائر، ٢٠١٥م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لأبي بكر بن عمر الدَّماميني، تحقيق مُحَمَّد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ، ٤أجزاء.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، تحقيق علي أحمد فاخر وآخرين، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ، ١١جزءاً.
- تهذيب اللُّغة، لأبي منصور الأزهريّ الهرويّ، تحقيق مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٥جزءاً.
- التوطئة، لأبي علي الشُّلوبينيّ، تحقيق يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، لبدر الدِّين حسن المراديّ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ، ٣أجزاء.
- التَّوطئة، لأبي علي الشّلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوّع، دار الكتب، الكويت، ١٩٨٨م.

(ج)

- الجمل في النَّحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجيّ، تحقيق، علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الجنى الدَّاني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق فخر الدِّين قباوة، ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

(ح)

- حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكوديّ لألفية ابن مالك، لأبي العبَّاس ابن حمدون بن الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، جزءان.

- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، وبالهامش شرح ابن عقيل، لمحمَّد الخضريّ، دار الفكر[مكان وتاريخ النَّشر بدون].
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ لألفيَّة ابن مالك، لأبي العرفات مُحَمَّد بن علي الصَّبَّان، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ٣أجزاء.
- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق بدر الدِّين قهوجيّ وبشير حويجابيّ، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ، ٧أجزاء.

(خ)

- خزانة الأدب، لعبدالقادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ، ١٣جزءاً.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ، ٦أجزاء.
- الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع، لأحمد الشَّنقيطيّ، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٩هـ، ٣مجلّدات.
- الدُّر المنثور، لعبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، دار الفكر، بيروت، ٨أجزاء.
- دليل السَّالك شرح ألفيَّة ابن مالك، لعبدالله الفوزان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٩م، ٣مجلّدات.
- ديوان أبي أسود الدُّؤليّ، صنعه أبي سعيد الحسن السُّكَّريّ، تحقيق مُحَمَّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ.
- ديوان أبي النَّجم العجليّ، للفضل بن قدامة العجليّ، تحقيق مُحَمَّد أديب عبدالواحد جمران، مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ١٤٢٧هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، للأعشى ميمون بن قيس، تحقيق مُحَمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٤م.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج، لرؤبة بن العجَّاج، تحقيق وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق علي حسن فاعور، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ديوان شعر حاتم الطَّائيّ وأخباره، ليحيى مدرك الطَّائي، تحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدنيّ، دار صادر، ١٤٠١هـ.

- ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان كثيّر عزَّة، لإحسان عبّاس، دار الثَّقافة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، للبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ.

(س)

- السَّبعة في القراءات، لأحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد البغداديّ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ، مجلد واحد.

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد العكريّ الحنبليّ، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، ١١جزءاً.
- شرح ابن عقيل، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ، تحقيق مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٨هـ، جزءان، ومذيّل بحاشيته كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمَّد محيي الدِّين عبدالحميد.
- شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك، لابن النَّاظم أبي عبدالله بدر الدِّين، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفيَّة ابن مالك، لأبي عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازميّ، الكتاب مرقم آلياً ورقم الجزء هو رقم الدَّرس، ١٣٨ درساً.
- شرح التَّسهيل، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق عبدالرحمن السَّيّد، ومُحَمَّد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ٤مجلّدات.
- شرح التسهيل للمراديّ، تحقيق مُحَمَّد عبد النبي مُحَمَّد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- شرح التَّصريح على التَّوضيح، للوقاد خالد بن عبدالله الأزهريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، جزءان.
- شرح جمل الزَّجّاجيّ، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق فوّاز الشَّعَّار، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٩هـ، ٣أجزاء.
- شرح الرَّضِيّ لكافية ابن الحاجب، للرَّضِيّ الإستراباذيّ، تحقيق حسن بن مُحَمَّد الحفظيّ، إدارة الثَّقافة والنَّشر بجامعة الإمام، الرِّياض، ط١، ١٤١٤هـ، قسمان في ٤مجلدات.

- شرح شواهد المغني، لعبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، تحقيق أحمد ظافر كوجان، مُذيّل بتعليقات مُحَمَّد محمود الشَّنقيطيّ، لجنة التراث العربيّ، ١٣٨٦هـ، جزءان.
- شرح الكافية الشَّافية، لمحمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريديّ، جامعة أمَّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، ط١، ٥أجزاء.
- شرح كتاب سيبويْه، لأبي سعيد السِّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدليّ وَ علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٥أجزاء.
- شرح المعلقات السَّبع، لحسين بن أحمد الزَّوزنيّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، ط١، ١٤٢٣هـ.
- شرح المفصّل للزَّمخشريّ، لموفّق الدِّين أبي البقاء بن يعيش الموصليّ، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٦أجزاء.
- شرح المكوديّ، لأبي زيد عبدالرَّحمن المكوديّ، تحقيق إبراهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- شعر الحارث بن خالد المخزوميّ، ليحيى الجبّوريّ، مطبعة النُّعمان، النجف، ط١، ١٣٩٢هـ.

(ص)

- صحيح البخاريّ، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاريّ، تحقيق مُحَمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، دار طوق النَّجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٩أجزاء.
- الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، لأبي نصر إسماعيل الجوهريّ الفارابيّ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

(ض)

- ضرائر الشِّعر، لابن عصفور الاشبيليّ، تحقيق السَّيِّد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر، لمحمَّد شكري الألوسيّ، شرحه مُحَمَّد بهجة الأثريّ البغداديّ، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١هـ، جزء واحد.

(ع)

- علل النَّحو، لمحمَّد بن عبدالله الورَّاق، تحقيق محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- علم اللُّغة العربيَّة، لمحمود فهمي حجازيّ، دار غريب، ١٩٩٦م.

(ف)

- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، دار المعرفة، بيروت، تحقيق محب الدِّين الخطيب، ١٣٧٩هـ، ١٣ جزءاً.
- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨.
- فهم نص سيبويه بين ابن مالك وأبي حيان، لبدر مُحَمَّد الجابري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الرابع، ١٤٣١هـ.

(ق)

- القاموس المحيط، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث بإشراف مُحَمَّد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٨ ، ١٤٢٦ هـ.

(ك)

- الكافية في علم النَّحو، لعثمان بن عمر بي أبي بكر جمال الدِّين بن الحاجب، تحقيق صالح عبدالعظيم الشَّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٠م.
- الكتاب، لسيبويْه أبي بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسَّلام مُحَمَّد هارون، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٤أجزاء.
- الكوكب الدُّرّيّ فيما يتخرَّج على الأصول النَّحويَّة من الفروع الفقهيَّة، لعبدالرَّحيم بن الحسن بن علي الإسنويّ الشَّافعيّ، تحقيق مُحَمَّد حسن عوَّاد، دار عمَّار، عمَّان– الأردن، ظ١، ١٤٠٥هـ.

(ل)

- اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ، تحقيق عبدالإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، جزآن.
- لسان العرب، لجمال الدِّين ابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٥جزءاً.
- لغات القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق جابر عبدالله السّريع، ١٤٣٥هـ.

(م)

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ، جزءان.

- المدارس النَّحويَّة، لأحمد شوقي عبدالسَّلام ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧.
- مسائل الخلاف النَّحوية بين ابن مالك وأبي حيَّان، نورة بنت سليمان البقعاويّ، جامعة الإمام، الرِّياض، نوقشت بتاريخ ١٤١٢/٦/٢٣ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدِّين بن عقيل، تحقيق مُحَمَّد كامل بركات، جامعة أمَّ القرى، ط١، ١٤٠٢هـ، ٤مجلَّدات.
- المطالع السَّعيدة في شرح الدُّرة الفريدة، لجلال الدين السُّيوطيّ، تحقيق نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.
- معالم منهج أبي حيَّان الأندلسيّ في كتابه (منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك)، لِيَس مُحَمَّد يس أبو الهيجاء، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيَّة، السَّنة السَّادسة، العدد ٧١، ١٤٣٨هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق أحمد يوسف النَّجاتيّ وآخرين، دار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، مصر، ط١.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبدالله ياقوت الحمويّ، تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ٧أجزاء.
- معجم المؤلفين، لرضا عمر كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٥جزءاً.
- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مُحَمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، مجلّدين.
- المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزَّمخشريّ، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلميَّة والتُّراث الإسلاميّ، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٢٨هـ، ١٠أجزاء.
- المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة المشهور بـ (شرح الشَّواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ، تحقيق علي مُحَمَّد فاخر وآخرين، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ، ٤أجزاء.
- المقْتَضَب، لأبي العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد، تحقيق مُحَمَّد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ٤أجزاء.
- المقدِّمة الجزوليَّة، لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزوليّ، تحقيق شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، مطبعة أمَّ القرى، راجعه حامد أحمد نيل، فتحي مُحَمَّد أحمد جمعه.

- المقرّب، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالسَّتّار الجواريّ، وعبدالله الجبّوريّ، رفع المساهم، ط١، ١٣٩٢هـ، جزأين.
- من تاريخ النَّحو العربي، لسعيد بن مُحَمَّد الأفغانيّ، مكتبة الفلاح.
- منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك، للأشمونيّ علي بن مُحَمَّد بن عيسى، تحقيق مُحَمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ.
- منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق علي مُحَمَّد فاخر، وأحمد مُحَمَّد السُّوداني، وعبدالعزيز مُحَمَّد فاخر، دار الطِّباعة المحمَّديّة، الأزهر، ط١، ١٤٣٥هـ، ٤أجزاء.

(ن)

- نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب وذكر وزيرها لسان الدِّين بن الخطيب، لشهاب الدِّين المقرّيّ التّلمسانيّ، تحقيق إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط١، ٧ ١٩٠٠م، ٢- ٥ ١٩٩٧م، ٦ ١٩٦٨م، ٨أجزاء.
- نقد الشِّعر، لأبي الفرج قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.
- النوادر في اللُّغة، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق مُحَمَّد عبدالقادر أحمد، دار الشُّروق، ط١، ١٤٠١هـ

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدِّين السُّيوطيّ، تحقيق عبدالحميد هنداويّ، المكتبة التَّوقيفيّة، مصر، ٣أجزاء.

(و)

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدِّين خليل الصّفديّ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٩جزءاً.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدِّمة.	**١**
التَّمهيد.	**٨**
أوَّلًا: التَّعريف بابن مالك وأبي حيَّان.	٨
ابن مالك.	٨
أبو حيَّان.	١٤
ثانيًا: التَّعريف بألفيَّة ابن مالك، وبكتاب (منهج السالك).	١٩
ألفيَّة ابن مالك.	١٩
كتاب (منهج السَّالك).	٢٣
• **الفصل الأوَّل: أسباب تعقُّباته ومصادرها.**	**٢٦**
المبحث الأوَّل: أسباب تعقُّباته.	٢٧
المبحث الثَّاني: مصادر تعقُّباته.	٣٣
• **الفصل الثَّاني: مسالكه في تعقُّباته وطرائق التعبير عنها.**	**٣٥**
المبحث الأوَّل: مسالكه في تعقُّباته على ابن مالك.	٣٦
المبحث الثَّاني: طريقته في ذكر التَّعقبات.	٤٢
المبحث الثَّالث: أسلوبه في تعقُّباته.	٤٥
• **الفصل الثَّالث: التَّعقُّبات على منهج الألفيَّة ونظمها.**	**٤٩**
المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على أسلوب ابن مالك في النَّظم.	٥٠
المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة مِنْ إغفال.	٧١
المبحث الثَّالث: التَّعقُّبات على ما في الألفيَّة مِنْ اضطراب.	١٢٨
• **الفصل الرَّابع: التَّعقُّبات على الصِّناعة النَّحويَّة في الألفيَّة.**	**١٣٩**
المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على التَّمثيل.	١٤٠
المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على الحدود.	١٤٨
المبحث الثَّالث: التَّعقُّبات على التَّعليل.	١٧٢
المبحث الرَّابع: التَّعقُّبات على الأصول النَّحويَّة.	١٨٠

الموضوع	رقم الصفحة
• **الفصل الخامس: التَّعقُّبات على الآراء في الألفيَّة.**	**٢٠٠**
المبحث الأوَّل: التَّعقُّبات على الآراء النَّحويَّة.	٢٠١
المبحث الثَّاني: التَّعقُّبات على الآراء الصَّرفيَّة.	٢٦٢
• **الفصل السَّادس: التَّقويم.**	**٢٧٥**
المبحث الأوَّل: المحاسن.	٢٧٦
المبحث الثَّاني: المآخذ على التَّعقُّبات.	٢٧٧
المبحث الثَّالث: أثر تعقُّباته في مَنْ بعده.	٢٧٨
• **الخاتمة.**	**٢٨٠**
• **الفهارس.**	**٢٨٢**
– فهرس الآيات.	٢٨٣
– فهرس الأحاديث.	٢٨٥
– فهرس الأشعار.	٢٨٦
– فهرس الأعلام.	٢٨٨
– فهرس المصادر والمراجع.	٣٠١
– فهرس الموضوعات.	٣١٠